مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٣)

السلطة والمجتمع والعمل السياسي

من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام

الدكتور وجيه كوثراني

السلطة والمجتمع والعمل السياسي

من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٣)

السلطة والمجتمع والعمل السياسي

من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام

الدكتور وجيه كوثراني

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص . ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى

بيروت: تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨

المحتويات

كَلِمَة شُكر

الشكر الذي أحفظه للذين كانت مساعدتهم مسعفةً لاعداد هذه الدراسة وإخراجها ونشرها، كبير وعميق.

وأخص بالذكر الأساتذة: نقولا زيادة، الأستاذ المشرف، والأب لويس بوزيه، والأب جان فييه، والأستاذين منير اسماعيل ويوسف مايلا، الذين تكبّدوا جميعاً قراءة المخطوطة، واقترحوا ملاحظات قيّمة كان لها الأثر الطيِّب في انجاز هذا العمل.

وإني أرى من واجبي، وقد تقدّمت بهذه الدراسة عام ١٩٨٥، كـ «أطروحة جامعية»(*)، أن أستحضر ذكرى المرحوم أرموند آبل (A. Abel)، الأستاذ الذي أشرف على أطروحتي الأولى(**) أثناء دراستي في جامعة بروكسل في الأعوام (١٩٧١ - ١٩٧٣). فذكراه استمّرت بعد وفاته في حزيران/ يونيو ١٩٧٣، مقرونة بأسمى مشاعر التقدير، وأخصب فترات التحفُّز من أجل البحث الدؤوب.

وإذ أتقدم اليوم بهذا العمل إلى «مركز دراسات الوحدة العربية» بغية إصداره في كتاب، وإذ يحظى العمل برعاية كريمة من قبل مديره العام، وبقراءة جدّية من قبل خبرائه، وبعناية دقيقة من قبل باحثيه ومحرريه، فإني أشعر حيال هذا، بامتنان عميق، أرجو أن تُعبِّر عنه كلمة شكر

(*) ما ينشر في هذا الكتاب هو المدخل وفصول أربعة من الدراسة التي قدِّمت في الأساس كأطروحة دكتوراه آداب، فئة أولى، في جامعة القديس يوسف في بيروت عام ١٩٨٥.

(**) حملت الأطروحة الأولى العنوان التالي: «الحركات الاجتماعية ـ السياسية في لبنان، ١٨٥٨ ـ ١٩٢٠». وقد تمّ نقاشها، على اثر وفاة الأستاذ المشرف في جامعة باريس الأولى عام ١٩٧٤ أمام لجنة ضمّت الأساتذة : بيار فيلار ودومينيك شيفالييه وجاك كولون. ثم صدرت بالعربية بعنوان: **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ : مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**، طـ١، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦). طـ٤ (١٩٨٦).

صادقة أوجهها إلى هؤلاء جميعاً، وبصورة خاصة إلى د. خير الدين حسيب، مدير عام المركز.

وأخيراً، أدين لأسرة من المحبين بعاطفةٍ، ساعدتني وتساعدني دائماً؛ مما يجعل من حقهم عليّ أن أعترف بجميلهم الدائم ودَيْنهم الذي لا يعوض. فإلى زوجتي منى، رفيقة الدرب الصعب، وإلى أولادي فرح وجاد وأيمن، بعضاً مما قدَّمه وقتهم وصبرهم وعيونهم التي تلمع أملاً وتفاؤلاً.

وجيه كوثراني
بيروت آذار/ مارس ١٩٨٨

مدخل
المسألة والمصادر والمصطلح والمنهج

أولاً: في طرح المسألة

اتخذ العمل السياسي العربي في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، وبالتحديد في الفترة التي شهدت مقدّمات الحرب العالمية الأولى ونتائجها، مسارات معقّدة من التعبير. فهو من جهة يحمل أشكال العلاقات الاجتماعية وقيمها المختزنة في الوعي الجماعي، ويستمد من التجربة التاريخية والنص «المرجعي» أو «الشرعي» مفاهيم الدولة والأمة والملّة والانتماء، ولكنه من جهة أخرى يتعايش مع مفاهيم جديدة غربية لهذه المؤسسات، برزت عبر الاحتكاك بالغرب من قبل «النخب» الاجتماعية الجديدة. هذه المفاهيم تدخلت في صيغ العمل السياسي، سواء من موقع التحدّي والاستنفار، أم من موقع الاستيعاب والتبني.

والملاحظ أن محور العمل السياسي في الفترة المذكورة، كان يتركز في البحث عن الدولة البديل أو انقاذ الدولة القديمة. وهو محور لم يشكّل مركز استقطاب القوى المحلية من نخب مثقفة وضبّاط وتجار وأعيان فحسب، بل مركز اهتمام الدول الكبرى في سياساتها حيال الدولة العثمانية أولاً (قبل الحرب الأولى)، وحيال بدائلها ثانياً (أثناء الحرب وبعدها)، مما أعطى للظاهرة السياسية ممثّلة بالموقف العملي (الممارسة السياسية)، أو بالخطاب السياسي (النظرية أو الفكر عبر النص أو الكلمة)، خلفيات ثقافية موروثة ومعاشة في الوقت الراهن، ومضامين فكرية تأتّت عن عملية الاستجابة أو الاستيعاب، أو الرفض لحقل التأثير الغربي آنذاك. وهو تأثير يصدر من جهة عن قناعات فكرية ومنهجية، ولكن من جهة أخرى عن مواقع دبلوماسية وسياسية واستراتيجية خارجية، تفعل فعلها في توظيف الحدث الداخلي أو في الإفادة من الخطاب السياسي المحلي. هذه العلاقة بين مصدر التأثير وحقل التعبير عنه محلياً، نقرأها في محفوظات وزارات الخارجية الأوروبية، ولا سيما الفرنسية التي رجعنا إليها، وفي المذكرات السياسية المحلية.

من خلال هذا الطرح للمسألة التي نودّ درسها في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، تطالعنا مستويات متداخلة في العمل السياسي المحلي في المشرق العربي عامة وسوريا على وجه الخصوص. فالبحث عن برامج جديدة لإنقاذ الدولة القديمة التي هي الدولة العثمانية، أو البحث عن «بدائل» لها تمّا في السياقات التالية:

سياق تطور الدولة (التقليدية) في التاريخ الإسلامي، والتي يسميها البعض دولة «إسلامية»[1] والبعض الآخر «دولة سلطانية»[2]، أو دولة ملك قائم على «العصبية»[3]، وهذا السياق، ما يهمنّا فيه بالنسبة إلى دراستنا هو الواقع الذي آلت إليه أشكال السلطة المحلية في الأطراف، وبالتحديد فيما يمكن أن نسميه «الولاية» في سوريا، وذلك وفقاً للمعنى الاصطلاحي لتوزّع السلطات وتراتبها، لا وفقاً للمعنى الجغرافي ـ الاداري الذي حمله تعبير ولاية «سوريا»[4]، أو المعنى الايديولوجي القومي الذي أعطي لهذا المصطلح فيما بعد (دولة سوريا أو امة سورية). إنه السياق الذي تنتظم فيه أيضاً حركة التحديث والتنظيم، التي شهدتها الدولة العثمانية على صعيد بناها المؤسسية وصيغ الحكم فيها وايديولوجياته المستجدة.

ويتفرّع عن هذا السياق أو يحاذيه سياق آخر هو السياق الفكري، الذي ترجمته الأفكار السياسية الإسلامية في تعبيراتها الفقهية. فمن أبي الحسن الماوردي (٤٥٠ هـ ـ ١٠٥٨ م)، إلى رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥ م)، يرتسم خط في الفقه والسياسة يتواصل بين الماضي والراهن (موضوع الدارسة)، عبر موضوعة تكيّف الفقيه مع الأمر الواقع، وعلى قاعدة إعطاء مشروعية لدولة الخلافة، أو من يحلّ محلها[5]، وهذا الموقف يلخّص الاسلامية ـ السنية في صياغتها للموقف السياسي حيال مسألة الدولة، المسألة التي كان يطرحها على الماوردي

---

(١) انظر في هذا الاستخدام: ابراهيم بيضون، **الحجاز والدولة الإسلامية: دراسة في اشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٩٩، حيث يستخدم المؤلف مصطلح الدولة الاسلامية لـ «التعبير عن دولة غلبت فيها العصبية استخدم الإسلام فيها كـ «صفة» شكلية . . .».

(٢) انظر في اشكالية هذه التسمية التي يقتبسها عبد الله العروي عن ماكس فيبر (Max Weber) في: عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١)، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٣) تعبير لابن خلدون في: **المقدمة** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.])، ص ١٣٩. وانظر في هذه الاشكالية: وجيه كوثراني، «من الدولة العصبية إلى الدولة ـ الأمة: قراءة في مشكلية التاريخ للدولة القومية،» **الفكر العربي**، السنة ٤، العدد ٢٨ (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢)، ص ١٣٤ ـ ١٥٧.

(٤) ذلك أن سوريا بمرادفتها لمعنى بلاد الشام من الناحية الجغرافية والتاريخية، عرفت ـ كما سنرى ـ تشكلاً لعدة ولايات في مراحل التاريخ العثماني.

(٥) حول موقف الماوردي من هذه المسألة، انظر: سعيد بنسعيد، **الفقه والسياسة: دراسة في التفكير السياسي عند الماوردي** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، ص ١٦ ـ ١٨، وأبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، **قوانين الوزارة وسياسة الملك**، تحقيق ودراسة رضوان السيد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١١٢ ـ ١١٤.

والفقهاء القدامى، واقع تفتت السلطات والسعي لوحدة الدولة كعنصر استمرار لوحدة «الأمة»(٦)، كما كان يطرحها على رشيد رضا واقع خطر اضمحلال السلطنة العثمانية، وتوزّعها في مرحلة السيطرة الغربية إلى دول وكيانات سياسية مستقلة.

لكن السياق العملي للسياسة التي تتواصل مع الفقه على الصعيد النظري، يعود فيستمد ديناميته التاريخية كفعل سياسي وممارسة سياسية يومية من خلال عاملين تاريخيين ـ اجتماعيين:

العامل الأول، الواقع السياسي المعاش للجماعات في مجتمع ما، وفي إطار علاقات سلطة تنتظم «وحدتها» تراتبياً في سلم يبدأ من سلطة العائلة، إلى سلطة الطائفة أو المذهب أو الملّة، إلى السلطان الذي تتمثّل فيه السلطة المركزية. ويتخذ العمل السياسي، هنا، اشكالاً تندرج في طبيعة العلاقات المتشكّلة بين هذه المراتب (ممانعة أو استتباع). فكيف تم الانتقال ـ وهو السؤال المركزي في هذه الدراسة ـ من طبيعة العمل السياسي في إطار الولاية ومفاهيمها ومؤسساتها، إلى واقع الفعل السياسي الذي ينحو نحو بناء الدولة الحديثة «القومية» قبل تثبيت هذا المعنى دولياً في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣؟ العامل الثاني، هو الواقع الذي يتمثل فيه الإسلام التاريخي على صعيد الجماعات لا سيما المدينية منها، طرقاً صوفية أو إسلاماً سياسياً كسلاح استنهاض للشعوب، وهو ما تبرزه حركات سياسية إسلامية وخطاب سياسي إسلامي، لا يندرجان بالضرورة في الحيّز الفقهي الدقيق، وإنما في الحيّز الايديولوجي الذي يتيحه الإسلام التاريخي. وهذا الموقف يبدأ مع جمال الدين الأفغاني، ويتواصل بأشكال مختلفة مع رشيد رضا وشكيب أرسلان بالنسبة إلى بلاد الشام.

وأما السياق الخامس فهو السياق الثقافي ـ الاجتماعي لتركيبة ديمغرافية، تتسم بالتعدد الديني والمذهبي والاثني، وبالتفاوت أيضاً في التحصيل الثقافي الغربي، وبالتالي، في عملية نشوء «النخب» المثقفة، أو ما يسمى في الغرب بالانتليجنسيا (Intelligentsia). فما هو دور هذه النخب في انتاج ايديولوجيا سياسية تستلهم المفاهيم الغربية للدولة والأمة والقومية، انطلاقاً من الأصول الاصطلاحية التاريخية والأوروبية لهذه المفاهيم (Etat, Nationalisme, Nation) وانطلاقاً أيضاً من الخصوصيات المحلية المتجسدة في مواقع هذه النخب في المجتمع والاقتصاد والانتماء الديني أو المذهبي؟ ان السؤال بهذه الصيغة تسوّغه واقعة أن هذه النخب، هي التي أدخلت العمل السياسي أطر التنظيمات والأحزاب والجمعيات والبرامج لاسيما في المدن.

والسياق السادس والأخير هو السياق الدولي، وهو يتمثل بالسياسات الدولية التي صيغت انطلاقاً من مراكزها الاوروبية، وتوجهت في تعاملها مع «الخارج» الذي هو «الداخل»، بالنسبة إلى العمل السياسي المحلي، بصيغ من العمل الدبلوماسي الذي اتخذ أشكالاً من الممارسة

---

(٦) بسعيد، المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٣٨، ورضوان السيد، **الأمة والجماعة والسلطة** (بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٤)، ص ١٤٥ ـ ١٧٥.

والمواقف التي صدرت عن القناصل والخبراء ولجان الدراسة والتخطيط، والتي استهدفت استيعاب المعطى السياسي الداخلي وضبطه في الوجهة الدبلوماسية الصادرة عن المركز.

هذه السياقات مجتمعة تشكّل المحاور الأساسية للدراسة التي نحن بصدد تقديمها. وتجدر الإشارة إلى أنه كان من الصعب الالتزام بموضوعاتها كعناوين مستقلة لفصول متلاحقة، ذلك أنه يستحيل فرز هذه السياقات عن بعضها البعض كموضوعات مفردة أو قائمة بذاتها. فهي تتداخل تداخلاً عضوياً فيما بينها في كل مرحلة من مراحل الفترة التي ندرس، ولما كانت كل مرحلة تكتسب سمات وخصوصيات محددة من خلال انعقاد كل هذه السياقات في حقل زمني معيّن، له خصائصه في طبيعة علاقات السلطة والخطاب السياسي وبرامج العمل، ولما كان هناك وفي الوقت نفسه ثمة استمرارية لثوابت بنية ثقافية(٧) عامة في جميع المراحل التاريخية، ارتأينا اعتماد صيغة مزدوجة في تقسيم الفصول تجمع بين التحقيب الزمني للمراحل، وبين التداخل الذي تحتمه البنية الثقافية، سواء من جانب المجتمع المحلي، عبر ما يختزنه هذا الأخير في الذاكرة والنصوص والأديان والمذاهب من مفاهيم وسلوكات وقيم، أم من جانب الغرب عبر ما يصدر عن هذا الأخير من مفاهيم متحكمة في العمل السياسي، والمواقف والآراء الصادرة عن دبلوماسييه وخبرائه وسياسييه.

ثانياً: في المصادر

١ ـ محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية

تقدّم محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية في باريس (Quai d'Orsay)، معطيات مهمة للكشف عن هذه السياقات التي أشرنا إليها، فالسياسة الفرنسية باهتمامها المباشر بـ «مصير سوريا»، ورهانها الدائم، ولا سيما ابتداء من الحملة الفرنسية الأولى (عام ١٨٦٠)، على احتمال التقسيم للسلطنة العثمانية واقتطاع سوريا الطبيعية كـ «حصة فرنسية»، تعاملت مع «المسألة السورية» من موقع يسمح باستبيان الوضع الاجتماعي في سوريا، وتعبيرات العمل السياسي المحلي واتجاهاته.

إن هذا الموقع المتمثل بـ «المراقب الدبلوماسي»، يقدّم صورة عن الواقع تجهد في الدخول في تفاصيله، ولكنها في الوقت نفسه تحمل هموم الدبلوماسية في النظر إلى الواقعة وتوظيفها في الخط السياسي والاستراتيجي للدولة. من هنا، تكتسب «الوثيقة الفرنسية» أهمية مزدوجة: فهي مصدر معرفة بالواقعة من جهة، ولكنها أيضاً مصدر كشف لطريقة النظر إليها والتعبير عنها واستخدامها، من الوجهة الدبلوماسية والاستراتيجية الفرنسية من جهة ثانية. وفي الحالتين يتطلّب الرجوع إليها موقفاً نقدياً يأخذ بالاعتبار التمييز بين الواقعة من جهة، وصورة نقلها وفهمها والمعنى الذي أُسقط عليها من جهة أخرى.

---

(٧) أنظر في استخدام هذا المفهوم: زكريا ابراهيم، مشكلة البنية (مصر، [د.ت.])، ص ١٢٢ ـ ١٧٠.

٢ ـ الصحف والدوريات العربية

وإذا كانت الوثائق الدبلوماسية تعبّر عن وجهة في النظر من موقع التعامل الاستراتيجي، فإن الاعلام المحلي المتمثل آنذاك بالصحف اليومية وببعض المجلات الشهرية، يعكس وجهات في التعامل مع السياسات الغربية تصطبغ بألوان ايديولوجية مختلفة، بعضها معبّر عن اتجاهات الجماعات المحلية، وبعضها الآخر معبّر عن حالات الالتحاق السياسي بمحاور دولية، كما نلمس ذلك من خلال بعض تقارير القناصل التي تتحدث عن دعم مالي لصحيفة ما، أو عن محاولات لاستيعاب التحرير فيها. ويجد المؤرخ المتتبّع لنصوص الصحافة المحلية نفسه أمام معطيات غنية جداً لرصد الاتجاهات الفكرية ـ السياسية، ومعرفة القوى المحلية الصادرة عنها، وتحديد حقل التقاطع الحاصل بين بعضها وبين السياسات الأوروبية.

وأشد ما يستوقف في مجال المقاربة بين الاتجاهات الفكرية للعمل السياسي وخلفياته النظرية ـ المرجعية، هو ما تحمله نصوص كل من المجلتين: «المنار» التي أسسها وقام بتحرير معظم موادها السيد محمد رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥)، و«المقتطف» التي كان يحررها بشكل رئيسي كل من فارس نمر ويعقوب صرّوف، وأقلام أخرى ذات نزعة ليبرالية علمانية.

ويتضح من خلال الانتماءين الثقافيين لأصحاب هاتين المجلتين ـ الانتماء الاسلامي لصاحب «المنار»، والانتماء الليبرالي والعلماني لصاحبي «المقتطف» ـ أنهما يعكسان الاتجاهين الفكريين الكبيرين السائدين لدى مثقفي المشرق العربي وكتّابه. لذلك حملت نصوصهما التعبيرات الفكرية ـ السياسية التي تمخضت عنها المرحلة التاريخية، وتضمّنت مقالاتهما معظم المواقف العملية والبرامج السياسية سواء في صياغة فهم الحدث الراهن، أم التطلع إلى صيغة مستقبلية للدولة المرتقبة في المنطقة.

٣ ـ كتب السير والمذكرات

تشكّل المذكرات التي كتبها معاصرون أمثال: الملك عبد الله، ساطع الحصري، يوسف الحكيم، محمد كرد علي، حسن الحكيم، شكيب أرسلان، ندرة مطران، خير الله خير الله، شكري غانم وجورج سمنة... الخ، مصدراً مهماً يضاف إلى مصادر الوثائق الدبلوماسية والصحفية. فأصحاب المذكرات وقد تنوّع دورهم في ميدان العمل السياسي بين مؤسس جمعية سياسية أو حزب أو مناضل أو مجاهد، وبين وزير في حكومة أو موظف إدارة أو كاتب أو صحفي... الخ، يقدمون صورة ذاتية محلية لأشكال العمل السياسي، وهي صورة يندمج فيها «الذات والموضوع»، بحيث تصبح النصوص مرآة للذات المحلية تنعكس فيها تطلعاتها وتعددية برامجها نحو السلطة، وكذلك رهاناتها وتحالفاتها وصراعاتها ومناهج تبريرها للفعل السياسي.

وإذا كانت هذه «الذات السياسية» هي موضوع الدراسة والفعل السياسيين الغربيين ـ وهذا ما تعكسه تقارير الدبلوماسية الغربية ـ فإن مذكرات الشخصيات التي ساهمت في الأحداث، أو في التعبير عن الممارسة السياسية على صعيد الفكر والموقف، أو التبرير أو العلاقة، تترجم واقع

ما كان عليه العمل السياسي المحلي من حالة استقلال أو استتباع، أو من حالة عجز أو قدرة.

هذا، إضافة إلى الدلالات التي تحملها المذكرات في مجال رصد الموقف السياسي، فإنها تملك من خلال ما تقدّمه من سير ذاتية دلالات على الانتماء الاجتماعي والثقافي والديني. وهي دلالات تساهم بدورها إلى حد كبير في تفسير المنطلقات الاجتماعية والدوافع الثقافية والفكرية الكامنة وراء صياغة الموقف السياسي.

ثالثاً: في المصطلح والمفاهيم والمنهج

يواجهنا في الكتابة التاريخية التي تتناول مرحلة انتقالية من تاريخ العرب الحديث والمعاصر، إشكال معقد في استخدام المصطلح السياسي، فالمرحلة الانتقالية التي نحن بصدد دراستها، والتي يمكن تحديدها زمنياً بأنها فترة الانتقال من العهد العثماني إلى عهد الانتداب الأوروبي، تزامنت مع ما اصطلح على تسميته في تاريخ الفكر العربي بـ «عصر النهضة». وهذا المصطلح الأخير يعكس بذاته مفهوماً تاريخياً، تمثّل في وعي بعض المثقفين العرب لحظة استحضار لعصرين اوروبيين: عصر الولادة الجديدة (Renaissance)، وعصر الأنوار (Siècle des lumières). وهي لحظة تلخّص حالة زمنية تاريخية لوضعٍ معاش في المجتمع والسلطة، حالة تستعيد تاريخاً من زمن ما ومكان ما، وتتطلع لبناء مستقبل على نموذجه. إلا أن هذه الاستعادة هي أيضاً جزء من ذاكرة تاريخية، تتواصل مع «زمن محلي» عربي ـ اسلامي حاضر في الثقافة الاجتماعية المعاشة، وحاضر في التاريخ المكتوب وفي النص المرجع وفي المؤسسات والرموز والمفاهيم. وهذه الذاكرة قد تطغى على استعادة «النسخة الأوروبية»، فتصبح النهضة شكلاً من أشكال الاستجابة للتحدي الأوروبي، وذلك في محاولة تجديد للإسلام وإحياء لتاريخه ودعوة لبناء دولته.

وفي هذا السياق الذي يندرج فيه عصر النهضة العربية، يبرز مصطلح النهضة إشكالاً يحمل في طياته إشكالات فرعية أخرى، تطال مجالات مفاهيمية عديدة تبدأ من مصطلح «الدولة» إلى «الأمة»، إلى «الطبقة» إلى الحزب، وأخيراً إلى صيغة السياسة والعمل السياسي(٨)، إلى القومية والحرية والديمقراطية، وتجليات هذه المفاهيم في المؤسسات والأفكار.

ومن هذا الاشكال الذي يبرز على صعيد مصطلحات المرحلة، تطالعنا صعوبات ينبغي وعيها منذ البداية، كي يتجنب الباحث الغرق في منهج وحيد الجانب من مناهج عصر النهضة، أو في اتجاه ايديولوجي واحد من اتجاهاتها العديدة. وسواء أكانت هذه الاتجاهات ليبرالية ـ

---

(٨) أنظر: Pierre Rondot, «Les Partis dans le monde musulman,» *Pouvoirs* (Paris), no. 12 (1980), pp. 71-91.

علمانية(٩)، أم اثنية ـ قومية(١٠)، أم سلفية ـ تراثية(١١)، فإنه يتعيّن على الباحث أن يقف موقفاً نقدياً واستيعابياً للمصطلح الصادر عن هذا الاتجاه أو ذاك، المندرج في هذا المفهوم أو ذاك، المحكوم بهذه الايديولوجيا أو تلك.

فمسألة الدولة وما تطرحه هذه الأخيرة من اختلاف في تحديد المضمون النظري، والشكل المؤسسي والامتداد الجغرافي، تستدعي انتباهاً لمختلف الاستخدامات الوظيفية للمصطلح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فالفترة التي نحن بصدد دراسة العمل السياسي فيها، هي الفترة التي شهدت بدايات تشكّل «الدولة المحدثة» على انقاض السلطنة العثمانية. وإذا كان هذا التشكّل قد ارتبط بالفعل بتفكك بنى السلطنة العثمانية، وانتصار مشاريع مناطق النفوذ الغربية التي استقرت بصيغة الانتدابات (صيغة الاعداد والتحضير للدولة الحديثة من زاوية غربية) من جهة، فإن عملية التعبير عن قوى الداخل سواء في أشكال رفضها للسيطرة الأجنبية، أم في أشكال صياغة تطلعاتها ومطالبها بالاعتماد على الغرب، قد اتخذت، من جهة أخرى، مسارات مميّزة في العمل السياسي المحلي والخطاب المعبّر عنه.

لقد راوح الخطاب السياسي مثلاً بين التمثّل للصيغة التاريخية الاسلامية للدولة، وبين التمثّل للصيغة القومية المستلهمة من التجربة التاريخية الغربية، وبين التمثّل التوفيقي أو الانتقائي لمعطيات التجربتين.

وفي اطار تمثّل الصيغة التاريخية الإسلامية، تنوّعت أشكال هذا التمثّل بدءاً من الدفاع

---

(٩) نستخدم هذا المصطلح بالمفهوم التالي: «الليبرالية تعين مجتمعاً ما عبر تماهيه على المستوى السياسي بالديمقراطية البرلمانية، وعلى المستوى الاقتصادي بالرأسمالية الصناعية، وعلى المستوى الاجتماعي بوصول البرجوازية إلى السلطة وهيمنتها، وعلى المستوى الثقافي بحريات الفكر والتعبير، وعلى المستوى الأخلاقي بالفردية، وعلى المستوى العالمي بالمبدأ الشهير للهويات القومية (Nationalités)، وعلى المستوى الديني بمعاداة الأكليركية، هذه المعادلة التي تقوى حدّتها أو تضعف حسب البلد». قارن:
André Vachet, *L'Idéologie libérale, l'individu et sa propriété,* préface d'Henri Lefebvre (Paris: Anthropos, 1970), p. 21.
وأشير هنا إلى أن استخدام المصطلح لا يعبّر عن واقع محلي متحقق في المرحلة التاريخية التي ندرس، وإنما عن احتمال يجد تعبيره في تماهي بعض النخب المثقفة المحلية مع قيم المجتمع الليبرالي في الغرب.

(١٠) نستعير هذا التعبير من المصطلح الفرنسي الذي استخدمه مكسيم رودنسون وهو «Idéologie ethnico-nationale» للدلالة على تشكّل أثنية من الأثنيات (قوم) في مشروع «دولة قومية». أنظر:
Maxime Rodinson, «Nation et idéologie,» dans: *Encyclopaedia Universalis* (Paris, 1971), vol. 11, pp. 571 - 575, aussi: «Nature et fonction des mythes dans les mouvements socio - politiques d'après deux exemples comparés: Communisme marxiste et nationalisme arabe,» dans: Maxime Rodinson, *Marxisme et monde musulman* (Paris: Seuil, 1972), pp. 245 - 248.

(١١) انظر في استخدام المصطلح: حسن حنفي، التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم (بيروت: دار التنوير، ١٩٨١)، ص ١١ - ٢٢.

عن «السلطنة» بنيتها القائمة، إلى اعتماد نظام الشورى الذي أخرج بصيغة «الدستور» و«البرلمان»، وإلى «الاجتهاد» في فصل الخلافة كمؤسسة سلطانية أو ملك عن الاسلام[١٢].

أما في اطار صيغة التمثّل القومي، فقد ارتسمت في الخطاب السياسي العربي المشرقي (ولا سيما الشامي) صور شتّى للدولة: انطلاقاً من الطائفة التي تتماهى مع «الوطن» و«الأمة»، اللذين يتشكّلان في الوعي الجماعي وفق مقاسها الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي، إلى الاثنية ـ الثقافية التي تتماهى مع «وطن أكبر» و «قومية أوسع». وبين هذا وذاك، تدرّجت تمثّلات الأمة كإطار لمشروع الدولة من صيغة أمة عربية «مشرقية»[١٣]، من نجيب عازوري (عام ١٩٠٥)، إلى مشروع الشريف حسين (عام ١٩١٦)، إلى صيغة مملكة عربية سورية (مشروع الملك فيصل)، مروراً بالايديولوجيات الوطنية المختلفة التي تقدّم الأقاليم «أوطاناً» و «أمماً»، وذلك في حدود الصيغ الجغرافية ـ التاريخية السائدة، أو في حدود الصيغ الجغرافية ـ السياسية التي أسفر عنها توازن الصراع الدولي[١٤].

ومنذ تلك المرحلة التي تأسس فيها الخطاب العربي السياسي في مسألة الدولة الناشئة أو في مسألة الدولة المتوخاة، يفرض الأمر الواقع على الباحثين العرب توجهات في المنهج، تدور في فلك تبرير ما حصل، وبناء تواريخ افتراضية لهذه الدولة أو تلك، أو تدور في فلك الحلم في تخطي الواقع، عبر التماهي مع «مشروع مستقبلي» آخر لدولة ما.

لقد غرق كثير من الباحثين العرب في جهد البحث عن تبرير الواقع، أو «عقلنة» الحلم المرغوب فيه للمستقبل، فغابت هذه الاشكالية عن البحث العلمي. وأما بالنسبة إلى الباحثين الغربيين، فقد طرحوها من موقع المقاربة مع النموذج الغربي في تشكّل الدولة والأمة، معتبرين ما حدث في التاريخ الأوروبي نموذجاً عالمياً. وإذا ما لاحظ أحدهم تعذر هذا التشكّل في الشرق العربي والإسلامي، عزا ذلك إلى غياب نشوء «دولة اقليمية» في الإسلام (برنارد لويس)[١٥]، أو إلى أن تاريخ هذا الشرق الإسلامي هو تاريخ «طوائف وقبائل».

---

(١٢) انظر في هذا الرأي: علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم**، دراسة ووثائق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢).

(١٣) الدعوة الأولى لهذا المشروع حملها كتاب:

N. Azoury, *Le Réveil de la nation arabe* (Paris: Plon, 1905),

وقد ترجمه إلى العربية أحمد بو ملحم بعنوان: **يقظة الأمة العربية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨).

(١٤) إن الصيغ الجغرافية ـ السياسية التي أسفر عنها توازن الصراع الدولي، أدّت على سبيل المثال إلى ولادة دولتي لبنان وسوريا. ونجد عرضاً تاريخياً للسياق الدولي لهذا التشكّل في: زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠).

(١٥) «السياسة والحرب،» في: برنارد لويس، **تراث الإسلام**، ترجمة زهير السمهوري وشاكر مصطفى، تصنيف شاخت وبوزورث، سلسلة عالم المعرفة، ٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ج ١، ص ٢٢٩ ـ ٣٠٠.

تلك هي على سبيل المثال الموضوعة التي يسجلها جاك ولرس (Jacques Weulersse) في كتابه فلاحو سورية والشرق الأدنى، فهو من جهة يؤيد الانتداب الفرنسي في تجزئة سوريا، ولكنه من جهة أخرى يبرز المأزق التكويني لهذه الدول في الأربعينات من القرن العشرين، وذلك لاستحالة تكوّن انتماء شعبي قومي - في رأيه - يتوافق مع حدود الدولة(١٦).

ولا بأس هنا من استعادة بعض مفاهيم (Weulersse) لدلالتها المنهجية في مصطلح الدولة والانتماء. ان المؤلف يطرح مسألة الانتماء القومي لدى الفئات الشعبية، ولا سيما الفلاحية بالصيغة التالية: «إذا سألت فلاحاً من الجزيرة أو المناطق الشرقية من لبنان، أو من عجلون من يكون؟ يجيبك أنه من هذه القبيلة أو تلك، أو من هذه القرية أو تلك، يجيبك أنه مسلم، أرثوذكسي أو درزي... لكن لا يجيبك أبداً وبعفوية أنه عراقي أو سوري أو اردني»(١٧).

ويستبعد (Weulersse) أن يكون السبب هو كون هذه الدول حديثة العهد أو «كيانات اصطناعية» كما يقول، بل إنه ينطلق من الفرضية القائلة بأن ظاهرة الدولة - الأمة - (Etat - Nation) هي ظاهرة أوروبية. وهو إذ يقارن هذه الظاهرة الأوروبية بواقع الشرق العربي والإسلامي، يرى أن أوالية هذا التكوّن التاريخي هي خاصّة من خصائص الغرب وحده، وأن طبيعة السلطة والدولة في الشرق العربي والإسلامي لا يمكن أن تنتج هذه الظاهرة. يقول: «لم يحصل في الشرق هذا التدامج والتماثل التدريجي بين العناصر المكونة الثلاثة: (الأرض والأمة والهيئة السياسية) التي أدت إلى تكوّن أوروبا الغربية، حيث تعتبر فرنسا أكثرها نضجاً واكتمالاً. ففي الشرق بقيت الدولة ترتبط بالأمير (La chose du Prince) والدولة - الأرض هي مجرد تجاور مقاطعات تعود إلى الأمير نفسه. وهذا التعريف يبقى هو ذاته، سواء أكانت الدولة عبارة عن امبراطورية امتدت في القارات الثلاث كما هي حال الدولة العباسية.. ولاحقاً العثمانية، أم كانت عبارة عن تكوين أصغر كما هي الحال مع المماليك، أم اقتصرت على مدينة واحدة وضواحيها... خليفة كان أو سلطاناً، أو باشا او أميراً، لا أهمية للقب، إذ يبقى المبدأ واحداً، فالأمير وحده هو الذي يمثل حقيقة الدولة، والتبعية للأمير وقومه تشكّل المنطلق»(١٨).

وبالنسبة إلى الدولة العثمانية - الدولة المعنية بدراستنا - فيراها (Weulersse) بأنها: «كانت لحمة اصطناعية لم تنبثق عن السكان والأرض، والولاية أو اللواء أو القضاء، نسخة مصغرة عن الامبراطورية، ركاماً غير متجانس من الطوائف المتفرقة غير القادرة أن تفرز قومية محلية»(١٩). و«الاطارات السياسية سواء أكانت كبيرة أو صغيرة لا تترجم تماماً الحياة الحقيقية للسكان، هذه الحياة الحقيقية ينبغي البحث عنها خارج هذه الأطر، ينبغي البحث عنها في الطوائف المختلفة: في طوائف قرابة الدم (القبائل) في الطوائف الدينية، وفي الطوائف المدينية أو الحرفية. فداخل هذه الطوائف تجري حركة الاملاك، الناس والأفكار، دون اعتبار للحدود الادارية والسياسية»(٢٠).

---

(١٦) Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient* (Paris: Gallimard, 1946).
(١٧) المصدر نفسه، ص ٨٤.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٩ - ٨٠.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٨٣.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٢ - ٨٣.

هذه الاستشهادات، على ما فيها من تعميم وحدّية في القطع، تنبّه الباحث إلى إشكالية في البحث، تتطلب وقوفاً ملياً حيال المرحلة التي حمل فيها العمل السياسي العربي مشروع «الدولة ـ الاقليم»، وقوفاً لا حيال الحدث ـ وقد أشبعته كتب التاريخ سرداً ووصفاً وأخباراً ـ وإنما حيال الدلالات التي يقدمها الحدث في السياقات التي أشرنا إليها، وفي الوجهة التي يذهب فيها العمل السياسي بحثاً عن الدولة(٢١).

وفي هذه الناحية يحمل العمل السياسي مضامين لأفكار ومؤسسات وديناميات داخلية وخارجية(٢٢)، ترتبط من جهة بالظاهر الايديولوجي (الخطاب والعقليات)، وتدخل من جهة أخرى في صلب البنية الاجتماعية ومؤسساتها(٢٣)، إذ نجد العصبية والجاه الكامنين في هذه البنية، وعلى موازاتهما الحزب أو الجمعية القائمة في مؤسسة العمل السياسي الحديث(٢٤)، ونجد الدين والطائفة الراسخين في المجتمع، وعلى موازاتهما نزعة القومية، والدولة المعبّر عنها في الخطاب والبيان والمنشور، ونجد أيضاً نزعة «الأمة» بمفهومها القرآني الإسلامي، وفي الوقت ذاته وجهة التأقلم في ايديولوجيات سياسية تراوح بين بناء الدولة في إطار طائفة، وبين بنائها في إطار جغرافي ـ تاريخي، أو إطار توازن دولي يستقر على منطقة نفوذ معينة. كما نجد في الوقت نفسه للأمة المعنى المستمد من (Nation)، والنازع إلى تأسيس الدولة ـ الأمة (Etat - Nation) في الجغرافية ـ السياسية، أو المعنى المستمد من الجماعة الموحّدة في رابطة دينية أو جامعة أمبراطورية (حضارية) في التاريخ(٢٥)، كما أننا نجد القبائل والعشائر والمجموعات

---

(٢١) عن هذه الوجهة المنهجية في التاريخ، انظر:
Paul Veyne, «L'Histoire conceptualisante,» dans: *Faire de l'histoire* (Paris: Gallimard sous la direction de J. Le Goff et P. Nora, 1974), vol. 1, pp. 62-92.

(٢٢) انظر في استخدام هذا المصطلح:
«Dynamique interne ou dynamique globale: L'Exemple des pays musulman,» dans: Rodinson, *Marxisme et monde musulman*, pp. 266-293.

(٢٣) يقول المؤرخ الفرنسي جورج دوبي (G. Duby): «لفهم انتظام المجتمعات الإنسانية وتعيين القوى الفاعلة في تطورها، يجب أن نعير انتباهاً إلى الظواهر العقلية، حيث يبرز تدخلها عنصراً محدداً بقدر ما هو تدخل الظواهر الاقتصادية والديمغرافية». انظر:
G. Duby, «Histoire sociale et idéologies des sociétes,» dans: *Faire de l'histoire*, vol. 1, pp. 147 - 168.

(٢٤) انظر هذه المصطلحات والمفاهيم (العصبية، الجاه. . .) وعلاقتها بتوزيع الثروة والسلطة في تاريخ المجتمع العربي من خلال نص ابن خلدون في: **المقدمة**، ص ٣٨٩، وقارن عن استخدام مصطلحات الحزب، الطبقة، السلطة (Pouvoir) في التاريخ الأوروبي: موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد وعبد الحسين سعد، ط ٣ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢١٣ ـ ٢١٥. انظر أيضاً:
Jacques Julliard, «La Politique,» dans: *Faire de l'histoire*, vol. 2, pp. 243-244.

(٢٥) انظر على سبيل المثال لا الحصر، استخدامات مفاهيم الأمة، القوم، القومية (Nation, Nationalisme...) من زاوية التجربة التاريخية الأوروبية في:
Jean - Michel Leclercq, *La Nation et son idéologie* (Paris: Anthropos, 1979).
ومن زاوية التجربة التاريخية العربية ـ الإسلامية، انظر: ناصيف نصار، **مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ: دراسة في** =

القروية وطوائف الحرف، كما نجد أشكالاً من الطبقية والنخبوية، النازعة للتماثل مع تراتبية الطبقات في المجتمع الصناعي الأوروبي، وتشكّل النخب المثقفة المتماثلة مع الانتليجنسيا في المجتمع الغربي(٢٦).

هذه المعطيات التي يقدّمها أيضاً المجتمع المحلي في مرحلة انتقاله من المرحلة العثمانية إلى المرحلة الانتدابية الفرنسية تبرز بصورة لافتة للنظر في العديد من مظاهر العمل السياسي، لا سيما إذا اعتبرنا أن العمل السياسي هذا لا يطال مجال التعبير الحزبي المرتبط بالأصل الانتخابي والبرلماني في الليبرالية الغربية(٢٧) فحسب، بل يطال شتّى مجالات التعبير عن أي موقع من مواقع السلطة في المجتمع(٢٨)، وهي مواقع تتوزّع في تنظيم الولاية العثمانية على وظائف ومناصب معيّنة، وتتوزّع في تركيب المجتمع على أدوار مؤسسية هي بدورها نتاج استمرارية بنى تاريخية (الأعيان، العلماء، شيوخ القبائل والعشائر. . . الخ). صحيح أن حركة الدستور في عام ١٩٠٨، أطلقت مبادرات العمل التنظيمي (بالمفهوم الحزبي الغربي)، بسبب قيام البرلمان ومناخ الحرية الذي بعثه الدستور، لكن ذلك اقتصر على المدن وعلى نخب محدودة من المثقفين والضبّاط.

= مدلول الأمة في التراث العربي الإسلامي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)؛ «من الشعوب والقبائل إلى الأمة،» في: السيد، الأمة والجماعة والسلطة، ص ٤٣ - ٥٣؛ محمد خلف الله، مفاهيم قرآنية، سلسلة عالم المعرفة، ٧٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ٧٠ - ٩٣، و

«L'Umma et ses synonymes,» dans: Louis Massignon, *Opera minora,* textes recueillis classés et présentés avec une bibliographie par Y. Moubarac sous le patronage du Centre d'études Dar El - Salam, 3 vols. (Beyrouth: Dar Al - Maaref, 1963), vol. 1, pp. 79 - 103.

(٢٦) انظر في دور هذه المؤسسات في كل من المجتمع الغربي والمجتمع الاسلامي: ريمون آرون، صراع الطبقات، ترجمة عبد الحميد الكاتب (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٠)؛ هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، بخاصة ج ٢، ص٥٣ - ١٨٢؛

A: Cheddadi, «Le Système du pouvoir en islam d'après Ibn Khaldoun,» *Annales* (Paris), (mai - août 1980), pp. 534 - 550, et Louis Gardet, *La Cité musulmane: Vie Sociale et politique,* 4ème ed. (Paris: J. Vrin, 1976).

(٢٧) يربط ديفرجيه بين الحزب والأصل الانتخابي البرلماني، فيرى أن نمو الأحزاب مرتبط بنمو الديمقراطية، أي باتساع دائرة الاقتراع الشعبي والامتيازات البرلمانية. أنظر: ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ص ٦ - ٧.

(٢٨) نستخدم «السياسي» هنا بالمعنى الذي يشير إليه ماكس فيبر عندما يقول: «نفهم بالسياسي مجموع الجهود التي تبذل للمشاركة بالسلطة أو للتأثير على توزيع السلطة، سواء بين الدول أو بين مختلف الجماعات داخل الدولة الواحدة». أنظر:

Max Weber, *Le Savant et le politique,* traduction de Julien Freund, introduction de Raymond Aron, Recherches en sciences humaines, 12 (Paris: Plon, 1959).

ونظراً لخصوصية غياب الدولة بالمفهوم الغربي الحديث في المرحلة التاريخية التي ندرس، نضيف أن السياسي «شمل أيضاً الجهود المبذولة من أجل «إيجاد دولة» في مرحلة انهيار الدولة العثمانية». وهو الحيّز الأساسي الذي سيشغل الدراسة الراهنة.

وإذا كانت فكرة الدولة قد شغلت برامج العمل السياسي سواء بتعبيره (الحزبي الحديث ـ الجمعيات السياسية)، أم التحركات الأهلية المتمثلة بالزعامة العشائرية، أم الشيوخ والعلماء في الأحياء والمساجد، أم التنظيمات الحرفية، فإن الفكرة نفسها تختلف بالمفهوم من فئة إلى فئة. والاختلاف لا يطال أنواع وأشكال الدولة البديلة من ضمن احتمال انقراض الدولة العثمانية فحسب، بل النظر في طبيعة الدولة العثمانية نفسها. فمن القول بالدولة «القومية الوضعية» على المستوى العثماني العام(٢٩)، إلى القول بـ «الدولة الاسلامية» ممثّلة بالخلافة العثمانية(٣٠)، إلى انتقال هذه الاشكالية نفسها على المستوى الاقليمي (وعلى مستوى سوريا في حدود دراستنا)، تتدرج مرحلة البحث عن البديل منذ مرحلة التنظيمات وحتى قيام الثورة الكمالية في تركيا.

وفي هذا الإطار، كان العمل السياسي المحلي يواجه اختلافاً في صياغة تصور واضح للدولة، بسبب اختلاط المفاهيم والمصطلحات، وتداخل المعاني والممارسات. فالدولة بالمعنى القومي (National)، تحمل تراثاً غربياً في النشأة والتطور، فهي دولة سيادة على اقليم، ودولة ولاء لهيئة سياسية، ودولة دمج لأمة «الدولة ـ الأمة». بينما يحمل التراث العربي ـ الإسلامي في مسألة الدولة مفهوماً آخر للسلطة(٣١). إنه مفهوم «الولاية» التي تضيق أو تتسع في مهامها السلطوية، تبعاً لعلاقة التوازن بين الخليفة أو السلطان، وبين الجماعات التابعة وممثليها على المستوى المحلي كـ (عصبيات ومذاهب وملل). وهي ليست دولة عرقية أو حصرية أو دمجية لقوم أو أمة أو منطقة جغرافية ـ سياسية. إنها إطار لتعايش أشكال من السلطات المندرجة والمتراتبة التي تذهب من مختلف السلطات المحلية والأهلية، إلى السلطة المركزية المتمثّلة

---

(٢٩) بدأت هذه المقولة مع نظرية «الوطن العثماني» التي نادى بها العثمانيون الجدد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما لبثت أن اتخذت طابعاً قومياً في العهد الدستوري مع ضياء كوك ألب، الذي دعا إلى قومية عثمانية. أنظر في ذلك:

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey,* 2nd ed., Oxford Paperbacks, no. 135 (London: Oxford University Press, 1968), pp. 141 and 150, and C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973), p. 131.

والجدير بالذكر أن ساطع الحصري قبل أن يصبح داعياً للقومية العربية، كان داعياً، على قاعدة الفلسفة الوضعية، إلى «القومية العثمانية». انظر في ذلك: أحمد كوران، «ساطع الحصري المثقف العثماني،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق ٢٧/ ١٢/ ١٩٧٨ ـ ٣/ ١/ ١٩٧٩**، ٢ ج (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠)، ج ٢، ص ٥٩٥.

(٣٠) كان ذلك رأي بعض المفكرين الإسلاميين الذين راهنوا على إمكانية إصلاح السلطنة، وإقامتها على نظام الشورى في الإسلام. جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، رشيد رضا... الخ. ومثل ذلك كتابات رشيد رضا في **المنار** قبل عام ١٩١٤.

(٣١) ثمة خلاف في المصطلح بين تعبير دولة باللغة العربية وتعبير «Etat» أو «State». فالمعنى العربي للدولة هو التحوّل والتغيّر والغلبة، أما المعنى الذي يؤديه التعبير الأوروبي فهو حالة الاستمرار والديمومة، فالخلاف الاصطلاحي يعكس خلافاً في المفاهيم. أنظر: فتحي التريكي، «مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر،» **الفكر العربي المعاصر**، العدد ٢٤ (شباط/فبراير ١٩٨٣)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

بالهيئة الحاكمة المتمحورة حول السلطان. وفي هذا الاطار يحتلّ الدين والعصبية ركائز العمل السياسي وضوابط ممارسة السلطة(٣٢).

لقد قامت في أوروبا حركات توحيدية قومية تمحورت حول الدولة كمؤسسة وكأجهزة سلطات، أنيط بها دور الدمج والضبط والحصر للإطار العرقي والجغرافي والثقافي ـ اللغوي، أو لهذه الأطر جميعاً في كيان (Entité)، هو كيان الدولة ـ الأمة.

ومن هنا، يمكن أن نقول ان الاستخدام الأوروبي لمصطلح (Nation)، الذي درجت ترجمته لغوياً وشاع استخدامه اصطلاحياً بتعبير «أمة»، خضع لتأثير التطورات التاريخية في تشكّل الدولة ـ الأمة. وهو تشكّل تاريخي يصعب التمييز فيه بين أسبقية الجانبين (الأمة والدولة)، أهي الدولة التي سبقت «الأمة» فساعدت على تكوّن هذه الأخيرة، وحملت مشروعها التوحيدي في إطار جغرافي ولغوي واثني معيّن؟ أم أن مشروع «الأمة» كان ناجزاً موضوعياً فأنتج الأولى: الدولة القومية (L'Etat National)، وذلك على قاعدة روح الشعب أو العقد الاجتماعي، أو الرغبة في العيش المشترك(٣٣) أو الانتماء العرقي الواحد(٣٤).

ومهما يكن من أمر هذه الجدلية التي برزت من خلال النص الفكري ولا سيما ابتداء من القرن الثامن عشر، ومن خلال الحدث (الثورة الفرنسية وامتداداتها في أوروبا، وترسّخ مركزية الدولة فيها)(٣٥)، فإن مصطلح الـ (Nation) لم يكن يملك الدلالة نفسها قبل ذلك، إذ لم يكن يعني ذاك التشكّل القانوني المؤسسي لتدامج هذين الطرفين (الدولة والأمة)، ولقيام علاقة محددة بين الفرد والدولة، علاقة تنتظم في سياق ايديولوجي وسياسي وقانوني يطلق عليه القانونيون والمنظّرون الدستوريون تعبير (Nationalité)، أي الانتماء لأرض ودولة وأمة في كيان واحد.

يعرض أحد الباحثين الفرنسيين المعاصرين دلالات كلمة (Nation) في التاريخ الأوروبي فيقول: «قديماً كانت (Nations) تعني في الاستخدام اليومي الوثنيين في مقابل المسيحيين. . . و (Nation)

---

(٣٢) أنظر عرضاً للآراء حول مسألة القومية والسلطة في الدولة العثمانية في:
William W. Haddad, «Nationalism in the Ottoman Empire,» in: William W. Haddad and William W. Ochsenwald, eds., *Nationalism in a Non - National State: The Dissolution of the Ottoman Empire* (Columbus: Ohio State University Press, 1977), pp. 3 - 25.

(٣٣) انظر: Ernest Renan, *Qu'est - ce qu'une nation?* Conférence faite en Sorbonne le 11 mars 1882, 10ème ed. (Paris: C. Lévy, 1882), pp. 83 - 97.

(٣٤) عن هذه الاتجاهات في رؤية علاقة الدولة بالأمة، والتي تشير ضمناً إلى رينان، وروسو، ومونتسكيو، وأصحاب النظرية العرقية في نشوء الدولة القومية، أنظر: هانز كوهن، **عصر القومية**، ترجمة عبد الرحمن صدقي، مراجعة مصطفى حبيب (القاهرة: سجل العرب، ١٩٦٤)، ص ٥ ـ ٤٥، وأنور الخطيب، **الدولة والنظم السياسية** (بيروت: دار الكاتب، ١٩٧٩)، ج ١، ص ٢٧، ٣١ و ٣٨.

(٣٥) Robert Palmer et Calmann Lévy, *Les Révolutions de la liberté et de l'égalité* (Paris: C. Lévy, 1968).

بالمفرد تعني اجتماع سكان منطقة واحدة. . . وكانت الكلمة تعني أيضاً مجموعة من الناس ولدوا على أرض معينة، أو تجمعاً معيناً من العائلات. . . ففي جامعة باريس مثلاً، كان تعبير (Nation) يعني الطلاب القادمين من منطقة معينة: فهكذا كان يمكن أن يقال عن الطلاب القادمين من فرنسا، من بيكاردي (Picardie) من فلاندر (Flandre) ومن جرمانيا (Germanie) ـ الأمم الأربعة في الكلية ـ (Les quatre nations du Collège)»[٣٦].

إن استعراضاً للاستخدامات المختلفة لتعبير (Nation) قبل القرن الثامن عشر[٣٧]، يوصل إلى القول ان تعدد المفاهيم بذاتها حول المصطلح دليل على غياب وجود الـ (Nation) قبل القرن الثامن عشر، وبالمعنى الذي بدأ فلاسفة هذا القرن يتحدثون عنه على قاعدة بناء نظرية لـ «الدولة الحديثة»، فإذا لم تكن الأمة (Nation) بنية ثابتة ومستمرة للجماعات السياسية (Communautés politiques)، فهذا يعني أن الأمة (Nation) ليست أمراً طبيعياً أو ضرورة تاريخية. انها كما يقول كاتب فرنسي في الموضوع: «التعبير عن حضارة معينة وفي لحظة تاريخية من تطورها. انها ليست حقيقة طبيعية ملازمة في ظهورها لتشكّل أية جماعة سياسية. ان مفهوم الـ (Nation) لا يجد تطبيقه الطبيعي في جميع الجماعات السياسية. انه حقيقة تاريخية، تصوّر جماعي (Représentation collective) وتاريخي ظهر في الحضارة الغربية، وبصورة خاصة عبر الفلاسفة الفرنسيين، ونما بشكل كثيف مع الحركات الثورية في أواخر القرن»[٣٨].

والملاحظ وفق هذه النظرة أنه حتى القرن الثامن عشر، لم يتناسب تماماً البعد السكاني للجماعات السياسية مع الظاهرات القومية (Phénomènes nationaux)، فإما أن المدينة كانت تشكّل الاطار الأضيق للجماعة، وأما ان الامبراطورية كانت تشكّل الاطار الأوسع[٣٩].

ويذهب بعض الباحثين الأوروبيين إلى أبعد من ذلك، معتبراً أن الأمة (Nation)، هي ايديولوجيا الدولة البيروقراطية المركزية، التي تشكّلت في أوروبا في مرحلة الثورة الصناعية والانتاج الكثيف وتوسّع السوق وإدخال الآلة على الانتاج الزراعي والحرفي، الأمر الذي أدى إلى زوال الحواجز ما بين جماعات سكانية، هذه الحواجز التي كانت تشكّل حدوداً سياسية لهذه الجماعات في القرون الوسطى[٤٠].

وإذا كانت هذه النشاطية الاقتصادية قد ترافقت مع مجموعة من مظاهر السلوك الاداري والقانوني والسياسي، انطلاقاً من نواة الدولة الموجودة وصولاً إلى الكيان الذهني المتوحّد الذي نطلق عليه تعبير الـ (Nation)، فإن هذا التطور لم يصل إلى حد تطابق الأرض مع الدولة في

---

(٣٦) R. Polin, «L'Existence des nations,» *Annales de la philosophie politique* (Paris), no. 8 (1969), p. 38.

(٣٧) قارن أيضاً: Mario Albertini, «L'Idée de nation,» *Annales de la philosophie politique,* no. 8 (1969), pp. 5-14.

(٣٨) Polin, Ibid., p. 41.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٤٠) Albertini, Ibid., p. 10.

كيان «امة» (Entité nationale) إلا عبر سلسلة من الصراعات والحروب[٤١]: «إن البلاد والدول التي اكتسبت في مرحلة معينة من تطورها الصفة القومية (Caractère national)، لم تحافظ أبداً على الحدود والأبعاد نفسها عبر التاريخ، بل تغيرت دائماً وباستمرار تبعاً لوطأة السياسة الدولية حتى وصلت إلى مساحتها الراهنة. ثم ان الحروب والفتوحات والمعاهدات والزواج ـ وهي أمور أعطت هذه المساحة أبعادها الحالية ـ لم تتحدد أبداً وفق المتطلبات القومية (Exigences nationales)، وإنما وفق قوانين لعبة المصالح ما بين الأسر المالكة ووفق الضرورات السياسية والاستراتيجية»[٤٢].

ومهما يكن من أمر تشكّل ظاهرة «الدول ـ الأمم» (Etats - Nations) في أوروبا، وأمر الاختلاف بين الباحثين الغربيين حول صياغة الموقف النظري منها أو التأريخ لنشأتها وتعيين مسارها كدولة (Etat) أو كأمة (Nation)، أو كصيغة «جدلية» واحدة، فإن ما حصل في مجرى تاريخ العلاقة ما بين الغرب والشرق العربي والإسلامي في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، هو أن نموذجاً فكرياً وسياسياً كانت تقدّمه الدول الأوروبية المعنية بـ «المسألة الشرقية»، للفكر السياسي المحلي والجماعات المحلية. ويتمحور هذا النموذج حول فكرة الدولة ـ الأمة كصيغة بديلة للسلطنة العثمانية، وهي صيغة منفتحة على كل الاحتمالات التي تتيحها معطيات التركيب السكاني ـ الاثني والديني لهذه السلطنة من جهة، وتوازنات الدول الكبرى في مشاريع انتداباتها وصراعاتها على مناطق النفوذ من جهة أخرى.

فالنموذج كان يقدّم إما عبر المشروع السياسي للدبلوماسيات الغربية، وبصورة معاهدات ومواقف وقرارات من موقع النفوذ والاحتلال أو الانتداب، أو عبر التماهي مع الأفكار الغربية المتمحورة حول فكرة «الدولة القومية»، والتي يحملها مثقفون محليون كتصور لمصير الجماعات السياسية ومستقبلها. والنموذج يقدم في كل الأحوال على أنه التعبير عن «حقيقة كونية» و«عالمية»، لا على أنه تعبير عن حدث تاريخي وفي لحظة تاريخية قامت في مجرى الحضارة الغربية.

بهذا المعنى، تصبح نظرية «القومية» كافية بحد ذاتها وعبر تبنّيها من قبل المثقفين المحليين لتفسير قيام النموذج وتعميمه[٤٣]، كما تصبح نظرية «الاستبداد الشرقي» التي يعود

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٣) انظر نمطاً من هذا التفكير في: ساطع الحصري [أبو خلدون]، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩)، ص ٦ ـ ٣٠. يجعل ساطع الحصري من «الفكرة القومية» محركاً للتاريخ الحديث في كل مكان تصل إليه «الفكرة» فتمارس تأثيرها فيه. يقول: «فإن تأثيراتها المتواصلة [يعني فكرة القومية] أدّت إلى انحلال السلطنة العثمانية والأمبراطورية النمساوية، كما أنها حققت الوحدة الألمانية والوحدة الايطالية وخدمت استقلال الكثير من الأمم الأوروبية مثل اليونان والبلغار واليوغسلاف والهنغار. ولم يبق أمامها مجال لعمل جديد في تلك البلاد بعد أن أصبحت دولها قومية وأممها مستقلة ومتحدة وفق ما تقتضيه الفكرة المذكورة» (ص ٢٨ ـ ٢٩). ويضيف معللاً: «تأخر التحاق الشرق في هذا الركب التاريخي، ولكن الأمر لم يكن كذلك في البلاد الشرقية بوجه عام، وفي البلاد العربية بوجه خاص، لأن نشوء الفكرة القومية في هذه البلاد تأخر كثيراً عن نشوئها في البلاد الأوروبية، ولا نغالي إذا قلنا إن هذه الفكرة لاتزال حديثة العهد في هذه البلاد، إنها=

لمونتسكيو (Montesquieu)[٤٤] سبق البدء بصياغتها، وللماركسيين ـ فيما بعد ـ دور استكمالها بصيغة «نظرية نمط الانتاج الآسيوي»[٤٥]، صالحة لتفسير انهيار الدولة العثمانية ممثّلة هذا الاستبداد، وبالتالي، لتفسير قيام حركات التحرر المحلية بصورة «الأوطان القومية» أي بصورة مشاريع «الدول ـ الأمم» (Etats - Nations)، أي المشاريع التي تتماثل مع التجربة التاريخية الغربية، ولا سيما الأوروبية في نشأة «الدولة الاقليمية الحديثة»[٤٦].

وبهذا المعنى أيضاً، يصبح دخول العالم غير الصناعي ـ العالم الذي لا يمر بتجربة الرأسمالية والتمركز والتوحيد القومي ـ عالم التبادل مع الحضارة الحديثة دخولاً في التاريخ. وهذا الموقف يندرج في منهج «التطورية»[٤٧]، الذي نجد لدى كارل ماركس وفردريك انغلز تطبيقاً تاريخياً واجتماعياً له، عبر نظرية تقسيم شعوب العالم إلى أمم تاريخية و«أمم غير تاريخية»[٤٨]، ومعيار «تاريخية» الأمم هو في إمكانية دخولها أو استعدادها للانخراط في الحضارة الحديثة، أي في منطق وقوانين علاقات التبادل التي شهدها الغرب، إبان نهضته

=لاتزال في بدء نشوئها، وفي الصفحات الأولى من تأثيرها الفعال، فلا يزال أمامها عمل طويل سيؤدي إلى انقلابات معنوية وسياسية هامة في جميع أنحاء العالم العربي، وبين جميع الشعوب العربية»(ص ٢٩).

(٤٤) Charles Louis De Secondat Montesquieu, *De l'esprit des lois,* texte établi et présenté par Jean Brèthe de la Gressaye, 4 vols. (Paris: Les Belles lettres, 1950 - 1961), vol. 1, pp. 64 - 69.

(٤٥) انظر:

Louis Althusser, *Montesquieu: La Politique et l'histoire* (Paris: Presses universitaires de France 1964), pp. 92 - 96, and Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: New Left Books, 1979).

وقد ترجم الكتاب إلى العربية بديع عمر نظمي بعنوان: **دولة الشرق الاستبدادية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣)، ص ٤٥ ـ ٥١.

(٤٦) انظر التطبيق المحلي لهذه النظرية في الكتابات التاريخية العربية:

ـ بالنسبة إلى لبنان: مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٦٩٧ ـ ١٨٦١** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، لا سيما الفصل الأول، ص ١١ ـ ٤١.

ـ بالنسبة إلى سوريا: عبد الله حنا، **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠ ـ ١٩٤٥**، ٢ ج (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨).

انظر أيضاً نقداً لمحاولات عربية مختلفة اقتبست نظرية نمط الانتاج الآسيوي وطبّقتها على بلادها، في: بيانكا ماريا سكارسيا، «بشأن بعض المؤرخين العرب المعاصرين: العودة إلى نمط الانتاج الآسيوي،» في: **ست دراسات في نمط الانتاج الآسيوي**، ترجمة وتحرير أحمد صادق سعد (بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٦)، ص ٨٣ ـ ١١٠.

(٤٧) حول هذا المنهج الذي ساد في مرحلة من المراحل في علم الأتنولوجيا والأنتروبولوجيا، والتي تأثرت به مناهج عديدة في العلوم الإنسانية، انظر: ميلفيل ج. هرسكوفيتز، **أسس الأنتروبولوجيا الثقافية**، تعريب رباح النفاخ (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣)، ص ٧٤ ـ ٨٢.

(٤٨) قارن: Miklós Molnar, *Marx, Engels et la politique internationale* (Paris: Gallimard, 1975), et Pierre Maugüé, *Contre l'état - nation* (Paris: Denoël, 1979), pp. 76 - 77.

وثورته الصناعية وتوسعه في العالم[٤٩].

بيد أن ما نبّهت اليه الدراسات الانتروبولوجية والاتنولوجية المناهضة للأفكار الاستعمارية المبررة لذاك التقسيم الثقافي أو العنصري، هو في ضرورة توسيع حقل النظر إلى نسبية الثقافة، وإلى غنى مجال التاريخ وتنوع آفاقه وميادينه وقوانينه[٥٠]، وهو أمر ينبغي اعتباره في الدراسات التاريخية التي تتناول شعوباً ومؤسسات، تختلف في ثقافاتها وحضاراتها عن ذاك المنحى «العالمي» الذي اتخذته الحضارة الحديثة انطلاقاً من مركزها الأوروبي. وكان ابن خلدون قد أشار منذ القرن الرابع عشر إلى نسبية الاختلاف في طبائع العمران «في التأريخ للاجتماع الانساني»، فقال معرّفاً حقل النظر التاريخي بأنه التأريخ «للاجتماع الانساني» الذي هو عمران العالم: وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنّس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال»[٥١].

وإن الأحوال التي تعرّض لها «الاجتماع الانساني» في المنطقة التي نحن بصدد دراسة تحوّلها من ولاية إلى دولة، تتعدى أمر النظر إليها من زاوية «التمدين» و«التحضير» بالمفهوم الانتدابي الغربي آنذاك، وهو مفهوم يندرج في النظرة المركزية الأوروبية التي ترى في تدمير الدولة العثمانية ضرورة تاريخية من أجل مصلحة الانسانية أو الحضارة[٥٢]، ومن أجل إقامة «الاستقلالات القومية» كبدائل لها، ويتعدى أمر النظر إليها من زاوية مشروع التحديث الذي حملته النخب المحلية في جمعياتها السياسية أو طموحاتها المضمرة أو المعلنة. إنها تشمل هذه الأمور جميعاً، ولكنها أيضاً تشمل «أصناف التغلبات» على مستوى الداخل (العصبيات) وعلى مستوى الخارج (السياسة والحرب والمعرفة)، إنها تشمل هذه المستويات، وتشمل أيضاً وفضلاً عن ذلك مستوى «الاجتماع الديني» على حد تعبير ابن خلدون[٥٣]، ولا سيما ما يتعلق بدور

---

(٤٩) انظر توسيعاً لهذه النقطة من حيث محاولة سحب هذه النظرية على الدولة العثمانية وشعوبها، في فصل لاحق من هذا الكتاب.

(٥٠) قارن حول هذه الأفكار والمواقف:
Claude Levi - Strauss, *Anthropologie structurale deux* (Paris: Plon, 1973), surtout chap.: «Race et histoire,» pp. 377 - 422, et Pierre Clastres, *La Société contre l'état* (Paris: [s. n.], 1972), pp. 16 - 17.
وقد قام بترجمة الكتاب إلى العربية محمد حسين دكروب بعنوان: **مجتمع اللادولة** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٨٠)، ص ١٨٩ ـ ٢٠١.

(٥١) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣٥.

(٥٢) انظر نموذجاً عن هذا الرأي في: كارل ماركس، **المسألة الشرقية**، ترجمة جوزيف عبد الله (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ٧٨، ٨٠، ١٤٨، ١٩٠. وسنتوسع في هذه الفكرة لاحقاً. انظر ص ٧٢ ـ ٧٤ من هذا الكتاب و André Mandelstam, *Le Sort de l'Empire ottoman* (Lausanne: Payot, 1917).
حيث تتردد هذه الفكرة في أكثر من مكان.

(٥٣) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٧٠.

الاجتماع الإسلامي في العمل السياسي المحلي.

ولا بد من الاشارة هنا، إلى أن المصطلح الخلدوني الذي استخدمه بموازاة المصطلح الحديث، إنما ينمّ عن وعي لإشكالية التداخل في تاريخ الثقافات من جهة، وإشكالية التواصل بين القديم والمعاصر من جهة أخرى[٥٤]. هذان المظهران (التداخل والتواصل) يعبّران في الواقع عن اشكالية واحدة مركبة، نؤكّد على أهميتها بسبب تشكّلها كجزء من «المعاش اليومي». فالمصطلح السياسي الذي استخدم في الفترة الانتقالية التي ندرس، يحمل ازدواجية، من جهة، بفعل التداخل والاختراق، أو التأثير الخارجي، ويحمل، من جهة أخرى، «سمات خاصة» بفعل التواصل والاستمرارية بين القديم والحاضر. فالأمة ـ كما سبق وأشرنا ـ تؤدي معنى الـ ((Nation) الوافد من الغرب والمتزامن مع نشأة «الدولة الحديثة»، وتؤدي معنى «الأمة» المتأصل في المفهوم القرآني والاجتماع الإسلامي، والذي لا يخضع لسلطان الدولة في اطار اقليم أو قوم، والدولة تؤدي معنى السلطنة أو الولاية التي هي غير «الأمة»، بل هي الملك القائم على التغلّب أو ولاية الأطراف، كما يرى ابن خلدون وغيره من الفقهاء المسلمين[٥٥]، وتؤدي أيضاً معنى الدولة ـ الاقليم التي تدمج مجتمعاً بها في حدود معيّنة، وعلى أساس فكرة الدمج القومي ومبدأ الـ (Nationalité) في المصطلح الغربي الحديث.

هذه الازدواجية ليست عبثاً لغوياً أو مفارقة في الكلمات، إنها تترجم اتجاهات واقعية في العمل السياسي العربي، في مرحلة شهدت آخر مرحلة من مراحل تاريخ السلطنات والولايات في تاريخ الإسلام، وأول مرحلة من مراحل بناء الدولة ـ الاقليم في تاريخ الغرب العالمي خارج مركزه.

من هنا أهمية العودة إلى الجذور وبالتحديد إلى موقع الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، وذلك كي يتسنى لنا أولاً فهم الجانب الأول من الاشكالية (جانب تطور السلطنة والولاية والتشكّل السياسي ـ الاجتماعي داخلهما)، وبالتالي، فهم الجانب الآخر من هذه الاشكالية (العمل السياسي المحلي في رؤيته لأزمة السلطنة، والحلول والمواقف التي قدّمها هذا الأخير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين)، وذلك في منطقة عرفت في النصوص التاريخة آنذاك بـ «سوريا»، وشهدت تقسيماً إدارياً لولاياتها يضيق ويتسع تبعاً للمراحل التاريخية.

---

(٥٤) عن الصلة بين المصطلح الخلدوني والمصطلح السياسي الذي ساد عند المفكرين العرب في القرن التاسع عشر، قارن: أحمد عبد السلام، **دراسات في مصطلح السياسة عند العرب** (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٨)، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٥٥) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٥٧، ٢٩٨ و ٢٩٩، وأبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ط ٣ (القاهرة: البابي الحلبي، ١٩٧٣)، لا سيما الباب المتعلق بإمارة الاستيلاء، ص ٣٣ ـ ٥٢.

ومن هنا، كان من الضروري تقديم توضيح للمصطلح التاريخي ـ الجغرافي الذي استخدمناه في سياق هذه الدراسة. فما المقصود بـ «سوريا» أو «بلاد الشام»؟

يصعب الاتفاق على تعريف واحد لهذين التعبيرين. فثمة استخدامات شتّى قديمة وحديثة تحمل مضامين جغرافية وادارية، تختلف باختلاف المراحل التاريخية. وحتى في المرحلة التاريخية الواحدة، يخضع التعريف لإشكالات عديدة منها:

ـ التقسيم الاداري المعتمد من قبل السلطة المركزية.

ـ التمثل القومي واتجاهاته الايديولوجية التي تستقي مبرراتها من التاريخ والجغرافيا.

ـ مجموعة المصالح التي تحرك قوى معينة وتدفعها إلى صياغة تحديد جغرافي يتلاءم مع اتساع هذه المصالح.

وفي المرحلة التاريخية التي نركّز على دراستها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، تواجهنا هذه الاشكالات من عدة مواقع وعدة زوايا.

فمن زاوية التقسيم الاداري العثماني، لم تشكّل سوريا طيلة مراحل التاريخ العثماني «وحدة إدارية» ضمن ولاية عثمانية واحدة، فقد تقاسمتها قبل عام ١٨٦٤ ولايات حلب، دمشق، طرابلس، صيدا(٥٦)، وبعد اصدار قانون الولايات في عام ١٨٦٤، انقسمت سوريا بين ولايتين كبيرتين، حلب ودمشق. وقد امتدت الأولى شمالاً عبر الأناضول حتى عينتاب وديار بكر، بينما انحصر نفوذ الثانية على مراقبة الولايات السابقة التي ألحقت بها (وهي صيدا وطرابلس)، وقد عرفت هذه الولاية في الاستخدام الشائع بولاية سوريا(٥٧). هذا إضافة إلى سناجق مباشرة اتبعت إلى نظارة الداخلية في استامبول هي: سنجق جبل لبنان، القدس، دير الزور، وذلك نظراً للاشكالات الدينية أو الطائفية أو القبلية التي كان يثيرها التركيب السكاني في هذه المناطق، وعلى قاعدة تسويات دولية أسفر عنها التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية(٥٨).

وفي عام ١٨٨٨ أوجدت ولاية بيروت، فشملت شريطاً ساحلياً يمتد على طول ٣٥٥ كلم، ويراوح عرضه ما بين ٣٠ و ٩٠ كلم في القسم الواقع جنوب بيروت، وما بين ٣٠ و ٥٠ كلم في القسم الواقع شمالها. وقد ضمّت الولاية ألوية: اللاذقية طرابلس، بيروت وعكا ونابلس

---

(٥٦) أحمد المرسي الصفصافي، «الدولة العثمانية والولايات العربية،» بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، المجلة التاريخية المغربية، السنة ١٠، العددان ٢٩ ـ ٣٠ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٥٧) Abdul - Latif Tibawi, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (London: Macmillan, 1969), p. 136.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

والتي كانت سابقاً جزءاً من ولاية سوريا القديمة[٥٩]، كما أن هذا الشريط احتضن ما بين قضائي طرابلس وعكار في الشمال وقضاء صيدا في الجنوب لواء لبنان الذي اعتبر بموجب بروتوكول ١٨٦١ ـ ١٨٦٤ متصرفية ذات امتياز. والراجح أن هذا التدبير الأخير كان قد اتخذ في سياق ما أسفر عنه وضع جبل لبنان اثر الحملة الفرنسية عام ١٨٦٠، وقيام صيغة حكم في الجبل كانت قد كرّست التدخل الأجنبي كعنصر أساسي وثابت في الوضع الداخلي القائم في الجبل، الأمر الذي استدعى من قبل الدولة العثمانية جعل بيروت مركزاً لولاية، واعطاء هذا المركز الأهمية التي تقتضيها مواجهة النشاط الدبلوماسي الغربي المكثف في المدينة حيال جبل لبنان وحيال الداخل[٦٠].

والخلاصة أن الاطار الجغرافي والسكاني الذي شملته تلك الولايات والسناجق، لم يتطابق كلياً مع المناطق التي ستستقر عليها حدود «سوريا» التي أخضعت عملياً للانتداب الفرنسي، أو تلك التي شكلت مناطق مشروع المملكة العربية السورية، أو مطلب الحركة العربية التوحيدية خلال الانتداب الفرنسي[٦١].

ولما كان من الصعب متابعة ما شملته الولايات من ألوية وأقضية، وبالتالي كان من الصعب رسم حدود ثابتة لهذه الولايات نتيجة التغيرات الدائمة في التقسيم الاداري، فإنه يبقى مفيداً أن نستحضر لوحة التقسيم الاداري كما استقرت بعد استحداث ولاية بيروت عام ١٨٨٨. فبعد هذا التاريخ كانت ولاية سوريا تضم الألوية التالية: لواء الشام الشريف، لواء حماه، لواء حوران، لواء معان. أما ولاية بيروت فقد ضمّت لواء بيروت ولواء عكا ولواء طرابلس الشام ولواء اللاذقية ولواء البلقاء، وأما ولاية حلب فضمّت: لواء حلب ولواء أورفة ولواء مرعش[٦٢].

ونلاحظ هنا أن ولاية حلب شملت مناطق تبعت في أغلبها إلى تركيا الحديثة، حيث ان لواءين وأحد عشر قضاء من مجموع الألوية الثلاثة والأقضية الإحدى والعشرين التي تألفت منها الولاية تخضع الآن للحكم التركي، ولم يبق في سوريا من هذه الولاية الضخمة إلا اجزاء لواء

---

(٥٩) محمد رفيق التميمي ومحمد بهجت، **ولاية بيروت** (بيروت: مطبعة الاقبال، ١٩١٦)، ج ١، ص ٧.

(٦٠) انظر: عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ م**، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٧٢، ووجيه كوثراني، «الحياة الاقتصادية في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى: من خلال كتاب ولاية بيروت،» **الباحث**، السنة ٦، العددان ٣٣ ـ ٣٤ (ايار/مايو ـ آب/أغسطس ١٩٨٤)، ص ٦٩.

(٦١) رسم المؤتمر السوري حدود سوريا في مذكرته المقدمة إلى لجنة الاستفتاء الأمريكية في ٢ تموز/يوليو ١٩١٩ كما يلي: شمالاً جبال طوروس، وجنوباً رفح، فالخط المار من جنوب الجوف إلى جنوب العقبة الشامية أو العقبة الحجازية، وشرقاً نهر الفرات، فالخابور والخط الممتد شرقي (أبي كمال) إلى شرق الجوف، وغرباً البحر المتوسط. انظر قرار المؤتمر السوري العام المقدّم إلى لجنة الاستفتاء الأمريكية، في: حسن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتداب الفرنسي** (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤)، ص ٨٦.

(٦٢) عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ م**، ص ٨٠ ـ ٨١.

واحد تضم عدة أقضية وهي: اعزاز، حارم، الباب، جسر الشغور، ادلب، منبج، جبل سمعان والمعرة، وخسرت سوريا لواء عينتاب وأقضيته الأربعة: الزيتون، ديار زجق، اندرين ومرعش، كذلك خسرت ثلاثة من أقضية لواء حلب نفسه، وهي: بيلان، اسكندرون وانطاكية(٦٣).

ومن وجهة نظر فرنسية في حدود «سوريا» خسرت ولاية سوريا وفق اتفاقات سان ريمو ومعاهدة سيفر لواء معان الذي ضم ثلاثة أقضية هي: الكرك، السلط والطفيلة، كما أن ولاية بيروت خسرت لوائي عكا ونابلس(٦٤).

هذا وكانت الأوساط الاقتصادية الفرنسية تطالب بالموصل على أنه أيضاً جزء من سوريا الفرنسية(٦٥)، ونقرأ صدى هذا الطلب على صعيد التبرير الايديولوجي والسياسي في كتاب جورج سمنة (سوريا)، حيث يورد المؤلف ولاية الموصل «كإحدى الولايات السورية، معتبراً أن لواء الموصل يقطنه أشوريون وهؤلاء يشكلون [على حد قوله] نموذجاً قومياً يمثل الاصالة السورية وطليعة القومية السورية بين العناصر الكردية في الشمال وعرب بلاد ما بين النهرين»(٦٦).

وخلاصة القول إن ثمة استخدامات شتى لتعبير سوريا، تصادفنا في الوثائق العائدة للمرحلة التاريخية التي ندرس، فهي تعني امتداداً جغرافياً قد يضيق أو يتسع تبعاً لوجهة النظر التي تحملها الوثيقة، وذلك في مرحلة دقيقة كانت تتطارح فيها مشاريع تقسيم السلطنة العثمانية، ويدرس فيها مصير سوريا انطلاقاً من عدة اعتبارات: مصالح الدول الغربية من جهة، واتجاهات القوى السياسية المحلية من جهة ثانية.

لذلك رأيت في سياق البحث، أنه من المناسب استخدام المعطيات الاصطلاحية على قاعدة مواقع أصحابها ووجهات نظرهم. ولما كان تعبير «سوريا» قد عنى آنذاك صيغاً جغرافية وسياسية عديدة، قد تختلف في الحدود والامتداد ومشروع الدولة وشكلها، كان الحرص على استخدام التعبير بالمعنى الذي ورد في نص الوثيقة أو المرجع، ودون محاولة الدخول في تفاصيل تطور الولايات أو مشاريع الدول، ودون الغرق في تعددية الأقطار أو المناطق أو المدن التي شملتها سوريا في مختلف المراحل، فلقد بقي الهمّ الاساسي في البحث هو متابعة مظاهر العمل السياسي كنماذج من الواقعات، وكأمثلة بارزة من «الخطاب السياسي» في مرحلتي الاصلاح العثماني والبحث عن البدائل.

---

(٦٣) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ - ١٨٧٦، ط ٢ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢)، ص ٨٠ - ٨١.

(٦٤) Paul Huvelin, *Que vaut la Syrie?* L'Asie française, documents économiques, politiques et scientifiques, no. 1 (Paris: L'Asie française, 1921), p. 8.

(٦٥) قارن مذكرات غرف التجارة (ليون ومرسيليا) إلى وزارة الخارجية الفرنسية:
Archives du ministère des affaires étrangères françaises, «Turquie - Guerre,» vol. 869, p. 28.
وسنكتفي بالإشارة إلى محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية بالرمز التالي (M.A.E.F.). انظر أيضاً:
M.A.E.F., «Note sur la valeur économique de la Syrie,» (Marseille, 1915).
(محفوظات المكتبة الشرقية، جامعة القديس يوسف)

(٦٦) Georges Samné, *La Syrie* (Paris: Bossard, 1920), p. 111.

الفَصْل الأوّل

الدَّوْلة العُثمانيّة قَبْل التّنظيمات
مُؤسَّسات التَاريخ الإسْلاَمي وَوَسائِط السُّلطَة
بَين المجُتَمع وأهْل الدَّوْلَة

أولاً: الدولة - العصبية في التاريخ الاسلامي: التبرير الفقهي

منذ حدوث الانقطاع بين الخلافة الراشدية (الخلافة الاسلامية «النموذج»، عند فقهاء السنّة)، وبين «الملك العضوض» الذي بدأ مع تغلب معاوية[1]، وحتى نهاية المرحلة التي تحكّمت فيها «امارات الاستيلاء» والسلطنات التي برّرها الماوردي (٤٥٠ هـ - ١٠٥٨ م)[2]، وشرح ابن خلدون طبيعة قيامها وطريقة نشوئها[3]، استقرت الدولة في التاريخ الإسلامي على ثوابت معينة من المفاهيم والمؤسسات والأعراف والسلوكات، انسحبت بدورها على الدولة العثمانية نفسها. فمؤسسة «السلطنة» التي تقوم، بحكم الضرورة، مقام الخلافة وتنوب عنها في بعض المهمّات، هي نفسها في المنطق الفقهي الذي بربره الماوردي في الأحكام السلطانية المؤسسة «العثمانية» التي ورثت المؤسسة «السلجوقية» في آسيا الصغرى[4].

ومفهوم «الولاية» التي هي صيغة تكليف وتفويض محددة في الزمان والمكان ونوع

(١) حول هذا الانقطاع بين المرحلة الراشدية والمرحلة الأموية، انظر: ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار احياء التراث العربي، [د. ت.])، ص ٤٣ و٢٠٥ - ٢٠٦، ومونتغمري وات، **الفكر السياسي الاسلامي: المفاهيم الاساسية**، ترجمة صبحي حديدي (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١)، ص ٥٨ - ٦٣.

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ط ٣ (القاهرة: البابي الحلبي، ١٩٧٣)، ص ٣٣ - ٣٤.

(٣) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ٢٠٢ - ٢٠٨.

(٤) انظر: كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، ط ٨ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩)، ص ٤٠٧ - ٤١٠.

المهمة(٥)، يحمل معنى تراتبية السلطة الموزعة وظيفياً على المجتمع(٦)، ابتداء من أصغر تكليف يصدر عن الأمير المحلي لتسلم ناحية أو مجموعة قرى، وانتهاء بأوسع تكليف يصدر عن السلطان لتولي مقاطعة كبيرة أو مجموعة مقاطعات(٧)، مروراً بالولايات الأخرى من قضائية وعسكرية ومالية.

وكانت الأسس التي انبنت عليها الدولة تتوزع على محورين: محور الدعوة أو الشريعة التي هي المبرر الشرعي لقيام الدولة، وهو المحور الذي أكدّ عليه الفقهاء المسلمون(٨). ومحور العصبية التي هي وسيلة التغلب للوصول إلى الملك، وهو المحور الذي أكّد عليه ابن خلدون وجعله أساساً لقيام الدولة ونشوئها(٩).

والواقع أن نظرية ابن خلدون في الدولة يتجاذبها عنصراها: العصبية من جهة، والدعوة من جهة ثانية. فهو عندما يؤكّد على أهمية العصبية في قيام الدولة، لا ينفي أهمية الدعوة في بروزها واضفاء القوة عليها(١٠). وهذا التجاذب هو الذي يفسّر اختلاف النظرة إلى ابن خلدون بين الفقيه الذي يعتبره «قد خدع بمظهر الملك القائم على قوة العصبية» والذي هو غير الخلافة في الإسلام(١١)، وبين الفكر القومي الحديث الذي يحاول أن يدفع بمقولة «العصبية الكبرى» إلى تماثلها مع مفهوم «المجتمعات المركبة» عند دوركهايم(١٢)، أو بين الفكر الوضعي الحديث الذي يحاول أن يماثل بين مفهوم الأمة عند ابن خلدون ومفهومها في الحضارة الغربية الحديثة (Nation)(١٣)، أو بين «المجتهد التوفيقي» الذي يدفع بالتمايز بين العصبية والدعوة إلى

---

(٥) أنظر في أنواع الولايات وأحكامها: الماوردي، المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ١٢٥.

(٦) هذه التراتبية لا تعني تراتبية طبقية ـ اجتماعية منعكسة في تراتبية السلطة، وإنما تراتبية وظيفية في توزّع السلطات على الأمة، أي على جماعة المسلمين، حيث يكون الجميع متساوين مبدئيا أمام الشريعة، وحيث يصبح الحكم لله وحده. أنظر حول هذه المسألة:
Louis Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique,* 4ème ed. (Paris: J. Vrin, 1976), pp. 38 - 39.

(٧) في كل الحالات، يطلق المؤرخون اللبنانيون المعاصرون للفترة العثمانية على هذا التكليف: «ولاية» و«تولي» مهما كان الاتساع الجغرافي لهذا التكليف، ومهما كان حجم المهمات والوظائف التي يشملها. قارن حول الاستخدام التاريخي لهذا المصطلح وفي مواضع كثيرة، في: طنوس الشدياق، **اخبار الأعيان في جبل لبنان**، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني، ٢ ج (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠)، وحيدر أحمد الشهابي، **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، تحقيق فؤاد افرام البستاني (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩).

(٨) انظر: «مناهج دراسة الفكر السياسي الاسلامي،» في: رضوان السيد، **الأمة والجماعة والسلطة** (بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٤)، ص ١٢ ـ ١٣.

(٩) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٣٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥١. «في أن العرب لا يحصل لهم الملك إلّا بصيغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين».

(١١) محمد رشيد رضا، **الخلافة أو الامامة العظمى** (القاهرة: المنار، ١٩٢٣)، ص ١٣٤.

(١٢) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **دراسات عن مقدمة ابن خلدون**، ط ٣ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧)، ص ٣٥٢.

(١٣) ناصيف نصار، **مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ: دراسة في مدلول الأمة في التراث العربي الاسلامي**=

حد الفصل التام، فيرى أن الإسلام لا يدعو إلى امامة أو خلافة، وأن الملك القائم على النظر العقلي في التاريخ الإسلامي يمكن أن يكون «الدولة الوضعية الحديثة»(١٤).

ونعتقد أن هذا الاشكال ناتج عن أن العصبية وأن تمثلت بالدعوة فاصطبغت بـ «الصبغة الدينية» على حد تعبير ابن خلدون، لا تستطيع وهي في نصاب الدولة وفي مرحلة تغلّبها أن تطوع الإسلام وفق صورة اجتهاد معين أو ايديولوجية معينة، فتفرضها فرضاً على الأمة كايديولوجية دولة. فمرجعية الأمة تبقى متمثلة بالشريعة. وهذا ما يفتح على أشكال واسعة من المقاومة والمعارضة والامتناع عن الاستتباع في الدولة الجائرة، وعلى مذاهب مختلفة في الاجتهاد والتفسير(١٥).

ولعل هذا ما يسوّغ الحديث عن انفصال ما بين الأمة والدولة في التاريخ الإسلامي، فالأمة كإطار انتماء عقائدي وفكري وسلوكي للجماعة الإسلامية لم تندمج اندماجاً عضوياً مع الدولة. لقد قامت الدولة منذ قيام الأسرة الأموية وحتى أواخر العهد العثماني على قوى متغلبة لم تستطع أن تدمج الأمة بها، بينما قامت الأمة على اجتماع من سماته التنوع في حدود الاجتهاد والتمذهب الفقهي وحدود حقوق «أهل الكتاب»، التي انتظمت في المرحلة العثمانية بصيغة نظام الملل، وتبقى العلاقة بين جماعات الأمة وفرقها ومللها من جهة، وأهل الدولة من جهة أخرى، علاقة واسطة لا علاقة اندماج، علاقة تراتبية تكتسب الجماعات من خلالها وعبر أمرائها ومشايخها (أي زعماء عصبياتها)، أو عبر مراجعها المذهبية ـ الدينية (البطاركة عند المسيحيين والعلماء عند المسلمين)، هامشاً واسعاً من الاستقلالية في حياتها الداخلية.

أما أهل الدولة فيتمثّلون بعصبية غالبة، تتمحور حولها عصبيات موالية وتدور في فلكها عصبيات مستتبعة، وإذ لا ينطلق هؤلاء في تبرير دولتهم من انتمائهم القومي، بل من ادعاء تطبيقهم للشريعة وحمايتهم للدعوة وحملهم لها، يصبح حقل السلطة مستوعباً وفق مبدأ شمولية الدعوة وأمميتها والاعلان عن الالتزام بالشريعة (وفق نظرية الماوردي)، لكل «عصبية متغلبة» مهما كانت «قوميتها»؛ فالدولة هنا ليست قومية (National) بالمعنى الذي اكتسبه هذا المعنى في العصور الأوروبية الحديثة(١٦)، وليست اقليمية بالمعنى الذي اكتسبه هذا التعبير في الجغرافية ـ

= (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ١٢٣ ـ ١٤٠.

(١٤) علي عبد الرازق، **الاسلام وأصول الحكم**، دراسة ووثائق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢)، ص ١٥٤، ١٥٨، ١٧٢ و١٨٢.

(١٥) يقول لويس غارديه (Louis Gardet) معلقاً على أشكال المعارضة الاسلامية: «والأمر الأكيد، أن أصواتاً كثيرة ارتفعت دائماً في الإسلام ضد ما هو اعتباطي، ولم تقبل من السلطة الشرعية إلاّ ما ارتبط منها بالشرائع القرآنية أو بالقواعد المستخلصة منها... وعندما كان الأمر يتعلق بمضمون المبادىء الحكومية، كانت مقولة «الحق» التي تستدعي دفاعاً وحماية وممارسة تحتل بصورة مطلقة المقام الأول». أنظر:
Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*, pp 37 -38.

(١٦) انظر: Jean S. Saba, *L'Islam et la nationalité* (Paris: Librairie de jurisprudence ancienne et moderne, 1931), pp. 15 -23.

السياسية (Géo-Politique) لحدود الدول الحديثة. انها إذا صح التعبير «مشروع الدولة» في دار الإسلام، فهي وان حملت نسبة القوم أو الأسرة، لا يمكن أن تحمل نسبة الاقليم أو موطن القوم، وإذا كان لمفاهيم ابن خلدون بعض الدلالة في تلخيص تجربة الدولة في التاريخ الإسلامي، فإن استشهادنا في هذا السياق بنصوصه التي تدور حول هذه المسألة، يكتسب مسوّغاً ما، هو البحث عن موقع الدولة العثمانية في ذاك السياق التاريخي لتجربة الدولة، لا سيما وأن عصر ابن خلدون هو بداية تأسيس للدولة العثمانية (القرن الرابع عشر).

فإبن خلدون في عرضه لعملية انقسام الدولة، لا يستخدم نسبة الدولة إلى الاقليم أبداً، حتى ولو قامت هذه الأخيرة في الأساس انطلاقاً من قاعدة اقليمية محددة يسميها «الناصية» أو «الطرف»[١٧]، فالعصبية التي تنمو كقوة سياسية في منطقة من المناطق التي تتراجع عنها سيادة الدولة القديمة، لا ترتبط بهذه المنطقة إلا كنقطة انطلاق، ويتوسع نطاق الدولة الناشئة (وتعبير النطاق هنا لابن خلدون)، بامتداد العصبية وقوتها، فـ «أهل العصبية هم الحامية الذين ينزلون بممالك الدولة وأقطارها، وينقسمون عليها؛ فما كان من الدولة العامة قبيلها وأهل عصابتها أكثر، كانت أقوى وأكثر ممالك وأوطاناً وكان ملكها أوسع لذلك»[١٨].

وأما النطاق الجغرافي الذي يعيّن للدولة امتدادها، فهو نطاق المصالح الجغرافية - السياسية للدولة المحدثة من جهة، ومن جهة أخرى، نطاق المصالح الاقتصادية التي تترجم نفسها في جباية أهل الدولة[١٩]، وسحب الخراج من منطقة عبور أو تقاطع مواصلات تجارية بعيدة في احدى حلقات دوائر السوق، الذي تشكّل في مرحلة الازدهار الإسلامي[٢٠].

وتعبير «الوطن» الذي يستخدمه ابن خلدون في سياق حديثه عن «نطاق الدولة» يرادف تعبير المكان الذي يشكل جزءاً من «نطاق الدولة»، أي جزءاً من امتداد سيطرة العصبية الحاكمة، فهو إذاً يحمل دلالة المكان الذي تنطلق منه العصبية في تشكّلها وفي امتداد سيطرتها وتوسعها كعصبية دولة، وهذا الامتداد لا يقف عند حدود الموطن الأول لتشكّل العصبية كمشروع دولة، فعلاقة الأوطان بالدولة في النص الخلدوني الذي يلخّص التجربة التاريخية في تطور الدولة في التاريخ الإسلامي، هي دائماً علاقة الأطراف بالمركز، علاقة العصبيات ببعضها في نطاق «الولاية»، أي نطاق الوظيفة السلطانية المتدرجة من نطاق السلطان المركزي إلى «الولاية».

وأما على مستوى الشعوب أي العناصر الاثنية التي تدخل في نطاق الدولة فتذعن أو تمانع، فإنها لم تنتظم في دولة محددة المعالم الجغرافية في موطنها الأصلي، أي أنها لم تتشكّل كدولة قومية عربية وفارسية، أو تركية أو بربرية أو كردية، ضمن حدود مرسومة لوطن القوم، فكثيراً ما

---

(١٧) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(٢٠) موريس لومبار، الاسلام في عظمته الأولى: من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر، ترجمة ياسين الحافظ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص ١١١ - ١٣١.

كان «صاحب عصبية استحكمت له ولقومه صبغة الغلب وعقيدة ايمانية» ـ كما يقول ابن خلدون ـ يؤسس ملكاً بواسطة قوم ليسوا من عصبيته، وليسوا من قومه[٢١]. ويعطي ابن خلدون مثل العبيديين والادارسة في استنهاضهم قبائل البربر فيقول: «إذا كان لعصبية غَلَبٌ كثير على الأمم والأجيال وفي نفوس القائمين بأمره من أهل القاصية اذعان لهم وانقياد، فإذا نزع إليهم هذا الخارج وانتبذ عن مقر ملكه ومنبت عزّه، اشتملوا عليه وقاموا بأمره وظاهروه على شأنه، وعنوا بتمهيد دولته يرجون استقراره في نصابه، وتناوله الأمر من يد اعياصه، وجزاءه لهم على مظاهرته باصطفائهم لرتب الملك وخططه من وزارة أو قيادة أو ولاية ثغر، ولا يطمعون في مشاركته في شيء من سلطانه تسليماً لعصبيته، وانقياداً لما استحكم له ولقومه من صبغة الغلب في العالم، وعقيدة ايمانية استقرت في الاذعان لهم، فلو راموها معه أو دونه لزلزلت الأرض زلزالها [...] وهذا كما وقع للأدارسة بالمغرب الأقصى والعبيديين بإفريقية ومصر، لمّا انتبذ الطالبيون من المشرق إلى القاصية، وابتعدوا عن مقر الخلافة وسموا إلى طلبها من أيدي بني العباس [...] فخرجوا بالقاصية من المغرب ودعوا لأنفسهم، وقام بأمرهم البرابرة مرة بعد أخرى»[٢٢].

وإذا كان صحيحاً أن الدولة في التاريخ الإسلامي لا تندمج مع الأمة (بالمفهوم الاسلامي) بل لا تستطيع ذلك، فإنه من الصحيح أيضاً أن الدولة التي تقوم على عصبية ما، تحاول كما أشرنا إلى ذلك، أن تنفتح على الأمة ـ عبر أقنية مختلفة تأتي في مقدمتها الشريعة عبر تمثّلاتها المذهبية الفقهية ـ وتأتي أيضاً مرونة ادارة الدولة، هذه الادارة التي انفتحت مثلاً على التأثير البيزنطي عبر تحوّل الخلافة إلى «ملك» في العهد الأموي في الشام، وعلى التأثير الفارسي عبر تشكّل هيكلية الادارة العباسية في بغداد، بحيث استوعب النموذج الفارسي القديم في صيغة تحالف العصبيات الأقوامية الحاكمة[٢٣].

كما انفتحت الدولة أيضاً على الفئات الرعوية والعسكرية القادمة إلى «دار الإسلام»، بحيث أصبح هؤلاء ركيزة للدولة وجزءاً من نظام الاقطاع العسكري (الأتراك السلاجقة)[٢٤]. كذلك انفتحت الدولة عبر حاجاتها إلى حماية الثغور والتوسع واستثمار الأرض وربط طرق المواصلات، وتوحيد الثقافة والايديولوجيا على العناصر المختلفة من الأجناس المتطوعين للجهاد (جماعات الفتوة في بلاد ما وراء النهر وخرسان)[٢٥]، وعلى الغزاة المجاهدين في آسيا

---

(٢١) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص١٥٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢٣) أنظر: عبد الرحمن بدوي، **الأصول اليونانية للنظريات السياسية في الاسلام** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤)، ص ٥ ـ ٨، ورضوان السيد، «قضايا المركزية والوحدة وعلاقة المركز بالأطراف في المنظومة السياسية العربية ـ الاسلامية،» **الفكر العربي**، السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢ (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٢٤) انظر: عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٨٧ ـ ١١٥.

(٢٥) انظر: جيرار دزانغر، «الفتوة هل هي الفروسية الشرقية؟» في: جورج رينتز [وآخرون]، **دراسات اسلامية**، ترجمة أنيس فريحة [وآخرون]، إشراف نقولا زيادة (بيروت: درا الأندلس، ١٩٦٠)، ص ٢١٣، ومنشور بالانكليزية في:
Proceedings of the American Philosophical Society, vol. 94, no. 5 (October 1950).

الصغرى الذين كانوا يرتبطون مباشرة بالخليفة أو بالسلطان[٢٦].

وكان لإنشاء الزوايا ـ كمراكز تعبّدية لشيوخ الصوفية، وكمحطات على طريق القوافل، وكإقطاعات أوقاف ـ دور مهم وأساسي في ربط أجزاء العالم الاسلامي، لا من ناحية تأمين المساعدة للقوافل والتجارة فحسب، بل أيضاً وبشكل أساسي من ناحية تأمين عناصر دائمة للحمة الثقافية بين المدن التجارية المتباعدة[٢٧]، هذا إضافة إلى طوائف الحرف في المدن، وتداخلها مع طرق وتنظيمات الصوفية وأشكال علاقتها بالدولة، سواء من موقع الاستتباع لممثليها أم من موقع المقاومة لهم[٢٨].

هذا الانفتاح على المجتمع عبر كل هذه الأشكال التنظيمية والمؤسسية (من العصبية إلى طوائف الحرف)، وحتى عبر الطوائف غير الإسلامية من أهل الذمة، الذين استوعبتهم الدولة من خلال الدور الذي تسمح به «لا إسلاميتهم»، والذي كانوا يقومون به في الحياة الاقتصادية مثلاً كصيارفة ووسطاء للتجارة الإسلامية[٢٩]، هذا الانفتاح هو في أساس قدرة الدولة على الامتداد والتوسع وضبط التناقضات في صيغ لا مركزية سلطوية توزع على قاعدة مبدأ «الولاية» في المجتمع، ودون أن تشكّل هذه الصيغ المؤسسية جهازاً إدارياً حكومياً لدولة منفصلة عن المجتمع وضابطة له (Appareil étatique). هذا الواقع كان من شأنه أن يتيح نوعاً من الوحدة المتوازنة، لكنه أيضاً كان يسمح باستمرارية الصراع الداخلي ودوريته وبروز ولايات الأطراف، وأحياناً دول الدعاة والخوارج كما لاحظ ذلك ابن خلدون.

ووفق هذا المفهوم الخلدوني للدولة ـ الدعوة وولاية الأطراف (وهو مفهوم تاريخي صيغ على قاعدة استيعاب التجربة التاريخية للدولة في علاقتها بأطراف «نطاقها»، تكتسب «ولاية الطرف» معنى الأمر الواقع الذي يقر من قبل الدولة القائمة دون حروب أو مطالبة بحق، وتكتسب «دولة الدعاة والخوارج» معنى التجاوز للدولة القائمة وعدم الاعتراف بها، وأحياناً منحى الظفر بها.

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٢٧) يقول بيتر غران في وظيفة طرق الصوفية في العهد العثماني: «لم تخضع الحياة الثقافية في العصور العثمانية الأخيرة للتحليل بعد. ولكن كميات من الدلائل المتفرقة توضح أن بعض الطرق الصوفية المرتبطة بالأوساط التجارية، كانت القوة الدافعة للتطور الثقافي داخل حلقات المساجد وخارجها...». ويضيف: «وسهّل وجود شبكات من الطرق الصوفية عبر المراكز التجارية في العالم العربي الاسلامي التبادل الفكري المنتظم وتطور الفكر...». انظر: بيتر غران، «الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق، ١٧٨٠ ـ ١٨٥٠،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام**، ٢ ج (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠).

(٢٨) انظر في دور الحرفيين والعيّارين والشطارين وعلاقة هؤلاء بالدولة: الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص ٧٦ ـ ٨٠.

(٢٩) أنظر في موضوع دور أهل الذمة ولاسيما اليهود في الحياة التجارية في المجتمعات الاسلامية ودور الاسلام في ذلك: «L'Influence de l'islam au moyen âge sur la fondation et l'essor des banques juives,» dans: Louis Massignon, *Opera minora,* textes recueillis classés et présentés avec une bibliographie par Y. Moubarac sous le patronage du Centre d'études Dar El - Salam, 3 vols. (Beyrouth: Dar Al - Maaref, 1963), vol. 1, pp. 241 - 249.

ويشير ابن خلدون إلى هذا الأمر بقوله: «إن الدول الحادثة المتجددة نوعان: نوع من ولاية الأطراف إذا تقلص ظل الدولة عنهم وانحسر تيارها، وهؤلاء لا يقع منهم مطالبة للدولة في الأكثر كما قدمناه، لأن قصاراهم القنوع بما في أيديهم وهو نهاية قوتهم؛ والنوع الثاني نوع الدعاة والخوارج على الدولة، وهؤلاء لا بد لهم من المطالبة، لأن قوتهم وافية بها، فإن ذلك إنما يكون في نصاب يكون له من العصبية والاعتزاز ما هو كفاء ذلك ووافٍ به؛ فيقع بينهم وبين الدولة المستقرة حروب سجال تتكرر وتتصل إلى أن يقع لهم الاستيلاء والظفر»(٣٠).

ولعل هذه الأوالية في الصراع هي التي تفسر الوصف الذي يقدمه برنارد لويس لتسمية السلطنات الثلاث القائمة في «الشرق الأوسط» في مطلع القرن السادس عشر، وهي تسمية لا تتضمن نسبة الاقليم أو الشعب، لأنها تنزع دائماً لأن تكون «البديل» باسم الإسلام وفي دار الإسلام. يقـول: «في بداية القرن السادس عشر، كان ثمة ثلاث ملكيات في الشرق الأوسط يحكمها حكام يعرفون لدى العلماء المحدثين بسلطان تركيا وسلطان مصر وشاه فارس، ولم يستعمل الحكام أنفسهم أياً من هذه الألقاب رغم أن جيرانهم كانوا يطلقون عليهم تلك الألقاب الثلاثة مع بعض التعديل، ولما كان التحديد الوحيد المقبول لدى سيادة الحاكم الإسلامي هو الإسلام نفسه، فقد كان هؤلاء الحكام الثلاثة كلهم يدعون من خلال ألقابهم أنهم أسياد الإسلام أو المسلمين أو البلاد الإسلامية. وأما اللقب الذي يدل على اقليم أو شعب معين، فقد كان يؤدي إلى الازدراء ولا يطلق إلا على الخصم للدلالة على طبيعة حكمه المحدودة والمحلية»(٣١).

وهذا الوصف، وبمعزل عن استخدامه الايديولوجي في المرحلة المعاصرة لدى المؤلف للتدليل على عدم إمكانية قيام الدولة الاقليمية الحديثة، إلا بالقطع مع الإسلام وقيام العلمانية(٣٢)، يردنا إلى مفهوم «السلطنة» كمؤسسة استقرت كبديل لمؤسسة الخلافة بعد أن تحولت «امارة الاستيلاء» (وهي شكل من أشكال تغلّب عصبية من العصبيات الوافدة إلى الإسلام) إلى صيغة حكم أقرّها الفقهاء المسلمون السنّة على قاعدة «وجوب شروط تقليد المستولي»، على حد تعبير الماوردي(٣٣).

ان اضفاء طابع «الشرعية» على «الاستيلاء»، هو نوع من التبرير الفقهي لسلطنة السلاجقة التركية، التي يرى الماوردي على ما يبدو توافر شروط التقليد فيها(٣٤)، وأننا لنلاحظ استكمالاً

---

(٣٠) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٥٦.

(٣١) «السياسة والحرب،» في: برنارد لويس، تراث الاسلام، ترجمة زهير السمهوري وشاكر مصطفى، تصنيف شاخت وبوزورث، سلسلة عالم المعرفة، ٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٣٢) تلك هي المقولة التي يتضمنها كتاب المؤلف، كنتيجة ايديولوجية سياسية، حيث تشكل خطوات أتاتورك اللادينية تمهيداً لقيام الدولة التركية الحديثة.

(٣٣) أن وجوب تقليد المستولي من قبل الخليفة كما أوردها الماوردي، هي: ١ - حفظ منصب الإمامة في خلافة النبوّة وتدبير أمور الملة. ٢ - ظهور الطاعة الدينية (...) ٣ - اجتماع الكلمة على الالفة والتناصر ليكون للمسلمين يد على من سواهم. ٤ - أن تكون عقود الولايات الدينية جائزة والأحكام والأقضية فيها نافذة لا تبطل بفساد عقودها ولا تسقط بخلل عهدوها. ٥ - أن يكون استيفاء الأموال الشرعية بحق (...) ٦ - أن تكون الحدود مستوفاة بحق وقائمة على مستحق (...) ٧ - أن يكون الأمير في حفظ الدين ورعاً. فهذه سبع قواعد في قوانين الشرع يحفظ بها حقوق الامامة وأحكام الأمة، فلأجلها وجب تقليد المستولي. انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ٣٤.

(٣٤) انظر: رضوان السيد، «المقدمة،» في: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، قوانين =

لهذا الخط على الصعيد العملي رجل دولة هو نظام الملك، يضع في كتابه سياستنامه ومن موقعه كوزير في دولة السلاجقة التركية، «الأسس الدستورية» لتطور الإسلام السياسي في مرحلة سيادة الدولة السلجوقية في بداية القرن الحادي عشر الميلادي، ويلاحظ أحد المستشرقين أن آراء نظام الملك تنطلق من نظرية الماوردي في ضرورة استمرارية السيادة الخلافية ضمن الوضع القائم: «فعند البحث عن آثار تقاليد الماوردي الدستورية في سياسة نامه، لا بد من الانتباه إلى أن نظام الملك كان رجل دولة عملياً، وأنه كان يستخدم بطريقة «عملية» فكرة استمرارية السيادة الخلافية على الوضع القائم بين يديه نتيجة التطور التاريخي، أي على مملكة سلجوقية تحكمها أسرة حاكمة تركية تسلمت زمام الحكم بقوة السيف وبأس السيادة»[٣٥].

فالسلطنة، كما يقول أحد المؤرخين العرب: «فرضت نفسها فرضاً على المشرّعين المسلمين وقبولها ـ بغرض إنقاذ العالم الإسلامي من التفكك ـ على أنها أمر مشروع وعلى أنها خاضعة من الناحية النظرية لسلطة الخلافة، كما حلت السلطنة محل الخلافة في أعمالها والتزاماتها، وأصبحت المسألة تنحصر في أن الحقوق المكتسبة بالقوة إن هي إلا مشروعة تستطيع أن ترشح لامامة سليمة غير مطعون فيها. فلما سقطت الخلافة العباسية في ١٢٥٨، لم تكن هناك حاجة لتغيير هذه النظرية، كما أن قيام «ظل الخلافة» في القاهرة لم يغيّر من جوهر المسألة، خصوصاً وأن عدداً قليلاً جداً من الفقهاء والمسلمين كانوا يعترفون بها»[٣٦].

ولعل تجربة السلاجقة الأتراك في بناء دولة استمرت فترة طويلة من الزمن (قرابة قرن ونصف القرن)، وتحقيقهم وحدة شرق دار الإسلام وأكثر آسيا العربية، وتأسيسهم لهيكلية تنظيمية للدولة فرضت نفسها كنموذج إسلامي سنّي[٣٧] فيما بعد، جعلت ابن خلدون ينوّه باستعداد الأتراك وقدرتهم على بناء الدولة[٣٨] وحماية أرض الإسلام[٣٩].

وفق هذا الخط من المفاهيم والمؤسسات التي اكتسبت، بفعل التجربة والتبرير الفقهي السنّي، صفة «الثوابت»، تصبح السلطنة العثمانية امتداداً للسلطنة السلجوقية، أو بديلاً لاستمرارية ثوابتها كتجربة تاريخية ونظرية فقهية، ذلك أنها نشأت على أنقاضها ومن خلال دور الغزاة المجاهدين الذين احتضنهم السلطان السلجوقي في آسيا الصغرى على ثغور البيزنطيين، وانتسبت إلى أسرة مؤسسة هي أسرة آل عثمان. فالعثمانية بهذا المعنى تندرج في المعاني التي

= الوزارة وسياسة الملك، تحقيق ودراسة رضوان السيد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٢٨ ـ ٣١.

(٣٥) كارل فريدريك فون شوفنكن، «المضمون الخالد لكتاب نظام الملك في السياسة «سياستنامة»»، ترجمة محمد علي حشيشو (عن الألمانية)، فكر وفن، العدد ٢٠، ص ٣٠، وهاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ج ١، ص ٤٦.

(٣٦) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ ـ ١٩١٤ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١)، ص ٧٣.

(٣٧) عبد الكريم غرايبة، العرب والأتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٦١)، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٣٨) أنظر: لويس، تراث الاسلام، «السياسة والحرب،» ص ٢٨٤.

(٣٩) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ٧ مج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩)، مج ٥، ص ٨٠٣.

اكتسبتها عملية تأسيس الدول القائمة على «الاستيلاء» على حد تعبير الماوردي، أو على «التغلّب» على حد تعبير ابن خلدون، وشأنها في ذلك شأن الأموية، والعباسية والسلجوقية، التي اكتسبت «الشرعية» في نظر الفقهاء السنّة بحكم «الضرورة» والأمر الواقع.

يضاف إلى كل هذا، أنه في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر وفي وهج الدور الذي قام به الأتراك العثمانيون في فتوحاتهم العسكرية من ناحية الغرب، وظهور بوادر صراعهم مع الدولة الصفوية في إيران والمملوكية في مصر وبلاد الشام، أخذ الفقهاء السنّة يرون في هذه القوة الاسلامية قوة توحيد للعالم الإسلامي[٤٠]، وليس فقط صفة انقاذ للخلافة، كما نلمس ذلك بوضوح في آثار علماء الدولة العثمانية بشكل عام.

يقول صاحب كتاب **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية** المعاصر للسلطان سليمان في تقديم كتابه: «وقد وقع هذا الجمع والتأليف في ظل دولة من خصّه اللّه تعالى بالألطاف السبحانية من سلاطين الدولة القاهرة العثمانية.. خلاصة أرباب الخلافة في العالمين شرف الإسلام ملاذ المسلمين أخص الخواقين العظام وقطب السلاطين الكرام مطامع الملوك والسلاطين الكرام مطامع الملوك والسلاطين مطيع أحكام الشريعة والدين...»[٤١].

هذه الألقاب على الرغم من أنها لم تكن تتضمن لقب «الخليفة» صراحة، إلا أنها كانت تشير إلى محاولة علماء السنّة إضفاء طابع الشرعية والهيبة والقوة على مؤسسة «السلطنة»، بحيث انه في القرن الثامن عشر، اعتبرت القسطنطينية «دار الخلافة ودار السلطنة»[٤٢]، وفي أواخر القرن التاسع عشر، قدّم السلطان نفسه «خليفة» لجميع المسلمين، وذلك في محاولة اخيرة في صمود الدولة العثمانية العاجزة أمام الاختراق الأوروبي للمجتمعات الاسلامية كافة، وقد أيّد الفقهاء صمود السلطان في هذا الجانب، وإن عارضه الفقهاء المجددون في جانب سياسته الداخلية الاستبدادية انطلاقاً من مبدأ «الشورى» الاسلامي. ولعل أبرز من مثّل هذا الموقف هو جمال الدين الأفغاني، الذي رأى في السلطنة العثمانية إطاراً صالحاً لتوحيد الإسلام والمسلمين، والوقوف في وجه الخطر الغربي شرط محاربة الاستبداد الفردي[٤٣].

ثانياً: المؤسسة الدينية بين الدولة والمجتمع

وعلى كل حال ان الموقف الفقهي الذي يعتبر السلطنة العثمانية إحدى السلطنات التي

---

(٤٠) انظر: جب وبوون، **المجتمع الاسلامي والغرب**، ج ١، ص٣٨.

(٤١) طاشكبري زادة، **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥)، ص٦.

(٤٢) قبل هذا التاريخ لم يحمل السلطان لقب الخليفة، ولا تشير المصادر إلى حادثة تنازل المتوكل آخر خليفة عباسي عن الخلافة للسلطان سليم. قارن: أسد رستم، **آراء وأبحاث**، الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٢ (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٧)، ص ١٦ ـ ١٩.

(٤٣) جمال الدين الأفغاني، جمال الدين الأفغاني: **الأعمال الكاملة**، دراسة وتحقيق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ج ٢، ص ١٧٥ ـ ١٧٧ و ٣٢٩ ـ ٣٣٤.

جاءت امتداداً طبيعياً لسلطنة السلاجقة(٤٤)، والذي يجد جذوره الفقهية التبريرية فيما كان قد أرساه الماوردي وابن خلدون من نظريات حول «السلطنة»، يجد تطبيقه العملي وترجمته الفعلية في الموقع والوظيفة اللذين احتلهما العلماء في الدولة العثمانية.

ولما كانت لغة القرآن والشريعة وعلوم الدين هي اللغة العربية(٤٥)، فإن العلماء الأتراك كانوا يدرسون بالعربية على يد علماء دمشق وحلب والقاهرة، ويصنفون مؤلفاتهم بها(٤٦)، فكان أن احتل العلماء العرب لهذا السبب موقعاً متميزاً.

وفي هذا السياق شكل العلماء ـ عرباً وتركاً ـ ما يمكن أن نسميه «المؤسسة الدينية» في جهاز السلطنة العثمانية. ذلك أن السلطنة قامت، وبسبب ما يمكن أن يضفيه ممثلو الشريعة على «شرعيتها»، بـ «تنظيم العلماء على شكل سلسلة من المراتب بدرجات معينة معلومة وبوظائف رسمية لها مرتبات تجري عليهم بانتظام، وكان رؤساء هذه المراتب الدينية وهم شيوخ الاسلام وكبار شيوخ القضاة والافتاء يستشارون في شؤون الدولة العليا، وكان القضاة في الأقاليم السبيل الأكبر الذي كان يجري عن طريقه الاتصال والترابط بين الحكومة المركزية والرأي العام لمسلمي المدن الكبرى، وأولت الحكومة رعايتها وحمايتها للمدارس الاسلامية في المدن العربية، وقامت هي من قبلها بتأسيس مدارس جديدة في استانبول لتخريج رجال الدين، وملء المراكز العليا في الادارات والمصالح الدينية»(٤٧).

هذه «المؤسسة الدينية» التي اعتبرها المؤرخون جزءاً من جهاز السلطنة العثمانية(٤٨)،

---

(٤٤) يذكر عبد الكريم غرايبة حول امكانات امارة بني عثمان في استخلاف سلاجقة الروم ما يلي: «وكان ابن خلدون هو أول كاتب عربي أشار إلى امارة بني عثمان وادرك امكاناتها، وشعر انها أقوى الامارات التي خلفت سلاجقة الروم وأقربها إلى العدو البيزنطي وأكثرها تعرضاً للخطر. كانت امارة متحفزة للدفاع والهجوم، امارة غزاة كوّنت لنفسها بسرعة سجلاً حافلاً من روايات البطولة، فاجتذبت إليها أعداداً من المتحمسين لنصرة الدين أو الراغبين بالنهب، وأصبحت امارة عثمان المنفس الوحيد للحماس الديني في الاسلام، فجاءها كل راغب بالجهاد». انظر: غرايبة، **العرب والأتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الامتين خلال ألف سنة**، ص ٢٧٢.

(٤٥) يروى أن السلطان سليماً بعد أن فتح مصر والشام أراد أن يجعل من اللغة العربية اللغة الرسمية للسلطنة بدلاً من التركية، فعاجلته المنية قبل اتمام هذا العمل. هذه الرواية ـ وبغض النظر عن مدى صحتها التاريخية ـ تعكس عبر وضعها وتناقلها طبيعة العلاقة بين العرب والأتراك في اطار السلطنة، اذ يعلّق محمد كرد علي على الرواية بصيغة التمني فيقول: «لو وفّق السلطان سليم إلى انفاذ هذه الأمنية لخلصت الدولة العثمانية في القرون التالية من مشاكل عظيمة، ودخلت في جملة العرب عناصر كثيرة مهمة، ولزاد انتشار اللغة العربية فأصبحت الآستانة موطناً لها كما كانت بغداد ودمشق والقاهرة وقرطبة وغرناطة». انظر: محمد كرد علي، **خطط الشام**، ٦ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢)، ج ١، ص ٢٢١.

(٤٦) انظر نبذات من ترجمات هؤلاء العلماء في: طاشكبري زادة، **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، وأحمد المرسي الصفصافي، «الدولة العثمانية والولايات العربية،» بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، **المجلة التاريخية المغربية**، السنة ١٠، العددان ٢٩ ـ ٣٠ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٢٣.

(٤٧) ألبرت حوراني، **الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث**، محاضرة عربية لشركة كاريراس، جامعة أسكس ١٩٦٩ (هارو: لونغمانز، ١٩٧٠)، ص ١١ ـ ١٢.

(٤٨) بيري اندرسون، **دولة الشرق الاستبدادية**، ترجمة بديع عمر نظمي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣)، ص ١٤. والنص العربي المترجم هو جزء من كتاب:

Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: New Left Books, 1977).

شكّلت في الواقع نافذة «المؤسسة الحاكمة» على المجتمع عبر وظيفتها القانونية والتعليمية في الولايات والمقاطعات(٤٩)، بيد أن هذه النافذة لم تكن لتستوعب كل العلماء الذين يتخرجون من المدارس الدينية الكبيرة المنتشرة في مدن العالم الاسلامي، والتي تفتح أبوابها لكل طالب علم. لذلك، تبقى حركة التعليم الديني، وعلى الرغم من تدابير الدولة لادخالها في اطار المؤسسة، مستقلة نسبياً عن الوصاية الرسمية، ويبقى المجال مفتوحاً لاستقلال قسم من العلماء عن المؤسسة الحاكمة(٥٠)، وتكتسب هذه الاشارة معنى أكيداً ومطلقاً بالنسبة إلى المسلمين الشيعة، حيث استقلت مراكز التعليم الديني عندهم استقلالاً كاملاً عن المؤسسة العثمانية الحاكمة، وحيث شكّل «المرجع المجتهد» مصدراً للحكم الفقهي والفتوى(٥١).

ومهما يكن من أمر، فإن العرب المسلمين وجدوا في الولايات العربية في العهد العثماني مجالاً لهم في قطاع الوظائف الدينية(٥٢)، فهذا القطاع شكّل عبر مراتب الافتاء والقضاء وأمانة المساجد وغيرها من الوظائف الدينية، أحد مجالات التعبير عن السلطة المحلية في الولايات العربية، إذ كان المفتون والقضاة في أغلبهم وفي أكثر الأحيان من السكان المحليين(٥٣).

ولعل هذا ما سمح بقيام تنظيم للمدينة الاسلامية يوازن ما بين «المؤسسة العسكرية» للحكم العثماني (الوالي والحاميات العسكرية) والمجتمع الأهلي الديني، وذلك عبر التنظيم الديني الذي يأتي في مقدمته المفتي ونقيب الاشراف والقاضي الذي هو «الحاكم الشرعي» للمدينة(٥٤). لقد قام «الحاكم الشرعي» وقبل استحداث التنظيمات العثمانية ابتداء من منتصف

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٥٠) كما سنلاحظ ذلك بالنسبة إلى العديد من الاصلاحيين، وكما سنلاحظ ذلك أيضاً في موقف بعض علماء دمشق من أئمة المساجد حيال الوالي، وسنأتي على تفصيل ذلك لاحقاً.

(٥١) يقول السيد محسن الأمين: «إن مرجع القضاء والفتوى الحقيقيين في جميع أدوار جبل عامل هم العلماء المجتهدون العدول، سواء في ذلك زمن قضاته الشيعة والمفتين الرسميين في العهد الاقطاعي، وفي زمن امتياز لبنان القديم، وفي عهد قضاة الأتراك الأحناف، وفي عهد الاحتلال الفرنسي. فجميع القضاة والمفتين المعينين من قبل الحكام ليس لهم من القضاء والفتوى إلاّ الاسم إذا لم يكونوا مجتهدين عدولاً، لأن الشيعة الامامية الجعفرية تعتقد.. أن منصبي الفتوى والقضاء مختصان بالفقهاء المجتهدين الثقات العدول القادرين على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الأربعة: الكتاب والسنّة والاجماع ودليل العقل». انظر: محسن الأمين، **خطط جبل عامل**، تحقيق حسن الأمين (بيروت: الدار العلمية، ١٩٨٣)، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٥٢) حوراني، **الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث**، ص ١١ - ١٢.

(٥٣) عبد الكريم رافق، **بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، ١٥١٦ - ١٧٩٨** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٦٧)، ص ٨٢، ويمكن بناء على تعداد الحصني لبيوتات دمشق أن نذكر من العائلات التي خرج منها قضاة ومفتون في دمشق: البكري (ص ٨١٩ - ٨٢٠)، العدوي، الجابي، المنيني (ص ٨٢٤)، بنو الاسطواني (وظائف شرعية، ص ٨٣٧)، المحاسني (ص ٨٣٩)، الغزي (ص ٨٤٣)، بنو الزكي (ص ٨٦٨). أنظر: محمد أديب آل تقي الدين الحصني، **منتخبات التواريخ لدمشق**، تحقيق وتقديم كمال الصليبي (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩).

(٥٤) أن ما يسوّغ هذا الاستنتاج عطفاً على ملاحظتنا، هو أن البيوتات الدمشقية الشهيرة هي التي احتلت هذه المناصب في مدينة دمشق. قارن: الحصني، المصدر نفسه، ولاسيما باب ذكر من اشتهر من بيوتات دمشق، ص ٨٠٤ - ٩١٥.

القرن التاسع عشر ـ بمهمات سلطوية عديدة ومتنوعة، فثمة قراءة منهجية لسجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، تتيح لصاحبها أن يستنتج:

«ان المهمات المتعددة الملقاة على عاتق الحاكم الشرعي كانت واسعة جداً وقد قام بمهام قاضي الأحوال الشخصية، والقضايا المستعجلة، ومحكمة التجارة والاستئناف والجزاء والجنايات، بالاضافة إلى أن محكمته كانت ديواناً للمظالم، أي المحكمة التي تنظر في الدعاوى على الحكام. ولعب أيضاً وظيفة قاضي العسكر، وواقع الأمر أن وظيفة الحاكم الشرعي كانت أوسع من ذلك، فهو الذي يوجه الوظائف (الدينية) وهو الذي يثبت مشايخ الحرف في مشيخاتهم ويفض منازعاتهم. كما يشرف على الأوقاف ويعين المتولين عليها. ويظهر لنا أن الحاكم الشرعي كان صلة الوصل بين الوالي والأهالي فيما يختص بشؤونهم وإنفاذ أوامر حكام السياسة»[٥٥].

صحيح أن هذه المهمات السلطوية تتمحور حول القاضي، بيد أن هذا التمحور يشكّل نقطة التوازن بين الوالي بصفته استمراراً لنظام السباهية العثماني (الاقطاع العسكري)[٥٦]، وبين شبكة من الحلقات المتداخلة في التنظيم الديني الذي يحتضن نشاطات وفعاليات المجتمع في المدينة من علماء (رجال دين) واشراف وحرفيين وتجار.

فشبكة العلماء ومريديهم تتكوّن من مجموعة واسعة من الأفراد، ابتداء من خطباء المساجد وائمتها، إلى المؤذنين والقوّام والخدمة والقراء والوعّاظ إلى المؤدبين والتربدارية «أي خدمة الأضرحة والمزارات والمقابر...»[٥٧]، وهؤلاء وإن كانوا يعيّنون من قبل القاضي، ويتقاضون مداخليهم من خلال الأوقاف التي هي تحت سلطته، إلا أنهم لم يشكّلوا «جهازاً حكومياً» ملحقاً بالادارة المركزية، فقد كانوا يمارسون إلى جانب وظائفهم التي يختارون لها «أعمالاً وحرفاً مختلفة»، وسبب ذلك أن المداخيل المخصصة لم تكن كافية، وإن الإسلام نفسه لا يدعو إلى قيام مثل هذا الجهاز المستقل عن المجتمع[٥٨]، بل على العكس، فإن مفهوم العلم والعلماء في الإسلام، يستتبع انفتاحاً كلياً على الجماعة والأمة، وبالتالي على المجتمع، حيث ينتظم العالم ـ الفقيه في الجماعة كجزء عضوي فيها، وحيث يقدم العلم للآخرين كواجب من واجبات المسلم[٥٩].

---

(٥٥) خالد زيادة، **الصورة التقليدية للمجتمع المديني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر** (طرابلس: الجامعة اللبنانية، ١٩٨٣)، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٥٦) جب وبوون، **المجتمع الاسلامي والغرب**، ص ٧٢ و ٢٠٣.

(٥٧) زيادة، المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ١٠٤.

(٥٩) تتأكد هذه الفرضية أكثر ما تتأكد في وضعية الفقيه عند المسلمين الشيعة. يذكر محسن الأمين وهو مرجع مجتهد عند الشيعة، أن الفرنسيين عزموا على إحداث منصب رئيس علماء للشيعة في لبنان وقرروا (تعيينه) لهذا المنصب، فكان أن رفض هذا العرض، وكان يقول: «أنا موظف عند الله». انظر: محسن الأمين، **سيرته** (النجف: [د. ن.، د. ت.])، ص ٩٤ ـ ٩٥.

ويذكر أيضاً عن الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي الجبعي (معاصر للسلطان سليمان) أنه «مع ما كان عليه من الفقر والقناعة الذي كان يضطر معه إلى حراسة الكرم في الليل، وأخذ السراج معه للمطالعة ويأتي صباحاً إلى الدرس وإلى بناء داره وبناء مسجد بيده، وإلى المتاجرة بالشريط والذهاب مع الجمالة لبيعه، لم يعقه ذلك كله عن الذهاب إلى اسلامبول وطلب تدريس إحدى المدارس ليعيش من أوقافها ويبث علمه على الناس». انظر: =

وتتشكّل فئة الاشراف في التنظيم الأهلي الديني من العائلات ذات الانساب الشريفة، التي تعود في نسبها إلى أهل البيت، وهذه العائلات انتظمت منذ القديم في أطر من علاقات القربى عملاً بالحديث الشريف: «اعرفوا أنسابكم تصلوا أرحامكم، فإنه لأقرب بالترميم إذا قطعت وإن كانت قريبة، ولأبعد بها إذا وصلت وإن كانت بعيدة»[٦٠]، وكان أن ثبتت هذه الأطر في «الدولة السلطانية» على أساس مبدأ «الولاية»، فيحدثنا الماوردي في **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** عن «ولاية النقابة على ذوي الأنساب» فيقول: «وهذه النقابة موضوعة على صيانة ذوي الأنساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم في الشرف ليكون عليهم أحبى وأمرهم أمضى . . . وولاية هذه النقابة تصح من إحدى ثلاث جهات: اما من جهة الخليفة المستولي على كل الأمور، واما ممن فوّض الخليفة إليه تدبير الأمر كوزير التفويض وأمير الأقليم واما من نقيب عام الولاية . . . فإذا أراد المولي أن يولي على الطالبين نقيباً أو على العباسيين نقيباً، يخبر منهم أجلهم بيتاً وأكثرهم فضلاً وأجزلهم رأياً، فيولي عليهم لتجتمع فيه شروط الرياسة والسياسة فيسرعوا إلى طاعته برياسته وتستقيم أمورهم بسياسته»[٦١].

وأما حقوق الولاية (السلطة) التي يتمتع بها النقيب، فيعددها الماوردي باثني عشر حقاً إذا كانت «خاصة»، وتشمل مجالات حفظ النسب ومتابعة الولادات والوفيات، والاهتمام بآداب النسب وأخلاق الأفراد ومكانتهم الاجتماعية[٦٢]، وهي في هذه الحدود تقتصر على «مجرد النقابة من غير تجاوز لها إلى حكم وإقامة حد»[٦٣]، وإلا، فإن حقوق النقابة تصبح عامة، وهنا «يكون العلم معتبراً في شروطها»، لأنها تتداخل مع مهمات القاضي . . وإذ كان الماوردي، من جهة، قد فنّد صلاحيات «النقابة العامة» بإضافة «خمسة أشياء على حقوق النظر»، اهمها الحكم في النزاع بين الأفراد وإقامة الحدود، فإنه من جهة أخرى حاول أن يوضّح اشكالات الازدواج بين مهمات القاضي، وبين نقيب الاشراف وحالات الاعتماد في كل حالة كما استقرت في عصره[٦٤]، والراجح أن الحالة التي اعتمدت في الدولة العثمانية هي حالة «النقابة الخاصة» المعيّنة من قبل نقيب الاشراف المقيم في عاصمة السلطنة، في كل مدينة أو حيال كل نسب شريف، يقول الحصني في وصف وضعية نقابة الاشراف كما استقرت في العهد العثماني ما يلي: «نصبت النقباء وتقررت وظائف النقابة منذ القديم والحديث في ممالك الاسلام، بقصد البحث عن حقائق الانساب وتمييز السادة الاشراف من آل البيت ابناء الامام علي وفاطمة رضي الله عنهما، صيانة لذلك النسب الطاهر عن حصول الاختلاط المفضي إلى تعلّق بعض الأحكام الشرعية بغير أهلها، مما لا يخفي من اندفاع الكثير في حصول المجد ورفعة الجاه بدعوى الشرف الحسني أو الحسيني خصوصاً في زماننا هذا. فالنقباء هم الذين ينبغي لهم التدقيق عن هذه الدعوى وفي نسب كل من يمكن الاشتباه في نسبه من عامة الناس، لئلا تضيع الحقوق الواجبة الرعاية لآل بيت النبوة، وتسقط التكاليف الواجبة على من سواهم. ونقابة الاشراف وظيفة عالية لها شأنها في نظر العالم الاسلامي، ولها تأثير عظيم في اصلاح أحوال البيوتات النبوية وتدبر أمورها، مما أوجب الأمر إلى محبة هذه الذرية الشريفة

= لأمين، خطط جبل عامل، ص ٨٠. قارن عن هذه المسألة في جانبها النظري (الفقهي):
Mohammad - Reza Djalili, *L'Islam et l'état: Religion et révolution* (Paris: [s.n.], 1981), pp. 19 - 22.

(٦٠) ورد في: الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ص ٩٦.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٦٢) ورد في: المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٦٤) الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق، ص ٨٠٦-٨٠٧.

وتوقيرها وطاعة الناس لها لنفوذ كلمتها فيهم، وكانوا يأتمرون بأوامرهم ويذعنون لرغباتهم إلى غير ذلك مما يعود بعظيم الفائدة على هذا المجتمع، وهي قديمة العهد في زمن الدول العربية وفي أيام الدولة العثمانية التركية، بدأ بتوظيف نقباء الاشراف السلطان بايزيد سنة ٩٠٠ هـ (١٤٩٤ - ١٤٩٥ م) وعيّن لها سيد علي نطاع عاشق شلبي»(٦٥).

هذا الوصف لأحد أفراد عائلة الحصني التي شكّلت احدى عائلات الاشراف الدمشقية، والتي تسلّم أفراد منها منصب نقابة الاشراف والافتاء في دمشق، يسمح بالاستنتاج أن وظيفة النقيب انحصرت في حقوق «النقابة الخاصة» التي يعددها الماوردي. وإنها اكتسبت، عبر العلاقة مع مركز السلطنة ونظرة هذه الأخيرة إلى البيوتات الشريفة من زاوية «امتيازها» الديني(٦٦) في المجتمع الإسلامي، موقعاً ممهداً أو موصلاً إلى «حصول المجد ورفعة الجاه» في المجتمع على حد تعبير الحصني(٦٧).

وإذا عرضنا اسماء البيوتات الدمشقية ذات النسب «الشريف»، والتي يعددها الحصني خلال الفترة العثمانية وحتى عصره (مطلع القرن العشرين)، لاحظنا أن مناصب النقابة والافتاء قد توزعت على العديد منها، فأسرة بني العجلان كان قد ولي ثمانية منها نقابة دمشق، وثلاثة قُلدوا منصب الفتوى(٦٨)، وآل حمزة كان أكثر رجالها نقباء وعلماء، فضلاً عن خدمة المحافظة التربدارية التي استمرت في ذريتهم(٦٩)، وعائلة الايجي وعائلة الحصني التي تسلّم بعض رجالها منصب الافتاء والنقابة في فترات عديدة(٧٠).

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٨٠٧ـ٨٠٨.

(٦٦) يذكر السيد رشيد رضا في سيرته أن بيته «كان يحظى من الدولة بمخصصات معينة بهذه الصفة الدينية». يقول في وصف ذلك: «وأهل بيتنا ممتازون فيهم بأنهم أهل العلم والارشاد والرياسة، ويلقبون بالمشايخ للتمييز، وجدّي الثالث هو الذي بنى لهم المسجد المعروف الآن بجانب بيتنا القديم.. فأحيا جدّنا الدين ببناء المسجد وإقامة الشعائر فيه من امامة وخطابة وتدريس، وكان عالماً صالحاً مشهوراً بالكرامات، وقد أنعم عليه السلطان العثماني ببراءة سلطانية حبس عليه فيها سبعة قراريط من ٢٤ قيراطاً من أموال الدولة الاميرية، وبراءات أخرى بالامامة والخطابة في المسجد، وقد تسلسلت هذه البراءات من السلاطين في ذريته حتى آلت إلي، فكانت آخر براءة وجهت علي أو إلي من السلطان محمد وحيد الدين قبل الحرب العامة». كما ورد في: شكيب أرسلان، السيد رشيد رضا أو أخاء ٤٠ سنة (دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧)، ص ٢٤.

(٦٧) تعود بنا هذه التعابير إلى مصطلح ابن خلدون حيث يستخدمها في سياق حديثة عن الكسب، و«المعاش» و«الصنائع» من جهة، ولكن من جهة أخرى كوجه من وجوه اللعبة السياسية والتشكّل الاجتماعي وأوالية توزيع الفائض الاقتصادي. أنظر: A. Cheddadi, «Le Système du pouvoir en islam d'après Ibn Khaldoun,» *Annales* (Paris), (mai - août 1980), p. 536.

(٦٨) الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق، ص ٨٠٩.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٨١٠.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٨١٤ـ٨١٩.

ثالثاً: التنظيم الحرفي وطرق الصوفية

واللافت للنظر في طبيعة السلطة الأهلية التي كانت للاشراف «هو في ارتكازها محلياً إلى هياكل اجتماعية واقتصادية تؤطر المجموعات السكنية في المدينة، ولقد سمحت علاقة الاشراف بأصحاب الحرف، وبنشاطات السوق نظراً لوجود الاشراف بين الحرفيين»(٧١)، ونظراً لاحتلال بعض أفراد هذه العائلات منصب «مشيخة» بعض الطوائف الحرفية، أو ممارستها للتجارة المحلية في أسواق المدينة(٧٢)، (سمحت) بإيجاد نوع من الهياكل التنظيمية والقواعد الاجتماعية السياسية التي كانت في أساس ممارسة السلطة المحلية(٧٣)، والتي قامت بدورها على علاقات الحماية والمناصرة والتساعد في اطار طوائف الحرف أو شبكة علاقات القرابة في الحي(٧٤).

صحيح أن «شيخ مشايخ الحرف» «وشيوخ الحرف» كانوا يعينون من قبل القاضي، لكن ثمة ارادة ذاتية محلية كان يعبر عنها التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي المحلي عبر اختيار شيخهم المناسب، فمن دراسة لطوائف الحرف والصناعات في حماه في القرن السادس عشر، اعتماداً على سجلات المحكمة الشرعية، نستنتج: «إن شيخ سوق حماه وهو شيخ مشايخ الحرف كلها... أو شيخ التجار كان يعيّن بإجماع التجار في سوق التجار... ويشترط فيه: أن يكون صاحب دين وأخلاق أهلاً للمشيخة لائقاً بها، أن يختاره ويرضى به كامل التجار، وأن يوافق القاضي والسلطان على تعيينه»(٧٥). وكانت مهمة هذا الشيخ تشمل «الاشراف على كل طوائف الحرف ومشايخها»، ويقوم بصلة الوصل ما بين الوالي والقاضي من جهة، وهذه الطوائف من جهة أخرى، ولا يتم أي تغيير فيها إلا بعلمه ورأيه: «وكان مشايخ الحرف كلهم ينتخبون بحضوره ويزكون بتزكيته»(٧٦).

أما سلطة شيخ الطائفة فكانت تشمل ادارة شؤون ابناء الطائفة، والاهتمام بمشاكلهم، والاشراف على تنفيذ اتفاقاتهم، والطلب من القاضي تسجيل هذه الاتفاقات، وكان يرفع شكاوي الطائفة على طائفة أخرى إلى القاضي بنفسه. وكان الوالي يتصل بالطائفة عن طريقه(٧٧).

---

(٧١) رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، ١٥١٦ ـ ١٧٩٨، ص ٨٢، والياس قدسي، «نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية،» في:
International Congress of Orientalists: 6th Actes (Leiden: [n. pb.], 1883), p. 12.

(٧٢) برز من عائلة الحجار الدمشقية تجار الخردة في جهة جامع السنانية، ومن عائلة الحصني تجار العطارة ومال الفاتورة. انظر: الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق، ص ٨١٥ ـ ٨١٩.

(٧٣) انظر: ليندا شليشر، «بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ١، ص ٣٢٩.

(٧٤) فيليب شكري خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ ـ ١٩٠٨،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٧٨.

(٧٥) عبد الودود محمد يوسف، «طوائف الحرف والصناعات أو طوائف الأصناف في حماه في القرن السادس عشر،» نقلاً عن: مجلة الحوليات الاثرية، مج ١٩ [د. ت.]، ص ٨٥.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٨٦.

هذه المهمات «الوسيطة» كانت لا تخلو من سلطة يمارسها الشيخ، اعتماداً على العلاقات التنظيمية والأخوية الصارمة التي تربطه بأبناء الطائفة. وهي علاقات تتداخل في عدة مستويات (تقنية ودينية وعائلية). فعلى المستوى التقني والتنظيمي يخضع التعليم الحرفي لتراتبية دقيقة، بدءاً من المبتدئين إلى الصانع وإلى المعلم. وعلى قاعدة هذه التراتبية، لشيخ الحرفة «الحق أن يشد بالكار المبتدئين الماهرين فيصيرون صناعاً أو معلمين»(٧٨). وحفلة الشد التي هي حفلة «ترفيع» المبتدىء إلى صانع أو الصانع إلى معلم، تلخّص ـ عبر سلطات المشرفين عليها وهم: شيخ الحرفة والنقيب والشاويش(٧٩)، وعبر المشاركين فيها وهم: أهل الحي والأقارب وأهل الحرفة ـ «مشهد» سلطة أهلية، تلمح فيه رموز حركات دقيقة لها دلالاتها في التوزيع الوظائفي للسلطة في المجتمع الحرفي(٨٠)، وفي الالتزام بعهود ومواثيق دينية لها فعل الضوابط لأصول الحرفة واتقانها وعدم الغش فيها، وسلوك مخافة اللّه في المعاملة. فالطابع الديني الذي يرتسم في حفلة الشد، والذي يبدو في التشديد على قراءة «الفاتحة» والأدعية والأناشيد النبوية التي تتخلل الحفلة، وإسباغ جو من الورع والتقوى على «المشدود» والحاضرين، كلها أمور تشدد على «العهد» و«الميثاق» و«الأخوة» أمام الله وأمام الجماعة(٨١).

والعهد الذي يقطعه «المشدود» على نفسه أمام معلمه، بينما النقيب يقرأ الفاتحة فوق رأسيهما في مشهد تعبّدي مؤثر(٨٢)، يتضمن، وفقاً للأعراف السائدة في المجموعة الحرفية،

---

(٧٨) قدسي، «نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية،» ص ١٣.

(٧٩) النقيب هنا هو مندوب شيخ المشايخ في طوائف الحرف، ينوب عنه في حضور حفلات الشد والاجتماعات، ويتلو الادعية. وأمّا الشاويش «فهو رسول شيخ الحرفة» يستحسنه «أهل الكار»، ليس له سلطة قضائية، بل ينفذ أوامر الشيخ ويبلّغ الدعوات والأحكام ويقوم بدور أساسي في حفلات الشد. انظر: المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

(٨٠) من أمثلة ذلك ربط المحزم في وسط المشدود (الحرفي المرفع) وعقد طرفيه ثلاث عقد أو أكثر... ويشير القدسي إلى دلالات هذه العقد ومعاني حلها فيقول: «أن الشيخ له وحده القدرة أن يحل الأولى لأنه رئيس الحرفة كي يعلم المشدود ما له عليه من واجبات الخضوع، وأما الثانية فيحلها المعلم ليفتخر أنه أخرج تلميذاً ماهراً، ويحل الشاويش الثالثة لأنه أحد السلطات الثلاث التي على المشدود أن يخضع لها في كاره». هذا فضلاً عن دلالة هذه القعد «على عقد العهد والميثاق بالآخاء». انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٨١) بعض الأناشيد النبوية التي يتلوها النقيب في الحفلة ينتهي بالبيتين التاليين:

«وجاء بالعهد آيات مكرمة فحافظ العهد في خير وفي نعم
وخائن العهد لم تربح تجارته وهو بالحشر كم يلقى من النقم».

ونصيحة شيخ الحرفة التي يوجهها إلى «المشدود» أي الحرفي المرفع، كانت تشدد على الاستقامة في العمل وحفظ الكار كجزء من حفظ الدين، وهي بمدلولاتها الاجتماعية والسياسية تحمل وازعاً سلطوياً ذاتياً. فكان شيخ الحرفة يتوجه إلى المشدود بالعبارات التالية: «يا بني ان جميع الحرف هي كارات أمانة على الأموال والأعراض والأرواح. والأمانة هي الدين، فإذا نفق كارك احفظ دينك، كن صادقاً وأميناً واعلم أن كارك مثل عرضك حافظ عليه بمقدرتك، وإذا استلمت أموال الناس فلا تفرّط بها وإياك أن تخون أهل الحرفة والخائن قبيله الدّيان...». المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٨٢) كان المشدود يعاهد معلمه بعد أن يطلب منه هذا الأخير العهد فيقول: «أعاهدك بعهد اللّه ورسوله اني لا أخون الكار ولا أغش الصنعة في شيء». المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

دستوراً، هو نوع من المبايعة للمشدود في أن يلتزم بقواعد منها: الاتقان، عدم الغش، التسعيرة العادلة، التضامن مع رفاق المهنة. ولعل هذا الأمر هو ما يلفت انتباه لويس ماسنيون فيقول: «ان تعبير «الدستور» استخدم للدلالة على «المشروطية» التي أعلنت عام ١٩٠٨ اثر الانقلاب الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي، ويضيف أنه عندما كان الناس يهتفون «دستور»، فإنما كانوا يستحضرون معنى الميثاق القائم على قسم ايماني»(٨٣).

ومهما يكن من أمر أصول هذا التنظيم الحرفي الذي استمر في المدينة الاسلامية حتى مطالع القرن العشرين(٨٤)، فإن ما يهمنا التشديد عليه في الجانب الاجتماعي - السياسي هو ما يقدمه هذا التنظيم من معطيات في الفكر والممارسة في مجال السلطة الأهلية. ففي هذا المجال، تبرز طرق الصوفية والحركات الباطنية في الاسلام كصيغ تنظيمية وفكرية تتماثل مع الكثير من التقاليد الحرفية. فسرية المهنة وأخوية العلاقة بين رفاق المهنة، تذكّران بتنظيم حركات العامة الموالي في المدن، والحركات الباطنية السرية وأخلاقيات الفتوة(٨٥)، وأعطاء مجالس الترفيع (الشد) طابعاً رمزياً من خلال الحركات والرموز والاشارات وحلقات الذكر، لا يذكّر فحسب بطرق الصوفية، وإنما يستدعيها ويستحضرها في الانتماء والممارسة الطقسية(٨٦)، فتتقاطع الحرف معها من حيث تراتبية مراحل المعرفة عند المريد، وتتوزعها من حيث تعدديتها الاجتماعية واشكال التعبير فيها.

ومن هذه الطرق التي عرفتها بلاد الشام: الطريقة الرشيدية والرفاعية والقادرية والشاذلية والدندراوية والبدوية والمولوية والنقشبدية والبكتاشية(٨٧). وقد كان لهذه الطرق زوايا وتكايا(٨٨) يديرها ويشرف عليها شيخ الطريقة، ومن خلال تعداد محمد كرد علي لهذه الزوايا والتكايا في

---

(٨٣) قارن: «Les Corps de métiers et la cité islamique,» dans: Massignon, *Opera minora*, vol. 1, p. 377.

(٨٤) انظر الفرضيات المختلفة التي يعرضها لويس ماسينيون في موضوع أصول التنظيم، في: «La Futuwwa ou pacte d'honneur artisanal entre travailleurs musulmans au moyen - âge,» dans: Ibid., vol. 1, pp. 396 - 417.

(٨٥) عن علاقة التنظيم الحرفي بتلك الحركات في التاريخ الاسلامي، انظر آراء لويس ماسينيون، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٩ - ٤٠٢. انظر أيضاً:
Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*, pp. 258 - 259.

(٨٦) Massignon, Ibid., vol. 1, pp. 402 - 405.

(٨٧) أحمد حلمي العلّاف، دمشق في مطلع القرن العشرين، أعده للطبع وعلّق عليه ووضع فهارسه وقدّم له علي جميل نعيسة (دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٦)، ص ١٢٥ - ١٢٦. والكتاب في الأساس مخطوطة لأحد أبناء الحرفيين، وضعت في مطلع القرن العشرين ومحفوظة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق، حققها وعلّق عليها علي جميل نعيسة. أنظر أيضاً عن تعددية الطرق: اسامة عانوتي، الحركة الأدبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧١)، ص ١٧٩ - ١٨٠، و
Henri Laoust, *Les Schismes dans l'islam: Introduction à une étude de la religion musulmane* (Paris: Payot, 1977), pp. 285 - 287.

(٨٨) وكان يقال لها خوانق، والكلمة من أصل فارسي مفردها «خونكاه» وتعني دار الصوفية. ويشير محمد كرد علي أنه لا فرق بينها وبين الزاوية والرباط وهو «المكان المسبل للأفعال الصالحة والعبادة». كرد علي، خطط الشام، ج ٦، ص ١٣٤.

كل من دمشق وحلب والقدس وبعض المدن الصغرى الأخرى في بلاد الشام، نستنتج أن بعض معالم هذه الزوايا والتكايا استمر حتى مطلع القرن العشرين، وأن توزعها الجغرافي في الأسواق والحارات(٨٩)، إنما يعكس الصورة الاجتماعية للعلاقات السياسية القائمة داخل المجموعات الاجتماعية والمتمحورة حول تلك المراكز التي تتقاطع فيها طرق الصوفية، وطوائف الحرف ومواقف سكان الحارة وأهل السوق(٩٠). يقول جب هاملتون وهارولد بوون في الدور السياسي الذي يلعبه هذا التقاطع بين الطائفة الحرفية والطريقة الصوفية في التعبير عن الموقع الاجتماعي للسكان ما يلي: «وكانت الطائفة تخدم عدة أغراض، فقد كانت توفر الوسيلة التي تمكن أقل المواطنين شأناً من التعبير عن غرائزه الاجتماعية والاطمئنان إلى مكانته في النظام الاجتماعي. وكانت الحال الذي يمارس فيه حق المواطنة: فهو وإن لم يكن يستدعى إلا نادراً لكي يلعب أي دور في الحياة السياسية الخارجية. إلا أنه من الناحية المقابلة كان في مأمن من أن يتدخل حكامه السياسيون في شؤونه إلا بشكل طفيف، إذ كانوا بوجه عام يحترمون استقلال الطوائف وطرائقها التقليدية. ومما كان ينمّي الوظيفة الاجتماعية للطوائف، ليس كلها بل معظمها وبخاصة طوائف الحرف، ما لها عادة من ارتباطات مع احدى الطرق الدينية الكبرى»(٩١).

ولعل هذا الارتباط بين الموقع المحلي الخاص المتمثل بالعائلة والمحلة والحرفة، وبين الامتداد الديني لطريقة من الطرق التي تنتشر في أنحاء العالم الاسلامي(٩٢) هو ما يسوّغ الكلام عن انتماءات وسيطة توصل إلى الانتماء الأشمل المتمثل بالأمة على مستوى الجماعة وبدار الاسلام على مستوى المناطق(٩٣)، وأما العلاقة بالدولة فهي عبارة عن «رعوية» لسلطان، تتمثل سلطته بسلم من صلاحيات «الولاية» التي تتركز محلياً حول جباية الضرائب، وضبط الأمن دون أن تتدخل في الانتماءات الوسيطة لكسرها أو الغائها(٩٤). ولقد لعب مشايخ طرق الصوفية دوراً

---

(٨٩) من مراكز الزوايا في دمشق: سفح قاسيون، سوق الخيل العتيق، الشاغور، الصاغة العتيقة، محلة العوينة، الوراقية، الصالحية، السليمانية، القنوات (وفيها الزاوية الشاذلية)، الميدان (وفيه زاوية الطريقة الرفاعية). المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٣٨ - ١٤٠. انظر أيضاً عن أصول هذه الزوايا:

Nicola Ziadeh, *Urban Life in Syria under the Early Mamluks,* American University of Beirut, publication of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental series, no. 24 (Beirut: American Press, 1953), pp. 81 -90.

(٩٠) ينقل الرحالة الايراني حاجي بيرزاده (١٨٨٧ - ١٨٨٨) صورة عن مشاهداته للصوفية في المدن العربية، يبدي اعجابه ببعض الصوفية الذين «يجلسون مع كل طبقة من طبقات الفقراء». أنظر: حاجي بيرزاده، سفرنامة، ترجمة طوني الحاج (بيروت: جامعة القديس يوسف، ١٩٨٣)، ص ٢٠ و ٢١١. (اطروحة دكتوراه غير منشورة).

(٩١) جب و بوون، المجتمع الاسلامي والغرب، ج ٢، ص ١١٥.

(٩٢) انظر حول هذا الانتشار: غران، «الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق، ١٧٨٠ - ١٨٥٠،» حيث يشير المؤلف إلى علاقة طريقة النقشبندية بوحدة الثقافة والتجارة الحرفية بين مراكز في الهند وسوريا وتركيا ومصر.

(٩٣) انظر: Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique,* pp. 205, 208, 209, 248, 255 et 258.

(٩٤) انظر: فولف هيتروث، «الإدارة المالية للمناطق المتاخمة للصحراء في سورية الكبرى في اواخر القرن السادس عشر،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ١، ص ١٣٧. ويقول جب وبوون: «الحق أن ما نعرفه عن العلاقات الداخلية بين الحكومة والشعب ضئيل جداً، وعلى أساس نتائج الدراسات السابقة في أحوال مختلف قطاعات السكان (بما فيهم العلماء)، على هذا الاساس وحده يمكن القيام حقيقة بدراسة =

مهماً في تحديد السلوك الاجتماعي والسياسي للتابعين في الحارة أو الطائفة. يقول احد أبناء الحرفيين في وصف علاقة الدمشقيين بمشايخ الطرق: «ولما لم يكن من الوسائط بالنسبة إليهم ما يأخذ بأيديهم إلى جادة الحق والصراط المستقيمين، إلا ملازمة طبقة العلماء وبعض الزهّاد ممن اشتهروا بفضلهم وزهدهم ونسكهم، اخذوا يلتفون حولهم منذ زمن بعيد، يرجعون إليهم بكل ما يحتاجونه من أمور الدنيا والآخرة. فإذا سألت أحدهم إلى من أنت ترجع في استيضاح أمور دينك قال لك: إلى شيخي فلان، وفعلاً كانت بالنسبة لوضعهم البعيد عن كل ثقافة ودراسة بل وتعليم بدائي، خير وسيلة لتنظيم شؤونهم والمحافظة على أوامر دينهم. وكانت هذه الجماعات تلتف حول شيخها عقب صلاة العشاء أو المغرب أو أيام الجمع عقب صلاة الجماعة، ليصغوا إلى ما يلقيه عليهم من النصائح والارشادات التي تزكيهم وتنظم حياتهم»[٩٥].

هذا وإذا كانت شهادة العلّاف هذه تعكس، من جهة، استمرارية حالة سلطة مشايخ الطرق حتى مطلع القرن العشرين في دمشق، كخير وسيلة لتنظيم شؤون الناس، فإنها ومن جهة اخرى تعكس تحولاً ما في مجرى الثقافة السائدة نحو اعتماد معيار «آخر» في تعيين علاقة ما يمكن أن نسميه «رأياً عاماً» بالمؤسسات السلطوية التي بدأت ـ وكما سنرى لاحقاً[٩٦] ـ بالتشكّل في أجهزة دولة حديثة. وهو معيار يرى في أقنية «التعليم» و«الصحافة» و«الاحزاب» بديلاً للوضع الذي يصفه العلّاف في مطالع القرن العشرين ـ أي في الفترة التي بدأت هذه الأجهزة بالتكّون والعمل ـ بـ «البعيد عن كل ثقافة ودراسة بل وتعليم بدائي».

والواقع أن ثمة نوعاً من ثقافة ودراسة وتعليم «صدر من الزوايا والتكايا والمساجد في المدن الاسلامية، كان قد امّن للاتجاهات السياسية على مستوى الطريقة والمذهب والنهج وأسلوب النظر الكلامي، القوى الاجتماعية الفاعلة والمتحركة في المجتمع»[٩٧].

=كافية لهذه المسألة الدقيقة الصعبة. ومن النادر أن يتطرق الشك في أن الحكومة من حيث مظهرها الاداري، لم تكن مجرد مجموعة اجراءات شكلية تفرضها على الشعب ارادة الفاتح، ولكنها بناء عضوي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكيان المجتمع وطبيعة المحكومين وأفكارهم، وأنه قد يوجد تفاعل مستمر بين الحاكمين والمحكومين، ومن الضروري تطهير البحث من عناصر الخلط التي أورثها خطأ استعمال مصطلحات أوروبية مثل الاستبداد والاتوقراطية، وأن نخضع كل اجهزة الحكومة وتقاليدها لبحث جديد». انظر: جب وبوون، **المجتمع الاسلامي والغرب**، ج ١، ص ١٨.

(٩٥) العلّاف، **دمشق في مطلع القرن العشرين**، ص ١٢٤. وتجدر الاشارة هنا إلى أن واجب تقليد المرجع المجتهد عند المسلمين الشيعة لعب، هو أيضاً، دوراً حاسماً في تحديد السلوك السياسي والاجتماعي لجماعة المقلدين وموقفهم من الحكام والسلاطين. انظر: عبد الله الفياض، **الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠** (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٦٣)، ص ٨٠ ـ ٨١، وعبد الحليم الرهيمي، «الحركة الاسلامية في العراق خلال الربع الأول من القرن العشرين: الجذور التاريخية والواقع التاريخي،» (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٤)، ص ٧٢ ـ ٧٩.

(٩٦) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٩٧) يقول بيتر غران في ذلك: «وكانت الزاوية في دمشق نقطة تجمع للناس، يستطيعون منها مجابهة التحديات والمشاكل التي تواجه المدينة»، انظر: غران، «الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق، ١٧٨٠ ـ ١٨٥٠،» ص ٢١٧. ويمكن أن نستشهد بالمرادي في ترجمته لبعض مشايخ النقشبندية الذين تواصلوا مع التراث الصوفي الهندي، وعلّموا في مساجد دمشق وأقام بعضهم حلقات تعليم في تكية محلة القماحين، حيث بثوا فكرهم في اتباعهم ومريديهم من تجار وحرفيين، انظر: أبو الفضل محمد خليل بن أحمد المرادي، **سلك الدرر في أعيان**=

ومن هنا يمكن أن نقول، إن فكرة «الدولة» التي تحكمت في صياغة النص التاريخي الحديث، والتي انبثقت عن فكرة «الدولة الاقليمية» أو «القومية» الآتية من الغرب الحديث، والحاملة معها مؤسسات ثقافية مغايرة[٩٨]، قد ساهمت إلى حد كبير في طمس طبيعة السلطة والثقافة ودورهما في المدن الاسلامية في العهد العثماني ـ وهذا الطمس يطال في جانبه الأساسي أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي هو جزء من تنظيم سلطوي «أهلي أمته ثقافة كانت تنتج على قواعد من الثوابت التاريخية التي تجد جذورها في الاسلام الفقهي والصوفي والكلامي ومؤسساته من مسجد وتكية وزاوية ورباط...»[٩٩]، وفي الممارسة الاقتصادية الحرفية التي لم تخضع كحال الرأسمالية الأوروبية لفلسفة المنافسة الحرة «بل خضعت لضوابط ذاتية ايديولوجية وعقائدية جعلت من معيار «الحلال» مرجعاً لشرعية الكسب»[١٠٠].

رابعاً: الاقطاع العسكري ودوره الوظيفي كسلطة بين المجتمع والدولة

كيف تشكّلت العلاقة بين هذا المجتمع (الرعية) المرتكز إلى مؤسسات إسلامية وأهلية عرفية من جهة، وبين السلطان والولاة والمؤسسة العسكرية الرسمية من جهة أخرى؟

في الواقع أن شرطي الجباية الضرائبية وضبط الأمن اللذين حددا قاعدة الرعوية أو التابعية للسلطان، شكلّا بدورهما إطار صياغة هذه العلاقة وعيّنا اشكالها سواء على مستوى التدخل ووزنه في «الشؤون الأهلية»، أم على مستوى «الاستقلال» وحجمه بالنسبة إلى المجموعات السكانية المؤطّرة في الولايات.

وكانت واسطة تأمين هذه العلاقة هي النظام الاقطاعي العسكري، الذي جاء امتداداً لنظام «اقطاع الاستثمار»[١٠١] في الدولة، ولكن بعد أن أدخلت الخدمة العسكرية كمعيار في تعيين حجم الاقطاع منذ العهدين البويهي والسلجوقي[١٠٢]، فنشأ ما يمكن أن نسميه «الاقطاع العسكري

= القرن الثاني عشر (القاهرة: [د. ن.]، ١٨٧٤ ـ ١٨٨٣)، ج ٢، ص ٢؛ ج ٣، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٢، وج ٤، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٩٨) انظر في هذه الفكرة في دراسة انتروبولوجية:
Pierre Clastres, *La Société contre l'état* (Paris: [s. n.], 1972), pp. 161 - 186.

(٩٩) انظر عن هذه المؤسسات في بلاد الشام: كردعلي، **خطط الشام**، ج ٦، ص ١٣٠ ـ ١٥٥.

(١٠٠) انظر عن هذه الوجهة في النظر:
«Les Corps de métiers et la cité islamique,» dans: Massignon, *Opera minora*, vol.1, pp. 377 - 378.
ونذكر أن المثل الحرفي الذي يستعيده لويس ماسينيون والدال على الضابط الايديولوجي للعمل الذي لا يتوخى تراكماً في الربح هو «لقمة كسب حلال كردن»، أنظر: مقدمة لويس ماسينيون لكتاب: محمد سعيد القاسمي، **قاموس الصناعات الشامية**، حققه وقدم له ظافر القاسمي (باريس: موتون، ١٩٦٠)، ص ٩. وعن وجهة النظر الخاصة في طبيعة الممارسة الاقتصادية في الاسلام، أنظر:
Maxime Rodinson, *Islam et capitalisme* (Paris: Seuil, 1966), pp. 19 - 44.

(١٠١) انظر في ذلك: الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ص ١٩٤ ـ ١٩٨.

(١٠٢) انظر في بداية هذا الاقطاع: تقي الدين ابو العباس أحمد بن علي المقريزي، **المواعظ والاعتبار** =

أو الحربي الذي تبنته السلطنة العثمانية بصيغة التيمار والزعامت»(١٠٣).

وقد تضمن الاقطاع بهذه الصيغة معنى الحكم والولاية(١٠٤)، فلم يكن للمقطع حق «التمليك»(١٠٥)، أي حق الرقبة، بل كان «له حق الاستغلال أو الارتفاق، وحتى إذا ورث الجندي أباه، فإنه لا يرث إلا حق الاستغلال، وهذا هو وجه الخلاف الكبير بين الاقطاع في الشرق ونظيره في الغرب»(١٠٦).

لقد استجاب نظام الاقطاع الحربي إلى حاجات الفتوح العسكرية في عهود الدولة العثمانية الأولى، ولا سيما خلال القرنين الأولين من تأسيسها (الرابع عشر والخامس عشر)، حيث اعتمدت الدولة على فكرة الجهاد والمرابطة والفتوة في تنظيم التطوع العسكري(١٠٧)، وفي إقطاع المقاطعات للفرسان ـ السباهية ـ مقابل خدماتهم العسكرية(١٠٨)، فكانت الخدمة العسكرية المتمثلة بالاستجابة إلى نداء السلطان للقتال، تتجسد بعدد الاتباع الذي يتمكن صاحب التيمار من احضارهم إلى ميدان القتال. وعلى صاحب التيمار أن يحضر تابعاً عن كل ثلاثة آلاف أقجة. وأما الزعيم فعليه أن يحضر تابعاً عن كل خمسة آلاف أقجة(١٠٩).

والواقع أن جباية الضريبة بواسطة التيماري أو الزعيم كانت تنحصر في الأرياف ومن الفلاحين المقيمين في التيمار أو الزعامت «الاقطاعية». وكان يحصل هذا الأخير على نسب

= بذكر الخطط والآثار، يختص ذلك بإقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها، ٢ ج (القاهرة: دار الطباعة المصرية، ١٢٧٠ هـ)، ج ١، ص ١٥٣ ـ ١٥٤؛ ابراهيم علي طرخان، **النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في القرون الوسطى** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨)، والدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص ٨٧ ـ ١٠٧.

(١٠٣) بروكلمان، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، ص ٤٥٨. ويرى بروكلمان أن هذا التقليد قد حصل بتأثير بيزنطي.

(١٠٤) طرخان، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٠٥) انظر في شروط اقطاع التمليك: الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ص ١٩٠ ـ ١٩٤.

(١٠٦) طرخان، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٠٧) الصفصافي، «الدولة العثمانية والولايات العربية،» ص ٣٢٦، وجب و بوون، **المجتمع الاسلامي والغرب**، ج ١، ص ٨٥. انظر ايضاً:
Norman Itzkowitz, «Ascension et déclin de l'empire ottoman,» dans: *L'Islam d'hier à aujourd'hui,* sous la direction de Bernard Lewis (Paris: Bordas, 1981), p. 313.

(١٠٨) بروكلمان، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، ص ٤٥٩.

(١٠٩) تعادل الاقجة الفضية في العادة زنة ربع درهم، وفي أيام محمد الثاني كانت كل أربعين أقجة تساوي دوكة، حتى إذا كان عهد خلفائه، تدهور النقد إلى درجة اصبحت معها كل ستين أقجة تعادل دوكة. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥٩. ويذكر أن عدد الاتباع الذين تم جمعهم من لواء دمشق سنة ١٦١٢ م، ٢٦٠٠ تابع. انظر: نوفان رجا الحمود، **العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١)، ص ٥٨، نقلاً عن:
Muhammad Adnan Bakhit, *The Ottaman Province of Damascus in the Sixteenth Century* (London: [n. pb.], 1972).

انظر أيضاً مادة «تيمار»، في: **دائرة المعارف الاسلامية**، ج ٦، ص ١٣١ ـ ١٥٥.

معينة من محصول اقطاعته تراوح بين ثلث المحصول أو ربعه أو خمسه أو سدسه(١١٠)، وإذا كانت البراءة تعطى من الوالي بصفته ممثلاً للسلطان، فإن القاضي في المدينة يبقى المرجع الصالح للبت في شرعية البراءات من جهة، وفي البت في إشكالات العلاقة بين التيماري والفلاحين(١١١).

وتجدر الملاحظة في السياق المنهجي الذي يتدرج بحثنا فيه، أن نظام التيمار الذي ارتكزت عليه الدولة في بداياتها، كان آخذاً بالتدهور مع بدايات الفتح العثماني لبلاد الشام(١١٢)، وإذا كانت الدولة العثمانية قد استعاضت عن وظيفته العسكرية بنظام الانكشارية، فإنها من جهة أخرى قد استعاضت عن وظيفته الاقتصادية بنظام الالتزام(١١٣)، وكان لهذا التدبير من الزاويتين الاقتصادية والاجتماعية آثار كبيرة وحاسمة على تشكّل علاقات سلطة محلية، قوامها الأعيان المحليون في الولايات(١١٤). بذلك برز دور العائلات المدينية والعائلات الريفية القوية كملتزمي ضرائب وجباة لها ووسطاء سلطة بين الأهالي والفلاحين من جهة، والجهاز السلطاني الحاكم الذي تعاونه مبدئياً فرق من السباهية والانكشارية المقيمة في مركز الولاية والسناجق(١١٥) من جهة ثانية.

---

(١١٠) Bernard Lewis, «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria,» *Studia Islamica,* vol. 50, p. 118.

(١١١) أنظر أمثلة جمعها من سجلات محاكم حماه الشرعية: الحمود، المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٨.

(١١٢) أنظر حول هذا التدهور لنظام التيمار العسكري في بلاد الشام: عبد الكريم رافق، «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر،» **دراسات تاريخية** (جامعة دمشق)، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٨٠)، ص ٧٢ ـ ٧٣. ويرى المؤلف أن عدد السباهية النظري لا ينطبق مع الواقع، لأن محظورهم الرئيسي تعلقهم بالأرض إلى درجة أنهم تهربوا من الخدمة العسكرية، وقد سمحت الدولة لهم بدفع مال البدل لقاء الخدمة العسكرية، (ويذكر) أن عدد السباهيين الفعلي لولايات دمشق وحلب وطرابلس بلغ (عام ١٦٨٧) ١٤٠٠. المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٣، والحمود، المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٢.

(١١٣) Kemal H. Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis,* Social, Economic and Political Studies of the Middle East, v. 7 (Leiden: E. J. Brill, 1973), p. 35.

أمّا معنى الالتزام فهو بيع ضرائب اقليم واسع لبعض الموظفين الكبار، أي أن هؤلاء الملتزمين يدفعون للسلطان قبل الجباية ما هو مقدر على هذا الاقليم، ثم يقومون هم بجباية ضرائبه. وقد وجد السلطان طريقة التلزيم هذه أفضل طريقة لتأمين مورد ثابت وعاجل للدولة، ولا سيما أن بعض الأقاليم كسوريا مثلاً، كانت بعيدة نسبياً عن العاصمة، فمجال تخلّف جباة الضرائب (الأمناء) عن دفع ما جمعوه للخزينة واسع ومفتوح. ولم يكن الموظفون الكبار الملتزمون، هم الذين يقومون بجمع الضرائب بأنفسهم، وإنما كانوا يبيعونها بدورهم أجزاء. وقد تتكرر عملية التجزيء مرات عديدة. انظر: ليلى صباغ، **المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني** (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣)، ص ٣٧.

(١١٤) Karpat, Ibid., p. 37.

(١١٥) انظر: رافق، «مظاهر في الحياة العسكرية العثمانية من بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر،» ص ٦٦ ـ ٧٢، وجب و بوون، **المجتمع الاسلامي والغرب**، ج ١، ص ٢١١. ويطلق جب و بوون على هذا الجهاز تعبير «حكومة الولايات» التي كانت تتألف من كل ولاية من وال من رتبة وزير أو بكلربك. وقد شاع استخدام وال «العربية» للدلالة على مهمة القواد الاقطاعيين (من السباهية) المعينين من قبل=

والملافت للنظر أن هذا الجهاز (حكومة الولاية على حد تعبير جب و بوون) لم يكن ضخماً، فهو لا يتجاوز الثمانية موظفين بما فيهم الباشا (الوالي) وإلى جانبه قائد الحاميات العسكرية (الأغاوات) وموظفي المالية: الدفتر دار ومعاونوه[116]، وكان لهذه الحكومة «مثيلتها على مستوى السنجق الذي هو الوحدة الاقطاعية». أما القضاء (الوحدة الأصغر) فلم يكن فيه قبل مرحلة التنظيمات سوى القاضي، ولذلك سميت هذه الوحدة «قضاء» وكان القضاة من «أهل العلم». وبهذه الصفة لم يكن هؤلاء اعضاء في «نظام الحكم». ويعلق جب وبوون على وضعية السلطة في القضاء ويقولان: «ولكن برغم أن الأقضية وأقسامها القانونية كانت تتبع بهذا الشكل «لأهل العلم» أكثر من تبعيتها «لنظام الحكم» فقد كان يمثل هذا الأخير فيها ضباط يسمون صوباشيه في كل منها واحد منهم»[117]، وكانت مهمة هذا الأخير تنحصر عبر جنوده القلائل من الانكشارية أو الاقطاعية في تنفيذ أحكام القضاة[118].

والواقع أن منصب القضاء ـ الذي نعود اليه ثانية ـ هو حلقة الوصل التي تقوم بين المجتمع الأهلي وسلطاته المختلفة (من هيئة علماء وصوفيين ونقباء ومشايخ طرق وحرف، ومن زعماء عائلات وقبائل في الأرياف) من جهة، و«أهل الحكم» من العسكريين[119] الوافدين «من الخارج» والمعينين من «المركز» (السلطان) من جهة ثانية. وعند هذا المستوى الذي يحتله القاضي، انعقدت مجمل العلاقات الاجتماعية للناس في مجال ما يمكن أن نسميه «المعاملات»، فلم يكن الوالي هو السلطة العليا في هذا المجال، وان بدا هذا الأخير ولا سيما ابتداء من القرن السابع عشر المرجع في أمور الالتزام والجباية وتولية الملتزمين والمتسلمين[120] ولعل ما ينقله البديري عن حادثة تمرّد العامة في القرن الثامن عشر في دمشق، وقدرة الوالي على التخلص من مسؤولية غلاء الأسعار وقلة الخبز، وعلى توجيه انظار العامة نحو مسؤولية القاضي، لعل في ذلك دلالة على قيام نصاب السلطة «الشرعية» في ذهن

= السلطان على الايالات (الولايات)، وكلمة متصرف على حكام السناجق. والايالة مشتقة من آل بمعنى «مارس السلطة». انظر: جب وبوون، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٩ ومابعدها.

(١١٦) جب وبوون، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١١، وانيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤-١٩١٤**، ص ١٤٤-١٤٥.

(١١٧) جب وبوون، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٧. قارن أيضاً: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١١٥-١١٦.

(١١٨) «وكان للقاضي في المدن مساعد آخر غير الصوباشي يسمى المحتسب أو «احتساب اغاسي» بمعنى الرقيب، يفصل عن طريقه في كل المسائل المتعلقة بالتجارة والصناعة». انظر: جب و بوون، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٨-٢١٩. والواقع أن وظيفة المحتسب كانت أكثر اتساعاً في صلاحياتها في المدينة الاسلامية، وكانت احياناً تشمل فيما تشمله صلاحيات الصوباشي «ذات الطابع الامني المتعلق بأمر الشرطة». انظر حول هذا الموضوع: نقولا زيادة، **الحسبة والمحتسب في الاسلام** (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٢)، ص ٣٧-٣٨. وعن استمرار هذه الوظيفة في العهد العثماني، المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١١٩) يستخدم بعض الباحثين تعبير البيروقراطية للدلالة على هذا الجهاز.

(١٢٠) أنظر: زيادة، **الصورة التقليدية للمجتمع المديني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر**، ص ٤٢.

العامة عند منصب القضاء الذي هو «السلطة المباشرة». يقول البديري: «قامت العامة من قلة الخبز وغلو الأسعار وهجموا على السرايا رافعين اصواتهم بالبكاء والتضرع قائلين ما يحل من الله قلة الشفعة على العباد الذين تضرروا بالغلاء، وأنت حاكم الشام ومسؤول عند الله عنا وعن هذه الأحوال، فقال لهم أسعد باشا: اذهبوا إلى المحكمة وأشكوا حالكم إلى القاضي. فأقبلوا نحو المحكمة واصطرعوا فيها يشكون حالهم وما أصابهم وما هو واقع لهم. فخرجت جماعة القاضي بالعصي وطردوهم، وكان ذلك بأمر نائبه، فهجمت العامة عليهم وساعدهم بعض الانكشارية فهزموا القاضي، ونهبوا المحكمة وحرقوا بابها وسكرت الناس البلد، فركب بعض الأغوات ورد الناس، وأما القاضي فقد هرب من فوق الأسطحة هو ونائبه وجماعته، فأخذه بعض الأكابر وصار يأخذ بخاطره...»(١٢١).

واللافت للنظر أيضاً أن جهاز «الهيئة الحاكمة» في جانبه العسكري (الانكشارية)، لم يكن ليستمر في بنيته المتماسكة المفروضة من خارج المجتمع الأهلي والمحلي والمعزولة عن مشاكل هذا المجتمع وهمومه: فكما أن التيمار العسكري قد بدأ ينهار مع ضعف الحماس الديني للجهاد... والتقاعس عن تقديم الخدمة للدولة(١٢٢)، فإن الانكشارية التي بدأت «مغلقة» في البداية عن المجتمع الأهلي، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسلطان، تطورت باتجاه الانفتاح على هذا المجتمع والانخراط فيه وذلك عبر طريقين: الطريقة الصوفية البكتاشية التي كانت في الأساس الاطار التنظيمي الصوفي للانكشارية، وطريق الانخراط في العمل التجاري والحرفي الذي يتيحه المجتمع الذي يحتضن هذه الفرق. وبذلك تشكّلت الفرق التي سميت بالانكشارية اليرلية، أي «المحلية» التي أضحت جزءاً من المجتمع الأهلي وصراعاته الداخلية. وقد شهدت مدن بلاد الشام ولا سيما دمشق وحلب تشكلاً لهذه الظاهرة، حيث انتظمت فرق الانكشارية في نسيج هذا المجتمع المديني، وأصبحت جزءاً من فعالياته الاقتصادية وسلطاته الداخلية المتصارعة(١٢٣).

ويمكن القول ان فرق الانكشارية الموجودة في المدن لم تكن جميعها أداة بيد الهيئة الحاكمة العثمانية المتمثلة بالوالي، فهي قد انقسمت إلى فرق موالية للادارة المركزية وتدعى بالقابي قول (أي عبيد الباب، وهو باب السلطان)، وتمركزت في القلعة وعلى السور وعند

---

(١٢١) أحمد الحلاق البديري، حوادث دمشق اليومية، نقحها محمد سعيد القاسمي، وقف على تحقيقها ونشرها أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٩)، ص ١٦٣. وقد ورد النص أيضاً في: زيادة، المصدر نفسه، ص٤٣.

(١٢٢) والواقع أن لهذا الانهيار أسباباً اقتصادية، فمع اكتشاف رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد، أدى تدفق الفضة والتفاف التجار الأوروبيين على الشرق الأوسط إلى تضخم مالي وارتفاع في الأسعار، وقد انعكست هذه النتائج سلبياً على أوضاع موظفي الدولة، من أصحاب الرواتب، الأمر الذي دفعهم إلى تعاطي التجارة وإهمال الخدمة العسكرية. أنظر: Lewis, «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria,» p. 123.

أنظر أيضاً: زي هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، ص ١٤ ـ ١٥.

(١٢٣) رافق، «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر،» ص ٩٢ ـ ٩٣.

أبواب المدينة. أما فرقة الانكشارية اليرلية (المحلية) التي جمعت في صفوفها عناصر من الأهالي أو عناصر غريبة تأقلمت محلياً في المدينة، فإنها أخرجت من هذه المراكز «وأوكل إليها نظرياً حراسة منازل الحج». وقد تأزمت العلاقة بين «الطائفتين» لاسيما بعد أن استخدم الباشا القابي قول للبطش بزعماء اليرلية.

وبعد أن أصبح ميدان التجارة الذي سيطرت عليها اليرلية في المدينة مجال تنافس بين الطائفتين. ولعل هذا التنافس هو الذي أدى إلى أن تعرف اليرلية بدولة دمشق نظراً لتسلطها في المدينة، فيما عرف القابي قول بدولة القلعة. ويستنتج عبد الكريم رافق من خلال رصده لهذه الظاهرة: «وكان تاريخ دمشق بين عامي ١٦٦٠ - و١٨٢٦ (سنة الغاء الانكشارية) حافلاً بالصراع بين الطائفتين»(١٢٤).

إن دلالة هذه الظاهرة تكمن في أنها كانت جزءاً من نظام السلطة وممارستها في المدنية الشامية، كما أنها كانت جزءاً من المقاومة الأهلية فيها، وذلك تبعاً للظروف والأحوال والمراحل والمناطق. ولدينا نموذجان من مواقف الانكشارية في كل من دمشق وحلب.

ففي دمشق وقفت الانكشارية اليرلية الى جانب الأهالي، فالسكان هنا وجدوا في هذه الفرقة «متنفساً» لقوتهم، فدعم اشراف دمشق وشبان الحارات الانكشارية اليرلية في الدفاع عن المصالح المحلية التي كانت القاسم المشترك بينهم(١٢٥)، وما اشارة المصادر المحلية لتجمع هذه القوى بأبناء دمشق(١٢٦) إلا الدليل على انتظام اليرلية في فعاليات المدنية ونشاطها السياسي والاقتصادي.

وقد استمر واقع الأمر هذا، حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر وحتى بعد القضاء على الانكشارية في استامبول، وبداية مرحلة التنظيمات العثمانية ابتداء من عام ١٨٣٩، وقد

---

(١٢٤) أنظر تفاصيل عن هذه الظاهرة في:
Abd - al - Karim Rafiq, *The Province of Damascus, 1723 - 1783*, 2nd ed. (Beirut: Khayats, 1970), pp. 26 - 34.
أنظر أيضاً: رافق، المصدر نفسه، ص ٦٦ - ٧١. أمّا عن أعداد الانكشارية، فليس هناك من تقديرات ثابتة. ويقول رافق في هذا الاختلاف: «واختلفت التقديرات حول عدد الإنكشارية في الشام، وقد ذكر أن عدد إنكشارية دمشق حين ثار حاكمها جان بردى الغزالي على العثمانيين في عام ١٥٢٠، وقد بلغ مائة وخمسين بما فيهم من فقهاء وصوفية. وقدّر عدد الانكشارية القابي قول حين أرسلوا إلى دمشق في عام ١٠٦٩/١٦٥٨ - ١٦٥٩ بألفين، في حين ذكر مصدر آخر أنهم ثلاثمائة. وفي عام ١١٨٤/ ١٧٧٠ - ١٧٧١ قدّر عدد القابي قول بألفين. وكان عدد اليرلية آنذاك ألفين وسبعين بالاستناد إلى قوائم أسمائهم التي دفعت الرواتب على أساسها. ولكن هذه القوائم لا تعتبر مقياساً صحيحاً للعدد الفعلي، نظراً لأن الرواتب كانت تصرف للأطفال والمسنين، وحتى للمتوفين. وقدّر انكشارية حلب في تلك الفترة بثلاثة إلى أربعة آلاف». أنظر: رافق، المصدر نفسه، ص ٧١.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٧١. وعن دور الإنكشارية في أحداث المدينة، أنظر: الحمود، **العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين**، ص ١٣٣ - ١٣٤.

(١٢٦) رافق، المصدر نفسه، ص ٧١.

انعكس هذا الأمر في اخبار الرواة الدمشقيين، حيث نقرأ صورة هذا الحلف الأهلي «الدمشقي» في نص الحصني، الذي يحدثنا عن انتفاضة العامة عام (١٢٤٧ هـ/ ١٨٣١ - ١٨٣٢ م) في وجه واليها الجديد سليم باشا، أحد الوزراء الذين تربعوا على دست الصدارة سابقاً، وكان له «اليد الطولي في تأييد فكرة ابادة فئة الانكشارية وادخال النظام الجديد في العسكرية العثمانية»[١٢٧]. يقول الحصني «دخل هذا الوزير دمشق مصحوباً بطائفة كبيرة من الجند النظامي الجديد الذي هوثمرة تربيته ونتيجة فكرته، ووجد أزمة الحل والعقد بيد طائفة الانكشارية الذينهم [الذين هم] اعدى اعدائه، وحدث ولا حرج عما حصل لهذه الطائفة من الهيجان والاضطراب، خوفاً أن تكون غاية الرجل وقصده أن يبيدهم ويلحقهم باخوانهم. وزاد الطين بلة، ما بدأ به هذا الوالي من وضعه (ضريبة) من فرض أو شيء طفيف على دكاكين الباعة ومستودعات بضائعهم، ولما لم يكن لسكان هذه البلدة اعتياد بدفع الضرائب حاصوا حيصة واحدة. وتنادوا بالنفور وقلب المجن للوالي ومواليه، فجاء عصيانهم مع مقاصد الانكشارية ضغثاً على ابالة، فاختلط الحابل بالنابل وهاجت العامة وماجت وتألبوا زمراً زمراً يطوفون في شوارع البلدة، ويضربون الطبول الكبيرة إعلاناً لعصيانهم. . . »[١٢٨].

وهكذا، فإنه منذ القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر، انتظمت الحاميات العسكرية المحلية (اليرلية) انتظاماً كلياً، اقتصادياً وسياسياً في شبكة العلاقات الاجتماعية، وبرز من هؤلاء عائلات احتلت مواقع الأعيان في المدينة، ولعبت دوراً في حماية قوافل الحج، والتزام ضرائب اراضٍ زراعية في جوار حمص وحماه وعلى منحدرات جبال لبنان الشرقية وفي البقاع، والسهول الواقعة جنوب وجنوب شرق دمشق (حوران)[١٢٩] وكان من بين هذه العائلات التي أصبحت جزءاً من تاريخ الأعيان الدمشقيين: عائلة التركماني والشملي والبارودي والمهايني واليوسف وشمدين[١٣٠].

أما في حلب، فيواجهنا نموذج آخر من مواقف الانكشارية، فهذه الأخيرة لم تشهد التطور نفسه الذي شهدته الحاميات العسكرية في دمشق. لقد بقيت ممتنعة على سيطرة العناصر المحلية، نظراً لقرب حلب من مركز السلطنة ووقوعها بمتناول قواتها[١٣١]، ولهذا استمرت

---

(١٢٧) أنظر نماذج من تحركات العامة ودور الانكشارية فيها، في: عبد الله حنا، «تحركات العامة في دمشق وحلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،» ورقة قدِّمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ٢، ص ٥٢٢ - ٥٢٦.

(١٢٨) الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق، ص ٢٥٨.

(١٢٩) شليشر، «بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر،» ج ١، ص ٣٢٥، وخوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٠٨،» ج ١، ص ٤٤٨ - ٤٤٩. ويقول خوري: «كان حي الميدان معقل الياورلية. . . وفي الميدان أصبح بعض الأغوات حماة لنقابات التجار وخصوصاً لنقابة تجار الحبوب. وليس عجيباً أن نجد الأغوات يدخلون في المهنة في نهاية القرن الثامن عشر، ويبدو أن عبد الله آغا سكر قد استخدم بنجاح زعامته لحامية محلية لكي يصبح من أكبر تجار القمح في الميدان في هذه الفترة. وفي أوائل القرن التاسع عشر كان أغوات آخرون من الميدان يدخلون في المهنة ويحصلون على المالكانات». المصدر نفسه، ص ٤٤٨ - ٤٤٩.

(١٣٠) شليشر، المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

(١٣١) رافق، «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام في القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر،» ص ٧٠.

الانكشارية مرتبطة بالقرار المركزي الذي يمثله الوالي. ومن هنا، فإن التعبير الأهلي والمحلي عن مصالح سكان حلب جاء من خلال منظماتهم المحلية، ولا سيما من خلال تنظيم الأشراف(١٣٢) الذين احتلوا موقعاً مهماً في طوائف الحرفيين والتجار. واتخذ هذا التعبير طابع الصراع بين الاشراف والانكشارية(١٣٣).

ومهما يكن، فإن الصراعات المحلية داخل المدن لم تكن لتنغلق في بناها الداخلية. فمع شيوع نظام الالتزام مع سليمان القانوني، والذي أخذ صيغته النهائية في نظام «الملكانة» عام ١٦٩٥ في ولايات بلاد الشام(١٣٤)، دخلت، كما أشرنا، القوى النافذة من عساكر وأعيان وأمراء محليين حلبة الصراع والتنافس على التزام الضرائب من المدن والقرى والقوافل والمرافىء. وبالنسبة إلى عساكر دمشق وحلب، دخلت فيما بينها في صراع دموي حاد تمركز حول حجم الانتفاع من الالتزام. ويذكر أبو الوفاء العرضي تقديماً لأسباب هذا الصراع بالعبارات التالية:

«كان من قديم الزمان في دولة بني عثمان يرسلون شرذمة من عساكر دمشق وعليهم شوربجي بحوالات أموال السلطنة، فيحصل لهم الانتفاع ويخدمون عند الدفتر دار... وفي كل مدة يرسلون غيرهم وعليهم شوربجي حتى قطن بحلب اعداد كثيرة منهم، واتسعت أموالهم وكبر جاههم واستولوا على أغلب قرى السلطنة يعطون مال السلطان عن القرية، ويأخذون من أهلها اضعافاً مضاعفة، وتبقى أهل القرية جميعاً خدمة لهم جميع ما يجمعونه لغيرهم لا لأنفسهم...»(١٣٥).

هذا وتشير المصادر إلى أمثلة كثيرة لالتزام العساكر ضرائب القرى والمقاطعات، وحسبة بعض الأسواق والموانىء، وجميع جزية اليهود والنصارى في بعض المدن(١٣٦).

ويمكن الاستنتاج أن العساكر أصبحوا جزءاً من سلطة محلية تمارس من جهة على قواعد نظام الالتزام وبغض النظر عن حدود «الولايات وتقسيماتها الادارية» (قبل تاريخ التنظيمات)، ومن جهة أخرى على قواعد الاعراف المحلية التي ترتكز عليها العصبيات القائمة، والتي تتجلى بشكل أساسي بالمعطيات العائلية والقبلية والمللية والمذهبية التي يتشكّل منها التركيب السكاني

---

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٧٠. أنظر بعض أسماء الأشراف في حلب، في: الحصني، **منتخبات التواريخ لدمشق**، ص ٢١٩ - ٢٢٩.

(١٣٤) Lewis, «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria,» p. 123.

(١٣٥) ورد النص في: الحمود، **العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين**، ص ١٠٧ - ١٠٨، اعتماداً على مخطوطة عمر بن عبد الوهاب بن ابراهيم أبو الوفاء العرضي (ت ١٠٧١ هـ - ١٦٦١ م)، **معادن الذهب في الأعيان المشرفة بهم حلب**، وهي محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية. وقد استعاد نوفان الحمود في كتابه، اعتماداً على المخطوطة المذكورة، عناصر غنية للصراع الذي دار بين عساكر دمشق وحلب، ص ١٠٨ - ١١٤.

(١٣٦) انظر أمثلة عن ذلك في: الحمود، المصدر نفسه، ص ١١٤ - ١١٥، اعتماداً على سجلات محاكم حلب الشرعية.

لبلاد الشام. ويجدر استكمالاً للصورة المؤسسية للسلطة أن نتوقف عند معالم بعض هذه المعطيات.

خامساً: العصبيات والسلطات المحلية

إن تاريخ السلطات المحلية في بلاد الشام في العهد العثماني، هو تاريخ عدد من الأسر القوية التي برزت في العديد من المناطق، على قاعدة قدرتها على القيام بهذا الدور الوسيط بين «الهيئة الحاكمة» من جهة، والرعايا(١٣٧) من جهة ثانية. وهذا الدور كان قد تأكّد بروزه وتكرّس في سياق الاعتماد على مبدأ «الالتزام» في جمع الضرائب، وهو المبدأ الذي حلّ محل مبدأ الخدمة العسكرية في نظام التيمار(١٣٨). ولعل المبدأ يبقى واحداً في أمر «التولي» على مقاطعة ما. فخدمة الدولة التي كانت في التيمار «عسكرية»، أضحت في الالتزام «مالية»، ولكن دون أن يلغي ذلك دورها العسكري الذي أخذ يتحول تدريجياً إلى مجال الداخل في صراع من اجل تمكين السلطة وتوسيعها على المقاطعات.

والملاحظ أن هذا «الدور الوسيط» في السلطة الذي تقوم به العصبيات المحلية، كان يستدعي توازناً ما بين الفئات الحاكمة في الولايات والسناجق (من ولاة وعساكر ودفتر دارية)، وهو أمر لم يكن ليحصل من دون صراعات محلية، تتشابك فيها كل هذه القوى وتتداخل على أساس الانتفاع مما تتيحه الجباية الضرائبية، وفق نظام الالتزام. فلا خطوط قومية أو وطنية عينت حدوداً لهذا الصراع ما بين الحكام الأتراك والأمراء الوطنيين(١٣٩). بل كان الصراع والحلف

---

(١٣٧) انظر نموذجاً من السلطات المحلية المتمثلة بسلطة الأمراء المحليين في المناطق الشامية، في:
Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Institut français d'Archéologie de Beyrouth, Bibliothèque archéologique et historique, t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1971), pp. 80 - 105.

ومحمد عدنان البخيت، «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥ ـ ١٠٨٨ هـ/ ١٤٨٠ ـ ١٦٧٧ م،» الأبحاث (الجامعة الأميركية في بيروت)، السنة ٢٨ (١٩٨٠)، ص ٥٥ ـ ٧٨.

(١٣٨) Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*, p. 35.

(١٣٩) كثيراً ما يستعاد التاريخ العربي الحديث، ولاسيما اللبناني منه، وفق هذه النظرة التي ترسم حدوداً قومية لصراع الأمراء المحليين مع الولاة الأتراك، غافلة عن صيغ التحالف التي قامت بين امراء محليين وولاة من جهة، وبين امراء محليين آخرين وولاة آخرين من جهة أخرى، وغافلة أيضاً عن استخدام بعض الأمراء المحليين (فخر الدين المعني مثلاً) لعساكر مرتزقة غير محلية كالسكمانية مثلاً. انظر: رافق، «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر،» ص ٧٤ ـ ٧٥. وتجدر الاشارة إلى أن هذه الوجهة الايديولوجية القومية في كتابة تاريخ الأمراء المحليين، كان قد بلورها في مطلع القرن العشرين الأب هنري لامنس في كتابه «سوريا»، واستعادها مؤرخون لبنانيون لاحقون أمثال جواد بولس وآخرون لتوظيفها في دعوة «قومية». قارن عن هذا المنهج:
Henri Lammens, *La Syrie: Précis historique* (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921), pp. 63, 89 - 90.

أنظر أيضاً استعادة شبه حرفية لهذا المنهج في: جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، ط ٣ (بيروت: مؤسسة =

يرتسمان على الخريطة السياسية والبشرية لبلاد الشام، وفق مصالح القوى المتصارعة على اكتساب «حق» الالتزام والتلزيم في المقاطعات والقرى والمرافق الاقتصادية، وذلك بمعزل عن أي اعتبار أداري في تقسيم الولايات أو السناجق وبمعزل عن أي اعتبارات اقليمية أو قومية، وحتى شرعية(١٤٠).

ومن يستعرض أخبار الولاة والعساكر وأمراء الأسر المحلية في موضوع علاقاتها فيما بينها في هذا المجال، في كتب الأخبار والتراجم من نجم الدين الغزي (١٥٧٠ - ١٦٥١) إلى محمد أديب تقي الدين الحصني (١٨٧٤ - ؟)، يرى صوراً معقدة ومتنوعة لهذه الصراعات، وانه ليصعب رصد قواها الاجتماعية وفق قوانين ثابتة وواضحة، فإذا كانت انكشارية دمشق قد تأرجحت في مواقفها من تأييد «العامة» أحياناً، إلى العبث بأمن المدينة أحياناً أخرى عن طريق انقساماتها، فإن مواقف الولاة أيضاً وبدورهم تأرجحت بين الامعان في استنزاف الاقتصاد المحلي عن طريق التعسّف في جباية الضرائب والتلاعب في مزاد التلزيم، والتولية بين الأسر المحليـة وبين الاعتدال في الحكم(١٤١). ومثل هذا ينطبق على الأمراء المحليين من متسلمي «المقاطعات ومتولي» امر جبايتها. فهؤلاء الذين يثبّتون بفرمان سلطاني في مقاطعاتهم، وبعد أن يثبتوا قدرتهم كعصبية محلية قوية على استتباع العصبيات المجاورة، وعلى كسب أو فرض تبعية الفلاحين في الجباية وعلى ضبط الأمن وحماية طرق المواصلات(١٤٢)، يسعون بعد كل هذا، وفي سياق منطق الالتزام والتولية إلى توسيع حدود ولايتهم من قبل السلطان(١٤٣). ويلجأون من

= بدران وشركاه، ١٩٧٣)، ص ٣٥٢. انظر أيضاً نقداً لهذا المنهج في: وجيه كوثراني، **المسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ** (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٤).

(١٤٠) من أمثلة هذه الانقسامات ما يذكره الغزي عن صراع قائدين من قادة الانكشارية في دمشق كيوان من جهة، وحمزة الكردي من جهة أخرى. يقول: «ثم صار كيوان مرجعاً لأهل دمشق. إلّا أنه تعارض مع حمزة الكردي البلوك باشي لتعيينه في طائفته، وانحياز شطر الطائفة معه، وانحياز الشطر الآخر إلى كيوان. وكان كل واحد منهما مع الآخر في طرفي نقيض، وكل منهما ينفذ أمره ولا يستطيع الحكام مخالفته إلّا بمعونة الآخر عليه». انظر: نجم الدين الغزي، **لطف السمر وقطف الثمر: من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر**، حققه محمود الشيخ، ٢ ج (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨١)، ج ٢، ص ٦١٩. أنظر أيضاً: الحصني، **منتخبات التواريخ لدمشق**، ص ٢٥٧.

(١٤١) يبدو أن هذا الأمر يعود إلى شخصية الوالي، والراجح أن سياسة الإسراع بتغيير الولاة التي اتبعها السلطان تلافياً لبروز نزعة الاستقرار والاستقلال لدى الوالي في ولايته، دفعت الولاة في سياق تطبيق تقاليد الالتزام أن يضعوا نصب أعينهم هدف الانتفاع من الولاية بأسرع وقت ممكن. والملاحظ أن ولاية واحدهم كانت قصيرة جداً: شهوراً أو سنة واحدة، وقليل منهم من كان يتجاوز السنة أو السنتين. انظر جدولاً بأسماء الولاة الذين عاصرهم الغزي في أواخر القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر في: الغزي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٢٧ - ٧٢٩.

(١٤٢) انظر نصاً لمرسوم سلطاني في تثبيت الأمير عساف طراباي (من الأسرة الحارثية) في سنجق اللجون في فلسطين، حيث السلطان عبيء بشجاعة الأمير وحسن فراسته وحفظه لطرق المارة من لواء لجون إلى الشام ومصر القاهرة وحراسته من مضرات قطّاع الطريق... أنظر النص في: البخيت، «الاسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥ - ١٠٨٨ هـ/ ١٤٨٠ - ١٦٧٧ م»، ص ٦٨.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٦٨ - ٦٩. (مثل الأمير عساف طراباي في طلبه أن يعطى سنجق طرابلس متعهداً =

أجل ذلك إلى التحالف تارة مع والٍ ضد آخر، وتارة مع متنفذين في الانكشارية بغية السيطرة على المدينة. ومثل الأمير فخر الدين المعني الثاني يقدم انموذجاً للأمير المحلي الذي توسّعت سلطته وفق هذا المنطق من التحالف والصراع(١٤٤). فمن جملة تحالفات الأمير المعني علاقته بعبد الله بن كيوان «الملقب بالحاج كيوان»، وهو ملوكباش في عسكر «الانكشارية». هذه العلاقة كانت قد سمحت للأمير بمد نفوذه إلى دمشق وانتهت بمقتل كيوان، على يد الأمير نفسه، واستعادة الغزي الدمشقي لسيرة كيوان وهو معاصر له، تقدّم عبر دلالات النص التاريخي القديم عناصر غنية لفهم اشكالية نظام السلطة في المرحلة التأسيسية الأولى لنظام الالتزام، في بلاد الشام. يقول الغزي: «كان قبّحه اللّه مملوكاً لرضوان باشا نائب غزة، ثم صار نيكجرياً بدمشق وبلوك باشياً وصار سرداراً عند صوباشي الصالحية. فنوّع أنواع الظلم وأخذ الناس بالتهمة، وتطاول إلى أخذ أملاكهم، فطمع وهو سردار الصالحية أولاً في أملاك الفلاحين واستخلاص ما ملكوه بالشراء أو المغارسة، فكان يعمل الحيلة لأحدهم حتى يوقعه في مخالب الصوباشي ولو بالتهمة، ثم كان كلما عزل عن هذه السردارية يسعى في طلبها فيعود إليها، حتى استولى على أكثر بساتين الربوة وضم بعضها إلى بعض وكثير من بساتين المزة، ثم كان إذا أخذ حصة في مكان احتال على الشركاء فيه حتى يأخذ اشقاصهم (حصصهم) طوعاً أو كرهاً بحق أو باطل»(١٤٥).

ويبدو من وصف الغزي وهو أحد علماء دمشق المستقلين عن المناصب الدينية الرسمية، أن ممارسة كيوان هذه كانت تحظى بتغطية محلية من جهة، من داخل أعيان وعلماء دمشق، وبدعم من الأمير المعني وابن جان بلاط من جهة أخرى، يقول: «وكان يساعده على ذلك نواب محكمة الباب وأعيان شهودها، وكانوا يبالغون في نصيحته في كتابة التمسكات، يعلمونه الحيل والاحتيالات، لأنه كان يكرمهم ويصلهم، ثم كانوا يترددون إليه في كل صبيحة، وينظرون مصالحه ثم انتقل إلى سردارية دمشق فأخذ أكابر أهلها بالحيلة وعوامهم بالرهبة لسعة جاهه وانقياد حكام الشريعة له»(١٤٦).

وعن دعم ابن معن وابن جان بلاط له يقول: «.. وحمل ابن معن على معاونة ابن جنبلاط على ابن سيفه ونيكجرية الشام. واغتنم الفرصة لاظهار مقتضى ضغينته عليهم، فما زال بابن معن حتى قوى بأس ابن جان بلاط على المسير إلى دمشق، وكان كيوان مساعداً له حتى جاؤوا السلطانية وانتهكوا حرمتها وانتهبوا ما أمكنهم من خارجها.. ثم رجع كيوان إلى دمشق بالأموال السلطانية من عند ابن معن بعد تجزئته العسكر على النهب بها، وتردد إليه جماعة ممن لا يخاف اللّه وتوددوا حتى بعض من ينسب إلى العلم»(١٤٧).

هذا وتكون نهاية كيوان في الوقت ذاته الذي يحرز فيه ابن معن انتصاره على والي دمشق

=بضمان أمن الطرق من القنيطرة حتى حدود سنجق غزة والقدس، ويتعهد بجمع الضرائب بما في ذلك المتأخر دفعها على الفلاحين والملتزمين منذ عشر سنين).

وانظر في ذلك مثل الأمير فخر الدين المعني الذي توسعت جبايته للضرائب وانتظم التزامه المالي تجاه السلطان، فأنعم عليه هذا الأخير بولايات عربستان من حدود حلب إلى حدود القدس.. وأمره بإعطاء راحتها وصيانتها وجباية أموالها الأميرية وتأديتها إلى أسلامبول، في: الشدياق، اخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ١، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(١٤٤) كان الأمير المعني يقول: «السلطنة نقل تخم فكلما تملكنا بلاداً نتقوى برجالها وأموالها ننتقل إلى غيرها». الشدياق، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨٩، وص ٢٤٠ - ٢٦٠ حول سرد تحالفاته وصراعاته المحلية.

(١٤٥) الغزي، لطف السمر وقطف الثمر: من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، ج ٢، ص ٦١٣.

(١٤٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦١٤.

(١٤٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦١٦ - ٦١٧.

مصطفى باشا في البقاع (عنجر). ويصف الغزي الذي انتدب آنذاك من قبل قاضي دمشق ليخرج إلى بعلبك مع جماعة في طلب الوالي، يصف هذه النهاية بقوله: «فمكثنا ببعلبك اثني عشر يوماً نشاهد أهوالاً ومناكر، ونخوض في عشائر وعساكر.. فبينما نحن نتردد فيما نحن له، تارة إلى الوزير (مصطفى باشا) وتارة إلى الأمير (ابن معن) وتارة إلى كيوان رأس العشير، إذ أوقع اللّه الفتنة بين الأمير فخر الدين وابن كيوان بعدما كان لا يخالفه في شيء، وآل الأمر إلى أن ضربه بخنجره في رأسه فقتله[١٤٨].

والملاحظ أن انتصار أمير محلي (كالمعني) الذي كان قد نسج شبكة تحالفات قوية مع مراكز النفوذ في ولايات الشام طرابلس، حلب، دمشق، كان يعني في تراتبية الولاية الصادرة عن الارادة السلطانية استدعاء للحصول على حجم كبير من صلاحيات هذه الولاية وحدودها الجغرافية والمالية والبشرية، إذ سيولي الأمير على أثر هذا الانتصار على حد قول الاخباريين «على ولايات عربستان»، وذلك بمعزل عن التقسيم الجغرافي للولايات الثلاث في سوريا (دمشق، طرابلس، حلب)، ولعل تخلّص ابن معن من كيوان الذي ضج أهل دمشق من مظالمه هو نوع من التمهيد لولايته على دمشق نفسها. وأن ما يذكره الحصني عن أمر هذا التولي يجمل دلالة العوامل الممهدة للسلطة المحلية، يقول: «وفي سنة ١٠٣٣ هـ (١٦٢٣ - ١٦٢٤ م) رأى الباب العالي من المصلحة أو من المفسدة[١٤٩]، أن يقلد الأمير فخر الدين المعني ولاية دمشق كلها من حدود حلب إلى حدود القدس، ولقبه سلطان البر وجعله مسؤولاً عن أموال الولاية الأميرية، وكان المقصود من هذا الصنيع استمالته والهائه بالرياسة حتى تسكت الثورات كما هي الحالة في اليمن وفي غيرها من البلاد العربية، ظناً أن الرجل يقنع برسم الولاية، وكان الباب العالي لا يهمه إلا جمع الأموال الأميرية، وفي نفس السنة التي تقلد فيها الأمير ولاية دمشق، وقع فيها غلاء عظيم في الأتوات، فاستغاث السكان به فأمدهم بالقوافل تحمل الميرة من حوران حتى أرغد عيشهم وقتل محلهم، وأتى بنفسه إلى دمشق ونزل بالمرج الأخضر وخرج الناس للقائه والدعاء له واتخذ له حامية مخصوصة من عساكر الانكشارية»[١٥٠].

هذا القول يلخّص أمراً واقعاً في صيغة قيام السلطة المحلية وممارستها. فالعصبية المحلية المتمثلة بادىء الأمر بأسرة قوية وذات بأس تنمو باتجاه نصاب السلطة والتمهيد للدولة (الولاية) من خلال تحالفاتها واستتباعاتها المختلفة لقوى الجوار، ومن خلال تلبيتها للإرادة السلطانية (الضرائب) في صيغة الالتزام والاستقرار). وعند هذا النصاب الذي يمهّد له الأمر الواقع تتدخل الارادة السلطانية لتضفي الشرعية على قيام السلطة المحلية. وهذا الاضفاء هو شرط قيام الولاية واكتساب شرعيتها من الداخل ومن الخارج، من الطرف ومن المركز. بيد أن كل هذا لا يلغي احتمالات تغير موازين القوى من الداخل أو من الخارج. فصيغة الالتزام كانت أيضاً البوابة التي يدخل اليها الطامعون في الولاية. وكانت بالتالي بوابة الصراع الدائم على السلطة، انطلاقاً من عصبيات الداخل المتشكّلة، أو انطلاقاً من عصبيات العساكر الوافدة من «المركز»، وفي كثير من الأحيان انطلاقاً من حلف يجمع بين الطرفين[١٥١].

---

(١٤٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٤١.

(١٤٩) التعبير للحصني.

(١٥٠) الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

(١٥١) ما لبثت ان كانت نهاية الأمير المعني على أحد رجال العساكر «أحمد كجك الذي كان من اتباع الأمير=

ولا نبالغ إذا قلنا أن هذا النهج في قيام السلطة في بلاد الشام استمر حتى مرحلة التنظيم الاداري للولايات العثمانية (١٨٦١ - ١٨٦٤) فمن حكم أسرة آل معن[١٥٢] والأسرة الحارثية (آل طراباي)[١٥٣] إلى الأسرة الشهابية[١٥٤] والزيدانية وغيرها، تستمر قواعد الحكم المحلي قائمة على أشكال من علاقة الاستتباع والولاء لعصبية نافذة، أو على أشكال من الصراع والممانعة ضد العصبية الحاكمة. وبين الاستتباع والممانعة تتداخل مصالح موظفي الهيئة الحاكمة، من ولاة وعساكر مع مواقع السلطات الأهلية من قضاة ومفتين ونقباء ومشايخ حرف وطوائف. ويحصل الفرز والتحالف بين القوى على قاعدة التواصل مع خطوط الذاكرة التاريخية لصراع الجماعات في المجتمع العربي - الاسلامي، ويأتي صراع القيسية واليمنية في مقدمة هذه الخطوط التي كانت تلوّن الصراع المحلي على السلطة، على مستوى الأسر أو العساكر، أو على مستوى «موظفي» الدولة القادمين أو المستقرين. ويستعيد المؤرخ الدمشقي في منتخبات تواريخه، في مطلع القرن العشرين «صورة تاريخية» موحدة لتاريخ الصراع على السلطة بين الأسر المحلية منذ مرحلة ما قبل العهد العثماني، وحتى أواخر هذا الأخير، فيقول مسقطاً تمنياً معاصراً لصورة الدولة المتوخاة على الماضي العثماني: «فما فتىء أولئك الزعماء يتجاذبون حبل الرئاسة من ذلك العهد وكل يدعي الأحقية. ولو أن الدولة العثمانية قطعت دابر الرئاسات الموروثة من يوم استيلائها على هذه الديار، لاستراحت من كثير مما اعترضها من العناء والمشقة لفقدان العصبية المثيرة للفتن.. والولاة الأجانب عن البلاد خطبهم سهل، ولكنها أبقت للزعماء الوطنيين بعض امتيازات وغضت الطرف عن الولاة وبطانات السوء الذين لا يخلو منهم زمان، فسرت عدوى المنافسات وفتحت الحروب الداخلية وأحيت أيام القيسية واليمانية»[١٥٥].

=ثم فارقه لخلاف وقع بينهما ولحق بالأستانة وترقت به الحال حتى صار وزيراً». ويذكر الحصني أن هذا الأخير اقنع السلطان بوجوب انهاء ولاية فخر الدين «فجهز (السلطان) الجيوش لمحاربته بقيادة الوزير المذكور، فنهض مسرعاً حتى دخل دمشق واستنفر الناس لقتال الأمير المعني من الأناضول إلى مصر، ثم نهض بما اجتمع لديه إلى خان سعسع قرب دمشق واستمال كثيراً من ذوي الحيثيات والوجاهة، وأرجع لهم اقطاعاتهم المغصوبة فمالت القلوب إليه، وتأهب الامير للقائه واستعرت نار الحرب بينهما وكانت الدائرة على الأمير». انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥١.

(١٥٢) انظر حول حكم الأسرة المعنية: ياسين سويد، **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الامارتين**، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ج ١: **الامارة المعنية، ١٥١٦ -١٦٩٧**، ص ١٥٤ - ٣٥١.

(١٥٣) انظر بحثاً عن هذه الأسرة في: البخيت، «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥ - ١٠٨٨ هـ/ ١٤٨٠ - ١٦٧٧ م،» ص ٥٥-٦٨.

(١٥٤) انظر أمثلة من ممارسة نظام السلطة لدى الأمراء الشهابيين في: مسعود يونس، **الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان الحكم العثماني: بحث قانوني تاريخي اجتماعي** (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٨٢)، ص ٥٢ - ٦٢.

(١٥٥) الحصني، **منتخبات التواريخ لدمشق**، ص ٢٤٨. ويشترك في هذا الرأي العديد من الأخباريين المحدثين الذين بقوا امينين على استعادة النص التاريخي القديم دون تأويله تأويلاً قومياً، ومن امثلة ذلك رأي الاخباري العاملي علي الزين في استعادته لسيرة الأمير المعني وبقية الأمراء المحليين. انظر: علي الزين، **للبحث عن تاريخنا في لبنان** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٣)، ص ٢٦٦ - ٢٨٦، ومحمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل** (بيروت: دار معجم متن اللغة، [د. ت.])، ص ١٠٨-١٠٩.

ومهما يكن من أمر هذا التمني الذي يعكس موقفاً متأخراً من المؤسسات السلطوية العثمانية، وفي وقت كان البحث فيه على أشده لايجاد البديل (أي الدولة المعاصرة في مطلع القرن العشرين)، فإن «فقدان العصبية» التي يتمناها «المؤرخ الدمشقي» الذي هو امتداد لثقافة «الاشراف» في دمشق، يبطن تمنياً في توحيد «السلطنة العثمانية» في مؤسسة قوية تلغي امتيازات الزعماء الوطنيين وتربط بها الولاة ربطاً دقيقاً.

ولكن التاريخ الفعلي للسلطة العثمانية هو تاريخ عصبية عثمانية غالبة وتاريخ «وسائط سلطوية»(١٥٦) كما أشرنا، انه منذ انكفاء الفتح القائم على الجهاد وعلى الحمية الدينية، مجموعة تواريخ عصبيات تتحالف وتتنافر(١٥٧). والعصبية العثمانية (المركزية) لا تستطيع مهما حاولت أن تصطبغ بـ «الدعوة الدينية» وأن تدمج المجتمع الأهلي بها دمجاً عضوياً، اذ يبقى النص الاسلامي(١٥٨) المتمثّل بالقرآن والسّنة خارج نطاق الاحتواء السلطاني، ومصدراً للتفسير والاجتهاد على الرغم من محاولة المؤسسة الدينية السلطانية أن تضبط الاسلام في مذاهب مقننة، وعلى الرغم من محاولة السلطان أن ينقل الارادة السلطانية والاعراف المحلية التاريخية إلى مستوى «القوانين»(١٥٩). وهذا الاشكال المتمثّل بالمفارقة بين الشريعة في مصدرها الالهي، والقانون في مصدره الوضعي كان موضع التساؤل والبحث لدى الفقيه «المستقل»، منذ بدأ السلاطين العثمانيون الأوائل يصدرون «قوانين نامه» (محمد الفاتح، سليم الأول، سليمان القانوني) وحتى مرحلة اصدار التنظيمات واقامة «الدستور» عام ١٩٠٨(١٦٠)، إذ يبدأ الفقيه الدمشقي نجم الدين الغزي بطرح هذا التساؤل في النصف الأول من القرن السادس عشر بصيغة «أفضلية» الشريعة على القانون، وينفتح هذا الجدل واسعاً في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين بين الفقهاء المجددين (كما سنرى)، بصيغة الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد واقامة حوار بين الشريعة والقوانين الوضعية، قائمة على التوفيق أو الانتقاء(١٦١)، ولا شك أن هذه

---

(١٥٦) انظر حول وسائط السلطة العثمانية: ألبرت حوراني، «الاصلاح العثماني والمشرق العربي،» **الواقع**، السنة ١، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، ص ٦٧ - ٦٨.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٠ - ٧١.

(١٥٨) انظر في أهمية النص في جماعة المسلمين: عبد الحسين شرف الدين، **النص والاجتهاد**، قدّم له محمد صادق الصدر، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٩٦٦)، ص ٧٠ - ٧١، والسيد، **الأمة والجماعة والسلطة**، ص ٧ - ١٦.

(١٥٩) انظر عن هذه المحاولات في نقل الأعراف المحلية إلى مستوى التشريع السلطاني القانوني:
J.B. Pascual, «Une traduction arabe d'un Qânûnâma relatif ou Bilâd AS Sâm,»
«رسالة في الحسبة والسياسة والقوانين،» مخطوط المكتبة الظاهرية، في: **بحوث المؤتمر العالمي الأول للجنة العربية للدراسات العثمانية**، تونس، ١٩٨٤. انظر أيضاً: ضياء قازيجي، «خدمات الدولة العثمانية للحرمين الشريفين،» في: المصدر نفسه.

(١٦٠) انظر عرضاً تاريخياً لهذا الاشكال بين الشريعة والقانون العرفي العثماني:
Neset Gagatay, «An Outline of Islamic Law and Development of Ottoman Traditional Law,»
في: المصدر نفسه. وانظر اشارة إلى ذلك في: مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(١٦١) يقول الغزي، «السياسة الشرعية أبلغ من السياسة القانونية». أنظر: الغزي، **لطف السمر وقطف**=

الاستقلالية للشريعة ولنفوذ المشرّعين في أوساط الجماعات الاسلامية، هي التي ضمنت طيلة العهد العثماني استمرارية مفهوم الأمة عند المسلمين، والاحساس بالتماسك حولها كما يلاحظ برنارد لويس(١٦٢)، وذلك على الرغم من الانقسامات العصبوية والحروب الداخلية، والمنافسات التي يأسف لها الحصني في مطلع القرن العشرين.

وإذا كانت هذه الاستقلالية هي التي منعت العصبية العثمانية الحاكمة من التوحيد الدمجي، فلجأت هذه الأخيرة إلى «الوسائط السلطوية» المتمثلة بالعصبيات المحلية، فإن هذه الأخيرة اندرجت بدورها في حيز هذا الاستقلال، منتظمة في فرق وطرق وطوائف متمذهبة في مذاهب مختلفة. وفي اطار هذه الاستقلالية حافظت المجموعات السكانية المذهبية على نصوصها، وأعادت انتاجها واختزنت في ذاكرتها التاريخية صوراً لتواريخها وأيامها وتراثها، وحامت عن وجودها عن طريق زعامات عائلية عصبوية برزت بين مرحلة واخرى، استتبعت تارة وامتنعت تارة أخرى، وتحالفت مع ممثلي السلطة المركزية احياناً أخرى.

هذا الحيز من الاستقلالية سمح إذاً لعصبيات هذه المجموعات السكانية أن تمارس سلطة محلية، إمّا بصيغة الاستتباع الضرائبي للعصبية الغالبة المركزية أو صيغة الامتناع عنها، كما هي حال الزيدية في اليمن(١٦٣)، وبعض القبائل الممتنعة في البادية والأطراف والفرق الدينية الاسلامية (غير السنيّة) التي تقطن في المناطق الريفية ـ الجبلية في بلاد الشام، أمثال الشيعة الامامية والدروز والعلويين(١٦٤).

= الثمر: من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، ج ١، ص ٣٠٥. وكان الفقيه الدمشقي يحذر من الاقتراب من السلطان وله في ذلك أقوال شعرية منها:

احذر من الملوك والسلطان ... بحسب القدرة والامكان

لايجتني مصاحب السلطان ... من قربه سوى العصيان

نقلاً عن: محمود الشيخ، من مقدمة لطف السمر، اعتماداً على مخطوط للغزي بعنوان: **زجر الأخوان عن اتيان السلطان**، المكتبة الظاهرية، رقم ٣٦ ـ أو ب. وفي هذا الخط تندرج محاولات الأفغاني وعبده ورضا. ومن بين فقهاء دمشق المندرجين في هذا الخط في مطلع القرن العشرين جمال الدين القاسمي، انظر سيرته ومواقفه ونصوصه في: ظافر القاسمي، **جمال الدين القاسمي وعصره** (دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٦٥).

(١٦٢) «السياسة والحرب،» في: لويس، **تراث الاسلام**، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(١٦٣) انظر في طبيعة علاقة الزيدية في اليمن بالحكم العثماني: فاروق عثمان أباظة، **الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢ ـ ١٩١٨** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ص ١٥ ـ ١٦.

(١٦٤) لا يسعنا في هذا المدخل معالجة هذا الجانب من خلال التوسع في دراسة كل علاقات نظام السلطة وممارستها في كل مجموعة سكنية مذهبية. واذ سنكتفي بإثارة بعض مظاهر العمل السياسي لدى بعض الطوائف الريفية في الفصول اللاحقة، نشير هنا إلى بعض المراجع التي تقدم مادة غنية لمعرفة اشكال العلاقة القائمة بين السلطة المحلية الممارسة لدى المجموعات المذهبية والسلطة المركزية. انظر بالنسبة إلى الشيعة: الزين، **للبحث عن تاريخنا في لبنان**؛ علي الزين، **فصول من تاريخ الشيعة في لبنان** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٩)، وآل صفا، **تاريخ جبل عامل**. وبالنسبة إلى العلويين، انظر: Jacques Weulersse, *Le Pays des Alaouites* (Tours: Arrault, maîtres imprimeurs, 1940), pp. 107 - 115.

وبالنسبة إلى الدروز، أنظر: حسن أمين البعيني، «**التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل الدروز في الربع الأول من القرن العشرين**،» (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ، ١٩٨٢).

وينبغي التمييز هنا بين صيغة هذا الامتناع وحدوده على مستوى ممارسة السلطة المحلية المستقلة من جهة، وبين صيغة «الاستقلال القومي» الذي أسقط في مطالع القرن العشرين على المجموعات السكانية في بلاد الشام من جهة أخرى(١٦٥).

سادساً: الملل غير الاسلامية وبدايات الوعي القومي

وهذا التمييز الذي نشير إليه بالنسبة إلى الطوائف الأسلامية، له الأهمية نفسها أيضاً في حقل بحثنا بالنسبة إلى الملل غير الاسلامية. فهذه الأخيرة التي اكتسبت في العهود الأولى العثمانية نظاماً خاصاً هو نظام الملل الذي يعود بجذوره إلى موقف الاسلام من أهل الكتاب، مارست هي أيضاً وفي اطار نظام السلطات المحلية حياة اجتماعية وسياسية مستقلة، شملت ميادين واسعة من الأنشطة الدينية والفكرية والقضائية والاقتصادية(١٦٦).

إن نطاق الدولة العثمانية كان نطاق مجتمعات مركبة من أديان وأقوام ومذاهب(١٦٧). ولم تحاول الدولة عبر هيئاتها الحاكمة (الهيئات السلطانية والدينية) أن تفرض على هذه الجماعات مذهب أهل الدولة الذي هو المذهب الحنفي. صحيح أنها لم تعترف إلا بمذاهب أهل السنّة الأربعة واستمرت على تقليد اقفال باب الاجتهاد(١٦٨)، ونظرت إلى فرق التشيّع ولاسيما الشيعة الامامية نظرة حذر وريب(١٦٩)، إلا أنها على الرغم من كل ذلك، تركت لاشكال السلطات المحلية القائمة على الأعراف المحلية وعلى التقليد المذهبي، أن تأخذ مجراها من ضمن المؤسسات الأهلية وصراع العائلات والعصبيات التي تبرز في مناطقها. وبالنسبة إلى الطوائف غير الاسلامية، اكتسبت هذه الأخيرة وضعاً مؤسسياً افضل حالاً، لأنه ضمن لها حقوقاً مللية

---

(١٦٥) وهي الصيغة التي حاولت الدبلوماسية الغربية تقديمها للطوائف بإقامة إدارات دول مستقلة أو متحدة.

(١٦٦) انظر حول موقف الفقه الاسلامي من المسيحيين:
Antoine Fattal, *Le Statut légal des non - musulmans en pays d'islam* (Beyrouth: Librairie orientale; Dar el - Machreq, 1958), pp. 127 - 240.

(١٦٧) انظر جداول احصائية بعدد سكان السلطنة العثمانية على مستوى الولايات والاديان والمذاهب والقوميات وفق تقديرات عام ١٨٤٤، في: زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية** (بيروت: دار النّهار للنشر، ١٩٦٨)، ص ١٤٨ ـ ١٥٠. انظر أيضاً تقديرات تعود إلى مطلع القرن العشرين، في: Ambroise Landemont (comte de), *L'Europe et la politique orientale, 1878 - 1912* (Paris: Plon Nourrit et co., 1912), pp. 263 - 264, and Albert Habib Hourani, *Minorities in the Arab World* (London: Oxford University Press, 1947), pp. 1 - 15.

(١٦٨) انظر: محمد مهدي شمس الدين، «الاجتهاد في الشريعة الاسلامية،» **العرفان**، العدد ١٣ (آذار/مارس ١٩٨٤)، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٦٩) انظر: ساطع الحصري [أبو خلدون]، **البلاد العربية والدولة العثمانية، محاضرات ألقاها على طلاب معهد الدراسات العربية العالية**، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠)، ص ٤٠، ومحمد جواد مغنية، **الشيعة والحاكمون**، ط ٥ (بيروت: مكتبة الهلال؛ دار الجواد، ١٩٨١)، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

معترف بها من قبل السلطان، على قاعدة حق جماعات أهل الكتاب أن تمارس حقوقها الدينية على مستوى العبادات وقوانين الأحوال الشخصية، واختيار بطاركتها وفق بناها المؤسسية الدينية(١٧٠).

لقد كان السلطان محمد الفاتح قد اعترف ببطريرك الروم الارثوذكس في القسطنطينية زعيماً روحياً ومدنياً وحيداً لجميع مسيحيي السلطنة، دون تمييز في المعتقدات بين الفرق المسيحية(١٧١)، وكان هذا الحصر يعكس الموقف التبسيطي والتوحيدي لدى السلطان في نظرته للمسيحيين(١٧٢)، وقد اعترف السلطان أيضاً بحاخام اليهود مانحاً اياه سلطات واسعة على كل يهود السلطنة. وما لبث السلطان العثماني أن اعترف ببطريرك الأرمن عام ١٦٤١ زعيماً روحياً ومدنياً على ملة الأرمن. وكان ان شملت ملة الأرمن كل رعايا السلطان من الذميين الذين لم يطبق عليهم تنظيم ملي آخر(١٧٣).

وهذا الاعتراف العام بالزعماء الروحيين للملل الكبرى في الدولة العثمانية كان يتيح عملياً لكل الطوائف غير الاسلامية أن تحتل موقعاً، أو أن تطالب بموقع في علاقات السلطة انطلاقاً من هذا الموقف «المبدئي» للسلطان، وانطلاقاً من الحكم العرفي الذاتي الذي مارسته الأطراف ولا سيما الولايات العربية(١٧٤). فالتنظيمات التقليدية (التاريخية) من طوائف حرف وتشكيلات قبلية ومجالس قرى، كانت مشتركة بالنسبة إلى المسلمين والمسيحيين على حد سواء. وكانت «الرعية» المنتظمة في هذه الهيئات تميل إلى منح ولائها القوي جداً لهذه الهيئات أكثر منه للدولة أو حتى للسلطان(١٧٥)، ومن هنا كان اندراج هذه الهيئات الوسيطة في النظام الملّي المُقَر من قبل السلطان، يعني على «أن أي ولاء أوسع مما يتسنى للأفراد المنتسبين إلى هذه الوحدات أن يقروه (كان) ولاء دينياً أكثر منه سياسياً»(١٧٦). والسياسة نفسها تمر هنا عبر الزعماء الروحيين الذين يأتون على رأس المؤسسات الأكليركية من جهة، ومن جهة ثانية عبر موظفين يُختارون من بين أعضاء

---

(١٧٠) انظر حول هذه الحقوق في الدولة العثمانية: مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص٦٨؛ Pierre Rondot, *Les Chrétiens d'orient* (Paris: Peyronnet, 1955), pp. 80 - 81, et le comte F. Van den Steen de Jehay, *De la situation légale des sujets Ottomans non - musulmans* (Bruxelles: Soc. Belge, 1906), pp. 7 -23.

(١٧١) Rondot, Ibid., p. 81.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ٨١، و Jehay, Ibid., p. 22.

(١٧٣) عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص٣٠٣.

(١٧٤) جب وبوون، المجتمع الاسلامي والغرب، ج ١، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(١٧٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢٥. وتجدر الملاحظة أن كلمة «رعية» لم تستخدم للتدليل على المسيحيين فقط، كما يرى بعض الكتّاب، ولم تكن تحمل معنى الانتقاص لكونها تحمل لغوياً معنى «القطيع». انظر مثلاً على هذا الاستخدام: Jehay, Ibid., p. 8.

ويذكر أن المؤلف كان سفير بلجيكا في استامبول عام ١٩٠٦. والحقيقة أن التعبير استخدم للدلالة على أهل الذمة والمسلمين معاً الذين هم (خارج الهيئة الحاكمة) والذين يخضعون جميعاً للسلطان.

(١٧٦) جب وبوون، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٥.

الطوائف غير الاسلامية يسمون «خوجه باشيه» أو «كبار الشيوخ»، يمثلون هذه الطوائف في صلاتها بالسلطات العثمانية المحلية(١٧٧).

وهذا التمثيل الذي اقتصر على حل إشكالات الضرائب في غالب الأحيان(١٧٨)، يترك للمؤسسات الدينية والعرفية حرية شبه كاملة في العمل وفق آليتها الداخلية، لدرجة تجعل بعض الكتّاب يرى في هذه المؤسسات «دولاً داخل الدولة»(١٧٩).

فإذا أضفنا إلى هذه «الحرية» النسبية التي كانت تعطى مقابل دفع الجزية(١٨٠) عنصر إبعاد هذه الطوائف عن مواقع الهيئة الحاكمة، أدركنا لماذا توجهت هذه الطوائف نحو الاعتماد على التجارة ونحو الخدمة المالية للدولة، هذا في وقت كانت فيه هذه التوجهات تبرز وتتأكد في سياق عاملين: أولاً، عودة التجارة الغربية إلى حوض البحر المتوسط ابتداء من أواخر القرن السادس عشر ومع مطلع القرن السابع عشر محمولة ومشجعة بالامتيازات الأجنبية(١٨١)، وثانياً، اعتماد صيغة الالتزام القائم على المزاد في جباية الضرائب عن المقاطعات والمرافق(١٨٢). بهذا انفتح باب واسع لتطور سريع في البنى الاجتماعية والسياسية للدولة العثمانية، فنظام الامتيازات الذي منح للتجار الأجانب وسمح لهم أن يدخلوا السوق العثماني الذي هو جزء من دار الاسلام كـ «مستأمنين»(١٨٣)، بدأ يشمل في الممارسة وفي نظام العلاقات الدولية الطوائف الدينية المحلية غير الاسلامية، وفي خضم التزاحم بين هذه الدول لكسب المواقع الداخلية في قلب الدولة العثمانية، تحوّل النظام الملّي العثماني في مجرى عمل الدبلوماسيات الغربية إلى نظام حماية للأقليات، اختلطت فيه المصالح السياسية والاقتصادية للتجار والوكلاء مع المواقع الوظيفية في القنصليات والسفارات الأجنبية(١٨٤)، إذ كانت هذه الأخيرة تمنح البراءات

---

(١٧٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٩.

(١٧٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٤.

(١٧٩) Rondot, *Les Chrétiens d'orient*, p. 80, et Jehay, *De la situation légale des sujets ottomans non - musulmans*, pp. 21 - 22.

(١٨٠) أنظر في الجزية: Claude Cahen, «Djizya,» dans: *Encyclopédie de l'islam*, vol. 2, pp. 562 - 566.

أنظر أيضاً جداول احصائية عن اعداد المسيحيين المكلفين في ولاية دمشق بناء على دفاتر الطابو العائدة إلى بعض سنوات القرن السادس عشر، في: «The Christian Population of the Province of Damascus in the Sixteenth Century,» in: Bakhit, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century*, pp. 19 - 65.

(١٨١) انظر: خليل ساحلي أوغلو، «تغير طرق التجارة والتنافس بين ميناءي طرابلس والاسكندرية في القرن السابع عشر،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام**، ص ١٣٩ - ١٤٠، و
Fernand Braudel, *La Méditerraneé et le monde méditerranéens à l'époque de «Philippe, 11*, 2ème ed. revue et augmentée, 2 vols. (Paris: Armand Colin, 1966), vol. 1, pp. 498 - 499.

(١٨٢) انظر امثلة عن هذا الالتزام القائم على المزاد في: أوغلو، **المصدر نفسه**، ص ١٤٠ - ١٤١.

(١٨٣) Ilkay Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation,» *Annales* (Paris), (mai - août 1980), pp. 557 - 558.

(١٨٤) قارن: Francis Rey, *De la protection diplomatique et consulaire dans les échelles du Levant et de Barbarie* (Paris: Larose, 1899), pp. 256 - 259 et 269.

لموظفيها وتراجمتها المحليين وعائلاتهم، بحيث يمكن أن «ينعم» هؤلاء بالرعاية الفرنسية أو النمسوية أو السويدية أو غيرها من الجنسيات الأوروبية، «فيندمجون في هذه الجنسيات ويشاركون في نفس القضاء القنصلي». ويعلق جب و بوون على ذلك: «ويمكن أن نتبّين مدى سوء استعمال هذا الحق مما وصل إلينا من أن باشا حلب، شكا إلى الباب العالي في عام ١٧٩٢ من أن عدد تراجمة القناصل في حلب زاد حتى بلغ حوالى الف وخمسمائة، وكلهم معفون من الضرائب ويعملون في التجارة. . . وكان لهم الحق في المزايا التي كانت تمنحها الامتيازات الأجنبية للتجار الأوروبيين وبخاصة الخفض النسبي للرسوم المفروضة على وارداتهم وصادراتهم»[١٨٥].

لقد استوعبت معاهدات الامتيازات الأجنبية لتوسيع التجارة الغربية في أسواق الدولة العثمانية نظام الملل، وأعطته صيغ التدخلات الأجنبية الرسمية و«حماية» الفرق الدينية المختلفة، وتوسيع حقل حقوقها في ميادين العبادة والطقوس والضرائب. فانعكست في هذه التدخلات صورة التنافس الدولي بين الدول الغربية من جهة، وصورة الخلافات المحلية بين الفرق المسيحية المختلفة من جهة أخرى[١٨٦]. وقد أخذت هذه الخلافات مجرى الصراع الدولي وأشكال استتباع الأطراف الداخلية لقوى الخارج[١٨٧]، وسيكون لهذا الأمر الواقع تأثير حاسم على التوجهات الاجتماعية ـ السياسية للمجموعات السكانية الملية، وصياغة مواقعها من الصراعات المحلية والصراعات الدولية على حد سواء. فالاستقلالية الملية التقليدية التي كانت جزءاً من حيز العلاقة القائمة بين الرعية والهيئة الحاكمة في بنية المجتمعات العثمانية المركّبة، أصبحت تحمل معها،عبر الاندراج في العلاقات الدولية التي اختلّت لمصلحةأوروبا، قوة تفكيك لهذه البنية. لقد جاءت التجارة الغربية لتزيد من نفوذ التجار الصاعدين من الملل غير الاسلامية، ارتكازاً على الموقف السياسي والدبلوماسي الأوروبي، وجاء الالتزام القائم على المزاد ليفتح أمام هذا النفوذ المالي مجال التأثير على الدولة نفسها، إذ أصبح التجار، وكانوا بمعظمهم من المسيحيين واليهود، جزءاً من الملتزمين، وزاد، بالتالي، تأثيرهم على اقتصاد الدولة الذي أصبح بدوره مرتهناً للاقتصاد العالمي، ولتقلبات هذا الأخير وحاجاته وعلاقاته بالداخل العثماني[١٨٨].

---

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦، وجب و بوون، **المجتمع الاسلامي والغرب**، ص١٦٣.

(١٨٦) انظر عرضاً تاريخياً لهذه التدخلات التي أخرجت بموجب معاهدات دولية مع السلطان، في:
Joseph Hajjar, *Le Christianisme en Orient: Etudes d'histoire contemporaine, 1684 - 1968* (Beyrouth: Librairie du Liban, 1971), et Basile Homsy, *Les Capitulations et la protection des chrétiens au Proche - Orient au XVIè, XVIIè et XVIIIè siècles* (Harissa [Liban]: Imprimerie Saint Paul, 1966).

(١٨٧) Hajjar, Ibid., pp. 103 - 104.

(١٨٨) انظر حول هذا التحول: Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation,» pp. 557 - 559.

يلخّص المؤلف هذه الحالة بقوله: «حين تشرع الدولة في البحث عن عائدات اضافية كي ترفع ثرواتها المتداعية، ينضاف إلى الحماية المؤمنة تقليدياً بالنسبة للاقامة في موانىء الاتجار وبالنسبة لأمن التنقلات امتياز البيع والشراء داخل الأمبراطورية. هذه التدابير تشكّل تاريخ الامتيازات»، وهي تستمد أصلها من تقليد الأمان، =

ثم ان وعياً «قومياً» متماهياً مع أفكار الحركات القومية، والتي عصفت بأوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر وعلى امتداد القرن التاسع عشر، ما لبث أن تقاطع مع خطوط التقسيم المللي الذي لم يعد، مع ازدياد نفوذ التجار في هذه الملل، متمحوراً فحسب حول المرجعيات المؤسسية الدينية(١٨٩)، بل انه عبر علاقات التبادل مع أوروبا، ودعم الرساميل الغربية للتجار، ودور المدارس الغربية الحديثة التي بدأت تخرّج نخباً مثقفة(انتليجنسيا)(١٩٠)،أخذ التقسيم المللي يكتسب موقعاً جديداً في وضعية تاريخية جديدة، كانت قد برزت فيها شرائح من التجار ونخب من المثقفين، انه موقع يبحث عن استقلاليته هذه المرة، لا في قواعد نظام الملة القديم، بل في تشكّل وعي سياسي على قاعدة مشروع اثني ـ قومي(١٩١)، متداخل من جهة مع الملة التي تملك احياناً خصائص لغوية ودينية(١٩٢)، ومرتبط من جهة أخرى بالسياسات الأوروبية التي

= لكنها تتطور أمام الصعوبات المالية والسياسية نحو ضمانات وحصانات تجعلهم غير خاضعين للقوانين المحلية ويتمتع بها ليس فقط التجار الأجانب، بل أيضاً مع مرور الزمن أولئك الذين يقال لهم ترجمان. هؤلاء، ينتمي قسم كبير منهم للطوائف المسيحية، أنهم مرتبطون بتجار أجانب كتراجمة وكتبة ومحاسبين. . . الخ، وهم أنفسهم تجار ويستفيدون من الحصانات السلطانية ويخدمون كوسطاء بين التجار الأجانب وملتزمي الضرائب. النص العربي المترجم في مجلة: **الواقع**، السنة ١، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، ص ٢٦، والنص الفرنسي في:

Annales (Paris), (mai - août 1980), pp. 557 - 558.

(١٨٩) قارن: Hourani, *Minorities in the Arab World,* pp. 25 - 26.

(١٩٠) انظر حول دور هذه النخب:

Nicolae Iorga, *Histoire des états balcaniques a l'époque moderne* (Bucarest: Librairie C. Sfetea, 1914), surtout chap. 6: «L'Occident et les peuples chrétiens soumis au Sultan: Les Chrétiens des Balcans et les projets de l'époque napoléonienne,» pp. 99 - 115.

وبالنسبة إلى دور النخب في بلاد الشام الذي أتى متأخراً عن هذه المرحلة (مطلع القرن التاسع عشر)، فسيأتي الحديث عنه في سياق الفصول اللاحقة.

(١٩١) نستخدم هذا المصطلح كترجمة للمفهوم الذي يقترحه مكسيم رودنسون وهو: (Idéologie ethnico - nationale)، لوصف المشروع الذي تنتظم فيه «اثنية» من الاثنيات. . (قوم لهم خصائصهم اللغوية ـ الثقافية والدينية بالمعنى الاثنولوجي) باتجاه تكوين دولة (Etat - Nation) وتأسيس ما يسمى باللغة الأجنبية (Nationalité) وبالمصطلح القانوني ـ الدستوري في لبنان (جنسية). انظر:

Maxime Rodinson,«Nation et idéologie,» dans: *Encyclopaedia Universalis* (Paris, 1971), vol. 11, pp. 571 - 575.

(١٩٢) هذا على الأقل هو رأي المراقب الأوروبي، لا سيما السياسي، في نظرته إلى الملة. يقول سفير بلجيكا في استامبول عام ١٩٠٦: «إن كل مجموعة اعترف بها أصبحت ملة. وهذه الكلمة تعني ـ Nation ـ وإنه من السهل أن نفهم استخدام هذا التعبير إذا فكرنا بأنه غالباً ما كانت الفوارق في الطقوس والأديان تعود إلى فوارق عرقية (Différence de races)، وإذ يماثل ضمن مفهومه للدولة القومية بين الوضعية الاستقلالية للملة والوضعية الاستقلالية لمشروع الدولة القومية»، يضيف: «أن ثمة وقائع مشهودة أكّدت هذا الواقع. فإن فرمانات متتالية اعترفت بشتى البطاركة والزعماء الدينيين لا كسلطات دينية فحسب، بل كسلطات مدنية أيضاً. . أن كلاً من العبادات (Cultes) المعترف بها شكّلت دولة في الدولة». انظر:

Jehay, *De la situation légale des sujets ottomans non - musulmans,* pp. 21 - 22.

أنظر أيضاً نقداً لهذه النظرة في: جورج قرم، **تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

انتقلت، في القرن التاسع عشر ولا سيما في منتصفه، من صعيد المطالبة بالامتيازات الأجنبية التي كان من شأنها تعميق حقوق الملة والتجارة معاً، إلى صعيد المطالبة بحل إشكال جديد هو إشكال ما سمي آنذاك بالمسألة الشرقية. وهي المسألة التي بدأت تطرح في الأوساط الدبلوماسية الغربية على قاعدة مشاريع التقسيم، وتحديد مناطق النفوذ على المستوى الاستراتيجي والمصالح الاقتصادية، وتوزيع العمل، لا سيما التجاري منه، على مستوى الاثنيات والملل[١٩٣]. ولعل العمل التجاري الذي انتظم في اطار علاقات التبادل مع أوروبا، هو أكثر مجال ميّز نشاط بعض الاثنيات والملل، (اليونان، الصرب، اليهود الأرمن، المسيحيون المشرقيون)[١٩٤]. وقد لفتت هذه الظاهرة انظار المراقبين الأوروبيين المتابعين لمسار الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، فرصدوا مدى استجابتها للتوسع الأوروبي الاقتصادي والحضاري ومدى قابليتها هي أو شعوبها لـ «التطور» وتحوّلها إلى نموذج أوروبي[١٩٥]، وإننا لنجد صدى هذه المواقف في رسائل ماركس وانغلز حول «المسألة الشرقية». فهذان الكاتبان حين تناولهما لأوضاع الشعوب العثمانية لاسيما في البلقان، يجعلان من معيار التطور نحو الاندراج في علاقات التبادل الرأسمالي، وحمل مهمّات التجارة الأوروبية والتمثل بحضارتها، معياراً للحكم على «أهلية» الشعوب للدخول في «الحضارة الحديثة» ومرحلة بناء الدول القومية و«الاستقلال القومي». ويعارضان السياسة الانكليزية التي كانت تدعو إلى دعم السلطنة العثمانية، ارتكازاً على رأي بعض ليبرالييها الذين كانوا يقيّمون ايجابياً ظاهرة توسّع التجارة في مناطقها. ويتساءل ماركس وانغلز من هم هؤلاء التجار؟ ويجيبان: «إنهم ليسوا الأتراك، فهؤلاء عندما كانوا يعيشون في حالة البداوة كانت تجارتهم تكمن في نهب القوافل، وفي الوقت الحاضر، حيث اصبحوا متمدنين قليلاً أكثر من السابق، فإن تجارتهم تكمن في فرض أكثر الضرائب تعسفاً وفداحة. ان اليونانيين والأرمن والسلاف والغربيين الذين يقيمون في المرافىء البحرية الكبيرة، هم الذين يقومون بكل التجارة»[١٩٦].

ووفق هذا المقياس، يرى ماركس وانغلز امكانية البدء بتفكيك الامبراطورية انطلاقاً من «تركيا الأوروبية»، إذ هناك تبرز أمامهما شعوب وقوميات أكثر قابلية للتقدم وبناء الدول. ويأتي في رأس اللائحة السلافيون، ولا سيما السلافيون الجنوبيون. يقول انغلز: «إن سلافيي الجنوب هم الممثلون الوحيدون للحضارة داخل البلاد. وهم لم يشكلوا حتى الآن قومية، لكنهم سبق أن كونوا نواة صلبة

---

(١٩٣) أنظر حول الأشكال الاجتماعية للمسألة الشرقية، وحول التوزيع الاثني والمللي على العمل في أنحاء السلطنة العثمانية:
A. J. Sussnitzki, «Ethnic Division of Labor,» in: Charles Philip Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp. 114 - 125.
(والبحث مترجم عن الألمانية).

(١٩٤) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢١.

(١٩٥) يبدي أحد الكتّاب المتحمسين للتحولات التي أصابت بنى الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر حماسه لهذه الوجهة في التأثير الأوروبي فيقول: «إن التجار لم ينقلوا فحسب عن طريق تلك العلاقات السلع الجديدة لمجتمعات ذات ثقافة أقل تقدماً (من أوروبا). ولكن، وبفضل تلك الأقنية، فإن صحفنا وكتبنا كانت تنشر بعيداً أفكارنا الحديثة عن الحضارة وتعمّم اكتشافات العلم». انظر:
Ludovic de Contenson, *Chrétiens et musulmans: Voyages et études* (Paris: Plon, 1901), p. 4.

(١٩٦) كارل ماركس، المسألة الشرقية، ترجمة جوزيف عبد الله (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٠)، ص ٧٩.

ومتحضرة نسبياً لقومية في صربيا . . . لقد حققوا في السنوات العشرين الأخيرة تقدماً كبيراً فيما يختص بالحضارة العامة. مما شدّ اليهم أنظار مسيحيي تراقيا وبلغاريا ومقدونية والبوسنة الذين يرون في صربيا المركز الذي سيجتمعون حوله في حروب الاستقلال القادمة»(١٩٧).

ووفق هذا المنطق الذي يذهب إلى القول باستحالة «تطوير» الدولة العثمانية كي تستجيب في بناها ومؤسساتها وقوانينها لتوسع التجارة الغربية، تصبح الدولة العثمانية جثة «مهترئة»، ولسوف تهترىء ـ كما يقول ماركس ـ أكثر فأكثر كلما استمر النظام الحالي الذي يحكم التوازن الأوروبي والحفاظ على الوضع القائم. وعلى الرغم من المؤتمرات والبروتوكولات والانذارات، فإن تركيا ستضاعف كل سنة الصعوبات الدبلوماسية والمشاكل الدولية، مثلها مثل أي جسم في حالة تفكك، فهو يخيف جيرانه بالغاز الكربوني والغازات الأخرى»(١٩٨).

هذه النصوص ذات البعد السياسي التي تحاول أن تدفع بالسياسات الأوروبية إلى مزيد من الحسم في عملية القضاء على «القديم» العثماني بحجة اعاقته للتطور الرأسمالي (وفق النظرية التطورية الماركسية)، تعكس في منتصف القرن التاسع عشر وعلى المستوى السياسي، إشكالية المسألة الشرقية في تعبيراتها «القومية»، أي في احتمالات تحوّل المواقع الملية والاثنية إلى مشاريع دول حديثة «تحتذي النموذج الغربي»، وهو النموذج الذي يمكنه أن يسرّع «العملية الحضارية» في صيغتها الأوروبية في العالم العثماني، كما يرى أصحاب النظرة التطورية(١٩٩).

وفق هذا الاشكال الذي عرضنا لنماذج من تعبيراته المبكرة، لم تعد الملّة (لاسيما إذا توحدت في اثنية لغوية معينة (خصائص قومية) وإذا انتظمت في تقسيم معين للعمل على مستوى علاقات التبادل في السوق العالمي)، واسطة سلطة عثمانية محلية (بطريركية)، محتضنة تراتبياً في إطار سلطنة عثمانية أوسع. لقد أصبحت «مشروعاً سياسياً»، قائماً على مبدأ «الحماية» ومنفتحاً على السياسات الخارجية بدرجة أو بأخرى(٢٠٠). ولعل هذا الاشكال هو ما حاولت سياسة التنظيمات العثمانية أن تحله كما سنرى.

---

(١٩٧) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(١٩٩) ويطبق لوتسكي هذا المنهج على الشعوب العربية مستخدماً نصوص ماركس وانغلز في رؤيتهما لإعاقة السيطرة التركية، ليستنتج أن المشروع القومي العربي هو أيضاً استجابة رأسمالية في مواجهة «النير الاقطاعي التركي». واللافت للنظر أن ماركس وانغلز كانا قد عمما تعبير «التعصب المحمدي والقومية التركية» غير المؤهلين للتطور على كل مسلم في تركيا الآسيوية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٠، وفلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيف البستاني (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ١٨-٢٣.

(٢٠٠) أنظر حول السياسة الفرنسية وحماية الكاثوليكية الشرقية والبعد السياسي الذي اتخذته هذه الحماية تجاه الدولة العثمانية: Joseph Hajjar, *Le Vatican, La France et le catholicisme oriental, 1878 - 1914* (Paris: Editions Beauchesnes, 1979), pp. 115 - 133.

سابعاً: ولاية طرف ام استقلال وطني؟

أما المشاريع «الاستقلالية» التي ظهرت على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، انطلاقاً من طموحات ولاة أو امراء محليين أو ايديولوجيات دينية اسلامية، فإنها لم تندرج في منطقها وقوانينها في المشاريع القومية، وإن كان لبعضها ثمة علاقة بالتجارة الغربية والامتيازات ونظام الالتزام. فالحركات الاسلامية المناهضة للسلطنة العثمانية (كالمهدية والوهابية والسنوسية)[٢٠١]، برزت كصيغة امتناع عن الاستتباع للعصبية العثمانية المتغلبة، وإنها بهذا المعنى عصبيات ممانعة تصطبغ بالدين وتحمل لواء الدعوة في «خروجها» عن المركز. إنها جزء من الاجتماع الاسلامي الذي وصفه ابن خلدون في تحليله للعلاقة القائمة بين العصبية والدعوة في بناء الدولة[٢٠٢]. فهذه الأخيرة إمّا أن تكون ولاية طرف «تكتفي بحد من الولاية» على قاعدة الاعتراف بالسلطان، وإمّا أن تكون «دولة دعاة وخوارج» (على حد تعبير ابن خلدون فتناجز ولاية السلطان نفسه). ولعل الحركة الوهابية في منطلقاتها الأولى تندرج في هذا السياق الممتنع عن الاستتباع للسلطنة على مستوى الجباية، وعلى مستوى الممارسة الدينية وأشكالها وطرقها، ويتوقف طموحها هذا على مدى ما كسبته من نصاب السلطة على القبائل، وعلى مدى قوتها ومنعتها في مواجهة الدولة القائمة[٢٠٣].

وأما بشأن حركات الأمراء والولاة الطموحين، فإنها تندرج في سياق تفكك السلطة العثمانية المتمثلة بـ«الهيئة الحاكمة»، وانخراط فئاتها من ولاة وقواد عساكر في السلطات

---

(٢٠١) إن بعض المؤرخين العرب نسب إلى هذه الحركات مناحي قومية عربية على قاعدة نسبتها الاثنية، وهي قوى عربية من دون شك في المعيار الاثنولوجي، ولكنها لا تحمل مضموناً سياسياً قومياً ومشروعاً لبناء دولة قومية (Etat national). انظر أمثلة من هذه الرؤية التي تندرج في اعتبار هذه الحركات تعبيراً عن «عروبة الدولة» في: محمد عمارة، الاسلام والعروبة والعلمانية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ٢٢ ـ ٢٧. أنظر أيضاً رأياً موضوعياً في هذه الحركات في شأن مضمونها العقائدي وبعدها السياسي، في:
Laoust, *Les Schismes dans l'islam: Introduction à une étude de la religion musulmane,* pp. 348 - 355.

(٢٠٢) مثّل اللقاء بين محمد بن عبد الوهاب (الداعي) وبين محمد بن سعود أمير قبائل الدرعية عام ١٧٤٥، تجسيدا لهذه العلاقة بين العصبية والدعوة، حيث كان اجتماعهما منطلقا لحركة بن سعود وبناء ملكه. انظر حول دلالات ونتائج هذا اللقاء: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ١٧٤٥ م ـ ١٨١٨ م/ ١١٥٨ هـ ـ ١٢٣٣ هـ (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ٥٢ ـ ٥٥.

(٢٠٣) في مرحلة انتصارها وامتدادها تولّد عند الأمير محمد بن سعود طموح في الحكم تجاوز النطاق الذي وصل إليه (من حدود البحر الأحمر غرباً إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بادية الشام والعراق شمالاً إلى اليمن وعمان جنوباً). وبدأ التطلع نحو العراق وبلاد الشام، وهو الأمر الذي ادى إلى الحديث عن طموح محمد بن سعود في «السلطنة»، وبالتالي اتهام الولاة العثمانيين له بالخروج وادعاء الخلافة وإلقاء الخطبة باسمه. أمّا بعد انهزام عبد الله بن سعود أمام قوات محمد علي (١٨١٨)، فإننا نقرأ كتاباً أرسله عبد الله بن سعود إلى السلطان يعلن فيه «الطاعة للدولة العلية» ويتبرأ من الذين اجتمعوا على تفريق الجماعة. أنظر: المصدر نفسه، ص ١٩١، ٢٣٤، ٢٧٣، ٢٧٤ و ٤٢٦. وقد نشر المؤلف ملحقاً بوثائق، مصدرها دار الوثائق القومية في القاهرة، وقد اعتمدنا في هذا الاستنتاج على قراءة هذه الوثائق.

المحلية في الولايات، إذ أصبح الولاة والأمراء المحليون معاً جزءاً من عناصر نظام الالتزام، المرتبط بدوره بتسويق الزراعة المحلية بواسطة التجارة الغربية. ان تحول الاقطاعات التيمارية المرتبطة ارتباطاً عضوياً بالسلطة المركزية (السلطان)، وبوظيفتيها العسكرية والاقتصادية إلى ملكانات (اقطاعات التزام مدى الحياة)، وجفتليك (مزارع التزام) يتحكم فيها المتنفذون في الولايات، كان قد ساهم في تجزيء السلطة العثمانية ابتداء من القرن السابع عشر، وادى إلى بروز الولاة والعساكر والموظفين في الولايات والعصبيات المحلية كقوى سلطة لها «حساباتها» وأهدافها «المستقلة» عن السلطان. وفي مطالع القرن التاسع عشر، تتأكد سلطة هؤلاء كـ «أعيان»، ويعترف بهم السلطان مقابل ايفاء «التزاماتهم» لخزينة الدولة[٢٠٤]. وبذلك تحاول السلطنة أن تحلّ حاجتها المالية عن طريق شبكات الملتزمين، ولكنها تفسح في المجال على الصعيد السياسي أن تفقد تدريجياً علاقتها المركزية، وبالتالي، قرارها المركزي على الأطراف، فتنشأ أحلاف وصراعات في الولايات بين ولاة وموظفين وامراء محليين يستخدمون سلطتهم كوسيلة للحصول على مزيد من الثروة، وذلك من خلال اخضاع زراعة مقاطعات الالتزام إلى حاجات اقتصاد السوق العالمي، وإلى الانخراط أكثر فأكثر في العمليات التجارية مع الغرب[٢٠٥]، ومن خلال تمكين السيطرة الذاتية على المقاطعات والاشراف على عمليات الالتزام وتوسيع حيز الاستقلال عن السلطان، وهكذا يمثّل مطلع القرن التاسع عشر نقطة أساسية في تاريخ التحول الذي سيصيب لاحقاً بنية الدولة وجهازها المؤسسي والايديولوجي، ذلك أن السلطنة نفسها كانت أمام مفارقة صعبة، فكما يقول سونارة «إن الشاغل التقليدي للدولة ـ المتمثل بمصالحها المالية ـ يدخل في صدام معها على الصعيد السياسي. فالنتائج المترتبة على شواغلها المالية، أدت إلى نشوء فئات اجتماعية ناقضت على المدى البعيد السلطة السلفية للدولة»[٢٠٦].

وقد وصلت هذه التناقضات عند بعض الولاة والعسكريين أمثال علي بن الكبير، وأبو الذهب، ومحمد علي باشا، إلى حد الصراع مع السلطان وتهديد سلطته المركزية، أو عند

---

(٢٠٤) يمكن اعطاء أمثلة عديدة عن وزراء وولاة كانوا يتعاطون التجارة لحسابهم الخاص. ويذكر القنصل الفرنسي هنري غيز مثل سليمان باشا في عكا في مطلع القرن التاسع عشر، فيقول: «إن الباشا كان يتعاطى بنفسه التجارة. وبما أن المنتوجات التي كانت بحوزته لم يكن ممكناً تصريفها بواسطة السماسرة آنذاك بسبب ضعف رساميلهم، فإن الباشا كان يرغب في إجراء عمليات التجارة مع وكلاء شحن السفن الذين كانوا يرتادون سورية بصورة مباشرة». ويذكر القنصل خبراً عن مساعدته الشخصية للباشا، صديق فرنسا «على حد قوله في عملية شحن بضائعه على سفينة فرنسية من مرفأ بيروت». انظر:
Henri Guys, *Relation d'un séjour de plusieurs anneés à Beyrouth et dans le Liban* (Paris: [s. n.], 1847), vol. 1.

(٢٠٥) انظر تقارير قنصل فرنسا في طرابلس من ١٨٠٦ ـ ١٨٠٧، حول نشاطات التجارة الغربية في طرابلس ومداخلات واليها ومتسلمها فيها:
Adel Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIè siècle à nos jours,* 32 vols. (Beyrouth: Editions des œuvres politiques et historiques , 1975 - 1983), vol. 4: *Consulat de France à Tripoli (1769 - 1815),* pp. 68 - 132.

(٢٠٦) Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation,» p. 86.

بعض الأمراء المحليين (بعض امراء المعنية والشهابية والزيدانية)، إلى إنشاء إمارات شبه مستقلة في المنطقة، وكان أن أعطي ذاك الصراع وتلك النزعات «الاستقلالية» تفسيرات قومية من لدن التاريخ الايديولوجي السياسي المعاصر، فأسقط مفهوم الدولة العربية على حركة محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام[٢٠٧]، وأسقط مفهوم الدولة اللبنانية «على الامارة المعنية والشهابية[٢٠٨].

ومهما يكن من أمر هذه الاسقاطات الايديولوجية المعاصرة، فإنه من المفيد ان نذكر بأن تلك الحركات والمشاريع لم تكتسب في وقتها صيغة الدولة «القومية» المؤطرة في الجغرافية - السياسية والخصائص الاثنية، بل كانت جزءاً من تفكك السلطنة العثمانية، ارتكازاً على قواعد مؤسساتها (صلاحيات الولاية ونظام الالتزام)، وبالتقاطع مع تأثيرات الدخول الأوروبي المتمثّل بالامتيازات والتجارة، وبالتدخل العسكري مع مطلع القرن التاسع عشر، وازدياد النفوذ الدبلوماسي وانفتاح الاقنية الثقافية المختلفة.

تلك هي على ما نعتقد التحديات التي واجهتها السلطنة في شأن تعرض بنيتها للتجـزؤ. فكانت التنظيمات محاولة جواب عمّا آل إليه نظام الملل، وما آل إليه نظام الالتزام معاً، وفي سياق تاريخي واحد كان قد أبرز عاملاً أساسياً هو غلبة التأثير الأوروبي على مستويات متداخلة:

---

(٢٠٧) أنظر مثلاً على هذا الاسقاط بالنسبة إلى مشروع محمد علي باشا، في: جورج انطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس، تقديم نبيه أمين فـارس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ٨٣ - ٩٤. والواقع أن فكرة الدولة العربية لم ترد في مراسلات محمد علي باشا وابنه، بل جلّ ما ورد، مداولات في موضوع احتمال اسقاط السلطان في استامبول، وفي موضوع ضرب العملة في مصر، ودلالة ذلك على هيبة السلطان. ولدى اطلاعنا على بيان بوثائق الشام لأسد رستم، لم نلاحظ ورود أي اشارة إلى امكانية قيام دولة عربية مستقلة أو منفصلة عن السلطنة العثمانية. ففي رسالة موجهة من ابراهيم باشا إلى والده يفيد الابن: «انه اخذ بجميع الفتاوي اللازمة لإثارة الرأي العام على السلطان محمود وإعداد الجمهور لخلعه». وفي رسالة محمد علي باشا يوافق هذا الأخير على خطة السرعسكر... ويرى أن الظروف أصبحت ملائمة لإعلان الفتاوي بخلع السلطان، إذ أن الغرض من هذه الحركة هو ليس سفك الدماء، بل تخليص المسلمين من نير الظلم وتحصيل استراحتهم ورفاهيتهم. (١٣ شعبان ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ - ١٨٣٣ م)، عابدين، دفتر ٢١٠، رقم ٣٣٣). انظر: **المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير**، تحقيق أسد رستم، ٤ مج (بيروت: المطبعة الاميركانية، ١٩٤٠ - ١٩٤٣)، مج ٢: ١٨٣٢ - ١٨٣٥، ص ٢٠٨، ٢١٧ و ٣١١.

والواقع أن العوامل التي حجّمت مشروع محمد علي باشا وأعطته بعداً اقليمياً راوح بين المشرق العربي أولاً، وبين ولاية مصر ثانياً، هي عوامل خارجية أوروبية تتعلق بطبيعة التوازن الدولي الأوروبي ومكانة الدولة العثمانية في هذا التوازن. انظر المشاريع الأوروبية التي انبثقت عن تعددية المواقف الأوروبية من محمد علي باشا ومن الدولة العثمانية، وعن المساحة الجغرافية لهذه المشاريع في:

Joseph Hajjar, *L'Europe et les destinées du Proche - Orient, 1815 - 1848* (Tournai Belgique : Bloud and Gay, 1970), pp. 125 - 145.

(٢٠٨) سبق وأشرنا إلى العمل التأسيسي الذي قام به الأب لامنس في هذا المضامار في كتابه سوريا، والاقتباسات اللاحقة عنه عند بعض المؤرخين اللبنانيين، ولاسيما عند جوادبولس.

امتيازات ـ ملل، تجارة ـ التزام، سلطات محلية ـ مشاريع سياسية غربية. لذلك، لم تعد منظومة السلطة القائمة مبدئياً على تراتبية الولاية المنبثقة عن «شرعية» السلطان بقادرة ـ مع الاختراق الغربي، ومع الهم المالي المتمثل بالجباية ـ أن توازن علاقتها بالسلطات المحلية وان تحفظ عبر الاقنية الايديولوجية والثقافية القديمة «ولاء الرعية» لها. لقد كانت محاولة التنظيمات التي ابتدأت بشكل رئيسي مع خط كلخانة عام ١٨٣٩، وانطلقت مع قانون تنظيم الولايات عام ١٨٦٤، محاولة اعادة ترتيب لصيغة «الولاية» في دولة تنظيمات تقوم على «الادارة» لا على السلطات الأهلية والمحلية. هذه المحاولة حملت مشروعاً لبناء دولة جديدة، ولكنها في الوقت نفسه فتحت على احتمال قيام عمل سياسي ونظام سلطة سيأخذان مجاري واتجاهات أخرى.

الفَصْل الثَّاني

دَوْلة التَنظيمات وَأنْماط السُّلطَة

أولاً: أهداف التنظيمات

حملت الاصلاحات العثمانية والأفكار التي رافقتها هماً أولياً منذ القرن السابع عشر وعلى امتداد القرن الثامن عشر، هو إيجاد حل للتقهقر العسكري الذي أصاب المؤسسات العسكرية العثمانية بشقيها السباهية القائمة على «الزعامة» و«التيمار»، والتي حلّ محلها نظام الالتزام والانكشارية القائمة على التربية الدينية ـ العسكرية المغلقة لأولاد النصارى، والتي ابتدأت مع مطلع القرن السابع عشر تنفتح لابناء الأهالي من فلاحين وحرفيين، فأصبحت كما رأينا جزءاً من صراعات المجتمع الأهلي ومشاكله[1]. كانت المسألة تنحصر في إيجاد الإدارة العسكرية الصالحة للسلطنة. ذلك أن هذه الأداة التي كانت في أساس قوة السلطنة وتوسّعها في المراحل الأولى، أضحت في المراحل اللاحقة، ولا سيما ابتداء من القرن السابع عشر، العقدة التي تشابكت بداخلها مشاكل الخلل الإداري والمالي في السلطنة. لذلك، انصبت الأفكار والجهود منذ مطلع القرن السابع عشر، وحتى مطالع القرن التاسع عشر، وبالتحديد حتى عهد السلطان سليم الثالث (١٧٩٨ ـ ١٨٠٧)، على اصلاح المؤسسة العسكرية اصلاحاً يتناسب مع المثل الأوروبي في نشأة الجيش النظامي «في الدولة الأوروبية الحديثة»[2]، وكان ذلك يعني على صعيد الخطوات العملية، وكما تمثلت بخطوات السلطان محمود (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩)، الاستغناء

---

(١) أنظر حول هذا الموضوع: عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٧٤)، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٢) منذ رسالة حاجي خليفة (١٦٠٨ ـ ١٦٥٧) المعنونة «دستور العمل لإصلاح الخلل»، وحتى اعلان «النظام الجديد» في عهد سليم الثالث، ارتبط الاصلاح الاداري والمالي بالإصلاح العسكري في نظر السلاطين العثمانيين والاصلاحيين من حولهم. انظر عرضاً لهذه الاصلاحات والأفكار التي دارت حولها في: خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٣١ ـ ٦٠.

عن دور الانكشارية والاستعاضة عنه بفرق نظامية جديدة، والتخفيف من دور المؤسسة الدينية المتمثّلة بـ «مشيخة الإسلام»، التي كانت تقدم لأعمال الانكشارية أحياناً التغطية «الشرعية» عن طريق الفتاوي[3]، والبدء بسياسة مركزية من شأنها ربط الولايات بالمركز، والقضاء على نفوذ العصبيات المحلية فيها، ولا سيما بعد تجربة قيام الحركة الوهابية في الجزيرة، وحركة محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام والأسرة القرمنلية في طرابلس الغرب[4]. هذه السياسة شكّلت ابتداء من عام ١٨٣٩، العام الذي تسلّم فيه السلطان عبدالمجيد فاتحة التنظيمات الجديدة التي لن تقتصر بإجراءاتها ونتائجها على الجانب العسكري فحسب، بل ستطال كل قطاعات السلطة في المجتمع: قطاع الالتزام والأرض الذي كان في أساس نشوء شبكة واسعة من المتنفذين والوجهاء المحليين، الهيئة الحاكمة في الولاية والتي ارتبطت عبر رموزها ـ الوالي وأعوانه ـ بمصالح الالتزام، نظام الملل وعلاقة هذه الأخيرة بسياسات الحماية الأجنبية والتجارة والتعليم، نظام القضاء في مراكز الولايات وسناجقها وأقضيتها. إن ما ستطرحه هذه التنظيمات من سياسات في هذه القطاعات بالذات سيطال كما سنرى، مضمون علاقات السلطة ومواقعها ورموزها في البنيان الاجتماعي القائم.

إن قراءة لـ «خط كلخانة» الصادر عام ١٨٣٩ و«الخط الهمايوني» الذي صدر عام ١٨٥٦ بخصوص «الاصلاحات»، تشير بشكل واضح إلى أن الهم الأساسي الذي كمن وراء استصدار هذين الخطين هو الرغبة في إلغاء نظام الالتزامات، نظراً إلى ما جرّ هذا النظام على الخزينة وعلى الفلاحين معاً من إفقار ومظالم[5]، والرغبة أيضاً في إنشاء إدارة وقضاء يستوعبان «التنوع الملي» على قاعدة المساواة الحقوقية بين الملل في الإدارة والقضاء والجيش والتعليم، وعلى قاعدة التوفيق بين مصالح الملة و«الوطن» في إطار التبعية العثمانية الواحدة[6]، التي

---

(٣) انظر: عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ م، تقديم احمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ١٦، ومحمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ ـ ١٩١٤ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١)، ص ٢١٥.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص١٨٨.

(٥) ورد في خط كلخانة ما يلي: «وبما أن هذا الأمر (حاجة الدولة إلى المال) لا يدرك إلّا بالأموال ولا يدرك المال إلّا من عطاء الأهالي، كان التبصر في صورة حسنة له من أهم الأمور، ومع أن أهالي ممالكنا المحروسة قد تخلّصت قبل الآن ولله الحمد والمنة من بلية اليد الواحدة. . لم تزل اصول الالتزامات التي هي من آلات الخراب، ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات، جارية حتى اليوم، وكأنما هي عبارة من تسليم مصالح أحد البلاد السياسية وأمورها المالية لإدارة أحد الناس وربما إلى مخالب جبره وتغلبه. . ولذلك يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد ويركو مناسب بالنسبة إلى أملاكه ومقدرته كيلا يؤخذ من أحد شيء زائد عن مقدرته». انظر: الدستور، ترجمة نوفل افندي نعمة الله نوفل (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٣٠١ هـ)، ج ١، ص ٣.

(٦) واضح كيف تربط مفاهيم الدولة والوطن والملة في كيانية سياسية واحدة في صياغة التنظيمات. ففي سياق الكلام عن ضرورة الاستئمان على النفس والمال لدى الفرد نقرأ: «عندما تفقد الأمنية على المال لا يعود (الفرد) يتلفت لا إلى الدولة ولا إلى الملة. . . وبعكس ذلك، إذا كان بحالة الأمنية الكاملة من جهة أمواله وأملاكه، فإنه يكون مهتماً بأشغاله وتوسيع دائرة معاشه، وتتزايد غيرته يوماً فيوماً على دولته وملّته ومحبته لوطنه». انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣.

جاءت في صياغة التنظيمات تمثلاً لمفهوم «الناسيوناليتي» (Nationalité) في الدولة الغربية الحديثة. هذا مع الابقاء على الامتيازات القديمة التي أعطيت للملل غير الإسلامية[٧].

لقد فتح هذا الإعلان السلطاني مرحلة جديدة من تاريخ الدولة العثمانية، إذ سيترافق هذا الإعلان مع تدابير خاصة في شأن تحديد الضرائب وأشكال جبايتها، وتعيين مساحات الأراضي المزروعة، وفي شأن تنظيم الإدارة والقضاء والمجالس في الولايات. ذلك أن مشروع إدارة عثمانية جديدة كان يحضر له في منتصف القرن التاسع عشر،وسيكون جاهزاً بوجهته العامة ابتداء من إعلان نظام الولايات عام ١٨٦٤[٨]. غير أن المسار العملي لهذا التحضير لن يقتصر على الجانب الفقهي والنظري من قبل المركز، ذلك أن ثمة أحداثاً ستعصف في المنطقة في سياق اتخاذ هذه التدابير التنظيمية، فيأخذ بعضها منحى التجاوب مع هذه التنظيمات، وكأنه استجابة اجتماعية للتحريض الذي حملته على الملتزمين والمقاطعجية، كما حصل في الانتفاضات الفلاحية في منتصف القرن التاسع عشر في سوريا، وعلى وجه التحديد في انتفاضة فلاحي كسروان عام ١٨٥٨[٩].

ويأخذ بعضها الآخر منحى مقاومة هذه التنظيمات. ولن يكون هذا المنحى الأخير مقصوراً على فئة الملتزمين وحلفائهم من أعيان وولاة ومفتين وقضاة[١٠]، بل يشمل فئات شعبية في المدن هي فئات أصناف الحرفيين التي كانت تعيش في «مرحلة التنظيمات» عصر مأزقها التاريخي، وذلك من حيث استشعارها بخطر الغزو السلعي الأوروبي من جهة، وبخطر تهديد بنيتها التنظيمية من جهة أخرى[١١]. ذلك أن بنيتها كانت جزءاً من بنية نظام المدينة وسلطاتها

---

(٧) يقول السلطان: «وأما الامتيازات والمعافيات الروحانية جميعها التي أعطيت من طرف أجدادي العظام، أو أحسن بها في السنين الأخيرة إلى جماعة المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة الموجودين في ممالكي المحروسة الشاهانية فقد صار تقريرها وابقاؤها الآن». المصدر نفسه، ج ١، ص ٥.

(٨) لن نتناول في هذا البحث موضوع التنظيمات بحد ذاته، أي النصوص والمؤسسات والأجهزة التي تضمنتها، بل سنكتفي بمتابعة تأثيراتها على القوى الاجتماعية السياسية المحلية ومدى علاقتها بنشوء أنماط جديدة من العمل السياسي. ولا بد من التنويه بأن دراسة جدية كانت قد تناولت التنظيمات من ناحية اجهزتها ومؤسساتها في سوريا، هي: عوض، **الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م**.

(٩) انظر حول الانتفاضة في كسروان:

Dominique Chevallier,«Aux origines des troubles agraires libanais en 1858,» *Annales* (Paris), vol. 14 (1959), pp. 35 - 64.

أنظر أيضاً عريضة الفلاحين حيث تبدو العودة إلى التنظيمات العثمانية مرجعاً لتأكيد شرعية المطالب في مخطوطة: انطون ضاهر العقيقي، **ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ - ١٨٧٣**، نشرها وشرحها وعلّق حواشيها يوسف ابراهيم يزبك (بيروت: مطبعة الاتحاد، ١٩٣٩)، ص ١٦١ - ١٦٢.

(١٠) انظر عن مواقف هؤلاء من التنظيمات في دمشق: فيليب شكري خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٠٨،» ورقة قدِّمت إلى: **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام**، ٢ ج (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠)، ج ١، ص ٤٣٧ - ٤٥٣.

(١١) يقول دومينيك شيفالييه في وصف حالة المقاومة لذلك الجسم الاجتماعي للحرف ما يلي: «ان استمرارية العمل الحرفي كانت بشكل من الأشكال مؤشراً للمقاومة، فالانخفاض في النشاط الحرفي وفي نوعية=

التقليدية الموروثة المتمثلة بالطرق وشيوخ الحرفة والنقباء والأشراف، فجاءت التنظيمات بدعوتها إلى استحداث أطر إدارية جديدة تغفل وجود هذا التنظيم الأهلي وفعاليته في الحياة السياسية المدينية(١٢)، كما جاءت بدعوتها المساواتية بين الملل على صعيد «الدواوين المختلطة»، وتأكيد المجالس الملية(١٣)، وتكريس الامتيازات السابقة، وكأنها تثبت امتيازاً جناه التاجر المنتمي إلى ملة غير اسلامية على حسابها، وعبر منافسة السلعة الأجنبية للانتاج الحرفي المحلي(١٤).

وفي هذا السياق تقاطعت العوامل التالية:

١ ـ اتساع حركة التجارة مع أوروبا لاسيما على أثر معاهدة التجارة عام ١٨٣٨، التي حملت بمضمونها تشجيعاً جمركياً واضحاً لدخول السلع الأجنبية للداخل العثماني(١٥).

٢ ـ التنظيمات العثمانية التي شجعت على تنظيم هذه التجارة، وفسحت المجال أمام القوى الاجتماعية التجارية الجديدة ذات الانتماء الملّي غير الاسلامي، أن تحتل مواقع مهمة في الهيكلية الادارية الجديدة(١٦).

= انتاجه كان احد مظاهر الخلل الاقتصادي والضيق الاجتماعي العميق اللذين سادا في حلب ودمشق، ومع ذلك لم يعن ذلك اختناقاً كاملاً، وهو أمر كان يمكن أن يكون اختناقاً للمجتمع بكامله. ان مراقباً فرنسياً كتب عام ١٨٤٤، أن انتاج حلب كان يتوجه بصورة خاصة للنسيج الذي كان يجد تصريفه بين العرب، ومرد ذلك أن رابطة قوية من الحضارة والحاجات التي وحّدت الحرفي والمستهلك، عبّرت عن نفسها بالذوق وبطريقة استخدام بعض الأشكال. إن الأشياء بقيت شهادة على شخصية ثقافية قوية، وأن المنافسة التي قامت بها هذه الأخيرة وجدت ضمانها في انجاز نموذج معيّن من العمل، وتماهت بالنتيجة مع عملية الدفاع الاقتصادي الأخلاقي لجسم المجتمع بكامله». «Un exemple de résistance technique de l'artisanat syrien au XIV siècle,» dans: Dominique Chevallier, *Villes et travail en Syrie Larose (Paris: Maisonneuve; Larose, 1982), p. 90.*

(١٢) انظر حول فعالية هذا التنظيم في المجتمع المديني:
«Les Corps de métiers et la cité islamique,» dans: Louis Massignon, *Opera minora,* textes recueillis, classés et présentés avec une bibliographie par Y. Moubarac sous le patronage du Centre d'études Dar El - Salam, 3 vols. (Beyrouth: Dar Al - Maaref, 1963), vol. 1, p. 377.
أنظر أيضاً الفصل الأول من الدراسة، ص ٤٧ ـ ٥٢.

(١٣) انظر حول ذلك نصوص خط همايوني ١٨٥٦، في: الدستور، ج ١، ص ٧. «وأما جميع الدعاوي التي تحدث فيما بين أهل الاسلام والمسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة، أو بين التبعة المسيحية وبين باقي تابعي المذاهب المختلفة الغير المسلمة، تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة».

(١٤) أنظر حول موجة التأزم الاجتماعي الحرفي التي شهدتها المدن السورية الداخلية (حلب، حمص، دمشق..) بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ في:
Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe,* Institut Français d'Archéologie de Beyrouth , bibliothèque archéologique et historique, t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1971), pp. 200 - 201.

(١٥) Charles Philip Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), p. 46, and Maxime Rodinson, *Islam et capitalisme* (Paris: Seuil, 1966), pp. 135 - 136.

(١٦) خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ ـ ١٩٠٨»، ص ٤٧٥.

٣ ـ تثبت الامتيازات الأجنبية القديمة وتوسع إطارها في مجال الاقتصاد والخدمات الاجتماعية والتعليم(١٧). وكل هذا أدى إلى مزيد من «التغريب» الذي أفادت منه فئات اجتماعية غير إسلامية.

وأما على المستوى الداخلي، فقد كانت المجتمعات المحلية في بلاد الشام تعبر سياسياً عن استقبالها وتلقيها لهذه العوامل عبر بناها التقليدية ومؤسساتها، التي أرساها نظام الولاية والالتزام ونظام الأصناف، أي عبر علاقات السلطة التي قامت على الاستتباع في محور الجباية الضرائبية، وعلى الولاء والتعاضد في إطار العائلة والحارة. أما الفلاحون فوجدوا في التنظيمات مرجعاً لتأكيد المطالبة بالمساواة في توزيع الضرائب، والحد من سلطة المقاطعجيين والملتزمين(١٨). أما المقاطعجيون في الريف والأعيان في المدن، فإنهم وجدوا في هذه التنظيمات حداً لنفوذهم وأشكال ممارسة سلطتهم، فافتعلوا الأزمات الداخلية لعرقلة تطبيق هذه التنظيمات(١٩). وأما الحرفيون فقد شكّلوا قاعدة التحرك في مواجهة كل ما اعتبر في تجربتهم المعاشة مصدر خلل للحياة الحرفية المدينية، بمدلولاتها الاقتصادية والثقافية والدينية، فاختلطت في المواجهة الامتيازات والتنظيمات والتجارة في موقف واحد، هو مواجهة الاختراق الغربي للدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة(٢٠).

---

(١٧) Albert Habib Hourani, *Minorities in the Arab World* (London: Oxford University Press, 1947), pp. 42 - 47.

(١٨) العقيقي، ثورة وفتنة في لبنان: **صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ - ١٨٧٣**، ص ١٦١ - ١٦٢.

(١٩) يرى القنصل الفرنسي هنري غيز أن بعض هؤلاء من الاعيان والمقاطعجيين، كان مرتبطاً بالأمير عبد العزيز الذي كان يقود تياراً «رجعياً» معارضاً في استامبول، ضد سياسة أخيه الاصلاحية. قارن: Henri Guys, *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie* (Paris: [s. n.], 1862), pp. 17 - 22.

ويكتب الكونت (De Lallemand)، الموفد في بعثة فرنسية إلى لبنان وسوريا، إلى السفير الفرنسي في القسطنطينية تقريراً يصف فيه وقع التنظيمات محلياً: «عندما نقول لهم (للأهالي) أن السلطان يريد مصلحتكم، يجيبون: إننا نؤمن بذلك، ولكن الأوامر التي يصدرها في القسطنطينية تفقد كل فعاليتها عندما تصل إلى هنا». أنظر: Le Comte De Lallemand, chargé de mission au Liban, à l'ambassadeur de France à Constantinople, Beyrouth 1847, dans: Adel Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIè siècle à nos jours*, 32 vols. (Beyrouth: Editions des œuvres politiques et historiques, 1975 - 1983), vol. 9: *Consulat général de France à Beyrouth (1846 - 1853)*, pp. 148 - 149.

(٢٠) ينعكس هذا الموقف في كنّاش أبو السعود الحسيبي، وهو من أبناء الأشراف في دمشق وشاهد عيان لأحداث ١٨٦٠، وهو على الرغم من تأكيده على براءة الأعيان (أهل العرض) من المشاركة في الأحداث، تلاحظ في سياق نصه الذي تناول أسباب العداوة بين النصارى من جهة، والدروز والمسلمين من جهة أخرى تشديداً على لجوء النصارى إلى القنصليات الأجنبية، وعلى سلوك تجار زحلة مسلكاً يصفه بأنه «يضر بالناس...» انظر: «لمحات من تاريخ دمشق في عهد التنظيمات: كنّاش محمد أبو السعود الحسيبي،» تحقيق كمال سليمان الصليبي بمساعدة عبد الله أبو حبيب، **الأبحاث** (الجامعة الاميركية في بيروت)، السنة ٢١، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٦٨)، ص ١٣٦ - ١٣٨؛ رجا البربير، «مصادر حادثة دمشق، ١٨٦٠،» (رسالة كفاءة في التاريخ، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، ١٩٧٨)، ص ٥٤ - ٦٩، وألبرت حوراني، «الاصلاح العثماني والمشرق العربي،» **الواقع**، السنة ١، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، ص ٦٤ - ٦٥.

ولم تكن أحداث جبل لبنان واضطرابات المدن السورية على امتداد سنوات ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠، معزولة عن سياقات هذه العوامل في تداخلها الأوروبي والعثماني والمحلي، فهي إذ عكست أزمة «سياسات الأعيان»[٢١]، والأصناف في مواجهتها للغزو السلعي الأوروبي على مستوى الداخل المحلي، عكست أيضاً وبقدر أكبر أهداف الدول الأوروبية الكبرى في تعميق تدخلها في الداخل العثماني، واكتساب مواقع اقتصادية واستراتيجية وسياسية ومعنوية فيه[٢٢]، كما عكست أهداف الاصلاحيين العثمانيين الموجودين في مواقع السلطة المركزية في إنقاذ السلطنة، وتحويلها إلى «دولة تنظيمات» من خلال «استباق» التدخل الأوروبي وانتزاع مبررات قيامه، من خلال الإسراع باتخاذ عدد كبير من التدابير التنظيمية التي طالت شتى مجالات الاجتماع والسياسة والاقتصاد. ولعلّ تدابير فؤاد باشا عام ١٨٦٠، وعلى أثر أحداث دمشق وجبل لبنان التي استهدفت في جملة ما استهدفته تقليم أظافر المقاطعجيين في الجبل، واضعاف أعيان دمشق بحجة إشتراك بعضهم أو مساهمته في التهيئة للمذابح أو سكوته عنها أو عجزه عن منعها[٢٣]، كانت (التدابير) استباقاً لتدابير الحملة الفرنسية التي نزلت شواطىء بيروت، ودخلت عمق الجبل تحت شعار «حماية كاثوليك سوريا»[٢٤].

وهذا التجاذب بين التدخل الأوروبي ومشاريعه المتضاربة بشأن تنظيم سوريا وجبل لبنان[٢٥]، وبين موقف فؤاد باشا ممثل التيار الإصلاحي والتنظيمي للدولة آنذاك، انعكس بدوره على أعمال اللجنة الدولية التي عقدت اجتماعاتها الأولى في بيروت ثم استكملتها في استامبول. وإذا كانت هذه الأخيرة قد وصلت عبر توازناتها الدولية إلى تسوية أقرّتها في صيغة النظام الأساسي الذي قامت على قاعدته متصرفية جبل لبنان، والذي يلحظ نوعاً من «الاستقلال الذاتي» المضمون من قبل الدول الخمس الكبرى آنذاك[٢٦]، فإن قانون تنظيم الولايات الذي

---

(٢١) Kemal H. Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis,* Social, Economic and Political Studies of the Middle East, v. 7 (Leiden: E.J. Brill, 1973), pp. 35 - 38.

(٢٢) تبرز هذه الأهداف واضحة في الوثائق التي اعتمدها د. عادل اسماعيل في دراسته:
Adel Ismail: *Histoire du liban du XVIIè siécle à nos jours* (Paris: Maisonneuve, 1955 - 1958), vol. 4:*Redressement et déclin du féodalisme libanais (1840 - 1861),* et *Documents diplomatiques et consulaires,* vols. 8, 9 et 10.

(٢٣) أنظر وصفاً لتدابير فؤاد باشا حيال اعيان دمشق والتي راوحت بين الاعدام والسجن والنفي، في: عبد الرزاق بن الحسن بن ابراهيم البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ١٢٥٣ ـ ١٣٣٥ هـ، حققه ونسّقه وعلّق عليه حفيده محمد بهجة البيطار، ٣ ج (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٦١)، ج ١، ص ٢٦٧ ـ ٢٧٩.

(٢٤) انظر بشأن خلفيات هذا الشعار الذي عبأ الرأي العام الفرنسي لتبرير الحملة الفرنسية، وبشأن الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية الأخرى:
Marcel Emerit, «La Crise syrienne et l'expansion économique française en 1860,» *Revue historique,* vol. 207 (1952), pp. 211 - 232.

(٢٥) انظر حول مشاريع الدول الأوروبية المشاركة في اللجنة الدولية، محاضر اجتماعات هذه اللجنة في:
Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires,* vol. 10, pp. 285, 456 et vol. 11, p. 17.

(٢٦) أنظر نص النظام الأساسي ولا سيما البروتوكول الملحق به، في: المصدر نفسه، ج ١١، ص ١٠٩.

صدر عام ١٨٦٤، والذي اشترك بوضعه فؤاد باشا ومدحت باشا، جاء ليحتوي هذه الصيغة الجزئية في صيغة تنظيمية أوسع للولايات والألوية (السناجق) والأقضية. وتقوم هذه الصيغة على هيكلية إدارية واحدة، سواء على مستوى المجالس الإدارية أو القضاء أو الضبطية أو مكاتب الإدارة المختلفة. فاعتبرت متصرفية جبل لبنان «سنجقاً» من سناجق الدولة العثمانية، إلا أنه سنجق خاص، أو «ممتاز»، فالمتصرف فيه لا يتبع لوالي الولاية شأن بقية حكام السناجق، بل يتبع للباب العالي في استامبول مباشرة كالوالي نفسه(٢٧). وتجسّد هذا «الامتياز» أيضاً في بنود أخرى كموافقة الدول الكبرى على تعيين المتصرف، واستقلالية الموازنة التي تصرف على الادارة والانماء، وحصر المهمات الأمنية في الضبطية المحلية(٢٨). وسيكون لهذه المفارقة بين الجهد التنظيمي العثماني للاحتواء والمركزة، وبين خصوصية الوضع الذاتي الذي ينزع إلى مزيد من الاستقلالية «المدعومة دولياً ولا سيما فرنسياً»(٢٩) آثار بعيدة المدى في إرساء نمط من العمل السياسي الداخلي إلى الخارج، ونموذج من العمل الإداري الذي سيعمّم تدريجياً في الأوساط المدينية في عواصم الولايات والألوية فكرة جديدة عن الدولة، وأشكال ممارسة السلطة فيها عبر المواقع الإدارية «الجديدة»(٣٠).

لقد شكّلت المرحلة الفاصلة بين إعلان خط كلخانة (عام ١٨٣٩)، وبين إعلان قانون الولايات (عام ١٨٦٤) مرحلة تأزم مجتمع كان مطالباً بـ «التكيف» مع واقعات جديدة:

ـ واقعات الضغط الأوروبي المتزايد، والتي تمثّلت بشكل أساسي باستنفار الدول الكبرى حيال مشروع محمد علي باشا في سوريا (١٨٣٩ ـ ١٨٤٠)، ثم بالانزال الفرنسي عام ١٨٦٠، وإغراق السوق بالسلع الأوروبية وقيام مشاريع الاستثمار المختلفة(٣١).

---

(٢٧) المصدر نفسه، ج ١١، «البروتوكول الملحق بالنظام»، ص ١٠٩.

(٢٨) المادتان (١٥) و(١٦) من نظام ١٨٦١، في: المصدر نفسه، ج ١١، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢٩) من مواقف هذه النزعة «الاستقلالية» امتناع اعضاء مجلس الادارة، لاسيما المسيحيين منهم، عن اشتراك مندوبي متصرفية الجبل في مجلس المبعوثان عام ١٨٧٦، بحجة «امتيازات الجبل» إلّا إذا «وافقت فرنسا» على ذلك. يقول القنصل الفرنسي(Tricou) في رسالة موجهة إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٦:
«Les Membres chrétiens, qui forment la majorité du conseil, m'ont déclaré qu'ils ne céderaient que sur un désir formel du gouvernement français, mais sans vives appréhensions et sans profonde répugnance», dans: Ismail, Ibid., vol. 13, p. 393, M. Tricou, consul général de France à Beyrouth au Due Decazes, ministre des affaires étrangères, Beyrouth, le 20 décembre 1876.

(٣٠) حصرنا بحثنا في كتاب الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان، في تأثير تشكل الادارة الجديدة على العمل السياسي في جبل لبنان، وقد كان للوضعية الخاصة في الجبل تأثير فيما بعد على بعض اتجاهات العمل السياسي وبرامجه في المناطق المجاورة في بلاد الشام كما سنرى. انظر: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي**، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦)، ص ١٦٧ ـ ١٧٩.

(٣١) انظر حول هذه المشاريع ووطأتها على الاقتصاد والمجتمع السوريين:

ـ واقعـات الضغط العثماني المتمثلة بسلسلة من التـدابير الهـادفة إلى مـركزة السلطة العثمانية، عبر إضعاف وسائط السلطة الأهلية المحلية فيها، وتحويل هذه الوسائط إلى وظائف إدارية متخصصة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقرار المركزي الصادر عن استامبول. وكان ذلك يعني على الصعيد العملي، توسيع شبكة «الهيئة الحاكمة» في الولايات من حيث العدد والاختصاص والمهمات، وإلزام «السلوك الإداري» بلوائح تنظيمية، والاستغناء عن المواقع والأدوار المحلية والأهلية التى كان يقوم بها المقاطعجيون والأعيان والعلماء ومشايخ الحرف والنقباء. إن مرحلة الانتقال التي نشير إليها حملت اضطراباً اجتماعياً وسياسياً حاداً، ولكنها حملت أيضاً حركة التفاف واحتواء للتنظيمات العثمانية من قبل القوى المحلية القائمة.

وسنتناول بالمعالجة اتجاهات وأشكال هذا الالتفاف، وصيغ التقاطع بين هياكل السلطة التي أدخلتها التنظيمات، وبين أنماطها المستمرة في بنية المجتمع الأهلي، بدءاً من الإدارة الجديدة والنظام القديم ومسألة الأرض، وصولاً إلى الوضع المأزقي للتنظيمات مروراً بإشكالية تعددية السلطات سواء في المدن أم في الأرياف.

ثانياً: الإدارة الجديدة والنظام القديم

ما يلفت النظر في نظام الولايات الصادر في عام ١٨٦٤، ليس هيكلية الوحدات الإدارية ـ الجغرافية بحد ذاتها، فهي هيكلية قديمة تعود إلى ما قبل المرحلة العثمانية[٣٢]. فالوحدة الكبرى التي هي الولاية انقسمت إلى وحدات أصغر هي السناجق، والسنجق إلى أقضية والقضاء إلى نواحٍ، والناحية هي مجموعة من القرى[٣٣]. هذا التقسيم الذي استمر واعتمد في نظام الولايات الجديد. من حيث التقسيم الإداري ـ الجغرافي، أنشىء مع التنظيمات على قواعد إدارية جديدة، وهو الأمر الذي يستوجب التوقف عنده والانتباه له. ذلك أن «الهيئة الحاكمة» لم تكن في «الولاية القديمة» تتعدى عدد الأصابع. أما في «الولاية الجديدة» فثمة مشروع يقضي بتحويل هذه الهيئة إلى مؤسسات وأجهزة إدارية وقضائية ومالية وإلى أقلام ومكاتب موظفين، لمتابعة شتى شؤون الحياة في الولاية من زراعة وصناعة وتجارة وتعليم وطرقات وعمران وشؤون خارجية وبلدية. «فالإدارة العمومية المركزية» في الولاية، استعادت صيغة الوالي والدفتردار والوظائف الأخرى، لتعطيها امتداداً وظيفياً مباشراً في المجتمع مستغنية عن وسطاء السلطة الأهلية من نقباء وقضاة ومشايخ حرف وملتزمي ضرائب، وقبل التطرق إلى هذا الامتداد نعرض أولاً بعض بنود نظام الولايات:

Dominique Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919: Les Bases d'une intervention,» *Revue* = *historique,* vol. 224 (1960), pp. 41 - 71.

(٣٢) أحمد المرسي الصفصافي، «الدولة العثمانية والولايات العربية،» بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، **المجلة التاريخية المغربية**، السنة ١٠، العددان ٢٩ ـ ٣٠ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٣٠.

(٣٣) الدستور، ج ١، ص ٣٨٢.

- «الوالي هو مأمور بتنفيذ جميع أوامر الدولة، كذلك هو مأمور بإجراء ما هو داخل في حدود المأذونية المعينة له من أحكام ولايته الداخلية»[٣٤].

- والدفتردار هو «مأمور مالية الولاية يكون مرجعاً إلى كل مصالح الولاية المالية، ومع أنه يوجد بمعية الوالي يكون مسؤولاً في الأمور الحسابية رأساً لدى نظارة المالية»[٣٥].

- «وأمور الولاية الحسابية تحال إلى قلم محاسبة يكون تحت إدارة الدفتردار، وتجري حركتها في الأصول المعينة من طرف نظارة المالية الجلية»[٣٦].

- «وأمور تحريرات الولاية عموماً تحال إلى مأمور منصوب من طرف الدولة بعنوان مكتوبجي الولاية يوجد بمعيته قلم تحريرات. . .»[٣٧].

- «ينصب مأمور من طرف الدولة بانتخاب نظارة الخارجية. . . لينظر في جريان الأحكام العهدية والأمور الخارجية، ويكون واسطة للمخابرات فيما بين الحكومة ومأموري الأجانب»[٣٨].

- «ويكون في الولاية مأمور للأمور النافعة ينصب من طرف الدولة العلية ويتعين بانتخاب نظارة الأمور النافعة الجليلة، ويكون مأموراً بأن يكشف مع مهندسين يوجدون بمعيته على الطرق والمعابر المتعلقة بالأبنية والمذاكرة بها واجرائها»[٣٩].

- «ويوجد مأمور للنظر في أمر الزراعة وتسهيل إدارة التجارة وتقدير محصولات الولاية وضبط إخراجاتها وإدخالاتها، وينصب ويتعين من طرف الدولة بانتخاب نظارة التجارة والزراعة الجليلة أيضاً»[٤٠].

- «ويكون بمعية الوالي مجلس إدارة واحد، ويكون مركباً من مفتش الأحكام الشرعية والدفتردار والمكتوبجي ومدير الخارجية وأشخاص منتخبة من الأهالي اثنان منهم مسلمون واثنان غير مسلمين»[٤١].

- «ومجلس الإدارة يكون مأموراً بالمذاكرات العائدة لاجراءات مواد تختص بالأمور الملكية والمالية والخارجية والنافعة والزراعة، ولا يتداخل في الأمور الحقوقية. . .»[٤٢].

- «وأمور ضابطة الولاية تكون تحت إمرة والي الايالة. . . ويكون ضابط كبير بعنوان الأي بك بدرجة ميرالاي للقوة الضابطة عموماً، يكون تحت أمر الوالي ومأموراً بإجراءات نظامات عساكر الضابطة»[٤٣].

هذه الهيكلية المنصوص عليها على مستوى الولاية تجد صورة لها أيضاً على مستوى السنجق، ولكن في حدود صلاحيات أضيق ومشدودة إلى مركز الولاية، بالقدر نفسه الذي ترتبط فيه مهمات وظائف أجهزة الولاية بمركز السلطنة في استامبول وعبر «نظاراتها» المختلفة[٤٤].

(٣٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٢، المادة (٦) من نظام الولايات.
(٣٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (٧).
(٣٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (٨).
(٣٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (٩).
(٣٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (١٠).
(٣٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (١١).
(٤٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (١٢).
(٤١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (١٣).
(٤٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤، المادة (١٤).
(٤٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤، المادة (١٥).
(٤٤) انظر مواد تنظيم السناجق والأقضية في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٤.

وأشد ما يلفت الانتباه في نظام الولايات المواد المتعلقة بتنظيم «الأمور الحقوقية»(٤٥)، فهذه الأمور التي شملت في نظام «الولاية القديمة» شتى أمور الاجتماع البشري، وتمركزت أحكام البت فيها لدى القاضي الذي هو الحاكم الشرعي، أي السلطة العليا من حيث المبدأ(٤٦)، توزعت مع تنظيم «الولاية الجديدة» على مؤسسات قضائية متخصصة، تتمايز فيها القضايا التي تعود إلى المحاكم النظامية عن تلك التي تعود إلى المحاكم الشرعية والملية، وعن تلك التي تعود إلى المحاكم التجارية (مجلس التجارة)(٤٧).

تنصّ المادة الثامنة عشرة: «يكون في الولايات ديوان تمييز، ووظيفة مأموريته الدعاوى الحقوقية المتعلقة بالأموال والأملاك والدعاوى المنبعثة عن الجناية».

وتنصّ المادة التاسعة عشرة: «ديوان التمييز يكون تحت رئاسة مفتش الحكّام، ويتركب من ستة أعضاء ثلاثة مسلمين وثلاثة غير مسلمين».

وتنصّ المادة العشرون: «ديوان التمييز مأمور برؤية الدعاوى التي تفصل وتحسم قانوناً ونظاماً والتدقيق عليها عدا عن الدعاوى المخصوصة العائدة لأهل الاسلام اللازمة رؤيتها في المحاكم الشرعية والعائدة كذلك للأهالي غير المسلمة التي ترى في إدارتهم الروحانية وعن الخصوصات المتعلقة في الأمور التجارية صرفاً التي ترى في مجالس التجارة»(٤٨).

واضح من خلال هذه المواد الانتقاص الحاصل من صلاحيات القاضي، فصحيح أن هذا الأخير يعيّن من قبل السلطان مفتشاً للمحاكم الشرعية(٤٩)، ويعتبر حكماً عضواً في مجلس إدارة الولاية، غير أن الموقع الذي حازه القاضي في النظام الشرعي والعرفي القديم يتقلص هنا إلى «وظيفة إدارية» (مفتش)، ولا يبقى من صلاحيته «الشرعية» الواسعة سوى حقل النظر في الأحوال الشخصية للمسلمين. وهذا الانتقاص سيصيب بالدرجة جسم العلماء الذي سيشهد في مرحلة تطبيق التنظيمات انحساراً ملحوظاً عن الحياة السياسية في المجتمع(٥٠)، وعن مواقع السلطة التي ارتبطت بدورها بموقع القاضي(٥١) والمراكز الدينية. كما أن مجالس التجارة ومحاكمها المعنية بإجراء الأحكام المتعلقة بالشؤون التجارية، ستشكّل منافساً مؤسسياً قوياً لتنظيمات الأصناف، حيث كان يجري في إطارها أو في إطار العلاقة بين شيخ الحرفة والقاضي أمور البت في الخلافات القائمة بين أهل السوق من حرفيين وتجار(٥٢).

---

(٤٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٤٦) انظر حول موقع القاضي ووظيفته قبل مرحلة التنظيمات، الفصل الثاني من البحث.

(٤٧) وقد صدرت قوانين خاصة بكل مجال من هذه المجالات. انظر أبواب الدستور: «قانون الأراضي،» ج ١، ص ١٤؛ «قانون التجارة البحرية،» ج ١، ص ١٩٢؛ «قانون التجارة البرية،» ج ١، ص ٢٦٦؛ «قانون الجزاء،» ج ١، ص ٣٢٣، وقوانين أخرى تتعلق بكل مجال في مجالات العمل الاداري، ج ٢.

(٤٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٤٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤، المادة (١٦).

(٥٠) خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ ـ ١٩٠٨،» ص ٤٥٧ ـ ٤٦٥.

(٥١) سبق وبحثنا هذا الموضوع في الفصل الأول من هذا الكتاب، ص ٤٣ ـ ٤٦.

(٥٢) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب، ص ٤٧ ـ ٥٢.

لقد أدى اتساع العلاقات التجارية مع الغرب إلى خلق مشكلات ووضعيات اقتصادية معقّدة، لم تألفها أعراف وتقاليد الحرفيين والتجار المحليين في المدن، الذين اعتادوا على فض خلافاتهم في إطار التنظيم الإجتماعي للكار، أو لدى القاضي مباشرة في المحاكم الشرعية(٥٣)، بينما كانت هذه الوضعيات المستجدة التي انخرط فيها التجار والوكلاء تستدعي فتاوى فقهية، ونصوصاً قانونية تندرج في معطيات التجارة العالمية وقوانينها الدولية، وتستجيب إلى ما آلت إليه أوضاع المدن التجارية الساحلية والداخلية في علاقتها بالتجارة العالمية(٥٤).

يعلّق شارح القانون التجاري العثماني «تيوفيل بيات» (الأفوكات) ومترجمه الشيخ اسكندر الدحداح، على إصدار القانون التجاري العثماني ونتائجه على أوضاع العمران والتجارة في المدن السورية خلال خمس عشرة سنة من تاريخ إصداره، بالعبارات التالية:

«. . . قد شعرنا بتقدم عصرنا في سبيل التمدن والنجاح، لأن الإرادة الملوكانية قد ضربت صفحاً عما مضى، وألغت تلك العادات والإصطلاحات القديمة، ومحت رسوم المحاكم الجارية إدارتها وأحكامها على أهواء وأغراض أعضائها، وأنها قد عرفت خير معرفة أن لممالكها المحروسة مقاماً رفيعاً بين أمم المسكونة، وأن رعاياها مقبلة إلى التمتع بما لا يحصى من مآثر التمدن. . . وحسبنا دليلاً في إثبات صحة هذه الحقيقة أن نوجه نظرنا إلى ما عبّر منذ عشرين أو خمس عشرة سنة أو عشر سنوات، فنرى أن الفقر الشديد قد عقبه الغنى والسعة والحركة، وأن التجارة والصناعة قد بلغتا من النجاح والتقدم مقداراً لم يعرف له أثر فيما مضى، وأن مدناً كثيرة من الشطوط والداخلية التي لم يكن فيها في أوايل المدة المذكورة أكثر من اثني عشر أو ثلاثة عشر ألف نسمة من السكان، قد تكاثر عدد أهاليها حتى أناف الآن عن أربعين ألفاً»(٥٥).

ومهما يكن من أمر هذا التوسّع التجاري الذي ساعد عليه قانون التجارة، كما يشير إلى ذلك شارحوه في بيروت، فإن سلسلة من التدابير التي قامت بها الدول الغربية لبناء الهيكلية التحتية لهذا التوسع (شق الطرقات: طريق بيروت ـ دمشق على سبيل المثال، تأهيل المرافىء من الاسكندرون حتى حيفا مروراً ببيروت لاحقاً، بناء السكك الحديد. .)، هي التي كانت في أساس انتعاش بعض المدن الساحلية وبعض المدن الداخلية ذات الموقع الوسيط في حركة السلع، دمشق وحلب على سبيل المثال، ولا سيما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر

---

(٥٣) تشير الباحثة شيري فاتر، ان هذه الوثائق جمعت في مجلدات يحتوي كل منها على خليط من السجلات بما فيها سجلات البيع والايجار والخصومات والقروض والدعاوى وبعض صكوك حصر الإرث. انظر: شيري فاتر، «وثائق البيع المثبتة في المحاكم الشرعية بدمشق،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام**، ج ١، ص ١٠١.

(٥٤) Rodinson, *Islam et capitalisme*, pp. 158 - 159

(٥٥) تيوفيل بيات (الافوكات)، **شرح القانون التجاري العثماني**، ترجمة الشيخ اسكندر الدحداح (مخطوط يعود لعام ١٨٧٦)، ص ٥ ـ ٦ ويوجد في مكتبة المؤلف صورة عنه. ويصف حاجي بيرزاده مدينة بيروت عام ١٨٨٨، العام الذي حوّلت فيه إلى عاصمة لولاية، فيقول: «قلما يوجد في الامبراطورية العثمانية الآن مدينة بعمران بيروت وكبرها. وقد عمّرت بيروت خلال عشرين سنة فقط. ذلك أنني كنت منذ عشرين سنة وما شاهدت اطلاقاً هذا العمران. . وقد أنشأوا الآن أبنية ومكاتب ومستشفيات ومدارس عسكرية على الطراز الفرنجي. . .». انظر: حاجي بيرزاده، **سفرنامه**، ترجمة طوني الحاج (بيروت: جامعة القديس يوسف، ١٩٨٣)، ص ٣٧. (اطروحة دكتوراه غير منشورة).

ومطلع القرن العشرين(٥٦)

إن اتساع حركة التتجير سيكون له هذه المرة أيضاً (وكما في حالة دوره في تكريس نظام الالتزام مع ازدياد الامتيازات الأجنبية) نتائج اجتماعية مهمة. فستنشأ علاقة مؤسسية بين المواقع الثلاثة: الأرض والإدارة والمال، علاقة نفعية متبادلة بين الإدارة كمصدر للسلطة وبين الأرض كمصدر للثروة، وسيكون احتواء التنظيمات ومفاعيلها في نظام مفكك للسلطة، أحد أخطر مظاهر نتائج العلاقة التي نسجت بين الإدارة من جهة، وفرصة وضع اليد على الأرض من جهة ثانية.

إن نظرة سوسيولوجية لمراكز الإدارة الجديدة التي أنشأتها التنظيمات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في المدن الرئيسية السورية الساحلية والداخلية، تتيح لنا معرفة من هم الذين تسلّموا المناصب الإدارية الجديدة في مرحلة التنظيمات.

إن البيوتات الدمشقية التي يذكرها الحصني على سبيل المثال، تعطينا فكرة عما آلت إليه الزعامة الدمشقية الإدارية بعد عام ١٨٦٠، وفي سياق مرحلة تأسيس الوظيفة في الإدارة العثمانية.

إن الأسماء التي تتردد في مجلس الإدارة والوظائف الإدارية في لواء دمشق هي آل العجلاني(٥٧)، وقد حافظت على استمرارية سلطتها القديمة المبنية سابقاً على الرتبة العلمية (منصب النقابة) من خلال الوظيفة الإدارية الجديدة(٥٨)، وعائلة العمري، وقد تسلم أفراد منها عضوية المجلس البلدي وعضوية المجلس الإداري للواء الولاية(٥٩)، وآل الجيلاني، التي برز

(٥٦) انظر توسيعاً لهذه المسألة في: وجيه كوثراني، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ١٠١ - ١٥٠. انظر أيضاً: علي الحسني، **تاريخ سوريا الاقتصادي: الاقتصاد روح الحرية والاستقلال** (دمشق: مطبعة بدائع الفنون، ١٩٢٣)، ص ١٤٧ - ٢٥٠، و
Richard Lodoïs Thoumin, *Histoire de la Syrie* (Lille: Desclée, 1929), pp. 301 - 302.

(٥٧) برز من آل العجلاني بعد عام ١٨٦٠ مثلاً السيد محمد الذي تولى رئاسة البلدية في دمشق، وصار نائباً عنها في مجلس الأمة في دار الخلافة، وكان قبلها عضواً في مجلس ادارة الولاية. انظر: محمد أديب آل تقي الدين الحصني، **منتخبات التواريخ لدمشق**، تحقيق وتقديم كمال الصليبي (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩)، ص ٨١٠، ومحمد جميل الشطي، **تراجم اعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري، ١٣٠١ - ١٣٥٠ هـ** (دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٤٨ -)، ص ٥٥.

(٥٨) الحصني، المصدر نفسه، ص ٨١٠.

(٥٩) ويذكر الحصني أن واحداً منهم واسمه فريد أفندي تسلم منصب متصرف لواء حوران. ويضيف «وقد ادركنا أيضاً ابن عمه عبد اللطيف افندي ابن السيد سعيد العمري، تقلد وظائف كثيرة مثل ابن عمه المذكور، منها عضوية المجلس البلدي ثم محكمة البداية والاستئناف. كان عضواً بها ثم تقلد عضوية مجلس ادارة الولاية الكبير. وكان رفيقنا فيه وقد رحل إلى الآستانة لأجل تولية الأوقاف في يافا.. وقد ترك ذرية نجيبة وهم رفيق أفندي ونسيب أفندي وشريف بك من أعضاء مجلس ادارة لواء دمشق وسعيد أفندي وجميعهم مثال الوجاهة ورثوا المجد كابراً عن كابر...». انظر: المصدر نفسه، ص ٨٢٣، والشطي، المصدر نفسه، ص ١٠٨.

منها سعيد أفندي الذي تقلد رئاسة بلدية دمشق، وعضوية مجلس إدارتها الكبير[٦٠]، وعائلة الكزبري، التي تسلّم منها أفراد وظائف أمنية وعدلية وبلدية[٦١]، وعائلة الأيوبي[٦٢]، وعائلة العظم[٦٣]، والعظمة[٦٤]، وآل اليوسف[٦٥]، وآل العابد[٦٦] والقوتلي[٦٧]، وبنو المزالق[٦٨]، والمهايني[٦٩]، والمورة لي[٧٠]، وبنو العسلي[٧١] وبنو الأدلبي[٧٢]، وبنو مردم بك[٧٣]، وبوظو[٧٤]، وشمدين[٧٥]. وفي المدن السورية الأخرى، برزت عائلات عديدة تقلّدت

---

(٦٠) توفي عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م) وقد تقلد اخرون من هذه العائلة مناصب في العدلية. الحصني، المصدر نفسه، ص ٨٢٦.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٨٣٠.

(٦٢) يذكر الحصني في ترجمته لهذه العائلة: «وقد أدركنا من مشاهير رجال هذا البيت محمد علي أفندي بن عطا الله افندي بن سعيد افندي، كان أحد أعيان دمشق، خطبته العلياء واحترمته الحكام والأمراء. تقلّد عضوية الاستئناف في المحاكم العدلية ثم عضوية مجلس ادارة الولاية الكبير وأحسنت إليه الدولة العثمانية برتبة البلاد الخمس مع الوسام المجيدي الثاني، مات سنة ١٣٢٣، وقد اعقب نجله عطا الله بك من خيرة رجال الحكومة الملكية. تقلّد وظائف عالية في زمن الأتراك ثم تولى وزارة الداخلية والعدلية بدمشق بعد الاحتلال، وهو شريف أيضاً من جهة والدته من بني الحصني». المصدر نفسه، ٨٣٣، انظر أيضاً اسماءً أخرى، ص ٨٣٤-٨٣٥.

(٦٣) تولى منهم في مرحلة التنظيمات: رئاسة البلدية، نظارة النفوس، عضوية مجلس الادارة، مديرية الاشغال العامة... المصدر نفسه، ص ٨٤٧-٨٤٨، والشطي، تراجم أعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري، ١٣٠١-١٣٥٠ هـ، ص ٢٩.

(٦٤) الحصني، المصدر نفسه، ص ٨٤٩.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٨٥١، والشطي، المصدر نفسه، ص ٥٩-٦٠.

(٦٦) ويذكر الحصني في ترجمته لبعض أفراد هذه العائلة ومنهم مصطفى باشا: «تقلّد وظائف كبيرة أولها القائمقامية، ثم المتصرفية ثم ولاية الموصل، وهو من ذوي الأخلاق الحميدة. وأمّا الوزير احمد عزت الشهير المجدّد لمجد هذه الأسرة، مات في مصر ونقل إلى دمشق سنة ١٣٤٣، إذ لو لم يكن له في زمن اقباله من الأعمال المبرورة تجاه الأمة سوى سعيه الحثيث لمد الخط الحديدي الحجازي، وايصال السلك البرقي من الشام إلى الحرمين الشريفين، لكفاه ذلك فخراً وذخراً بعد أن كان ذلك من المستحيلات. وقد ترك ثروة لذريته تبلغ المليون من الذهب، وتبرّع بخمسة آلاف ليرا لبناء مدرسة اهلية بدمشق، وقد انجب ولدين نجيبين هما محمد علي بك الذي كان في زمن الدولة العثمانية سفيراً لها في أميركا أيام اقبال ابيه، ثم بعدها كان المدير العام لمالية الاتحاد السوري». الحصني، المصدر نفسه، ص ٨٥٣-٨٥٤. انظر أيضاً: الشطي، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٦٧) الحصني، المصدر نفسه، ص ٨٦١، والشطي، المصدر نفسه، ص ١٠٥-١٠٦.

(٦٨) الحصني، المصدر نفسه، ص ٨٦٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٨٦٤. ويذكر الحصني احد زعمائهم (صالح آغا) الذي كان مثال الزعامة والشهامة ذو كلمة نافذة عند الحاكم والأمراء.. تقلّد عضوية المجلس الكبير.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٨٧٠.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٨٨٣.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٨٨٤. ويعلّق الحصني على ترجمة اعيانهم: «وقد تفرع من رجال هذا البيت جماعة كثيرون من موظفي الأوقاف والعدلية وغيرهما من دوائر الحكومة»، ص ٨٨٥.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٨٩١.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٨٩٧.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٨٩٩، والشطي، تراجم اعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري، ١٣٠١-١٣٥٠ هـ، ص ٨٨-٨٩.

الـوظائف الجـديدة العثمـانية كـالكيلاني والبـارودي والشيشكلي والحـوراني(٧٦) والأتـاسي والزهراوي في حمص(٧٧)، وآل الرفاعي وهنانو والكوراني والكيالي في حلب(٧٨).

هذه الأسماء التي نجدها تتردد مع غيرها في مناصب الإدارة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين(٧٩)، نجدها أيضاً في مواقع الأسر المالكة للثروات العقارية في سوريا، لدرجة أنه يمكن أن نلحظ خط علاقة متبادلة بين السلطة الإدارية الجديدة في هيكلية التنظيمات، وبين تملّك الأراضي على قاعدة قانون الأراضي الذي أعلن عام ١٨٥٨، واستصدرت نظاماته وقامت أجهزته لاحقاً وفق نظام الطابو عام ١٨٧٢(٨٠).

إن المسألة المركزية التي يدور عليها نظام الأراضي المستحدث، هي في حصر مسؤولية الأرض في يد المتصرفين بها كأفراد لا كعائلات أو جماعات قبلية أو قروية، وبالتالي، حصر وتحديد مسؤولية الجباية الضرائبية بصورة فردية. وقد ساد الاعتقاد في استامبول، بأن مثل هذا الإصلاح الزراعي من شأنه أن يوسّع قاعدة المشاركة الفلاحية الفردية في التصرف بالأرض الأميرية واستثمارها، وتثبيت هذا التصرف بموجب «سندات طابو» لقد نصّت المادة الثامنة من قانون الأراضي عام ١٨٥٨، على أن «كامل أراضي القرية أو القصبة لا يمكن أن تحال وتتفوض إلى هيئة مجموع أهاليها قلماً واحداً، ولا إلى شخص واحد أو اثنين وثلاثة ينتخبون منهم، بل تحال الأراضي لكل شخص من الأهالي على حدته، وتعطي سندات الطابو لأيديهم ببيان كيفية تصرفهم»(٨١).

أما بشأن «فراغ الأرض» أي تسجيلها في سجلات الطابو على اسم شخص معيّن، فإن المادة الثالثة من نظام الطابو تنص على أنه: «إذا أراد أحد أن يتفرّغ عن أراضيه لآخر، فينبغي أن يأخذ علماً وخبراً مختوماً بأختام إمام ومختاري حارته أو قريته، مبيناً أن المتفرغ متصرف حقيقة بتلك الأراضي مع صحة مقدار المبلغ الذي تفرغ به، وبيان القضاء والقرية الداخلة بها وحدودها وتخومها ومقدار دونماتها، ثم يحضر المتفرغ مع المفرّغ له أو وكلاؤهما الشرعيون إلى مجلس المدينة، وعند ذلك يؤخذ منهما العلم والخبر الذي أحضراه ويحفظ، وبعد أن يؤخذ ويستوفى خرج الفراغ تؤخذ تقاريرهما بحضور مدير البلدة إذا كانا في رأس القضاء، أما إذا كانا في رأس اللواء أو مركز الايالة فبحضور مأموري المال الموجودين هناك، وبعد ذلك تجري معاملة قيده، ثم إذا كان ذلك في رأس القضاء يرسل بمضبطة مع الخرج المذكور إلى رأس اللواء الملحق به... وإذا كان المتفرغ ليس له سند قديم يلزم أن تتبين كيفية تصرفه في المضابط التي تنتظم على المنوال السابق»(٨٢).

وكان هذا التنظيم القانوني الذي يعطي الإدارة صلاحية الجانب الاجرائي في عملية تسجيل الأرض للمتصرف بها، كان قد جاء في سياق الاستمرار بصيغة الالتزام والمالكانات

---

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٩٢٤-٩٢٥.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٩٢٦-٩٢٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٩٢١-٩٢٢.

(٧٩) انظر: «سالنامة ولاية سورية»، حيث نجد فصلاً عن اسماء السلاطين والولاة واسماء الموظفين في المعارف والنافعة والتجارة والزراعة وتحرير الأملاك والأوقاف والبلدية والبريد.

(٨٠) الدستور، ج ١، «قانون الأراضي، ١٨٥٨،» ص ١٤ - ٤٤، و«نظام الطابو، ١٨٧٢،» ص ٤٤ - ٦٤.

(٨١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦-١٧.

(٨٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٤.

للأراضي الأميرية، وهذا السياق يتّسم بالتغلب الذي كانت قد نبهت إليه المادة الحادية والعشرون والثانية والعشرون من قانون الأراضي، وذلك عندما أشارتا إلى إمكانية استرداد «الأراضي المضبوطة والمزروعة فضولاً وتغلباً»(٨٣).

لكن التنبّه إلى هذا الأمر على مستوى النص شيء، ومسار التطبيق الذي سارت فيه هذه النصوص شيء آخر. ولعل مفتاح فهم هذه المفارقة بين النظرية والتطبيق بين نيات المشرعين العثمانيين في استامبول، وبين الممارسة العملية على الأرض، نجده في متابعة أشكال التحول في نظام السلطة من موقع ملتزمي الضرائب ومسؤولية جبايتها، إلى موقع الموظفين الإداريين المنوط بهم تطبيق أنظمة السلطة ومن بينها تسجيل الأرض وحصر الاستثمارات الزراعية الفردية فيها.

إن سلوكاً سياسياً واحداً يقوم على الاستتباع والحماية والخدمات التي تجري في إطار الحي والعائلة وسيطرة المدينة على القرية، استمر في الحياة المدينية في سوريا. وهذا السلوك نفسه الذي ساد في مرحلة ما قبل التنظيمات اخترق الإدارة الجديدة في مرحلة ما بعد التنظيمات، ومرحلة ما بعد صدور قانون الولايات (عام ١٨٦٤). بل أكثر من ذلك، ان منصب الإدارة أصبح الموقع الأساسي الذي يؤمّن الوجاهة السياسية من جهة، ولكن أيضاً وبشكل متوازٍ يحقق تثبيت التملك وتوسيعه، وتحصيل المنافع وممارسة سياسة الاستتباع والحماية تجاه سكان الحي وفلاحي القرية(٨٤). لذلك كانت العائلات الكبرى في المدن الرئيسية (في مراكز الولايات والألوية)، تحرص حرصاً شديداً على انتشار أبنائها في مختلف المجالس والإدارات الحكومية، وحتى على إيجاد حقوق وراثية غير رسمية في بعض المناصب، ولو اقتضى الأمر استخدام الرشوة والمال(٨٥).

ويمكن أن نلاحظ أن تسجيل الأراضي كملكيات خاصة واستثمارات فردية، كان يمر عبر «عملية إدارية» تحكّمت في سيرها العائلات القوية ابتداء من شهادة «المختار» في القرية، وإلى مرحلة«فراغها»لدى مأموري الطابو. ولقد استطاع المتنفذون وأهل الوجاهة أن يتحكّموا في هذه «العملية الإدارية» من خلال جملة أوضاع تاريخية منها: تخوّف الفلاحين من أن يكون مسح الأراضي مدعاة لمزيد من الضرائب، وقوعهم في الديون المستمرة والمتراكمة للملتزمين، حاجتهم الدائمة للحماية من هجمات البدو التي كانت تؤمنها بعض العائلات العسكرية (الأغاوات)، حاجتهم لوسائط الإتصال بالإدارة القائمة في المدينة(٨٦)، وأن تقديرات لتوزع

---

(٨٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨.

(٨٤) انظر وصفاً غنياً لعلاقة اعيان المدن بالادارة في: محمد رفيق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت (بيروت: مطبعة الاقبال، ١٩١٦)، ج ١، القسم الجنوبي، ص ٩٩ - ١٠٠ و ١٠٩ - ١١٠.

(٨٥) خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٠٨»، ص ٤٧٦ - ٤٧٧، ويوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ٩٠-٩١.

(٨٦) Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient* (Paris: Gallimard, 1946), p. 95, et A. Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Mémoires de L'Institut français de Damas* =

الملكية في سنوات ما قبل الحرب الأولى تشير إلى حصول تمركز واضح في عملية تسجيل الأراضي في سوريا. هذه التقديرات تشير إلى التوزع التالي: ملكية كبيرة ٦٠ بالمائة، ملكية متوسطة ١٥ بالمائة، ملكية صغيرة ٢٥ بالمائة(٨٧).

ويشير محمد كرد علي أيضاً إلى واقع هذا التوزع في التصرف بالأرض في سنوات ما قبل الحرب الأولى فيقول: «ويتصرف الشاميون اليوم بالأرض على نسبة غير عادلة، ومعنى هذا أن أرباب الوجاهة والثروة على قلتهم يتصرفون بمساحات واسعة جداً في كثير من المناطق، بينما الفلاح يعمل في الأرض دون أن يكون له في تملّكها نصيب، ففي أطراف حماه مثلاً ١٢٤ قرية منها ثمانون في المائة لأرباب الوجاهة من عيال لا تتجاوز عدد الأصابع، والباقي وهو عشرون في المائة يتصرف به الفلاحون ورجال الطبقة المتوسطة من الشعب، وفي أرجاء حمص ١٧٦ قرية منها ثمانون في المائة للوجهاء دون غيرهم، وعشرون في المائة مشاع بين هؤلاء الوجهاء والفلاحين، إلا بضع قرى لم تمتد إليها أيدي المتغلبين فلبثت للفلاحين وحدهم»(٨٨)، كما أن الملاحظة نفسها ترد في الحديث عن وجهاء دمشق، فما من بيت من بيوت دمشق الكبيرة إلا ويملك مساحات واسعة في الغوطة(٨٩)، ويشير «A - Latron» إلى هذه الظاهرة نفسها، ويتحدث عن توسّع «ملكيات» الأعيان على حساب تصرف الفلاحين بالأرض في السهول المحيطة بالمدن، في بيروت ودمشق وحماه وحمص، ويذكر أمثلة من عائلات حماه هي الكيلاني والبرازي والبارودي(٩٠).

إن هذا الترابط بين الأرض والإدارة والسلطة كان له تأثير حاسم في أشكال العمل السياسي، الذي انخرطت به العائلات المدينية القوية في بلاد الشام. إذ يصبح الموقع الإداري، ومهما كانت تراتبيته في سلم الإدارة، مصدر نفع لزيادة ثروة أو تأكيد سلطة، وبالتالي، محور صراع سياسي بين العائلات المتنافسة، ويقدم صاحبا كتاب ولاية بيروت في مطلع القرن العشرين، ملاحظات وصفية دقيقة لـ «الممارسة السياسية» التي ميّزت سلوك العائلات المدينية المتنفذة (الأعيان) تجاه الإدارة الجديدة، وانطلاقاً من وصف عيني لسلوك ما يسميه الكاتبان «الخواص» في نابلس، يعممان رأيهما في شأن الإدارة في بقية مدن سوريا. إذ يلاحظان في مطلع القرن العشرين: «إن أفراد هذه الزمرة متمسكون بأهداب وظائف صغيرة في الحكومة لا تزيد رواتبها على بضع مئات من القروش، مع أن ثروة أحدهم تزيد على ألوف الليرات، فيندسون في أقلام الحكومة ويلازمونها من الصباح إلى المساء. والسبب في ذلك أن منافع كثيرة تتحقق من خلال هذا الموقع فالرجل منهم [كما يقولان] ينجز أولاً أشغاله الشخصية التي تقع له بأسهل طريقة وأحسن وجه، ثم إنه يكون محلاً لمراجعة أصحاب الحاجات أكثر من مراجعتهم للمأمورين الأغراب بسبب أنه وجه معروف في البلدة، وتراه يقبل الهدايا من جهة، ولا يتحاشى من جهة أخرى عن استعمال كافة ما يمكن اجراؤه من الوسائط بواسطة نفوذ وظيفته لسلب جميع

= (Beyrouth: [L'Institut], 1936), p. 130.

(٨٧) Louis Cardon, *Le Régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban,* Préface de m. Edmond Philippar (Paris: Librairic du Recueil Sirey, 1932), p. 105.

(٨٨) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ٦ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ - ١٩٧٢)، ج ٤، ص ١٩٤ - ١٩٥.

(٨٩) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٩٥.

(٩٠) Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Mémoires de l'Institut français de Damas,* p. 213.

ما بيد القروي وما يملكه. وهم من جهة ثالثة يحلون مشاكل اخصائهم الأقرب فالأقرب بصورة مستعجلة وعلى احسن طريقة»(٩١).

وأما بالنسبة إلى المأمور الغريب(٩٢)، أي الموظف القادم من مدينة أخرى أو ولاية أخرى، فإن العائلات الكبرى في المدينة تتنافس في استمالته حتى تستطيع أن تشكل حجاباً بينه وبين «العامة»، وبالتالي، مرجعاً وسيطاً للفلاحين. ويصف صاحبا ولاية بيروت هذا الواقع الذي آلت إليه الإدارة الجديدة في مطلع القرن العشرين: «ولا يحق للفلاحين ولطبقة العوام مراجعة الحكومة أو المداخلة مع مأموري الحكومة مباشرة، فهم مجبورون على الرجوع إلى الآغا أو الأفندي الذي ينتسبون إليه، فإن ذلك الآغا أو الأفندي أو البك هو وكيل الفلاح وحاميه وواسطته والقوة الاجرائية أيضاً»(٩٣).

وهذه المرجعية في الخدمات كانت تتجسد في تحالفات عائلية محصورة في عدد من العائلات التي يطلق عليها مؤلفا ولاية بيروت «شركات انحصارية»، إذ يشيران إلى أن «الخواص» قد شكّلوا «شركات انحصارية مؤلفة من عدة أسر للاستفادة والربح بهذه الطريقة». ويضيفان: «ويغلب أن يرأس هذه الشركة الانحصارية المأمور الوطني الأكثر نفوذاً، فتعمل هذه الشركة لستر كافة معائل هذا المأمور ولإخفاء نقائصه ولإظهاره والنهوض به في نظر الأهلين، وتميل الأسر التي تبقى خارجة عن هذه الشركات إلى الدخول فيها وتسعى وراء ذلك، فإن لم تنجح في مسعاها، تندفع حينئذ بما عندها من سلاح العقل والمنطق والحق وجميع ما يمكن الاستعانة به من المقدسات، وتأخذ بالصراخ والشكاية من ارتكاب هذا المأمور، وتنشر قبائحه وتشهرها، ولقد كانت هذه المشاحنات على النفوذ تؤدي أحياناً إلى مصادمات دموية»(٩٤).

إن هذا الوصف لما يمكن أن نسميه «عملاً سياسياً» في المدينة السورية(٩٥) التي خضعت لتنظيمات الدولة العثمانية، يفسر إلى حد كبير أشكال التحول في السلطة من نظام أعيان يندرجون في سلطة الالتزام والموقع الديني (الرسمي)، إلى نظام «بيروقراطية» وجهاء يندرجون في سلطة الإدارة وما تدره هذه الأخيرة من منافع. صحيح أن هؤلاء الوجهاء اتسعت شرعيتهم الاجتماعية فشملت إلى جانب عائلات «العلماء» والأعيان القدامى عائلات جديدة، صعدت عن طريق سلطة الإدارة وتسجيل الأراضي. بيد أن هذا الاتساع الاجتماعي لم يكن يعني اتساعاً في المشاركة السياسية وتعديلاً لطبيعتها، بقدر ما كان يعني تجديداً للعلاقات السياسية القديمة، ولكن بصيغ متمحورة حول الإدارة التي يتحكم بها الوالي محلياً(٩٦).

---

(٩١) التميمي وبهجت، ولاية بيروت، ج ١، ص ١٠٩ - ١١٠.

(٩٢) على حد تعبير صاحبي كتاب: ولاية بيروت.

(٩٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٠.

(٩٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٠ - ١١١.

(٩٥) أنظر وصفاً مماثلاً للسلوك السياسي لعائلات دمشق، في: خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٠٨،» ص ٤٧٧ - ٤٨٣.

(٩٦) يروي محمد كرد علي في مذكراته بعض القصص عن تهافت بعض أعيان دمشق على الوالي نقلاً عن شيخه الجزائري فيقول: «وشيخنا هذا كان مرة في زيارة والي سورية ناظم باشا، وقد ورد عليه الأعيان يحيونه، فمنهم من كان يقبل يده، ومنهم من يلثم ذيله وركبته، وكلهم متماوتون في حضرته، متهالكون على الغلو في تمجيده. . .». محمد كرد علي، المذكرات، ٣ ج (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٨ - ١٩٤٩)، ج ١، ص ٣٩٣ - ٣٩٤.

لقد حدث أن التف الأعيان على قانون الأرض من خلال النفوذ الإداري. وكان هذا الالتفاف يحتاج إلى استمرار النفوذ العائلي، بما يحمله هذا الأخير من قوة تحالفات ومدى اتباع في الحي والقرية، ولكنه كان يحتاج أيضاً إلى وحدة الملكية العائلية وعدم تجزّئها، وهو أمر كان يتناقض مع قانون الأراضي الذي دعا إلى التسجيل الفردي للأرض. فكيف استطاع الذين قاموا بهذا الالتفاف على الإدارة والتمكّن من السيطرة عليها، أن يتجنبوا الطابع الفردي للاستثمارات الزراعية التي يدعو إليها قانون الأرض؟ وبعبارة أخرى كيف استطاعت عائلات «الأعيان» أن تتجنب تجزؤ «أراضيها» عبر سندات الطابو الفردية والميراث الفردي؟

إن الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، شهد في مدن سوريا الكبرى حركة تحويل لأراضي الميري المسجلة بأسماء زعماء العائلات إلى «وقف ذري» أو وقف أهلي، وهي «حيلة فقهية» لجأ إليها المتغلبون للاستحواذ على وقف الأرض التي تعود رقبتها للدولة من جهة، ولتجنب تفتيت «حق المتصرف» بالأرض، إلى حقوق جزئية للوارثين من جهة أخرى، وهذه الوجهة سمحت بالتفاف العائلة حول مصلحة مشتركة، ولكنها فسحت المجال لسوء استخدام الوقف «الذري» على حساب «الوقف الخيري»، مما دفع محمد كرد علي إلى أن يكتب في مطلع القرن العشرين عن «مصائب الأوقاف» فيقول: «إن غلو الواقفين بالتهافت على الوقف، واتخاذ الظلمة المتجرين بالدين الوقف دريئة لصيانة أموالهم المغصوبة من المصادرة... وتساهل متفقهة السوء بابتداع حيل الأوقاف لافعام جيوبهم وإشباع بطونهم النهمة. كل ذلك كان من أعظم البواعث على إضاعة الأوقاف الإسلامية في الشام»[٩٧].

هذا، وإذا كان هذا «الالتفاف الفقهي» قد ضمن استمرارية النفوذ العائلي على قاعدة تجنب تفتيت استثمارات الأراضي الأميرية، فإن أسلوب الجباية الضرائبية وتخمين هذه الضرائب، بقيا رغم التنظيمات مدعاة للتلاعب وممارسة أنماط من السلطة الجائرة التي تستحضر سلطة الالتزام هذه المرة على صعيد علاقة الإدارة بالفلاحين عبر تخمين ضريبة العشر[٩٨]، وعبر تلزيم جباياتها بصورة مباشرة لأفراد بالمزايدة بإشراف المجالس الإدارية[٩٩].

ويحدثنا يوسف الحكيم في مذكراته: **سورية، والعهد العثماني** عن نتائج هذه السياسة الإدارية في مطلع القرن العشرين، فيورد خبر الحادثة التالية: «كان استيفاء عشر الحاصلات الزراعية في ذلك العهد قائماً على أساس وضع عشر كل قرية بالمزاودة العلنية في موعد الحصاد، فإذا لم يتقدم راغب فيه بسبب الجدب وغيره، التزمه أهل القرية بالبدل المخمن في السنة السابقة على وجه التكامل والتضامن، وذات يوم

---

(٩٧) كرد علي، خطط الشام، ج ٥، ص ١١١.

(٩٨) عيّن القانون العثماني نوعين من الضرائب على الأرض الأميرية: ضريبة ٤ في الألف من ثمن الأرض وضريبة ١٠ بالمائة من محاصيل الأرض غير الصافية... ويعلّق محمد كرد علي على ضريبة العشر: «والعشر من المصائب المزمنة في هذا القطر، لأنه يصعب جداً تخمين الغلّات على وجه الضبط لأخذ هذا المقدار منها، فقد حارت حكومات الشام في طريقة استيفاء العشر أو ثمنه ولا تزال حائرة لأنها إذا خمّنت الغلات تخميناً، فقد يضل المخمّنون أو يتعمدون الخطأ احياناً، فيظلم الفلاح إذا جاء التخمين زائداً عن الحقيقة». المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٩٣-١٩٤.

(٩٩) الدستور، ج ٢، ص ٣٦-٣٧.

تقدم إليّ بعض القرويين بعريضة تتضمن إلى ذويهم وعددهم ثلاثون ملقون في السجن منذ أيام لإكراههم على التزام عشر القرية ببدلها السابق، مع أن الموسم السابق كان خصباً، التزم عشره أصحاب الثروة والنفوذ من ملاّك القرى الاقطاعيين فجنوا من التزامهم أرباحاً طائلة، فلا يجوز في سنة الجدب والقحط أن يتحمل فقراء الفلاحين الغرم بعد أن فاز الأغنياء وحدهم بالغنم». ويذكر الحكيم بأن التوقيف كان قد تمّ بأمر من المتصرف وبإيعاز من محاسب اللواء، وذلك بحجة «الحرص على أموال الدولة»[١٠٠].

غير أن ما كان يجري من سياسات مالية تجاه «قرى الفلاحين» على حد تعبير محمد كردعلي، لم يكن ليطبق على «قرى الوجهاء»، فهذه الأخيرة كانت بمنأى عن عمليات «المزاودة» بفعل رعاية مجالس الإدارة لها[١٠١]، فلقد حلّت سلطة الإدارة محل سلطة المتسلم أو الملتزم، ولم يتغير شيء يذكر بالنسبة إلى الوضع المالي للدولة والمجتمع الريفي[١٠٢].

ثالثاً: التعددية في السلطات الإدارية والأهلية

ولا يفوتنا في سياق معالجة موضوع التنظيمات وتأثيرها على نظام السلطة وأشكال ممارستها، أن نذكر مؤسسة حديثة اقتبسها أهل التنظيمات العثمانية عن النموذج الأوروبي[١٠٣]، هي مؤسسة البلدية (Municipalité)، والتي أول ما طبقت أنظمتها في استامبول، وما لبثت أن عممت على مراكز الولايات والألوية والأقضية والنواحي في منطقة المشرق العربي، بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٧٧[١٠٤].

إن أول ما يلفت الانتباه في موضوع صلاحيات المجلس البلدي ورئيسه المنصوص عليها في نظام البلديات، إنها تتناول عدداً من الصلاحيات التي كانت تتوزع بين النقيب والمحتسب وشيخ الحرفة، مضافاً إليها شؤون عمران المدينة وتنظيمه[١٠٥]. وكان مصير هذه المؤسسة كشأن مصير بقية قطاعات الإدارة. إذ لم تلبث أن أصبحت مطية لأعيان المدينة وواسطة علاقة

---

(١٠٠) الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(١٠١) كرد علي، خطط الشام، ج ٤، ص ١٩٤ - ١٩٥.

(١٠٢) يعلّق محمد كرد علي على هذا الأمر بقوله إنه كان من نتائج هذه السياسة الادارية «ضرر مزدوج على الفلاح وبيت المال معاً». المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(١٠٣) Bernard Lewis, «Baladiyya,» in: *Encyclopédie de l'islam,* nouvelle édition (Leiden: Brill, 1960 - 1985), vol. 1, p. 1002.

(١٠٤) R.L. Hill, dans: Ibid., vol. 1, p. 1005.

انظر أيضاً نصوص النظامات التي صدرت تباعاً بشأن تنظيم البلديات في: الدستور، ج ٢، ص ٣٩٥ - ٤٨٠.

(١٠٥) أنظر تعليمات بحق عموم وظائف مجلس الدائرة البلدية، فإضافة إلى تنظيم الشوارع والاحياء والعمل على نظافتها وإعطاء رخص البناء بناءً على تخطيط مسبق، أعطي مجلس البلدية صلاحية الاشراف على الأسواق والمتاجر ومراقبة سير العمل فيها. ينص البند الثامن من هذه التعليمات: «يحصل التحقيق دائماً على وزنات الخبازين والخضرجية وباقي أمثالهم من الأصناف، وعلى موازينهم وقبابينهم وباقي اوزانهم، وعلى كيفية ما يبيعونه من الارزاق والاشياء والنظر احياناً في اشياء باقي الأصناف مثل الأذرع والكيول ايضاً لكي، إذا وجد ما هو ناقص الوزن والعيار أو شيء متلوف أو متعفن في الأشياء التي يبيعونها، تجري المعاملة المقتضاة لذلك قانوناً ويؤخذ الجزاء النقدي من المتجاسرين على هذا العمل». الدستور، ص ٤٣٧.

بالإدارة الممثلة بالوالي أو المتصرف أو القائمقام أو مدير الناحية، ومصدر منفعة وتنفيع للاتباع والتابعين(١٠٦). الأمر الذي جعلها حلقة في شبكة الاستتباع والتحالف في الصراعات العائلية القائمة داخل المدينة أو البلدة، وهذا المنحى الذي اتخذته البلدية كوسيلة لتمكين النفوذ السياسي العائلي في سياق تفكك وضعف المؤسسات «البلدية» القديمة (الحسبة، النقابة مشيخة الحرف)، لفت نظر المراقبين في مطلع القرن العشرين فكتب صاحبا ولاية بيروت اللذان خصصا في كتابهما وصفاً للبلديات وموازنتها وأعمالها: «إننا نحن الشرقيين، لا نزال بعيدين عن فهم المعنى الحقيقي لكلمة بلدية. إن المعنى الذي نفهمه من كلمة بلدية، هي أنها دائرة رسمية جعلت رياستها لتقوية وتحكيم مراكز الأعيان أصحاب النفوذ أو لإملاء جيوب البكوات الفقراء، لم نر في محل من المحلات دليلاً أو إمارة تثبت لنا المفهوم الحقيقي أو الرسمي لكلمة بلدية، فرئيس البلدية والموظفون معه يتعرفون لأنفسهم بأنهم موظفون يقومون بإنفاذ أوامر مدير الناحية أو القائمقام أو المتصرف حرفياً بلا اعتراض ولا توقف... ولم نقدر أن نشاهد في كافة المحلات التي طفنا بها تقريباً المعنى المقصود في البلاد الغربية من كلمة بلدية»(١٠٧).

تلك هي بعض الأمثلة التي تشير إلى نمط من علاقة الاحتواء بين مجتمع يمر بحالة من التأزم في مؤسساته التقليدية التاريخية، تحت ضغط من حاجات أوروبا التوسعية ومن حاجات السلطنة لمركزة إدارتها وتحديثها من جهة، وبين بنى إدارية ومؤسسية جديدة اقتبست عن الدساتير الغربية وأنظمتها من جهة ثانية. إنها تشير إلى احتواء المجتمع لهذه المؤسسات في مضامين سلطة من شأنها أن تنقذ سلطة الأعيان المهددة، وتوجهها في أقنية جديدة هي أقنية الإدارة. وإذا كان الأمر كذلك على مستوى الأعيان والوجهاء، فكيف سارت مجريات التنظيم على صعيد السلوك الشعبي في المدينة؟

لقد نصّت الأنظمة الجديدة على تكوين «ضابطية» تسهر على الأمن الداخلي وتنّفذ قرارات الوالي أو المتصرف(١٠٨)، فهل استطاع هذا الجهاز الأمني الجديد أن يقوم بوظيفته الأمنية ـ الاجتماعية في ظل العلاقات الاجتماعية الأهلية السائدة في الأحياء المدينية والأرياف؟

إن مراقباً دمشقياً من عائلة حرفية يصف الإدارة الحكومية الجديدة في مطلع القرن

---

(١٠٦) يورد صاحبا كتاب ولاية بيروت، ارقاماً عن ميزانيات بلديات ولاية بيروت، تعود إلى سنوات ما قبل الحرب الأولى، ويمكن أن نستنتج من خلالها أن «الثلثين تقريباً من الأموال التي تجبى تصرف على الرواتب للمأمورين وللعجزة المنسوبين للأعيان وعلى الزينة والمهرجانات...». انظر: التميمي وبهجت، ولاية بيروت، ج ١، ص ٩٤ ـ ٩٥ و ١٥٩.

(١٠٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٣. وتجدر الاشارة إلى وضع البلديات من ناحية ازدهارها أو تقهقرها كان يعود إلى طبيعة الوالي، فكانت البلديات تزدهر في عهد وال محبِّذ للتنظيمات، وكانت تتقهقر في عهد من هو معارض لها، ومثل ازدهارها يقدمه وحده عهد مدحت باشا في بغداد (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢)، وفي دمشق (١٨٧٨ ـ ١٨٨٠) حيث شهدت المدينتان في هذا العهد تجربة ناجحة في التنظيم البلدي ـ ولو كانت قصيرة ـ لقد شهدت نمواً عمرانياً وتنظيمياً مخططاً للشوارع وبناء أسواق مسقوفة وإشادة مبانٍ عامة. ومن ناحية أخرى، استطاعت المؤسسات البلدية أن تلعب دوراً ما اثر انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، اذ ملأ التنظيم البلدي العثماني الفراغ الذي تركته الحكومة العثمانية في الولايات العربية، فلعبت مجالس البلديات في المدن الرئيسية دوراً حكومياً. انظر: R.L.Hill, dans: *Encyclopédie de l'islam*, vol. 1, pp. 1005 - 1006.

(١٠٨) الدستور، ج ٢، «نظام ادارة الضابطة،» ص ٦٤٧ ـ ٦٨٦.

العشرين بقوله: «لم يكن للإدارة الحكومية تأثير يذكر في ضبط الأمن، فكان أكثر المخافر يوصدون مخافرهم بعد الغروب وتبقى كذلك إلى الصباح، وكانت قوى الأمن تعرف باسم (الضابطية)، وكان هؤلاء مضرب الأمثال بقلة المروءة والجبن، فكان يقال للرجل الجبان قليل المروءة (يلعن ناموسك ناموس ضابطية)، وهذا المثل كان على ألسنة الجميع، ومن هنا تدرك مبلغ الإهانة والصغار والتحقير في أنظار الناس، والأسباب أن هؤلاء يحافظون فقط على مركز مخافرهم وأنفسهم، وإذا دعاهم داعٍ مستغيثاً بهم تلكأوا، وإذا صحبوه جبنوا، وإن تداخلوا ارتشوا من خصمه وافلتوه وهكذا»(١٠٩).

هذا النص الذي يكتبه معاصر لأواخر المرحلة العثمانية مضيفاً إليه عدداً من الحكايات الشعبية التي تروى عن أفراد الضابطية في علاقتها بحوادث جرت في دمشق، يرسم صورة «هزلية» لشخصية ـ رجال «الضابطية» ودورها الهامشي في المجتمع(١١٠)، والملاحظ أن المراقب الدمشقي يبرز في مواجهة رجال «الضابطية» «طائفة الزكرتية» أو «القبضايات»، كفئة لها «مكانة مرموقة في الحي»(١١١)، ومعوّضة عن الفراغ الذي كان يحدثه غياب السلطة الأمنية من قبل الدولة العثمانية، ولعل ما يذكره العلاّف في تحليل أسباب هذه الظاهرة التي تضخمت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين ما يؤكد مثل هذا الافتراض، يقول: «كل هذه المراسيم وأشباهها مما نذكره في مختلف أبحاثنا السابقة عند الأنظمة العرفية بين الأحياء، ما كان إلا نتيجة لفساد الإدارة واضطراب حبل الأمن وإهمال الحكومة والقضاء، وضياع هيبة السلطة الحاكمة، وضعف العلم والعلماء، وفقدان المدارس»(١١٢).

---

(١٠٩) أحمد حلمي العلاّف، دمشق في مطلع القرن العشرين، اعده للطبع وعلّق عليه ووضع فهارسه وقدّم له علي جميل نعيسة (دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٦)، ص٢٥٢.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٢ ـ٢٦٧.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٢٤٤. وقد وجدنا تعريفاً لكلمة «زكرتية» نورده كما هو. «زكرتية: كلمة تركية وهم طبقة الشجعان في الاحياء الذين تجلّت فيهم عادات الفروسية من شهامة ونجدة للضعيف وصدق في القول وبسالة في مواجهة الصعاب، وكل حي فيه عدد من هؤلاء ولعل اسمهم آت من عصبة يضعونها على رؤوسهم وتميّزهم. والزكرتي ليس من زعران الحي، على العكس هو صاحب مهنة يعتاش منها وينفق على عياله ويعطي منها للفقير وهو صاحب دين ونخوة ومروءة ونجدة، وهو فوق ذلك يحترم الحياة الانسانية، فإذا حدث أن ضرب رجلاً عند الضرورة القصوى ـ والسلاح المألوف هو الخنجر ـ فإنه «يعلم عليه» كما يفعل المتبارزون بالسيف في المباريات الرياضية، والزكرتي لديه ايمان قوي بأن النفس محرّم قتلها إلاّ بالحق، فإذا ثارت منه ضربة قاتلة لم ينج من خجله مدى الحياة، فوق المسؤولية والعقوبة». وكانت الزكرتية «عادة تنتقل بالتقاليد، ومثلاً كل شاب يطمح إلى أن يكون مثله، وعلى رغم أن السياسة افسدت الكثيرين من الزكرتية في الاحياء حين حولتهم إلى مرتزقة، فإن الكثيرين لا يزالون في دمشق يمثّلون هذه الشهامة الشعبية الأصيلة». نقلاً عن: مجلة العمران (عدد خاص عن مدينة دمشق ١٩٦٧)، في: العلاّف، المصدر نفسه، ص ٢٤٤، هامش للمحقق علي جميل نعيسة. وبناءً على هذا التعريف، يمكن الافتراض ان هذه الظاهرة هي استمرار لما عرف في المدينة الاسلامية بجماعة الفتوة والشطارين والعيارين. انظر حول ذلك: عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٧٢. انظر أيضاً مقالة:

Fr. Taeschner, «Futuwua,» dans: *Encyclopédie de l'islam,* vol. 2, pp. 961 - 969.

(١١٢) العلاّف، المصدر نفسه، ص ٢٤٧. ويذكر صاحب الوثيقة عدد من اسماء الزكرتية الذين برزوا في احياء دمشق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في الصالحية، والشاغور، والسكة، وسوق ساروجة والعقيبة، وباب السريجة وقنوات... انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٧ ـ ٢٥١.

والواقع أن استمرار الأعراف الاجتماعية التي يتحدث عنها المراقب الدمشقي، كانت بمثابة استمرار لسلطات أهلية في الأحياء تعايشت مع سلطة التنظيمات، وكانت في أحيان كثيرة تفوقها في النفوذ والقوة.

ومن ذلك مثلاً اعتياد الأهالي على تسجيل عقود بيع الأراضي في المحاكم الشرعية، على الرغم من أن نظام الطابو كان قد نقل منذ عام ١٨٦١ صلاحية تسجيل بيع الأراضي إلى دائرة الطابو. وإن الحاح الأهالي على هذا التسجيل اضطر قاضي دمشق مثلاً إلى إجازة ذلك «شرط أن يقوم الأهالي بتسجيل الأملاك في دائرة الطابو أولاً»(١١٣).

ويمكن أن نذكر أيضاً في سياق غلبة العادة في اللجوء إلى مؤسسات السلطات الأهلية القديمة، ما سبق وأشرنا إليه وهو أن تأسيس المحاكم التجارية وغرفة التجارة، لم يحل دون لجوء التجار الصغار والحرفيين وأصحاب الدكاكين إلى الأطر التي كانوا قد اعتادوا عليها في الأسواق والحارات. ومن ذلك ما يذكره المستشرق لويس ماسينيون في عام ١٩١٩ في مشاهداته آنذاك لسلوك الحرفيين والتجار في حلب، أثناء نقاش كان يجري في أحد أسواق المدينة بين «تجار عرق السوس». فهو يلاحظ «ان هؤلاء الذين ينتظمون في طائفة لها قانونها الذي يرجع إلى قرون من الزمن، لا يذهبون إلى المحكمة ولا إلى غرفة التجارة، لمجرد أن تم استيراد هذه المؤسسة الجميلة إلى الشرق. بل كانوا يرجعون إلى قانونهم الخاص ويتناقشون في موضوع خلافاتهم وفق قواعدهم الخاصة»(١١٤).

هذه التعددية في السلطة والتي نلاحظها داخل المدينة السورية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لا تقتصر على الوضع المديني فحسب، وعلى القوى الاجتماعية التي يتركّب منها هذا الوضع، بل تتعداه لتشكّل تعددية أكبر في السلطات على مستوى الأرياف، وعلى مستوى طبيعة العلاقة التي قامت بين الأرياف من جهة، والمدينة من جهة أخرى، فثمة أرياف سهلية تابعة للمدينة، وثمة أرياف جبلية ممتنعة عنها، وكما هناك أرياف متجانسة المذهب والدين في سكانها، هناك أماكن ريفية أخرى متعددة المذاهب.

رابعاً: العلاقات بين سلطة المدينة والريف: امثلة من واقع العلويين والدروز والبدو

رأينا كيف أن القرى الواقعة في السهول المجاورة للمدن كانت قد وقعت تحت نفوذ بعض العائلات المدينية بفلاحيها كلياً لسلطة أعيان المدينة، وقامت بين هؤلاء والعائلات الفلاحية شبكة علاقات يمثلها في القرى الوكلاء والمخاتير وبعض الوسطاء الريفيين المتنفذين. وكانت الشروط التي تضمن استمرار هذه الشبكة القائمة على تبعية الفلاّح الكاملة هي تراكم الديون

(١١٣) عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ١١٥. ويعلّق المؤلف على هذه الظاهرة: «ولا استطيع أن أفسّر تعلّق الأهالي بتسجيل املاكهم في المحكمة الشرعية، إلاّ بأنهم ألغوا النظام القديم واعتادوه فصعب عليهم التكيّف مع النظم الجديدة».

(١١٤) «Les Corps de métiers et la cité islamique,» dans: Massignon, *Opera minora*, p. 377.

على هذا الأخير، وحاجته إلى الحماية من عسف رجال الحكومة ومن تعديات البدو والخدمات المختلفة التي يحتاج إليها الفلاح في مركز السلطة أي المدينة(١١٥).

ثم إنّ أنواع أراضي المشاع لم تفلت من هذا الشكل من السيطرة من طرف الأعيان. وفي هذه الحالة لم يكن الأفراد هم الذين يتنازلون، بل مجموع سكان القرية الذين قد يكونون بحاجة لتدخل زعيم من المدينة لتخفيف الضريبة عن القرية، أو للتوسط في تخمين العشر، أو للدفاع عن القرية في وجه تعديات قرية مجاورة على مزروعاتها أو مرعاها، وفي بعض الأحيان للتخلص من تسلط قبيلة بدوية تفرض ضريبة الخوة على القرية. وكل هذه الخدمات المطلوبة من المتنفذ في المدينة يقابلها تنازل عن حصة من الأملاك العامة للقرية، لمصلحة هذا الأخير(١١٦).

إن هذه التبعية التي تشتد بفعل الملكيات الكبيرة الريفية التابعة لعائلات المدن، كانت أيضاً تتقوى بفعل صيغ الاستثمار المختلفة والتي ترتكز جميعاً على الزراعة على اختلاف أشكالها (بالقسم)(١١٧)، وفي اطار الجماعات القروية وتقسيماتها العائلية. فكما يقول (Latron): «لم تؤد سيطرة الأعيان إلى الغاء الجماعات القروية، وإنما أدت إلى استخدامها واستتباعها»(١١٨).

ومن الملاحظ أن نظام السلطة المدينية على الريف المجاور تبدو وفق هذه الاشكال من الاستتباع هيمنة قسرية ومفروضة فرضاً(١١٩)، إنها وكما يلاحظ (Weulersse) هيمنة «جسم غريب» فرض فرضاً على ريف للسيطرة عليه واستغلاله. ويقدم (Weulersse) تفسيراً للعلاقة القائمة على هذا النمط من السيطرة، هو أن المدن في المشرق كانت دائماً نقاط ارتكاز للحكام. ولذلك، كان هؤلاء في معظم الأحيان يستقدمون لسكن المدن عناصر من خارج المنطقة الريفية المحيطة بالمدينة. وهذه سمة خاصة في رأي (Weulersse) من سمات «الديمغرافيا الاجتماعية» في الشرق. فإذا سئل أهل المدن عن أصل عائلاتهم، أجاب عدد قليل جداً منهم بأنه من أصول

---

(١١٥) انظر حول هذه المسألة مع امثلة:
Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Mémoires de l'Institut français de Damas*, p. 213.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٢١٣ - ٢١٤.

(١١٧) كرد علي، خطط الشام، ج ٤، ص ١٩٦. يقول محمد كرد علي في هذه المسألة: «إذا استثنينا الغوطة والبرج وبعض ما يسقى حوالى المدن من المزارع، حيث يستغل بعض أرباب الزراعة أرضهم مباشرة، ويدفعون إلى الفلاحين المشتغلين بها اجوراً مقطوعة سنوية أو شهرية، فإن الأرض في سائر الأنحاء تستغل على طريق المزارعة بشرائط مختلفة (بالقسم). ففي حمص وحماه يأخذ صاحب الأرض ربع المحصول، فيدفع منه العشر وتبقى الثلاثة الأرباع للفلاح، وفي هذه الحال يلزم الفلاح بجميع النفقات والأعمال، ولكن صاحب الأرض قد يقرضه البذار بربا في الغالب على أن يستوفيها من البيدر، ويأخذ أصحاب الأرض ربع المحاصيل في بعض قرى حوران ويدفعون منه العشر وضريبة الأرض، ويكون الباقي للفلاح مقابل النفقات والاتعاب. اما إذا أحب صاحب الأرض أن يكون رأس مال الاستثمار منه، فالفلاح الذي يشتغل في أرضه يسمى مرابعاً. ويأخذ ربع المحصول أو خمسه بعد دفع العشر». المصدر نفسه، ص ١٩٦ - ١٩٧.

(١١٨) Latron, Ibid., p. 213.

(١١٩) Xavier de Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam* (Paris: Flammarion, 1968), p. 59.

ريفية قريبة. فالقاعدة العامة أن ينسب الأصل إلى مدينة أخرى. وفي الحالات الشائعة أن يؤكد على الانتماء إلى قبائل جاءت من الصحراء(١٢٠).

وهذا الاغتراب عن الريف يتعمّق رغم أشكال التبعية التي تربط الريف بالمدينة باختلاف التركيب السكاني المذهبي والاثني لقطاع المدينة وريفها. ويأخذ (Weulersse) ثلاث مدن كأمثلة على اختلاف التوزع السكاني على مستوى المذاهب الدينية والأقوام (انطاكية، حماه، اللاذقية). فانطاكية ذات غلبة عددية تركية (١٨٠٠٠ تركي من مجموع ٣٠٠٠٠ نسمة)، بينما نجد ريفها المحيط بها والذي يسمح لها بالعيش يقطنه عرب سنّيون وعلويون، أما حماه فهي سنيّة بينما ريفها علوي وبدوي. واللاذقية تقدم وضعاً دقيقاً: فجسم المدينة يتألف من سنّة (١٨٥٠٠)، يضاف إليهم الارثوذكس (٤٠٠٠)، الأرمن (١٨٠٠)، والموارنة (٦٠٠)، أما ريف المدينة فعلوي كلياً(١٢١).

ونضيف إلى هذا التنوع الذي يعمّق الاغتراب الاجتماعي بين المدينة وريفها، حركات الاستيطان التي تلجأ إليها الدولة في بعض المراحل لأغراض اقتصادية وسياسية، بحيث «تغرس» في الريف على أراضي السلطان أو أراضي «الموات» عناصر مجلوبة من خارج المنطقة، لاحياء الأرض على شكل استثمارات فردية أو جماعية، ولا تلبث الملكيات الصغيرة أو الجماعية هذه أن تصطدم بالملكيات الكبيرة المدينية، التي لا تلبث أن تستوعبها في اطار الاسباب التي أشرنا إليها (الربا، الحماية، الخدمات). ويشير (Latron) إلى بعض هذه الحالات:

في عام ١٨٩٦ نقل السلطان مجموعة من مسلمي كريت إلى املاكه الخاصة في سهل عكار، كذلك أسست قرى الحميدية وعين الزرقاء ومنطار، وقد قسّمت أراضيها إلى قطع مفروزة ووضعت في حيازة المستوطنين الجدد، لكن هؤلاء صمدوا بصعوبة حيال المناخ وتعديات الملاكين الكبار في جوارهم. ثم ان عناصر من الجركس القادمين من القفقاس وطنت بشكل مشابه في بعض مناطق السهل السوري في عام ١٨٧٩ ـ ١٨٨٠، وبصورة خاصة نذكر أن جالية جركسية وطّنت في خان عسل عام ١٩٠٠ قرب حلب. إلا أن الملكيات الكبيرة استمرت تهدد عبر النفوذ العائلي المديني «الملكيات الصغيرة بالابتلاع»(١٢٢).

والخلاصة أن السيطرة المدينية على الأرياف السهلية المجاورة، أدت إلى التحاق اقتصادي كامل للفلاحين بأعيان المدن وإلى التجاء سياسي(١٢٣)، ارتكز على قاعدة الحماية

---

(١٢٠) Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient*, p. 87.

(١٢١) التقديرات الاحصائية تعود إلى السنوات الأولى من عهد الانتداب. المصدر نفسه، ص٨٧.

(١٢٢) Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Mémoires de L'Institut français de Damas*, p. 211.

(١٢٣) نستخدم هذا التعبير «الالتجاء السياسي» بالمعنى الذي تؤديه صيغة «الالجاء»، وهي صيغة عرفت منذ العهد الأموي، وكانت تعبّر عن لجوء بعض المالكين الصغار للإحتماء بأحد المتنفذين في الدولة، وتسجيل الأرض باسمه تجنباً لدفع الضرائب للجباة. انظر: الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص٦٢.

والحاجة، ثم ما لبث أن تحول مع اعتماد صيغة التمثيل الانتخابي لعضوية مجلس الادارة على مستوى القضاء واللواء والولاية، إلى صيغة علاقة سياسية استخدمت في تثبيت العضوية العائلية في مجلس الادارة ثم لاحقاً في مجلس المبعوثان(١٢٤)، ارتكازاً على قاعدة «الحي» في المدينة وقاعدة الفلاحين التابعين في الريف.

هذا، في حين شكّلت المجموعات السكانية في الأرياف الجبلية ذات الخصائص المذهبية غير السنيّة، والقبائل البدوية المتنقلة في البادية على أطراف سهول المدن، مراكز ممانعة عن الالتحاق بسلطة المدينة وأعيانها.

ويقدم العلويون والدروز أمثلة بارزة على امتناع الطوائف الريفية ـ الجبلية عن سلطة المدينة، اي السلطة العثمانية المتمثلة بأعيان المدن. وتاريخ هاتين الطائفتين في جبال النصيرية وجبل حوران، يكاد يكون تاريخ سلسلة من أشكال المقاومة ضد التدخل العثماني المتمثل في اصرار الولاة العثمانيين على الحاق هذه المناطق ضمن نطاق الالتزام الضرائبي، الذي كان يقوم به غالباً مرابو وتجار المدن، وفي مرحلة التنظيمات ضد سيطرة الادارة الجديدة التي حملت إلى السلطة الفئات الاجتماعية نفسها، والتي حاولت أن تلحق بها المناطق الممانعة الحاقاً مباشراً بمعزل عن دور الوسطاء المحليين (الزعماء)، وبمعزل عن اجراء أي اصلاح اساسي قادر على الجذب والارضاء(١٢٥).

إن مقارنة بين وضع السلطة المحلية في تلك المجتمعات الريفية وبين النتائج العملية التي آلت إليها سياسة التنظيمات العثمانية، تتيح لنا فهماً لعلاقات السلطة في تلك المرحلة في ضوء التقاطع، أو التنافر بين السلطة المحلية والمشروع التنظيمي العثماني. فماذا كان وضع العلويين في هذا السياق؟

عرّفت الوثائق الفرنسية «بلاد العلويين» بتلك المناطق الجبلية التي تنطلق من خلف المدن الساحلية التالية: طرابلس، طرطوس واللاذقية حتى العاصي والجبل الأعلى. أما خارج هذا الامتداد فثمة مجموعات علوية مبعثرة نجدها في سهل كيليكيا (من مرسين حتى أضنه) وفي وادي العاصي. أما بلاد العلويين «الأساسية» فهي تنقسم وفق رؤية «ماسينيون» للوثائق التي جمعتها حملة نيجر إلى قسمين: القسم الجبلي المركزي المستقل، والأطراف التي يقطنها فلاحون علويون تابعون لكبار الملاك. ففي عكار يقدر عدد العلويين (في أعوام ١٩١٦ - ١٩١٩) بـ ١٢ ألفاً يخضعون لبكوات عكار من السّنة. وفي منطقة صافيتا حوالى ٢٥ ألفاً يخضع

(١٢٤) من الملاحظ أن اسماء العائلات المدينية التي سبق وذكرنا بعضها في مواقع الادارة وملكية الأرض، هي نفسها التي تتكرر في عضوية مجالس الادارة كما يتكرر بعضها في عضوية مجلس المبعوثان.

(١٢٥) انظر بشكل عام حول هذه المسألة: تقرير مدحت باشا عن أحوال ولاية سورية عام ١٨٧٩، في: عوض، **الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م**، ص ٣٥٢ - ٣٦٠.
انظر أيضاً حول مأزق التنظيمات في اصطدامها بعدم القدرة على تنفيذ مشاريع اصلاحية أساسية، في:
Edouard Philippe Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat: Ou Histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours* (Paris: Cotillon, 1882 - 1884), p. 48.

معظمهم لملاك الأراضي، وفي شرق العاصي «الأوسط» وشرق جسر الشاغور حوالى ١٠ آلاف، وفي الجبل الأعلى حوالى ٥ آلاف. والملاحظ وفق دراسة «ماسينيون» لهذا التوزع، أن العلويين محاصرون في الشمال بسكان من أهل السنّة من الأتراك والأكراد والعرب، ومن ناحية الشرق والجنوب بعرب من أهل السّنة. هذا فضلاً عن وجود للطائفة الاسماعيلية انطلاقاً من مركز هذه الطائفة الأخيرة في السلمية، وعن وجود لطوائف سنيّة ومسيحية في اللاذقية، ومارونية (في زمرين وتانتيا) وارثوذكسية في (المرقب).

أما التجمع العلوي الكبير في الجبل فيقدر بحوالى ٨٠ ألفاً و ١١٠ آلاف، وهو يلتف من الناحية الدينية تحت سلطة زعيم أعلى يقيم في القرداحة، يسمى «رئيس الدين وخادم العالم الشريف». أما من الناحية السياسية، فينقسم العلويون إلى عشائر تنافست فيما بينها على زعامة الجبل[(١٢٦)]، وانتظمت في تحالفات أربعة هي: الكلبيون، الخياطون، الحدادون، المثاورة[(١٢٧)]. ولقد درج التقليد الجاري على لسان أفراد الطائفة أن يرجع نسب هذه العشائر إلى قبائل عربية يمنية كبرى أمثال: حمدان، كنده، غسّان، بحرة، وتنوخ[(١٢٨)]. وقد انقسمت المجموعات العشائرية بدورها إلى بيوت وعائلات توزعت أراضي الجبل في مساحات متفاوتة الحجم، وكانت عملية الاستثمار تتم في اطار البيت الذي يشكّل بدوره «مجموعة قروية» تدين لزعيم محلي[(١٢٩)].

والملاحظ في مسألة الاستثمار الزراعي في جبل العلويين، غياب أثر الانسان في الأرض، فعلى خلاف ما كانت تشاهد العين ـ وفق ملاحظة (Weulersse) ـ في جبل لبنان من قرى وطرقات وجلال، لا تشاهد العين في جبال العلويين إلا أراضي بوراً وادغالاً. والأراضي الصالحة للزراعة أو المزروعة قليلة ومتباعدة عن بعضها ويصعب الاتصال فيما بينها. لذلك، يتبعثر السكان بدورهم حول هذه الحقول، فليس هناك قرى كبيرة، وإنما شتات من ضيع صغيرة لا تضم الواحدة منها أكثر من مائة شخص، وبعضها لا يصل عدد سكانها إلى خمسين شخصاً[(١٣٠)]، وهذا التبعثر يؤثر بدوره في النظام الزراعي للأرض، فعلى عكس ما يحصل في

(١٢٦) نقتبس هذه المعلومات عن:
Louis Massignon, «Les «Noseïris» de Syrie: Leurs origines, répartition actuelle de leurs clans,» *Revue du monde musulman,* no. 38 (1920), pp. 276 - 277.

(١٢٧) اعتماداً على: Nieger (colonel), «Choix de documents sur le territoire des alaouites,» *Revue du monde musulman,* no. 49 (1922), pp. 9 - 55.

(١٢٨) انظر لمحات تاريخية في اصول عشائر العلويين، في: محمد أمين غالب الطويل، تاريخ العلويين (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٩)، ص ٤١٢ ـ ٤٦١.

(١٢٩) قارن عن هذا التوزع للمجموعات القروية المنتظمة في بيوتات عشائرية، الخريطة التي وضعتها حملة الكولونيل نيجر. انظر:
Massignon, «Les «Moseïris» de Syrie: Leurs origines, répartition actuelle de leurs clans,» pp. 272 - 280.

(١٣٠) Jacques Weulersse, *Le Pays des alaouites* (Tours: Arrault, maîtres imprimeurs, 1940), p. 317, et Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam,* p. 97.

السهول المتاخمة للمدن والقرى الكبيرة، حيث تتمركز الملكيات وتكبر تتجزأ هنا الملكيات. والتجزؤ هنا يتم بصورة عفوية ودون أي تخطيط، اذ تلجأ كل عائلة لاستصلاح قطعة ممكنة من الأرض وتستثمرها في اطار عائلي، وينتج عن ذلك أن الملكيات الكبيرة تصبح محدودة، وتنتشر الملكيات العائلية الصغيرة والمتوسطة(١٣١).

وفي حال تشكّل ملكيات كبيرة لشيوخ العشائر لا تطرح هذه الملكية، كما هو الحال بالنسبة إلى السهل وإلى «الملاك» المديني، شكلاً من أشكال علاقة الاستغلال المرهقة للفلاح(١٣٢)، ولا شكلاً من أشكال التناقض الحاد بين الطرفين، ففي الجبل لعب عنصر «التبعية الانسانية» الدور المهيمن. فالفلاح هنا سواء أكان مالكاً صغيراً أم مرابعاً، يشعر أنه «سيد أرضه»، فهو يعمل لدى الشيخ «الذي هو» رجل دينه أو زعيم عشيرته، والجميع ينتسب إلى المذهب نفسه والعشيرة نفسها والقرية نفسها(١٣٣).

وكان الانتاج الزراعي في الجبل يرتكز على زراعة الحبوب (قمح وشعير)، في اطار اقتصاد مغلق وظروف طبيعية غير ملائمة، لذلك كان الانتاج ردیئاً وضعيفاً. وصحيح أنه كان في الجبل امكانات زراعية أخرى كزراعة الزيتون والتين والكرمة والتبغ، لكن اضطراب الأمن وانعدام وسائل المواصلات والحذر من سيطرة ملاكي وتجار المدينة، كانت جميعاً تؤكد على الاقتصاد المغلق للجبل(١٣٤).

لكن هذا الانغلاق كان يؤدي إلى ضيق اقتصادي يدفع الأهالي اما باتجاه الامتناع عن دفع الضرائب المتوجبة للدولة، أو نحو غزو السهل المجاور(١٣٥). والتاريخ العلوي خلال القرن التاسع عشر مليء بأخبار الحملات «التأديبية» العثمانية، التي غالباً ما كان يتخللها الاعدامات واحراق القرى(١٣٦). وهذه الأحداث ما كانت إلا لتزيد من عزلة الجبل وتدفع بسكانه إلى مزيد من الشعور بالاضطهاد والحرمان(١٣٧).

---

(١٣١) Weulersse, Ibid., pp. 321 - 322.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٢ - ٣٢٣ و٣٢٦.

(١٣٥) عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٢٩٤ - ٢٩٥. ويذكر أنه بلغت الضرائب المتراكمة على العلويين حتى عام ١٨٦٥ حوالى عشرة آلاف كيس.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٥. انظر أيضاً: الطويل، تاريخ العلويين، ص ٤٦٠، و Henri Lammens, *La Syrie: Précis historique* (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921), p. 179.

(١٣٧) يصف أحد الكتّاب العلويين حالة الحرمان في عهد التنظيمات بالعبارات التالية: «لكن التنظيمات الجديدة أوجدت مجالاً لإنفاذ تصورات المأمورين. وكان ذلك يكلف الحكومة ثمناً غالياً، ولكن هؤلاء لا يهمهم الانفاق كأصحاب التيمار وأصحاب الزعامة. فعند ذلك خلقت آذان تسمع الشكايات والوشايات ضد العلويين حتى هوجم جبل العلويين مرات عديدة بقوات عسكرية...».

«واتخذ في المحاكم اصول المحاكمة الدقيقة دستورياً... وبما أن المحاكم لم تكن على الحياد، كان العلويون يخسرون حقوقهم وتعطى أموالهم للغير. كذلك المعاملات الادارية والطابو تبدلت لطرز حديث، وكان =

تلك هي الأحوال الاقتصادية التي أدت إلى عزلة الجبل وانكفاء الطائفة القاطنة فيه، لكن هذه الأحوال اندرجت أيضاً في النظام الاجتماعي القائم، فهذا الأخير يقوم على وحدات عشائرية كبرى تنقسم بدورها إلى عائلات وبيوت.

والملاحظ في هذا التوزّع أن العشيرة الواحدة وبيوتاتها لا تتمركز في منطقة واحدة، بل تتوزع في اماكن متباعدة، فما الذي امّن عملية التلاحم للعشيرة الواحدة ولمجموعة العشائر التي تنتسب إلى «أصل واحد»؟ يلاحظ أن «الزعيم» هو الذي «يؤمن» عملية الوحدة بين العشائر وذلك على أساس قانون «العصبية»، ولم يكن من الضروري أن ترتكز هذه العصبية في البداية على مدى اتساع الأرض التي تسيطر عليها «عائلة الزعيم»، أو درجة تراتبيتها في أهمية علاقات القرابة، إن مدخل تشكّل الزعامة هو في قدرة صاحبها أن يؤمّن حماية ما للعشائر التي يتزعمها، لذلك، اختلف نوع الزعيم باختلاف المرحلة واختلاف موقف السلطة المركزية من مسألة السيطرة على الجبل واخضاعه. ففي مرحلة الاضطراب وضعف السلطة المركزية في السهل، تكون القوة والشجاعة والميزات العسكرية هي التي تؤهل بروز زعيم قادر على تجميع شبكة من الاتباع والمناصرين، للإغارة على السهل والإفادة من ضعف السلطة، وفي مرحلة السلم وقوة السلطة المركزية تصبح الحنكة السياسية أو القدرة على التعامل «الدبلوماسي» مع ممثلي السلطة المركزية، هي التي تلعب الدور الاساسي في تكوين وابراز الزعيم المحلي(١٣٨). إن المخاوف من سلطة «المدينة العثمانية» أو دوافع العوز في الافادة من ثرواتها الممتدة في الريف السهلي العلوي، كانتا وراء تشكّل موقف سياسي لعشائر الجبل من السلطة العثمانية، وبالتالي، من تنظيماتها الأخيرة.

وقد تنبّه مدحت باشا زعيم الاصلاح التنظيمي آنذاك اثناء ولايته على سوريا عام ١٨٧٩، إلى الخلل الذي تعانيه سياسة التنظيمات في تعاملها مع المناطق الريفية الفقيرة، فكتب في تقريره إلى السلطان: «وبينما كان جبل النصيرية الواقع بين لوائي حماه واللاذقية والقريب من جبل لبنان عامراً على سعته حتى وقت قريب، فإن أكثر أهله تفرقوا عنه نتيجة سوء الاستعمال في أمور الأموال الاميرية واجراء القرعة، واضحى سكانه في حالة مزرية» ويضيف: «ومنذ زمن قريب قصدت بنفسي منطقة النصيرية، ودعوت رؤساء النصيرية الباقين هناك وامتهم على اجراء تحرير النفوس والأملاك والأراضي من جديد، فأقروا ذلك برضائهم لتأمين ادارة الجبل المذكور، وتنظيم أمواله الاميرية وتحصيل قسم مما هو متراكم على الجبل من البقايا التي تبلغ قيمتها خمسة عشر مليون قرش، وعلقت تنفيذ قرارهم على تأدية ذلك المبلغ، ولما كان ذلك يحتاج لمصروفات تبلغ ثلاثة يوكات من القروش (اليوك ١٠٠ ألف قرش)، لكن جواب أمانة الضرائب البرقي أن الوضع

= مأمورو الدوائر في الحكومة من السنيين وحدهم، فانتقلت اعظم الأموال الغير منقولة لغير أيادي العلويين وبقواهم في جبلهم كالاساري. فاعتبار السندات العادية والبيوع الغير رسمية والشروط في المواضعة الغير معروفة عند العلويين وتركيب المحاكم من حكام سنيّين. ومن حيث الاجمال نقول إن سوء الاستعمال في الدوائر انتج انتقال الف وثلاثماية قرية مع أراضيها وأملاكهم ومواشيها إلى ملكية السنّيين والمسيحيين، وبقي ملاكها الأولون اي العلويون مرابعين...». أنظر: الطويل، المصدر نفسه، ص ٤٦٠.

(١٣٨) Weulersse, *Le Pays des alaouites*, pp: 333 - 343.

المالي الحاضر لا يساعد على صرف هذا المبلغ، لذلك بقي الموضوع على حاله»(١٣٩).

إن عجز الادارة العثمانية عن تأمين نفقات دخولها «السلمي» إلى الجبل، ابقى الوضع على حاله من القلق والتأزم في علاقات السلطة بين المدينة والريف الجبلي العلوي، فنظرة الحذر من احتمال أن يحمل أي مشروع سياسي «مديني» أبعاداً تستدعي الجباية الضرائبية المرهقة، أو تعني التشهير في عبادات الطائفة واسلاميتها(١٤٠)، ظلت هي التعبير عن هذا القلق والتأزم في استقبال أي مشروع سياسي قادم من «المدينة العثمانية»، التي استمرت في مرحلة التنظيمات تحمل سمات الدور الذي قام به مركز الولاية أو اللواء، وتحمل ذكرى ومضامين ممارسة الالتزام الضرائبي، وتحمل أيضاً صيغة الرفض للمعتقد المذهبي الخاص(١٤١). لقد كتب يوسف الحكيم الذي تقلّد منصب القضاء في اللاذقية في سنوات ما قبل الحرب الأولى، عن وضع العلويين في العهد العثماني: «ظل الشعب مضطهداً في كل العهد العثماني.. فمنعت عنه الوظائف الحكومية حتى الصغيرة منها التي لا تتطلب شيئاً من العلم والكتابة، وكان دوماً عرضة للامتهان من رجال الحكم والزعماء من أهل المدن. فإذا جاءها علوي لم يسمح له بدخول مساجدها وجوامعها، ولا يأكل السنّيون من ذبيحة العلوي»(١٤٢)، فكان من الطبيعي أن يشكّل الجبل ملجأ للمضطهدين ومركزاً للحماية والممانعة، في حين بقي السهل العلوي القريب من اللاذقية عرضة لسيطرة أعيان المدينة وتجارها. ويشير يوسف الحكيم من موقع المراقب لهذه الحالة فيقول: «وطالما باع العلوي نصف ما ملكه من أرض ومزارع بثمن زهيد أو بلا ثمن لأهل المدن، ليتمتع بحمايتهم من ظلم جارٍ متنفذ أو من قسوة جباة الضرائب ورجال الدرك. فكان على وجه الاجمال محروماً من العلم والحرية والكرامة، إلا إذا شق عصا الطاعة وابتعد عن مطاردة الحكومة ملتجئاً إلى أعالي الجبال، حيث يعتصم زعماء العشائر من أبناء جنسه ومذهبه بمناعة الموقف، محافظين على عزة نفوسهم وشمم آبائهم»(١٤٣).

إذاً ثمة فارق في أوضاع الفلاحين العلويين وفي علاقتهم بالسلطة بين السهل والجبل: فالفلاح العلوي الذي بقي في السهل وقع أسير التبعية للعلاقة التي تولدت عن سيطرة أعيان اللاذقية على الريف السهلي المجاور(١٤٤)، فصحيح أن هذا الأخير كان يماثل اخاه السهلي

---

(١٣٩) من تقرير مدحت باشا المنشور في: عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٣٥٢ - ٣٥٣، عن أرشيف استامبول، رقم ٩٦٦، ملف ٦٢.

(١٤٠) إن هذه الابعاد نقرأها في موقف صاحبي كتاب ولاية بيروت مثلاً. انظر: التميمي وبهجت، ولاية بيروت، ج ٢، ص ٩٨ - ٩٩. ونقرأها ايضاً في مواقف بعض كتّاب المذكرات من أهل السنّة حيال العلويين، انظر مثلاً: الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي (١٨٣٨ - ١٩٠٢)، نفحة الشام في رحلة الشام، مخطوط نسخه الشيخ طه الولي من احدى مكتبات الاحياء القديمة قرب الأزهر في القاهرة، ص ٢٦ - ٢٧، حيث نقرأ في المخطوطة تهجماً متجنياً على معتقدات العلويين. انظر أيضاً عن موقف أهل السنّة: كرد علي، خطط الشام، ج ٦، ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(١٤١) انظر رأياً علوياً في هذه المسألة، في: الطويل، تاريخ العلويين، ص ٤٥٩ - ٤٦١.

(١٤٢) الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص ٧٠.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٤٤) قارن عن حجم ثروة الأعيان المالية والعقارية في اللاذقية، عشية سنوات الحرب العالمية الأولى في: المصدر نفسه، ص ٩٤ - ٩٥، والتميمي وبهجت، ولاية بيروت، ج ٢، ص ٤٦٩ - ٤٧٠.

بالفقر، لكنه كان بمنأى عن سيطرة ملّاك المدينة(١٤٥)، أما الفلاح في الجبل فقد عاش عالمه الخاص في جبله، واستمر الدين، بالأشكال المعتقدية التي تتمثلها الطائفة وتمارسها في اطار البيت والعائلة والمجموعة القروية، يحيا عبر الشيوخ الذين يختزنون الماضي وتجاربه، وينظّمون الحياة العامة والشخصية في مسائل الزواج والطلاق والإرث والمشاكل الخاصة والمعاملات. انه اطار لممارسة نمط من الحياة ونظمه من العادات التي تربط الفلاح بقريته وبمزاره وبـ «حجابه» وبعالمه العائلي الصغير، إنه اطار معتقدات وطرق من التفكير تربطه بماضيه عبر رموزه الحاضرة والماثلة أمامه في «عالمه المغلق»(١٤٦).

بيد أن هذا «العالم المغلق» كان ينفتح سياسياً على الجوار عبر شكلين من العلاقة: أولهما، عبر علاقة الاستغلال التي يمارسها ملاك وتجار المدينة على المجموعات القروية العلوية القاطنة في السهل وعلى أقدام الجبل، وثانيهما، عبر زعامة دينية أو عشائرية تبرز على مستوى الطائفة أو مجموعة عشائر قوية، فتلعب «دور الوسيط» بين الطائفة والسلطة المركزية. وضمن هذه الحدود كانت تتعيّن أشكال العلاقة بين الطرفين (الطائفة والسلطة المركزية). وكانت هذه تبرز إما كأشكال حماية ومقاومة كثورة اسماعيل بك عام ١٨٥٤ ضد السياسة الضرائبية العثمانية(١٤٧)، وثورة الشيخ صالح العلي ضد السلطة الفرنسية(١٤٨)، وإما كأشكال احتواء واستيعاب لوضعية الطائفة في منطق ومصالح السلطة المركزية الحاكمة، أو مشروع اقامة «دولة للعلويين» في أيام الحكم الفرنسي، وذلك ارتكازاً على العنف العسكري وعلى استغلال الحرمان المزمن الذي عاشته الطائفة العلوية في المرحلة العثمانية(١٤٩).

ويتشابه وضع الدروز في جبل حوران من حيث نمط السلطة الداخلية وعلاقة هذه الأخيرة بالسلطة المركزية، فتجربة جبل الدروز مع ادارة ابراهيم باشا بين عامي ١٨٣١ و ١٨٤٠، كانت ذات مغزى للدلالة على عمق الحيز الاستقلالي في البنية الاجتماعية للطائفة الدرزية في الريف

---

(١٤٥) Weulersse, *Le Pays des alaouites*, p. 322.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٤ - ٣٣٦. انظر أيضاً نماذج من الحياة الروحية للجماعة من خلال وثائق مجلة «العالم الاسلامي»، في:
Nieger, «Choix de documents sur le territoire des alaouites,» communiqué par le colonel Nieger, pp. 64 - 68, et E. Janot, *Notes sur le peuple alaouite* (Lyon: [s. n.], 1934), pp. 30 - 31.

(١٤٧) عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٢٩٥.

(١٤٨) انظر وصفاً تاريخياً لثورة الشيخ صالح العلي في جبال العلويين، في: عبد اللطيف اليونس، ثورة الشيخ صالح العلي، ط ٢، سلسلة رواد التحرير العربي، ١ (دمشق: دار اليقظة العربية، [١٩٦١]).

(١٤٩) انظر مداخلة للكولونيل نيجر حول محاولة اختراق الجبل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً وعن دور فرنسا خلال سنتين (١٩٢٠ - ١٩٢٢) والذي نجح كما يقول في الوقت الذي فشلت فيه كل محاولات الدولة العثمانية، في:
Nieger (colonel), «Note sur la pacification du territoire des alaouites» *Revue du monde musulman*, no. 49 (1922), pp. 2 - 6.
وستكون هذه النقطة موضوع معالجة لاحقة في البحث الحالي. قارن أيضاً:
Janot, *Notes sur le peuple alaouite*, pp. 8 - 26.

الجبلي. فمشروع المركزة في دولة محمد علي باشا كان يترجم نفسه في التطبيق العملي ـ وعلى الرغم من المنحى الاصلاحي الذي اتخذه على مستوى تنظيم المسألة الزراعية وجباية الضرائب في سوريا ـ سياسةً قمعيةً لا تقيم وزناً كبيراً للخصوصيات المحلية ولا لدور الزعماء المحليين. وكان الدور العسكري الذي لعبه دروز حوران في محاربة جيش ابراهيم باشا حاسماً من جهة، و«نموذجياً» من جهة أخرى في الاستدلال على حجم «الممانعة الدرزية»، عندما يتجاهل أي مشروع سياسي واداري خصوصياتهم الاجتماعية، أو يحاول أن يستتبعهم استتباعاً «تسلطياً»(١٥٠).

والمشروع العثماني الذي حملته تنظيمات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان يمارس في التطبيق سياسة «مركزية إلحاقية» تحاول أن تستكمل السياسة الضرائبية وحلقات سيطرة أعيان دمشق على أراضي حوران(١٥١).

وكان الجبل في عهد التنظيمات العثمانية جزءاً من لواء حوران الذي ضم اقضية عجلون وازرع والمسيمة والسويداء وصلخد وشهبا(١٥٢)، ويعلّق يوسف الحكيم على هذا التقسيم العثماني بقوله: «وقد قيل آنئذ أن غاية ولاة الأمر العثمانيين من جعل جبل الدروز مجموعة أقضية مرتبطة بحوران، هي الحيلولة دون اجماع كلمة سكانه أو أكثريتهم الدرزية على استقلاله ادارياً، كما جرى في جبل لبنان بالنسبة لأكثريته المارونية»(١٥٣).

---

(١٥٠) انظر نموذج هذه الصورة في أدبيات القيادة العسكرية الفرنسية، مثلاً:
Charles Joseph Andréa, *La Révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925 - 1926* (Paris: Payot, 1937), pp. 29 - 30.

انظر أيضاً انطباعات أحد الكتّاب الفرنسيين عن دمشق، حيث يشدد في وصفه على استقلالية سلطة جبل الدروز:
Henry Bordeaux , *Dans la montagne des druzes* (Paris: Plon, 1926), p. 47, et Lammens, *La Syrie: Précis historique* , p. 194.

ومن وجهة نظر أحد الدمشقيين، أنظر: قسطنطين الباشا (الأب المخلصي)، مذكرات تاريخية، تتضمن بيان ثورة دمشق والحريق الكبير فيها، وقدوم ابراهيم باشا إلى الشام وحروبه فيها مع الدولة العثمانية، وثورات فلسطين والدروز وأحوال حكومته فيها إلى أن خرج منها ورجع إلى مصر وعادت اليها تركيا (حريصا، لبنان: مطبعة القديس بولس، [١٩٤٣])، ص ١١٧. ومن وجهة نظر درزية، انظر: سعيد الصغير، بنو معروف (الدروز) في التاريخ (بيروت: [د. ن.، د. ت.])، ص ١٢٦ ـ ١٣١.

(١٥١) انظر عن موقف الدمشقيين من دروز حوران، في: كرد علي، خطط الشام، ج ٣، ص ١١٢؛ الصغير، المصدر نفسه، ص ١٤٦، و Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient,* pp. 259 - 260.

ويذكر فؤاد الأطرش، ومن موقع معاناة هذه السياسة، أن صراع الدروز مع عشائر البدو كان يتم بتحريض من كبار ملّاك وتجار دمشق، يقول: «وقعت عدة أحداث دامية بين أبناء جبل الدروز وجيرانهم أبناء حوران، وكانت كلها بتحريض من الرأسماليين السوريين وولاة بني عثمان، والأسر غير العربية المتزعمة في بلادنا والمستوطنة على حسابنا». انظر: فؤاد الأطرش، الدروز: مؤامرات وتاريخ وحقائق ([د. م.: د. ن.]، ١٩٥٥)، ص ٧٤.

(١٥٢) عبد الله النجار، بنو معروف في جبل الدروز (دمشق: المطبعة الحديثة، ١٩٢٤)، ص ٥٤ ـ ٥٧. وتجدر الاشارة الى أن عبدالله النجار كان آنذاك مديراً للمعارف في حكومة جبل الدروز ايام الانتداب الفرنسي.

(١٥٣) الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص ٥١.

والواقع أن الاستيطان الدرزي للجبل كان حديث العهد خلاف توطّن العلويين في «جبلهم»، فالاستيطان الدرزي يرتبط بشكل من الأشكال بصراع العصبيات المحلية في العهد العثماني، وبحركة «اللجوء» والاحتماء من غلبة العصبية المحلية المتحالفة مع السلطة المركزية في الولاية(١٥٤)، ولا تزال مراحل التشكّل الديمغرافي في جبل حوران في القرون الأخيرة موضوعاً يكتنفه بعض الغموض، إذ تعود المراجع المكتوبة عن هذا الموضوع إلى مطالع القرن العشرين وتعتمد في معظمها على النقل الشفوي(١٥٥). ويلخّص عبد الله النجار عام ١٩٢٤ هذه المسألة بقوله: «لا نستطيع أن نؤقت تاريخ نزوح الدروز إلى هذا الجبل، بل جلّ ما نعلمه هو أن أول من نزح إليه آل الحمدان، فإنهم نزحوا من لبنان على اثر بطش الأفراد التنوخيين بهم في الحروب القيسية ـ اليمنية وذلك منذ قرنين تقريباً، ثم تبعهم كل مغلوب على أمره في لبنان ووادي التيم وفلسطين وجبل الأعلى في حلب»(١٥٦)، وقد ثبّت آل حمدان وجودهم في الأرجاء الجبلية وتصدّوا لغارات البدو، فكانوا «نواة الدروز في حوران»(١٥٧)، وقد استقطبت هذه النواة طوال فترة القرن التاسع عشر موجات من هجرات عشائر الدروز، ولقد تعاظمت هذه الهجرات اثر أحداث ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ في جبل لبنان، وفي مجرى تحوّل قوى الامارة الدرزية «التقليدية» في الجبل إلى سلطة مارونية، تأكدت بانتصار الاكليروس الماروني وتأسيس «الادارة» على قاعدة «النظام الأساسي» لعام ١٨٦١ ـ ١٨٦٤(١٥٨).

وكان الدروز ينتظمون في الجبل كعشائر وعائلات، تعيش في القرى كوحدات اجتماعية ـ سياسية صغيرة، تتحالف فيما بينها على صعيد مواجهة قوى الخارج. وتنقسم على نفسها إلى «بيوتات» لا حصر لها على مستوى العلاقات الاجتماعية الداخلية(١٥٩).

---

(١٥٤) انظر: سليمان ابو عز الدين، «توطّن الدروز في حوران ووقائعهم مع الجيش المصري،» الكلية، العدد ١٢ (١٩٢٦)، ص ٣١٣. انظر أيضاً: حسن أمين البعيني، «التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل الدروز في الربع الأول من القرن العشرين،» (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ ١٩٨٢)، ص ١٠ ـ ١٦، و Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam*, p. 99.

(١٥٥) من أقدم من نقل من تقديرات احصائية لتركيب سكان جبل حوران هو ما نقله نعمان قساطلي عام ١٩١٠. يقدّر قساطلي عدد سكان الجبل بـ ٤٨٨٠٠ نفس، يتوزعون على الشكل التالي: ٤١٠٠٠ دروزاً؛ ٤٠٠٠ نصارى (روم كاثوليك)، ٣٥٠٠ عربان؛ ٣٠٠ (مسلمين) اصحاب مصالح وتجارة. ويعلّق قساطلي: «كان عدد سكانه في عام ١٨٨٠ بحسب أدق تعديل ٢٧٤٥٠ فزاد في ثلاثين سنة زيادة عظيمة. وذلك ناشيء عن حسن مناخه وكثرة من هاجر إليه من دروز الجهات الأخرى». انظر: نعمان قساطلي، «جبل الدروز،» الهلال (كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٠)، ص ١٤٧.

(١٥٦) النجار، بنو معروف في جبل الدروز، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٠، والصغير، بنو معروف (الدروز) في التاريخ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(١٥٨) كنا قد توسّعنا في معالجة هذه النقطة في كتابنا: كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، ص ٨٠ ـ ٨٩.

(١٥٩) حنا أبي راشد، صحفي زار حوران وجبل الدروز في السنوات الأولى من عهد الانتداب الفرنسي وكتب كتابين: جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان، ١٩٢٥)، وجبل الدروز: بحث عام... مع ضم الحلقة الثانية: حوران الدامية، ط ٢ (بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦١)، ط ١ (١٩٢٤). انظر تعداداً للبيوتات العشائرية الدرزية، في: جبل الدروز، ص ٢٩.

ويلاحظ حنا أبي راشد هذا التعدد في الانتماءات العائلية فيقول: «كما أن لا نهاية أولية لاسماء قراياهم، هكذا لا نهاية أولية لعشائرهم»(١٦٠).

وهذا التعدد الذي يطول للعشائر الدرزية، يشير إلى تفتت الوحدات العشائرية في الجبل، وتشكّلها في بيوت متعددة ذات صلات قرابة، وتحمل اسماء مختلفة هي في الأرجح اسم «الجد» المؤسس.

ويبدو أنه بقدر ما كانت تترسخ اقدام العشائر القادمة في الجبل، بقدر ما كانت سلطة آل الحمدان تضعف كعشيرة نواة وموزعة للاقطاعات على العشائر الوافدة، ثم ما لبثت أن بدأت تبرز منذ منتصف القرن التاسع عشر زعامة جديدة في الجبل، هي زعامة آل الأطرش على قاعدة التصدي لاستبداد اقطاع آل حمدان، وقيادة معارك «الحماية»، وفي معارك سيطرة أعيان دمشق والالحاق العثماني المركزي وغزوات البدو في الجوار(١٦١).

على أن تسلم عشيرة واحدة زعامة الجبل لا يعني عدم وجود زعامات أخرى ذات نفوذ وسطوة في مناطقها، ان ثمة توزيعاً للسلطات العشائرية في المناطق والقرى، تتحالف وتتناقض في اطار الطائفة، وغالباً ما تتمحور في بعض المراحل حول زعيم اساسي. ويصف عبد الله النجار هذا التوزع والتمحور للسلطات العشائرية في مرحلة سلطة الطرشان العامة كما يلي: «في الجبل عشائر كثيرة قوية... لها في منطقتها نفوذ مستقل عن سلطة عائلة الزعامة الطرشانية. وللطرشان الزعامة في التمثيل العام السياسي، وهذا لا يعني أنهم كانوا ينفردون بالرأي، فالأمر بين الدروز شورى ولا سيما بعد سقوط آل الحمدان... وأن للأسر منازل كانت تقول إن آل عامر يأتون في الدرجة الثانية بعد آل الأطرش وهلم جرا»(١٦٢).

وأما العوامل المجددة لهذا التراتب في المنازل، فقد اجتمعت في عاملين مترابطين: أولهما، حجم ملكية الاستثمار والناتج عن الاستيلاء على الأراضي(١٦٣). ثانيهما، حجم الدور

---

(١٦٠) أبي راشد، جبل الدروز، ص ٢٩.

(١٦١) شبلي العيسمي [وآخرون]، التعريف بمحافظة جبل العرب، مراجعة عارف النكدي، سلسلة بلادنا، ٢ (دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٦٢)، ص ٥٧؛ البعيني، «التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل الدروز في الربع الأول من القرن العشرين،» ص ١٧ - ١٨، والصغير، بنو معروف (الدروز) في التاريخ، ص ١٣٨ - ١٣٩. والملاحظ في مظاهر الصراع الناشب بين ادارة الولاية في دمشق ودروز الجبل، تمحوره حول ملكية بعض القرى الواقعة على تخوم الجبل في اطراف سهل حوران، حيث طالبت الادارة العثمانية في دمشق بإعادتها إلى الحوارنة (وفق مبدأ التسجيل في الطابو)، بينما أصرّ الدروز على «حق الاستيلاء» عليها. توجه الشيخ أبو علي الحناوي، أحد زعماء الدروز الناطقين بلسان الوفد الدرزي، إلى اللجنة العثمانية «الدمشقية» الآتية من أجل التفاوض بالعبارات التالية: «إننا ندفع الأموال الاميرية باعتبارها زكاة أموال، أما اعادة القرى فهذا أمر لا يتناسب مع تقاليد العشائر، فكما أخذناها بالسيف فليأخذوها، وإذا شئتم أخذها بالقوة فلن نسلمها إلّا بعد ارواء أرضها بالدم. ونقابلكم بالبارود واليوم المقروض». نقلاً عن: الصغير، المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(١٦٢) النجار، بنو معروف في جبل الدروز، ص ١٠٩ - ١١٠.

(١٦٣) انظر خريطة «العائلات الدرزية»، حيث تلاحظ أملاك العشائر ومناطقها بأشكال تقديرية كما يوردها: المصدر نفسه، منشورة في الملحق. ويبدو أن مسألة الاستيلاء على الأرض، على قاعدة احياء الأرض الموات، ارتبطت بهجرة الدروز وتوطنهم في الجبل وعلى أطرافه وحماية هذا «الاستيلاء» من الحوارنة والبدو، وأعيان دمشق. انظر: الصغير، بنو معروف (الدروز) في التاريخ، ص ١٢٣ - ١٢٦. والملاحظ أن هذه الحماية كانت =

العسكري الذي يمكن أن تقوم به العشيرة في حماية الأهل وقيادة العشائر. والأرجح أن العامل الثاني (الدور العسكري) المتمثل بكثرة أفراد العشيرة وشجاعتهم في القتال، كان العنصر الغالب في تعيين تراتبية المنازل بين العشائر، كما تثبت الوقائع والأيام التي خاضها الدروز في الجبل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين(١٦٤).

والملاحظ من خلال خريطة العائلات ومناطق نفوذها تمركز العشيرة في منطقة واحدة، الأمر الذي يعطيها وزناً سياسياً شبه مستقل، ودوراً «مميزاً» في حال تماسكها الداخلي، في مجالس العشائر والقرى، وهي «المجالس التي تجمع شيوخ الشعائر وشيوخ العقل وتشكّل القيادات السياسية» للطائفة، في بيئة جغرافية وعرقية ومذهبية «شبه مستقلة». ففي هذه البيئة يتم تنظيم العلاقات وفق الأعراف العشائرية والمبادىء المذهبية. فـ«التوسط» بين العشائر المتنازعة، والدية والثأر وتحريمه بعد الصلح، وتقليد «الوجه» وهو نوع من اللجوء والاحتماء، ومثله «التشهيد» وهو أن يعرّف الضيف الناس أنه متوجه إلى مضيفه، والتزام المضيف بـ«حماية ضيفه»، والدفاع عنه إلى أن تنتهي ضيافته... كلها بمثابة قوانين لـ«سلطة ذاتية» في الجبل، ونمط من «العمل السياسي» الذي يتحكم في السلوك السياسي للعشائر الدرزية حتى مرحلة الانتداب الفرنسي(١٦٥).

ولما لم تكن القيادات العشائرية تملك ثباتاً مستمراً في التراتبية أي في (المنازل)، فقد دخلت العشائر فيما بينها في منافسات وأحلاف حادة حول الزعامة وحدودها ودورها، ومدى سلطتها على العشائر الأخرى(١٦٦)، وكانت الصراعات الداخلية، غالباً، هي المدخل

= تؤمنها ـ فضلاً عن طبيعة «السلطة» العسكرية للعشائر ـ الطبيعة الجغرافية الوعرة للجبل، فهذا الأخير «هو عبارة عن نجد تحيط به سهول خصبة واسعة، يحده شمالاً غوطة دمشق الخصبة بتربتها وغرباً اللجاه الوعر المسلك وسهل حوران، وجنوباً الجبانة، والجبانة أرض قاحلة مقفرة تتصل بوادي الحجاز وشرقاً الصفا والرحبة وجبال الحارة... وكلها وعور في صدر بادية الشام...». انظر: أبي راشد، جبل الدروز، ص٨.

(١٦٤) انظر حول هذا الاستنتاج: الصغير، المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٤٥؛ أبي راشد، المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٨٢، والنجار، المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠٤.

(١٦٥) النجار، المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٣٢. ويذكر هنا أن لانتفاضة سلطان باشا الأطرش الأولى (١٩٢٢) علاقة وثيقة بخرق السلطة الفرنسية للأعراف العشائرية، ومن ذلك اعتقال ادهم خنجر وهو متوجه للإحتماء في بيت سلطان باشا. انظر توسيعاً لهذه الحادثة ونقلاً لرسائل أدهم إلى سلطان في: ابي راشد، المصدر نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٤٨. لقد ورد في كتاب أدهم خنجر إلى سلطان إثر اعتقال السلطات الفرنسية للأول: «الآن أصبحت حياتي في يد الحكومة الفرنسية ولا يمكن تخليصها إلّا بمساعدتكم. وعلى كل حال لكم في العادة أن تحموا وتخلصوا كل «منداق»، وأنا لولا ما كنت أمين على حياتي بوجود عطوفتكم ما كنت أتيت جهراً... والآن دخلت دياركم العامرة مستجيراً وداخل في حريمكم وفي أولادكم حتى وفي كل الطرشان...».

(١٦٦) انظر تفاصيل اجتماع بعض العشائر ضد الطرشان عام ١٨٨٥، في: الصغير، المصدر نفسه، ص ١٤١. يذكر المؤلف قسماً قطعته العشائر التالية: عزام، قنطار، جربوع، زهر الدين، نصر، بطواني، حمزه، عريج، الزاقوط، هذا نصه: «بصفتنا أبناء عم من لحم ودم ستعاهد بالله على أن كل منا يهدر دمه في سبيل تعزيز أي فرد من أفراد هذه العشائر المتضامنة بالدم والنار». ويضيف الصغير: «وأخذوا يكتلون افراداً لشعب المستاء من استبداد المشايخ الطرشان وتصرفهم بالأملاك تصرفاً مطلقاً». المصدر نفسه، ص ١٤١.

لاختراقات السلطة المركزية العثمانية ولاحقاً الفرنسية، لعشائر الجبل، واستمالة بعضها واستفراد بعضها الآخر. وكان الصراع يطال احياناً العشيرة الواحدة، حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى بيوتات «متنافسة بين أبناء العمومة»، واحياناً بين الأخوة على الزعامة الأولى، فتضطر زعامة عشائرية أن ترتكز على دعم السلطة المركزية، فتلجأ الزعامة الأخرى المنافسة إلى الارتكاز على مشروع سلطة أخرى، وإننا لنلمس هذا المعطى الاجتماعي السياسي في انقسام الطرشان في «ثورة العامة» عام ١٨٨٨، والتي هي حلف من العشائر الفلاحية الضعيفة التي انبرت للتصدي لتفرد الطرشان في اقطاع الأرض والاستئثار به(١٦٧).

ويربط مؤرخ درزي بين «ثورة العامة» ضد الطرشان، وبين سياسة التنظيمات العثمانية كما مارستها ولاية دمشق بقوله: «تمكنت تركيا من نشر الأنظمة الحكومية بواسطة بعض الأعيان الذين استلموا المناصب الرئيسية فيه، ولكن الدروز استثقلوا قوانين تركيا المخالفة لنزعتهم التحررية واشركوا بالاستياء الزعماء المتعاونين مع الحكومة رغم اشتهارهم بالغيرة على الكرامة العامة، وكان بعض أعيان الأسرة الطرشانية مضطرين للاشتراك بالحكم، بحكم أوليتهم في الزعامة، فنقم الرأي العام على الحكم العثماني وموظفيه، خصوصاً عندما اتبع الاطارشة نظام الاقطاع الحمداني، واعتبروا القرى الموجودين فيها ملكاً لهم»(١٦٨).

إن الدلالة التي يحملها هذا النص تتخطى المعنى الشائع الذي اعطي للتحرك الفلاحي الدرزي عام ١٨٨٨، من حيث انه «ثورة عامية» فحسب، قامت ضد «الاقطاع الطرشاني»(١٦٩)، انها تشير أيضاً إلى عملية التداخل الذي حصل بين سياسة التنظيمات الحكومية، وبين السلطة المحلية «الطرشانية» في الجبل، وهو الأمر الذي سمح لبعض زعماء الطرشان أن يدمجوا موقعهم الاقطاعي ـ وكما فعل أعيان المدن ـ بالمكاسب المحتملة التي قد تقدمها التنظيمات في مجال الوظيفة في لواء حوران واقضيته. ثم ان النزوع الدائم لممارسة أشكال السلطة المحلية لدى بعض البيوتات «الطرشانية» أو لدى بعض الأخوة «أو أبناء العمومة» المبعدين، كان يدفع دائماً للتحالف مع القوى المعارضة والممتنعة عن سيطرة أحد «البيوت»،

---

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤١. لعل ايراد نص الكاتب بحرفيته يبرز بشكل واضح أبعاد الصراع السياسي داخل البيوتات العشائرية، وأحياناً بين الأخوة وعلاقات السلطة في الداخل والخارج: «لما علم شبلي الأطرش بهذه الحركة ـ وكان يزاحم شقيقه ابراهيم شيخ السويداء على الزعامة ـ انضم إلى المعسكر الشعبي وراح يجوب أنحاء الجبل داعياً إلى التمرد على الأنظمة الحكومية القائمة، متهجماً على الاقطاعيين وتعسفهم واستبدادهم. فتصلب الاطارشة ضد هذه الحركة، فنشبت في القرى التي يتزعمها الاطارشة معارك أهلية (١٨٨٥ ـ ١٣٠٧ هـ) ذهب ضحيتها عدة قتلى، واضطر بعض الزعماء للالتجاء إلى الحكومة في قلعة المزرعة، وكان الشيخ شبلي قد ابتعد عن غمرة هذه الفوضى عندما رأى بعض زعماء العامة ينازعونه الرئاسة ويتملكونها، فسار إلى قرية خبب. أما الشيخ ابراهيم الأطرش فقد ذهب إلى دمشق مستنجداً بالحكومة، فأرسلت ست كتائب مشاة وآلاي فرسان مع مدافع، فتعرض العامة لهذا الجيش قرب ثكنة المزرعة، فقابلهم العسكر بضرب المدافع، فانهزم الدروز بعد أن تحملوا خسائر كلية، ودخل الجند السويداء واسرعوا ببناء ثكنة عسكرية». المصدر نفسه، ص ١٤١، انظر أيضاً: كرد علي، خطط الشام، ج ٣، ص ١١٠ ـ ١١١.

(١٦٨) الصغير، المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(١٦٩) انظر رأياً نموذجياً عن هذه الوجهة، في: هيثم العودات، انتفاضة العامية الفلاحية في جبل العربية (دمشق: مطبعة الحجاز، ١٩٧٦)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

ولمد علاقات «مناصرة» مع قوى «خارجية» في بعض الأحيان. ان الصراعات الداخلية حول مركز السلطة المحلية، كانت تتقاطع أحياناً مع مداخلات السلطة المركزية في الولاية، بهدف الحاق جبل الدروز بإدارة الولاية، وكانت أشكال الامتناع عن هذا الالحاق القسري، هي التي سادت في تاريخ العلاقات السياسية في جبل حوران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين.

ومن هنا تجيء ملاحظة أحد المؤرخين العرب المعاصرين: «أن دروز حوران كانوا في شبه ثورة دائمة ضد الدولة» وأنه عندما كانت الولاية تعرض عليهم برامج الاصلاح، وتطلب من زعمائهم مساعدتها في تطبيق نظام مجالس الادارة، كان الزعماء يقبلون ذلك ثم يرفضونه وهكذا(١٧٠). والواقع أن نظام السلطة السائد في التنظيم العشائري والمذهبي كان النظام الراسخ والثابت، الذي يمتنع عن «الالغاء» ويقاوم البدائل الادارية الجديدة إذا لم تستطع هذه الأخيرة أن تستوعبه.

ومثل القبائل البدوية المنتشرة والموزعة من الجزيرة الفراتية حتى بادية الشام، والمتداخلة مع امتداد البادية في العراق وشرق الأردن والحجاز(١٧١)، يعطي نموذجاً لوحدات سياسية ـ اجتماعية، استمرت في وجودها وتحركاتها على تخوم المناطق الزراعية في «الهلال الخصيب»(١٧٢)، وبقيت تنتظم في علاقات سلطة تتأرجح بين التقاتل بين عناصرها وأفخاذها على المرعى والماء، وبين الامتناع عن السلطة المركزية أو الخضوع لها مقابل «خدمة» أو «منفعة» متبادلة، أو بين اقامة علاقات «خوة» مع المجموعات القروية السهلية المستقرة، أو بين غارات تستهدف نهب هذه القرى وسلبها(١٧٣).

---

(١٧٠) عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ م، ص ٢٩٢. ويرتكز المؤرخ في حكمه هذا على متابعة أرشيف استامبول، ولا بد من ملاحظة نسوقها هنا، وهي أن الموقف العثماني «الرسمي» كان ينظر إلى حركات الممانعة الدرزية نظرة «غير شرعية» ويعتبرها حركات تمرد وعصيان واعتداء... في حين لا بد في رأينا من أن ننظر إليها من خلال طبيعة السلطة العرفية السائدة في الجبل، وما تطرحه سياسة التنظيمات عملياً من تناقض بين «أعراف» السلطة المحلية وبين «قوانين» التنظيمات العثمانية. هذا فضلاً عن «سوء» تطبيقها.

(١٧١) ثمة مجموعتان من القبائل في سوريا: قبائل العنزة وقبائل شمر. وتحتل قبائل عنزة معظم الجزء الغربي من الصحراء السورية وتصل حتى الهضاب الشمالية الغربية لنجد، كما أن قسماً منها يصل كربلاء على بعد ٩٠ كلم من بغداد. وتنقسم هذه القبائل إلى مجموعات: عنزة العراق، عنزة حلب، والرولة أو عنزة الجنوب، وهي أقوى قبائل عنزة ومناطق ترحالها تقع بين النبك (شمالي شرقي دمشق) في الشمال إلى جبل الدروز ومنابع وادي حوران. وفي الصيف تحتل المراعي الواقعة جنوب دمشق. وهي من أكثر القبائل التي شغلت حيزاً في السياسة العثمانية، وفيما بعد في السياسة الفرنسية، لقربها من مراكز الولايات والالوية والمناطق الزراعية (حوران، الغوطة) ولسيطرتها على طريق الحج. انظر:

Ed. C. Achard, «Notes sur l'élévage des moutons,» *L'Asie française*, supplément (juin 1922), p. 98.

(١٧٢) ويذكر محمد كرد علي تفاصيل عن فروع هذه القبائل وعشائرها في: **خطط الشام**، ج ٦، ص ٣٠٩ ـ ٣١١. انظر أيضاً: Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam*, p. 77.

(١٧٣) انظر: Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient*, pp. 61 - 63.

وليس هناك خط ثابت يعيّن السلوك السياسي لهذه القبائل، سوى مدى ما يصدر عن السلطة المركزية من مظاهر قوة أو ضعف، فعندما تكون السلطة المركزية ضعيفة تقوم القبائل بالاستيلاء على الأراضي بالغزو أو بجمع جزية الخوة. أما عندما تكون السلطة قوية، فإن القبائل تجبر على الدفع للحكومة أو أنها تتراجع إلى البادية[١٧٤].

ولقد شهد القرن الثامن عشر فترة ضعف شديد في البنية العسكرية العثمانية، سمحت لموجات متتالية من القبائل البدوية (عنزة وشمر) القادمة من نجد، أن تغزو بلاد الشام على امتداد القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر، وشكّلت بادية الشام وتخومها الزراعية «مجتمعاً سياسياً» له قوانينه البدوية القائمة على الغزو والثأر واللجوء وأعراف الحلف أو الحرب. وكان لهذه الموجات آثار سيئة على الوضع الفلاحي والمديني، وعلى طرق المواصلات وقوافل الحج. وهو أمر دفع الفلاحين اما إلى ترك قراهم المتاخمة للبادية وهجرها، أو إلى دفع «الخوة» للقبائل المجاورة، كما دفع الولاة العثمانيين إلى استرضاء مشايخ بعض القبائل، وإلى استخدام بعضها في حماية القوافل وطرق المواصلات[١٧٥].

أما في مرحلة التنظيمات فقد جهدت السياسة العثمانية على حل مشكلة البدو في بادية الشام بأساليب أخرى: حماية الريف الفلاحي بواسطة عساكر نظامية، تشجيع البدو على الاستقرار وتعاطي الزراعة، اقامة جاليات زراعية عازلة بين مناطق الترحال البدوي والسهول. ومن بين هذه الجاليات نذكر الشراكسة الذين استقدمتهم الدولة العثمانية ابتداء من عام ١٨٧٠، ووزعتهم في قرى تقع على تخوم البادية من الجزيرة حتى عمان، وقد شغل هؤلاء الأرض وزرعوها «وكانوا فعالين أيضاً كمنطقة عازلة في وجه القبائل البدوية»[١٧٦].

وعلى الرغم من هذه السياسة الاصلاحية العثمانية، استمر المجتمع البدوي في سوريا يقدم، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، كتلة بشرية قائمة بذاتها، تضغط بأعرافها وتقاليدها وأنماط السلطة لديها على الحياة السياسية والاقتصادية في المدن والأرياف الزراعية[١٧٧].

---

(١٧٤) ضحى شطي، «توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام**، ج ١، ص ٤٠٤.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٩، وعوض، **الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م**، ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

(١٧٧) يقدّر محمد كرد علي نسبة اعداد البدو إلى سكان بلاد الشام (بما فيها فلسطين) ثمن أو سبع أهل القطر الشامي، أي نحو خمسمائة ألف نسمة بادية أو قبائل رحالة. انظر: كرد علي، **خطط الشام**، ج ٦، ص ٣٠٧. ويقدر Weulersse نسبة البدو بعشر السكان، أي حوالى ٢٥٠ ألفاً أو ٣٠٠ ألفاً في سوريا التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي، فإذا ما أضيف إلى هذا الرقم الاعداد الموجودة على الأراضي العراقية، وفي فلسطين وشرق الأردن، ارتفع الرقم إلى نصف مليون. وهو رقم قلّ أن تتجاوزه اعداد البدو في المراحل التاريخية السابقة، ولا سيما المرحلة العثمانية وفق ما يرى المؤلف. انظر:

Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient*, pp. 60 - 61.

خامساً: المأزق التطبيقي للتنظيمات

إن سياسة التنظيمات استطاعت أن تحمي إلى حد ما الريف الزراعي من غزوات البدو، في حين عجزت أن تحمي فلاحيه من استغلال أعيان المدن. وفي الوقت الذي استطاعت فيه أن تقيم إلى حد ما اجهزة ادارية وحكومية في الولايات، متخصصة ومرتبطة بالمركز الاداري الذي هو حكومة استامبول، لم تستطع أن تقيم هذه الأجهزة في الأرياف الجبلية، ولم تستطع أن تخترق البنية البدوية للقبائل لتعدّل من سلوك هذه الأخيرة نحو الاستقرار والانخراط في مجتمع سياسي منضبط في تنظيمات وادارة.

ولعلّ المسألة كانت تتعدى النيات والعزائم الفردية التي تظهر جلية في الجهد القانوني الكبير، الذي بذل لاستصدار سلسلة القوانين والأنظمة التي شملتها سياسة التنظيمات[178]، لتطرح في الواقع العملي مدى القدرة وحجم الامكانات الفعلية على ممارسة الاصلاح وتطبيق تلك التنظيمات. ان ما يطرحه (Edouard Engelhardt)في عام ١٨٨٢ حول المأزق التطبيقي للتنظيمات، يعبّر عن وجه من وجوه المشكلة الاصلاحية العثمانية في جانبها التطبيقي، فهو يشير إلى «ان أحد الشروط الأساسية لأي هيئة حكومية، يكمن في قدرة السلطة المركزية أن تتواصل بصورة متنظمة ومتتابعة مع مختلف السلطات التي تتدبها حيال السكان». والسلطة المركزية العثمانية كانت تعاني على حد ما يرى (Engelhardt) صعوبات مادية مشلّة لأي مبادرة تتخذها ادارة مفترضة لامبراطورية واسعة كتركيا، وفاقدة لطرق المواصلات ووسائل الاتصال[179]، فالأمر الصادر عن الديوان المركزي لا يحمل الوقع نفسه والتأثير نفسه في المفترضين في أي اجراء له طابع «المنفعة المالية»، والموظفون الذين يتلقون الأمر لا يخضعون لأي رقابة إدارية مباشرة[180].

فالمشكلة في تطبيق التنظيمات لم يكن لها وجه محلي أهلي معارض أو معيق أو ممتنع فحسب، لقد كان لها أيضاً وجهها «الحكومي» الكامن في العجز عن بناء ادارة واسعة وقادرة على تلبية اتساع السلطنة، وعلى بناء «عساكر نظامية» قادرة على تغطية أمن كل الولايات، وعلى اقامة شبكة من المواصلات التي لا تؤمّن سرعة انتقال السلعة فحسب، وإنما أيضاً وبشكل أساسي سرعة وصول القرار الاداري وتنفيذه.

ولعل العجز الحكومي عن ايجاد تلك الشروط المادية والبشرية للتنظيمات هو سبب المعاناة الدائمة التي كان يصرّح بها رجل التنظيمات مدحت باشا. وتشكّل تقاريره الرسمية التي بعثها الى استامبول عندما كان والياً على سوريا عام ١٨٧٩، مصدراً مهماً للكشف عن مظاهر المأزق التطبيقي للتنظيمات في جانب القصور الحكومي المركزي فيه. فهو إلى جانب شكواه

---

(١٧٨) قارن: محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط ٣ (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧)، ص ٤٠٦ - ٤٠٧.

(١٧٩) Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat: Ou Histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours*, p. 48.

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٨.

من سوء التطبيق والبطء في الاتصال وفساد الادارة، يشدد على عنصر من عناصر ازمة التنظيمات، وهو خلوها من أخذ التنوع في البلاد بعين الاعتبار. يقول في أحد تقاريره: «مما لا يحتاج للبيان والتعريف لديكم أن ولاية سورية أوسع من غيرها من ولايات الدولة. وإن أهلها من العرب والأتراك والتركمان، والدروز والنصيرية والروم والموارنة والكاثوليك والبروتستنت والسريان والأرمن، ويتألف من هؤلاء شعب عدده أربعة وعشرون نوعاً من الملل والاديان والمذاهب، ينضم اليهم الجزائريون والشراكسة والتتار وغيرهم من المهاجرين، ومن جهة أخرى، فإن أطوار وأحوال العربان والعشائر معلومة لديكم، وإن ادارة هذه الأجناس المختلفة على قاعدة واحدة وما تولّده من مشاكل غني عن التعريف والايضاح»(١٨١).

ثم لا يلبث الوالي أن يفصح في تقاريره وبنبرة أكثر حدة عن الجوانب الأخرى في المشكلة التنظيمية، وهي الجوانب التي أشار إليها(Engelhardt) في بحثه عن التنظيمات، والتي يلخّصها في غياب هيكلية ادارية موصلة ومنفذة للقرار. يقول مدحت باشا في تقرير آخر بعثه إلى استامبول: «إن الفرمان الذي كتب لي عند توجيه منصب ولاية سورية، يعترف صراحة بوجوب ما طلبته وسأطلبه وهو مراعاة عوائد سكان الولاية ومشاريعهم ومصالحهم، ولكننا لم ننظر إلى هذه الواجبات بل أصدرنا اللوائح، حاولنا اجراءها في جميع البلدان ولم نصلح بعضها اصلاحاً جزئياً، بل لم نسمع بعض الشكايات، وقد اتبعنا مواد القوانين في بعض البلاد ولم ننفذها في بعضها، وتركنا القديم ولم نتبع الجديد، فظهرت البلاد بمظهر غريب، وزاد الطنبور نغمةً هذا الخلاف القائم بين دوائر الحكومة الملكية والعسكرية، فإذا طلب الوالي مقداراً من العساكر لإعادة الأمن إلى نصابه في ولاية مثل سورية رفض القومندان، وإذا أرسل مقداراً إلى الجنود إلى بلدة وأراد إعادتها امتنعت عن العودة، وإذا كتب إلى القائد عن أمر تأخر الجواب، فإذا كان هذا الفعل الشخصي، فكيف تصبر البلاد على نتيجته الوخيمة، وإذا أقام الوالي ببلدة ولم ير المشير مرة في ستة أشهر، فما يكون حال هذه البلدة وقد قللتم عدد عساكر الجندرمة فضعفت قوتها، وانزلتم مرتبات موظفي الحكومة فاستعانوا بالرشوة والنهب والسلب، واتبع رجال المحاكم خطة غير مرضية فأصبح الأمن مهدد الأركان في طول البلاد وعرضها»(١٨٢).

والواقع أن أزمة التنظيم الإداري التي يشير إليها مدحت باشا في معظم تقاريره، تكشف عن عجز مالي واضح في الخزينة، فقلة عدد الموظفين والعساكر وخفض المرتبات وغياب

---

(١٨١) تقرير مدحت باشا عن أحوال ولاية سورية عام ١٨٧٩، ملحق منشور في: عوض، **الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤-١٩١٤ م**، ص٣٥٢.

(١٨٢) رسالة برقية من مدحت باشا إلى استامبول، وثيقة ٣٩ في ملحق كتاب: نادر العطار، **تاريخ سورية في العصور الحديثة** (دمشق: مطبعة الانشاء، ١٩٦٢)، ص ٣٣٣. ولقد فسرت معارضة مدحت باشا لمركزية التنظيمات المرتبطة بقرار استامبول ولثنائية السلطة الموزعة بين الوالي والمشير (قائد الجيش في الولاية)، تفسيراً يذهب إلى تأويل معارضته على أنها حركة استقلالية تبغي إقامة نوع من خديوية على الطريقة المصرية في سوريا. وقد انعكس هذا التأويل في تقارير القنصل الفرنسي(M. Sienkiewicz) الذي اعتبره مشروعاً انكليزياً أو أنه يصب في السياسة الانكليزية.

ويذكر القنصل في أحد تقاريره أن مشروع مدحت باشا المتذرع بالاصلاحات اللامركزيا هو نسخة من مشروع Dufferin (مندوب بريطانيا في اللجنة الدولية عام ١٨٦٠)، ولكن هذه المرة من دون أن تضطر بريطانيا إلى اقناع الدول الكبرى به. فهي الآن لديها «عميلها Dufferin» مدحت باشا الذي يحكم سوريا كوالٍ، وليس أمامها إلاّ منحه مزيداً من السلطات لكي تخلق الولاية التي سبق أن حلم بها اللورد «Dufferin». أنظر:
M. Sienkiewicz, consul général de France à Beyrouth, à M. Freycinet, ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 15 septembre 1880, dans: Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires*, vol. 14, p. 222.

الانفاق على المواصلات والخدمات العامة أمور تتردد في تقاريره[١٨٣]، وتعكس خلفية الأزمة التنظيمية التي هي في أساسها «أزمة مالية» بالدرجة الأولى، فالمفارقة كانت أيضاً في التفاوت الحاصل بين «المؤسسات السياسية المعلنة» والاصلاح الاقتصادي «المتوخى الذي هو شرط الاصلاح الاجتماعي»[١٨٤]، والدولة العثمانية كانت تعاني في مرحلة التنظيمات، وبالتحديد بدءاً من عام ١٨٦٠، أخطر أزماتها المالية التي كانت تتصاعد سنة بعد سنة. ففي عام ١٨٦٩، كانت الدولة العثمانية تشهد افلاساً رهيباً، فقد ارتفع الدين العام العثماني إلى ما يقارب المليار فرنك. وكان هم سياسات الموازنة كل عام أن تغطي انكشاف الموازنة السابقة وتسديد العجز السابق، الأمر الذي ادخل مالية الدولة في حركة انهيار دائم، صعب ايقافه في وقت شحت فيه الموارد الداخلية والضرائبية، وتوجهت الحلول نحو مزيد من الديون من أوروبا، ونحو التقليل من الانفاق على الادارة والجيش، فانعكس هذا بدوره سلبياً على سلوك الموظفين والمسؤولين[١٨٥].

أما الانفاق الاقتصادي على الخدمات العامة والمواصلات والإنماء، فقد تركته الدولة لسياسة «التكليف» ومنح «الامتياز» (Concessions) للأفراد والشركات الخاصة[١٨٦]، وهو أمر تلقفته السياسات الاقتصادية الأوروبية آنذاك بكل رضى وحماس، يقول (M. Touvenel) «لا يكفي أن تنقل تركيا المبادىء الاجتماعية الكبرى التي هي مفخرة الحضارة. ان القوى العظمى الأوروبية مطالبة بما لها من رصيد ومن ذكاء ونصائح تقدمها دبلوماسيتها، بأن توجه جهودها نحو انماء الثروة العامة بتسهيل ازدهار زراعتها وصناعتها وتجارتها، فهذا هو الثمن الذي يؤمن لتلك القوى الامساك بالروح التي تهرب من ذاك الجسم الكبير»[١٨٧].

لكن هذه الوجهة في العمل الاقتصادي والانمائي، من جهة أوروبا والتي تركّزت عليها الجهود الدبلوماسية ابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لن تردم الهوة بين المؤسسات السياسية التي انتجتها التنظيمات وبين الوضع الاقتصادي الحاصل في ظل تضخم الدين العثماني، وازدياد الاستثمارات الأجنبية ومشاريعها[١٨٨]، إذ لن يحصل ذاك التوافق بين

---

(١٨٣) وثيقة رقم ٢٥، تقرير مدحت باشا عن احوال ولاية سورية عام ١٨٧٩، في: العطار، المصدر نفسه، ص ٣٢٣ـ٣٢٥.

(١٨٤) Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat: Ou Histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours,* p. 56.

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١٨٧) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٨٨) يصف Pinon الوضع الاقتصادي للدولة في السنوات الأولى من القرن العشرين، «الموازنة المركزية للدولة لم تتجاوز ٣٠٠ مليون فرنك. وأن مئة مليون تمتصها وحدها خدمات الدين. ام موازنة الاشغال العامة جنينية. فأجانب هم الذين يبنون السكك الحديدية، والمرافىء، والتراموي، والطرق المعبدة ثم هم الذين يبيعون المدافع، والبنادق وكل المواد الضرورية للجيش، وهم الذي يستثمرون المناجم ويؤسسون شركات الملاحة...». انظر:

René Pinon, *L'Europe et l'empire ottoman: les Aspects actuels de la question d'Orient* (Paris: Perin, 1908), p. 312.

«الاصلاح السياسي» و«الاصلاح الاقتصادي» الذي يتحدث عنه (Engelhardt)، والذي ينتظر منه تقارباً بين شعوب السلطنة العثمانية وفئاتها[١٨٩]. فمن وجهة نظر اصلاحية عثمانية، ان الخلل الذي اصاب مرحلة التطبيق في التنظيمات فسح في المجال لمداخلات اجنبية كان من شأنها زيادة اوضاع البلاد تفككاً، وهو أمر كان قد أثار المخاوف لدى مدحت باشا حين كان والياً على سوريا، فكتب إلى استامبول ينبّه إلى مخاطر التدخل الأوروبي على وحدة البلاد، ويدعو إلى اصلاح سياسي واقتصادي عثماني بديل: «كنت قد حضرت إلى هنا منذ ثمان وثلاثين سنة بوظيفة كاتب تحريرات، وأقمت بضع سنين، وحضرت أيضاً منذ سبع وعشرين سنة بوظيفة مؤقتة، ولهذا، فإني أعرف البلاد السورية وطبائع سكانها، ومع سابق معرفتي بهذه البلاد، فقد وجدت الحالة متغيرة عن ذي قبل، فقد صبغت أحوال الولاية الملكية والسياسية بصبغة غير صبغتها الأولى، لإن الانكليز والافرنسيين يبذلون مساعيهم من أربعين سنة لتقوية نفوذهم في هذه البلاد، وقد أوصلوا جبل لبنان إلى حالته الحاضرة، وهم يحاولون ايصال بقية البلاد الشامية إلى ما وصل اليه أهل الجبل والدول تنظر إليهم بعين المقلد، فالأمريكان يريدون اعلان حمايتهم لجبل النصيري، فيفتحون المدارس ويشوقون الأهالي إلى قبول الحماية الأميركية، والألمان يرسلون مهاجريهم إلى سواحل القدس لاسكانهم في القرى المجاورة، والخلاصة، فإن كل حكومة تريد وضع يدها على قطعة من بر الشام، فالاسبانيول قد انشأوا كنيسة ومدرسة بجهة يافا للوصول إلى نصيبهم من الاستعمار، ولذا، فإن ابناء المسيحيين قد انقسموا إلى احزاب، فمنهم من يحاول الالتحاق بإنكلترا ومنهم المتزلف إلى فرنسا، وحاول الدروز أيضاً تأسيس حكومة درزية اعتماداً على دولة انكلترا » ويختم: «لقد أخذت في الاصلاح من يوم حضوري إلى هنا لايقاف هذه الحركة. . . الولاية محتاجة إلى اصلاح أحوالها المالية ومحاكمها ومنع الرشوة التي تورث الخجل، وتجعل الوطني منخفض الرأس أمام الأجانب»[١٩٠].

كانت نداءات مدحت باشا عام ١٨٧٩ المنطلقة من ولاية سوريا، تعبّر في حقيقة أمرها عن محطة انعطاف أساسية في مسار حركة التنظيمات، فهي تأتي على أثر فشل التجربة الأولى في الحياة الدستورية في السلطنة العثمانية عام ١٨٧٦، وفي وقت كان السلطان عبد الحميد الثاني يختط فيه سياسة جديدة تتواصل مع سياسة التنظيمات على المستوى الاداري ولكن دون أن تعير انتباهاً إلى تحذيرات مدحت باشا[١٩١]، في مجال اعتبار تنوع شعوب المنطقة وتوزعها قوميات ومللاً وفي مجال اعتبار الحاجة إلى الحريات السياسية في دولة تنتقل من مرحلة الحكم القائم على مفهوم «الولاية السلطانية»، إلى مفهوم التمثيل على مستوى «مجالس الادارة» في الولايات.

---

(١٨٩) Engelhardt, Ibid., p. 56.

(١٩٠) ورد في وثائق: العطار، تاريخ سورية في العصور الحديثة، ص ٣٢٤ - ٣٢٦.

(١٩١) أنظر حول مواقف عبد الحميد من آراء الاصلاحيين: عبد الحميد الثاني، السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، ١٨٩١ - ١٩٠٨ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧)، ص ٥٤ - ٧١. وعندما فكر السلطان باستحداث ولاية بيروت التي أعلنت عام ١٩٨٨، لم يكن ذلك بدافع ايجاد نوع من اللامركزية الادارية في ولاية سورية، بل لتشديد الرقابة على الساحل انطلاقاً من مدينة بيروت التي أضحت مركزاً رئيسياً للنشاط الاقتصادي والدبلوماسي الدولي، ولاحداث نوع من الحصار السياسي على متصرفية جبل لبنان. ويعلّق القنصل الفرنسي (M. Sienkiewicz) عندما ترامى إليه تفكير السلطان بهذا المشروع منذ عام ١٨٨١، «إن هذا الاصلاح لا يمكن أن يؤدي إلاّ لمزيد من التعقيدات والصعوبات من كل نوع». أنظر:
M. Sienkiewicz, consul général de France à Beyrouth au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, le 15 janvier 1881, dans: Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires*, vol. 14, p. 273.

ولعل المأزق الذي عانته الدولة العثمانية بصيغتها التعددية على مستوى القوميات والأديان والمذاهب في السنوات الأولى من تسلّم السلطان عبد الحميد، هو في مزيد من المركزية على قاعدة الفردية، وفي مزيد من التنظيم الاداري للولايات، ولكن على قاعدة رقابة بوليسية مرتبطة به شخصياً[١٩٢].

وفي مقابل هذا الخيار السلطاني الفردي، ستتشكّل أدوات جديدة من العمل السياسي سواء على مستوى القوميات والملل، أم الاطار الكلي للسلطنة العثمانية الذي سماه العثمانيون الجدد «الوطن العثماني»، أم على مستوى الاسلام السياسي الذي لجأ إليه السلطان عبد الحميد من جانب، والاصلاحيون الاسلاميون من جانب آخر، وسيبرز هذا العمل شعارات فكرية وسياسية شتى تراوح بين الاقتباس عن التجربة القومية الليبرالية الغربية، وبين العودة إلى الأصول الاسلامية، وبين التوفيق والانتقاء بين المصدرين. وكل هذا لن يتم كما سنرى بمعزل عن سياق التطور الدولي المتمثّل بتأزم علاقات الدول العظمى فيما بينها وبردود الفعل العثمانية حيالها.

---

(١٩٢) لمزيد من التفاصيل حول استحداث هذه الولاية، انظر: وجيه كوثراني، «الحياة الاقتصادية في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى: من خلال كتاب ولاية بيروت»، الباحث، السنة ٦، العددان ٣٣ ـ ٣٤ (أيار/ مايو ـ آب/ أغسطس ١٩٨٤)، ص ٦٩ ـ ٨٤.

الفَصْل الثّالِث

بدايات العمل السّياسيّ "الحديث" في ظلّ التّنظيمات والسّلطان الفرديّ

أولاً: الظروف الدولية لنزعتي الاستبداد والمعارضة في الدولة العثمانية

بدأت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مرحلة جديدة في تاريخ علاقة الدول الكبرى بالسلطة العثمانية. ذلك أن التوازن الدولي الذي قام في السابق على قاعدة التسوية بين السياستين الأوروبيتين المتنافستين: فرنسا وبريطانيا، عدّلته ابتداء من هذه المرحلة عوامل جديدة، اطلقت العنان للدول الكبرى لتدخل فيما بينها في سباق محموم نحو السيطرة والالحاق واقتطاع مناطق النفوذ في العالم. ففتح قناة السويس والآفاق الاقتصادية والاستراتيجية التي سمح بها، أمام أوروبا لربط مستعمراتها الافريقية والاسيوية، وتضخم الدين العثماني، وخضوع الدولة خضوعاً تاماً للاخطبوط المالي لمؤسسات أوروبا المصرفية، ثم بروز المانيا دولة موحدة قوية ومنافسة على المسرح الدولي، شكّلت جميعاً ظروفاً جديدة لولادة استراتيجيات أوروبية جديدة تجاه الدولة العثمانية[1].

وفي بداية هذه المرحلة، كان قد تسلّم عرش السلطنة عبد الحميد الثاني (٣١ آب/ أغسطس ١٨٧٦) عبر انقلاب ضد اخيه السلطان مراد، وكان وراء الانقلاب ممثلو الاتجاه الاصلاحي في ادارة الدولة وعلى رأسهم مدحت باشا[2]. وكان البرنامج الذي اعدّه الانقلابيون ينطلق من هاجس حماية السلطنة أمام أطماع الدول الكبرى. ولما كانت هذه الاطماع تتذرع

(١) انظر حول هذه العوامل وتأثيراتها على العلاقات الدولية: عادل اسماعيل واميل خوري، **السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨** (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤)، ج ٤، ص ٩ ـ ٢٩ و ٧٧ ـ ١٠٧.

(٢) ارنست ادمونسون رامزور، **تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨**، ترجمة صالح أحمد العلي، قدّم له وراجعه نقولا زيادة (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠)، ص ٤٢ ـ ٤٣.

دائماً بسوء الادارة العثمانية وأوضاع الاقليات الدينية والاثنية، فإن اصلاحاً سياساً في البلاد كان يمكن أن يؤدي - في رأي الاصلاحيين العثمانيين - إلى اقفال باب التدخل الاجنبي، وأن يضع حداً للتحركات الداخلية التي تشجعها الدول الكبرى في الولايات(٣). وضمن هذه الحسابات، كان اعلان الدستور في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٦، وهو الدستور الذي عرف باسم «المشروطية الأولى».

لكن السلطان عبد الحميد كان يستعد، منذ الأيام الأولى لحكمه، للانقلاب على من أتى به وللتخلص من «وصاية» الدستور الذي اضطر أن يعلنه كثمن لدعم الاصلاحيين له. ففي ٥ شباط / فبراير ١٨٧٧، وبناء على أمر السلطان، ترك مدحت باشا استامبول، وتمّت انتخابات مجلس «المبعوثان» في الولايات في جو من الارهاب والتدخل الرسمي لمصلحة مرشحي السلطان. وفي ١٤ شباط/ فبراير ١٨٧٨ علّق عبد الحميد الدستور وحل المجلس وأمر النواب بالعودة إلى بلادهم، إلا من احتفظ بهم ضيوفاً في سيواس(٤)، وكانت حجته في ذلك اندلاع الحرب الروسية - العثمانية(٥).

ما الذي كان يعدّه السلطان عبد الحميد كبديل لبرنامج أنصار الدستور داخلياً وخارجياً؟

لقد جاءت نتائج الحرب الروسية - العثمانية عام ١٨٧٨، لتفتح أمام بريطانيا وفرنسا طريقاً لبدء مرحلة من التفاهم على تقاسم بعض الحصص من السلطنة العثمانية، فكثمن لموقف بريطانيا في معارضتها، كانت معاهدة سان ستيفانو المذلة والمرهقة للدولة العثمانية وتعديلها في

---

(٣) تتردد هذه الوجهة كما رأينا في تقارير مدحت باشا المرسلة من سوريا، وكانت قد شاعت هذه الوجهة في العمل السياسي العثماني لدى جماعة «العثمانيين الجدد» الذين يعتبرون طلائع لحزب «تركيا الفتاة»، وأصحاب فكرة «الوطن العثماني» بالمعنى الغربي لتعبير «Patrie». انظر:

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 2nd ed. Oxford paperbacks, no. 135 (London: Oxford University Press, 1968), p. 243 ff.

ويقول مارسيل كولومب في الموضوع نفسه: «ان العثمانيين الجدد اعتقدوا أن بإمكانهم ايجاد علاج للمشاكل التي تعانيها الامبراطورية بإطلاقهم فكرة «الوطن»، بحيث يمكن أن تتمتع العناصر المختلفة المتباينة فيه، من الآن فصاعداً، بالحقوق ذاتها ويكون عليها الواجبات نفسها، بهذا لا تعود هذه العناصر ترفع مطالب خاصة وتبحث عن دعم لها. . . وفي الواقع كان المقصود الوقوف في وجه تدخلات الدول الكبرى من خلال انتزاع ذريعة تدخلها في شؤون الإمبراطورية». انظر:

Marcel Colombe, «Islam et nationalisme arabe à la veille de la première guerre mondiale,» *Revue historique*, vol. 223 (Janvier - mars 1960), p. 86.

(٤) Lewis, Ibid., pp. 163 - 165.

(٥) رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٤٤. ويعلّق عبد الحميد على إلحاح الاصلاحيين في اعلان الدستور وافتتاح مجلس «المبعوثان» بالعبارة التهكمية التالية: «هؤلاء يصرون على تسميتي بصاحب الشوكة من جهة، ويدعون أنهم بهذا الدستور سيكسبون الامبراطورية العثمانية»، ويتابع: «إذا كنت في ذئاب فعليك العواء، ويغض النظر عن المحاسن والمساوىء يجب أن افتتح مجلس المبعوثان وأعلن الدستور لكي أظهر أنني أقوم بأمر هام». انظر: عبد الحميد الثاني، السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، ١٨٩١ - ١٩٠٨ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧)، ص ٣٢.

مؤتمر برلين (عام ١٨٧٨) وتنازل السلطان لبريطانيا عن جزيرة قبرص، وكثمن لسكوت فرنسا، أوعزت بريطانيا لهذه الأخيرة باحتلال تونس، فتم ذلك في عام ١٨٨١، وفي عام ١٨٨٢ (كانت بريطانيا قد اشترت اسهم مصرفي قناة السويس)، احتلت بريطانيا مصر متذرعة بخطر ثورة عرابي على المصالح الأوروبية فيها(٦).

إذاً لم يعد بوسع السلطان العثماني أن يراهن على الموقف البريطاني السابق في الدفاع عن وحدة الدولة العثمانية في وجه مطامع روسيا أو أهداف فرنسا. لقد انتظمت بريطانيا منذ احتلال قبرص في منطق سياسة الالحاق والتقسيم. وفي الوقت الذي بدأت السياسة العثمانية تلاحظ هذا الوفاق الدولي على اقتطاع اطراف منها، كانت قوة أوروبية جديدة وفتية تنهض على المسرح الدولي، وتعمل من أجل «مكان» لها في سياسة مناطق النفوذ، وذلك عبر البوابة الاقتصادية الكبيرة التي احتكرتها بريطانيا سابقاً(٧)، وعبر «البوابة الثقافية والأدبية» التي كانت فرنسا تشدد عليها على امتداد القرن التاسع عشر وفي مطالع القرن العشرين(٨)، تلك هي الدولة الألمانية.

يشير تقرير الماني رسمي رفع إلى غليوم الثاني عام ١٨٨٨ إلى هذه الوجهة في السياسة الألمانية بالصيغة التالية: «لا يزال الشرق المنطقة الوحيدة البعيدة عن سيطرة الدول الأوروبية المباشرة [...] وإمكاناته الاقتصادية والبشرية من السعة بحيث تجعله حقلاً مثالياً للاستعمار الألماني، لذا وجب أن تجدّ للسيطرة عليه قبل أن تمتد إليه يد الغير، لقد نالت فرنسا قسطها من العالم الاسلامي في افريقيا الشمالية وافريقيا الغربية، ونالت بريطانيا نصيبها منه في مصر والسودان وافريقيا الشرقية والهند، كما نالت روسيا المناطق الاسلامية الواقعة على البحر الأسود وفي القفقاس، وللشعب الألماني الحق كله ليداعي بنصيبه من هذا العالم، والدول الأوروبية تحاول اليوم أن تتقاسم ما تبقى من الامبراطورية العثمانية فيعطى العراق لبريطانيا، وارمينيا لروسيا مع القسم الشرقي من آسيا الصغرى، وتمنح سورية لفرنسا وطرابلس الغرب لايطاليا. وعلى المانيا بالاتفاق مع النمسا أن تحيط هذه المساعي بجميع الوسائل السلمية وغير السلمية، ومن هذه الوسائل التغلغل الاقتصادي في المنطقة،

---

(٦) اسماعيل وخوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، ج ٤، ص ٢٣، ٤٠، ٤١ و٧٧.

(٧) في منتصف القرن التاسع عشر وفي أزمة عام ١٨٦٠، لعبت بريطانيا الدور التقليدي الداعم لموقف السلطان في وجه السياسة الروسية والسياسة الفرنسية، وكانت تراهن بشكل أساسي على الامتيازات الاقتصادية والسيطرة على السوق التجاري في الشرق ومواصلاته وبواباته، في حين ركّزت السياسة الفرنسية على المشاريع السياسية الداخلية في سوريا. يقول اللورد دوفرين مندوب بريطانيا في اللجنة الدولية عام ١٨٦١ «جميع الدماء التي سفكت في سورية في مدى الـ ٢٥ سنة الأخيرة، كان في الوسع حقنها لو نشطت سلطة الأتراك على لبنان مباشرة، لأن الطوائف المتعددة القاطنة فيه عاجزة عن حكم بعضها البعض أو تولي شؤونها الذاتية». انظر: فيليب الخازن وفريد الخازن، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من ١٨٤٠ إلى ١٩١٠، ٣ ج (جونية، لبنان: مطبعة الصبر، ١٩١٠ - ١٩١١)، ج ٣، ص ١٩١. وقارن:
Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Institut français d'archéologie de Beyrouth, bibliothèque archéologique et historique, t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1971), p. 285.

(٨) أنظر حجج فرنسا في الدفاع عن «حقوقها الأدبية» في سوريا:
Auguste Isaac et Ennemond Morel, *Les Droits de la France dans le Levant* (Paris: [s. n.], 1915), pp. 3 - 6.

والعمود الفقري لهذا التغلغل أن ينشأ خط حديدي يتصل بسوريا والعراق عبر آسيا الصغرى، وعلينا ضماناً للنجاح أن نتقرب من الشعوب التركية والعربية، وأن يكون فتحنا لهذه البلاد فتحاً أدبياً واقتصادياً يصون مصالحنا بصورة أكيدة وسليمة»[٩].

هذا التوجه الألماني كان يقدم في مواجهة «الوفاق الدولي»، الذي كان قد بدأ يرتسم مع احتلالات ١٨٨١ و ١٨٨٢ لقبرص وتونس ومصر، فرصاً للسياسة العثمانية الرسمية في أن تواجه مخاطر هذا الوفاق بالاعتماد على السياسة الألمانية. فدخول المانيا من باب «التقرب للشعوب العربية والتركية» ومن باب «تنفيذ المشاريع الكبرى» (كخط سكة الحديد الذي قدم من قبل السلطان فيما بعد خطاً للحج)، ساعد السلطان عبد الحميد على ايجاد حليف أوروبي قوي في مواجهة السياستين الفرنسية والبريطانية[١٠].

أما على الصعيد الداخلي، فإن هاجس الانقلابات الذي شغل بال عبد الحميد الثاني، اعطى لسياسته الداخلية طابع الحذر والترقب والحيطة، الأمر الذي ادّى به إلى الاعتماد على جهاز الجاسوسية والاستخبارات[١١].

وعلى صعيد التوازن السياسي الداخلي للتركيب الديني والقومي للسلطنة، فقد اعتمد السلطان على سياسة احتوائية للمؤسسات الملية، ولشيوخ العصبيات والأقوام أتاحت له أن يحقق التفافاً حول سياسته، قائماً على قوى الأعيان والعصبيات في المجتمعات العثمانية[١٢].

وأما على صعيد الإسلام السياسي فقد ارتكز عبد الحميد على «خطاب إسلامي» في دعوته، شدّد فيه على منصب الخليفة و«وحدة المسلمين» وخطر «الأفكار المستوردة

---

(٩) ورد التقرير في: اسماعيل وخوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، ج ٤، ص ١١٣. انظر أيضاً في موضوع المصالح الالمانية في المشرق العربي وبدايات التغلغل الألماني فيه: علي محافظة، العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١١ ـ ١٢.

(١٠) انظر تعليقاً سياسياً فرنسياً على هذه السياسة وعلى زيارة غليوم الثاني (Guillaume II) لسوريا وفلسطين وصداقته للسلطان عبد الحميد، في:

René Pinon, *L'Europe et l'Empire ottoman: les Aspects actuels de la question d'Orient* (Paris: Perin, 1908), pp. 317 - 318.

(١١) انظر حول هذا الحذر، مذكرات عبد الحميد نفسها. ومما يقوله عن أهمية الاستخبارات: «علينا أن نعترف قبل أي أمر بأن جهاز المخابرات شيء مهم لنا، مع التنبيه على عدم الافراط فيه. . . لا يمكن القول بأن جهاز الجاسوسية عندنا على درجة كبيرة من السوء، بالرغم من أني أريد عمل كل شيء للاطلاع على ما يدور في الخفاء وما يحاك من مؤامرات». انظر: عبد الحميد الثاني، السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، ١٨٩١ ـ ١٩٠٨، ص ٨٠ ـ ٨١ ثم ٧٩. انظر أيضاً: سليمان البستاني، عبرة وذكرى: أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٩٠ ـ ٩٦.

(١٢) درج عبد الحميد على استمالة رؤساء الطوائف غير الاسلامية، والزعماء ورؤساء العائلات المتنفذة في المدن، ومشايخ القبائل، وزعماء المجموعات القوية كالاكراد والأرناؤوط. انظر: عبد الحميد الثاني، المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٦.

الأوروبية»[١٣]، واستكمالاً لهذا الخط شجع عبد الحميد التعبيرات الصوفية الشعبية، فقرّب مشايخها والتزم بإحدى طرقها[١٤]، واستطاع بذلك أن يخلق في السلطنة العثمانية تياراً شعبياً معادياً للغرب، ومعادياً في الوقت نفسه للأفكار التحررية والعقلانية ذات المنحى «الليبرالي الغربي»، أو ذات المنحى الأصولي الاسلامي الذي تمثّل بالفقهاء «المجتهدين». وبهذا بدأت طرق الصوفية تنسلخ عن هموم المجتمع ومشاكله، وتنحصر في حركات شكلية من الرقص والغناء[١٥]، أو كقوى سياسية من العامة تدافع عن السلطان وتتصدى للمشاريع الفكرية والسياسية المعارضة له، وكان أن قاد هذه القوى في سوريا شيخ الطريقة الرفاعية أبو الهدى الصيّادي الحلبي، الذي تصدّى للعديد من الفقهاء المجددين والمفكرين الاسلاميين في سوريا[١٦].

واشتد الارهاب الحميدي في داخل تركيا وفي شتى ولايات السلطنة. فعام ١٨٨٣ اغتيل مدحت باشا، واندثر دستور عام ١٨٧٦، ولوحق أصحاب الاتجاه المعارض على اختلاف مذاهبهم الفكرية، وراحت المعارضة العثمانية تنشط في الداخل والخارج ضد الاستبداد الفردي ومن أجل اعادة الدستور. ذلك أن الجانب الاستبدادي في سياسة عبد الحميد، شكل الجانب الرئيسي الأكثر حدة والأكثر تأثيراً في مواقف وبرامج الفئات الاصلاحية والليبرالية والاسلامية المجددة على اختلاف انتماءاتها الملية والقومية[١٧]. بيد أن السياسات الأوروبية

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٠، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٥ و١٧٦ - ١٧٧. ومن عبارات عبد الحميد التي وردت في مذكراته: «علينا أن نعتبر أنفسنا مسلمين قبل أن نكون عثمانيين، وأن تكون صفة خليفة المسلمين فوق صفة السلطان العثماني»، ص ١٧٧. ومن عباراته أيضاً حول الأفكار الأوروبية، «ان الأفكار المستوردة من أوروبا تشكل خطراً كبيراً علينا وكارثة أليمة. أرى من حولي المسلمين فأجدهم فطريين سعداء، فلا أملك إلا أن أقاوم هذه الأفكار الأوروبية بكل ما أوتيت من قوة، إنها سموم تخرّب العقول والقلوب»، ص١٩٦.

(١٤) يروى أن السلطان عبد الحميد انتسب إلى الطريقة الشاذلية التي كان شيخها محمود أبو الشامات يقيم في دمشق. انظر: حسان علي حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ - ١٩٠٩** (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨)، ص٣٢٣.

(١٥) انظر وصفاً لمجالس طرق الصوفية وموقفاً اسلامياً فقهياً منها في مذكرات رشيد رضا، في: شكيب ارسلان، **السيد رشيد رضا أو اخاء ٤٠ سنة** (دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧). يذكر رضا أنه شاهد مجلساً للمولوية في طرابلس ويقول أنه توجه للناس قائلاً: «أيها الناس أو المسلمون، إن هذا منكر لا يجوز النظر اليه ولا السكوت عليه، لأنه اقرار له وانه يصدق على مقترفيه قول الله تعالى: «اتخذوا دينهم هزوءاً ولعباً» وانني قد أديت الواجب علي فاخرجوا رحمكم الله، وخرجت راجعاً من المكان...» ص ٩٥. ثم لا يلبث رشيد رضا أن يكتب في «مناره» في مصر سلسلة مقالات منكراً على «أهل الطرق» و«أهل الدولة» سلوكهم ومواقفهم، ص ٩٥ - ٩٦.

(١٦) أمثال عبد الرحمن الكواكبي ورشيد رضا وآخرين. انظر حول مواقف ابي الهدى الصيادي من رشيد رضا: محمد رشيد رضا، **مختارات سياسية من مجلة المنار**، تقديم ودراسة وجيه كوثراني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ١٤ - ١٥. وعن مواقفه من عبد الرحمن الكواكبي، انظر: عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي**، دراسة وتحقيق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٢٥ - ٢٦. وسنأتي على ذكر هذه النقطة في السياق اللاحق.

(١٧) انظر: فيليب دي طرازي، **تاريخ الصحافة العربية**، ٤ ج في ٢ (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٩١٣ - ١٩٣٣)، ج ١، ص ٦٤.

والمواقع الاجتماعية المختلفة التي كونتها عملية التغلغل الاقتصادي والثقافي في داخل البنية السكانية في الداخل، لم تكن لتغيب عن تلك المواقف والبرامج سواء من ناحية وجهتها المعادية للغرب، أم من ناحية وظيفتها التي تصب ضمناً أو صراحة في مشاريع الغرب الهادفة إلى السيطرة أو التقسيم في الولايات العربية وفي سوريا على وجه الخصوص.

ثانياً: مقولة «الوطن السوري» من بيروت: ظاهرة المناشير

شهدت سنوات ١٨٧٦ - ١٨٨٢ احداثاً سياسية كبرى على مستوى الدولة العثمانية وولاياتها العربية، بدءاً بإعلان الدستور وانتخاب مجلس «المبعوثان»، وانتهاء بهزيمة السلطنة أمام روسيا، واحتلالات قبرص وتونس ومصر بعد مؤتمر برلين، مرورا بتعيين مدحت باشا واليا على سوريا، واشاعته أثناء حكمه جواً من الحرية السياسية وتشجيعاً لمبادرات التنظيم والاجتماع.

في سياق هذه الظروف، تشهد المدن السورية «لغطاً» سياسياً وفكرياً بعضه سري أو خافت، وبعضه الآخر علني ومكشوف، وقد نقلت الكتابات المحلية وتقارير القناصل آنذاك هذا «الجيشان» الفكري والسياسي بصورة متفاوتة في حجم تقديرها لأهمية ما يجري، وفي أمانة نقلها لما يحدث أو في تفسيرها لأسباب ما يحصل.

وفي بيروت بالذات، شهد المراقبون الأجانب عام ١٨٨٠ - ١٨٨١، مظاهر لموقف سياسي اتخذ شكل دعوة سرية عنيفة للثورة على الأتراك، فقد ظهرت مناشير لا تحمل توقيعاً، كتبت باليد وعلقّت على الجدران في بعض المدن (بيروت، صيدا ودمشق)، وهي تحمل على ظلم الأتراك وتندد بالفساد وتدعو «السوريين» للثورة والاستقلال.

وما يلفت النظر في هذه المناشير تضمنها مفاهيم سياسية جديدة لا عهد للجماعة بها، اذ تبرز فكرة «الوطن السوري» على موازاة ما طرحه «العثمانيون الجدد»[١٨] عن فكرة «الوطن العثماني»، وتطالعنا المناشير بتعابير مستقاة من مجلة «نفير سورية» التي أسسها بطرس البستاني[١٩]، فتبدأ بالنداء «يا أبناء سورية»، «يا أهل الوطن» وتذكّر بـ «النخوة العربية» و«الحمية السورية»، وتدرج المطالب التالية:

- «استقلال نشترك به مع اخواننا اللبنانيين بحيث تضمنا جميعاً الصوالح الوطنية».
- «ان تكون اللغة العربية رسمية في البلاد، وأن يحق لابنائها الحرية التامة في نشر افكارهم ومؤلفاتهم

---

(١٨) «العثمانيون الجدد»: تعبير أطلق على الاصلاحيين العثمانيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بما فيهم رموز الحركة الفكرية التي استخدمت تعبير «الوطن العثماني». وكان من هؤلاء نامق كمال. انظر:
Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, pp. 154 - 155.
ورامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٣٩ - ٤٠.

(١٩) طرازي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٤.

وجرنالاتهم بمقتضى واجبات الانسانية ومقتضيات التقدم والعمران».

ـ «ان تنحصر عساكرنا في خدمة الوطن».

وينتهي أحد المناشير بإيراد بعض الأبيات من القصيدة البائية المنسوبة لابراهيم اليازجي: **تنبهوا واستفيقوا أيها العرب**[٢٠].

ما هي خلفية هذا التوجه؟ ومن كان يقف وراءه؟ ان شهادة فارس نمر ـ وهو أحد أبرز المسؤولين عن هذا التوجه، وأحد المشاركين في صياغة وكتابة المناشير بخط اليد ـ تلقي ضوءاً على حقيقة ما حدث. يقول فارس نمر[٢١]، إن المسؤول عن عملية كتابة المناشير والصاقها كان جمعية سرية تأسست حوالى عام ١٨٧٦، وتألفت من مجموعة من المثقفين المسيحيين (يدعوهم الشاهد «نخبة مفكرة»)، درسوا في الكلية السورية الانجيلية (جامعة بيروت الأميركية لاحقاً)، وأبرز هؤلاء: فارس نمر باشا (الشاهد)، ابراهيم الحوراني، يعقوب صروف، ابراهيم اليازجي وشاهين مكاريوس.

أما الدافع الاساسي لمثل هذا العمل، فهو على حد التعبير الذي يورده المؤلف نقلاً عن الشاهد: «احتقار الأتراك لهم واعتبارهم أدنى شأناً منهم» وشعورهم أنهم «غرباء» في السلطنة العثمانية. أما لجوؤهم إلى الايديولوجية القومية التي انعكست بالمناداة بسوريا وطناً، وبالعروبة انتماء لغوياً وثقافياً وتاريخياً، فسببه حاجة هذه المجموعة لتأليف «جبهة عربية موحدة» (من المسلمين والمسيحيين) تقوم على فكرة العروبة وتستطيع أن تقف في وجه الأتراك. أما الوسائل التنظيمية التي يشير إليها الشاهد ـ وهي اشارة ذات دلالة كما سنرى ـ فهي المحافل الماسونية في بيروت التي عمل اعضاؤها على إدخال بعض الوجهاء المسلمين إليها. بيد أن هذه العلاقة مع المسلمين لم تتطور، لأن هؤلاء اتفقوا مع اعضاء الجمعية «على محاربة الظلم التركي واستبداده [. . .] وعلى مبدأ المساواة بين العرب والأتراك، غير أنهم اختلفوا على الهدف الأعلى للجمعية وهو طرد الأتراك من ولاية سورية»[٢٢].

واضطرت الجمعية السرية أن توقف عملها بين عامي ١٨٨٢ و١٨٨٣. فأمام تصاعد الاستبداد الحميدي والقمع البوليسي الداخلي، اضطر ابرز مؤسسي هذه الجمعية فارس نمر وشاهين مكاريوس ويعقوب صروف أن يلجأوا إلى القاهرة في عام ١٨٨٥، ليؤسسوا هناك جريدة سياسية يومية هي جريدة «المقطم»، ويتابعوا اصدار «المقتطف» التي سبق وظهرت في بيروت، ولينشروا من خلالهما افكارهم في خط «ليبرالي» ذي صلة أكيدة بتلك البداية التي نشأت في بيروت.

---

(٢٠) انظر نماذج مصورة عن هذه المناشير المخطوطة بخط اليد، في: زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، نقلاً عن أرشيف وزارة الخارجية البريطانية.

(٢١) وذلك في مقابلة اجراها معه زين نور الدين زين ونقلها في: المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦١.

ماذا عن أهمية هذه الظاهرة في العمل السياسي العربي «الحديث»؟ ثمة رأيان متعارضان حول هذا الموضوع: رأي جورج انطونيوس الذي ينطلق من مفهوم وجداني للقومية العربية، وهو مفهوم كان قد ميّز الوعي القومي العربي بين الحربين، فيراها «فكرة» فاعلة في التاريخ الاجتماعي ـ السياسي العربي في بلاد الشام، ويعطيها أهمية خاصة بذاتها وبمعزل عن القوى الاجتماعية التي تحملها، ويعتبرها «أول محاولة منظمة لبعث الحركة العربية القومية»، مشيداً جسراً «ذاتياً» بينها وبين الدعوة القومية بالصيغة التي تبلورت أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها(٢٣).

أما الرأي الثاني فهو لزين نور الدين زين، فهو إذ يقف موقف ردة الفعل العنيفة في وجه الرأي الأول، وإذ يقع تحت هاجس شهادة شفوية قدمت له في ظروف زمنية وتاريخية مختلفة (أواخر الأربعينات أي قبيل وفاة فارس نمر بسنوات قليلة)(٢٤)، فإنه يعتبر هذه الظاهرة مجرد ظاهرة «مسيحية ـ لبنانية». وهو يفترض «ان الحركة المناوئة للاتراك في لبنان في القرن التاسع عشر كانت بوجه الاجمال مارونية ـ لبنانية، ولا يمكن اعتبارها عربية وطنية في الشرق العربي ضد الحكم التركي»(٢٥).

والحقيقة أن رأيي المؤلفين يثيران النقاش ويستدعيان اعادة للنظر في فهم هذه الظاهرة، فهي بالطبع ليست كما يفترض انطونيوس مقدمة لحركة القومية العربية التي تبلورت لاحقاً بين الحربين على قاعدة مواجهة الاستعمار الغربي بشعارات «الوحدة»، وليست هي ـ وبالقدر نفسه ـ «مسيحية ـ لبنانية». إنها في واقع الأمر نتاج وضعية ثقافية لنخبة من المسيحيين المدينيين (ارثوذكس وبعض العناصر المعتنقة للبروتستانتية) الذين درسوا في الكلية الانجيلية فتشبعوا بثقافة غربية «ليبرالية وعلمانية» وتمثلوها في وضعيتهم السياسية «الملية»، كما في وضعيتهم الاقتصادية التي كانت تغطي نشاطات المدن التجارية السورية (اللاذقية، حلب، دمشق، بيروت)(٢٦)، فكانت فكرة «العروبة» حلاً لاشكال الوضع «الملي» الذي حاولت التنظيمات أن تستوعبه على قاعدة المساواة التمثيلية في المجالس. وكانت فكرة «الاستقلال السوري» في صيغة «وطن» صورة لمشروع سياسي تجد فيه النخب المماثلة في المدن السورية صورة لتطلعاتها وأحلامها.

إن رأي زين نور الدين زين باعتبار «جمعية بيروت» ودعواتها المعادية للأتراك، مجرد تعبير عن واقع مسيحي ـ لبناني رأي جزئي ومجانب إلى حد كبير للواقع التاريخي. فالمؤلف

(٢٣) جورج انطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس، تقديم نبيه أمين فارس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٢٤) توفي فارس نمر عام ١٩٥١.

(٢٥) زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**، ص٤٧.

(٢٦) ثمة أصوات مشابهة صدرت من الداخل السوري ومن قبل مثقفين مسيحيين أمثال فتح الله مراش ورزق الله حسون... انظر: انيس الخوري المقدسي، **الاتجاهات الأدبية في العالم العربي الحديث: وهي دراسات تحليلية للعوامل الفعّالة في النهضة العربية الحديثة ولظواهرها الأدبية الرئيسية** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٣)، ص ٣١، وطرازي، **تاريخ الصحافة العربية**، ج ١، ص ١٠٥ و١٤١ ـ ١٤٢.

عندما لا يرى من بين الاتجاهات التي نشأت في أوساط المثقفين المسيحيين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلا الاتجاه اللبناني ـ الماروني، فإنه يغفل ـ في رأينا ـ عن واقع هو أن هذا الاتجاه نشأ في الجبل في اطار المتصرفية وعلى قاعدة التبعية الاقتصادية والثقافية والسياسية لفرنسا وفي ظل هيمنة الكنيسة المارونية[٢٧]. أما في بيروت وفي بقية المدن الشامية فقد نشأ في الوسط الثقافي المسيحي، (وهو ذو انتماء ارثوذكسي غالب) اتجاه سوري معاد للأتراك، لكنه مختلف في مضمونه السياسي ومواقعه الاجتماعية عن الموقف اللبناني ـ الجبلي (الماروني). ان ذكر فارس نمر للبنان بالصيغة التالية: «كان في لبنان جماعة صغيرة من الشبان تطالب أولاً بتحرير لبنان من الحكم التركي.» يعكس موقفه في أواخر الأربعينات أي بعد أن كان قد اكتمل تكوّن «لبنان الكبير» على قاعدة الميثاق الوطني عام ١٩٤٣، وليس له أي صلة بتوجه فئة المثقفين المسيحيين المدينيين (وكان فارس نمر من بينهم) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ان هؤلاء كانوا قد تربّوا ونشأوا في المدن السورية التجارية، وتغذّوا من مصادر ثقافية غربية، كانت أهم مكوناتها ما تسرب من فكر القرن الثامن عشر الفرنسي وبعض مصادر الثقافة الانكلو اميركية [٢٨].

هذا فضلاً عن أن المحافل الماسونية التي كانت قد تأسست في بيروت حتى ذلك الحين، شكلت اطراً لتبادل هذه الأفكار ونشرها[٢٩]. ذلك أن الحياة الداخلية للمحافل التابعة للمحفل الشرقي الفرنسي الذي اسس فرعاً له في بيروت باسم «محفل لبنان»[٣٠] كانت قد اضحت خلايا ثقافية نشيطة، اذ «اهتمت هذه المحافل بالمشاكل الاجتماعية وأولت عناية فائقة بتثقيف اعضائها»، وقامت بنشر أفكارها بين الأعضاء على أساس «الاخاء والمساواة بين البشر من كل الطبقات دون تمييز للمهنة والقومية والدين»[٣١].

إن مثل هذا النشاط الماسوني الذي نجد نموذجاً له في كتاب **فضائل الماسونية** لشاهين مكاريوس ـ أحد أعضاء جمعية بيروت السرية ـ شكّل الاطار الفكري للعمل السياسي المناهض

---

(٢٧) حول التكوّن التاريخي لهذا الاتجاه وتطوره في مرحلة المتصرفية وحتى عام ١٩٢٠، انظر: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي**، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦) ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٤٣، ٣٦٥.

(٢٨) ثمة اشارات إلى اعضاء جمعية بيروت كانوا قد قرأوا بعض كتابات فولتير ومونتسكيو اثناء دروس اللغة الفرنسية التي كان يعطيها في الكلية الياس حبالين في السنوات (١٨٧١ ـ ١٨٧٤). انظر: زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**، ص ١٩٦. كما أن ثمة اشارات إلى أن أفكار داروين كانت تروج من قبل بعض الاساتذة، الأمر الذي ادى إلى طرد احد الاساتذة الامريكيين وإلى اضراب طلابي قام احتجاجاً على ذلك عام ١٨٨٢. انظر حول هذه الحادثة:
Nawaf Salam, «L'Histoire et le rôle de la pénétration et de l'influence française et anglo-américaine dans l'enseignement au liban, 1840 - 1914,» (Mémoire de D.E.A., Paris, 1975),pp. 145 - 147

(٢٩) انظر حول ذلك: جرجي زيدان، **تاريخ الماسونية العام** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٢)، ص ١٤٠ ـ ١٤٣، وزين، المصدر نفسه، ص ٦١.

(٣٠) تأسس في عام ١٨٦٩، زيدان، المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٣١) «La Franc - Maçonnerie,» dans: *La Grande encyclopédie,* vol 17, pp. 1185 - 1191.

للسيطرة التركية، والذي قامت به الجمعية عبر مناشيرها السرية.

إن ما يلفت النظر في هذا المجال ويؤكد على واقع ما نشير إليه، ان شاهين مكاريوس كان يشغل عام ١٨٨١ مهمة «كاتب سر محفل لبنان»، وكان اضافة إلى ذلك مؤسس محفل اللطائف في مصر ومحفل فينيقية في بيروت عام ١٨٩٢ (٣٢).

ومهما يكن من أمر هذه الظاهرة، فإن دلالتها تكمن في مرجعيتها النظرية الغربية، وفي «نخبويتها» الثقافية، وفي خصوصية انتمائها الاجتماعي «الملي» وفي طابعها المديني التجاري. أما على المستوى السياسي، فإن نمطاً من ذاك العمل السياسي «النخبوي» لم يقدم برنامجاً «استقلالياً» محدداً لمشروع «دولة سورية». جل ما هنالك أن كاتبي المناشير اشاروا إلى نموذج استقلالي كان قد حصل في المنطقة هو نموذج «متصرفية جبل لبنان». وفي صيغة المطلب الوارد في المنشور «استقلال نشترك به مع اخواننا اللبنانيين، بحيث تضمنا جميعاً الصوالح الوطنية» استدلال واضح على النزوع لدى بعض المثقفين المسيحيين نحو تعميم هذا النموذج في المنطقة(٣٣).

ويبقى أمر يستوقفنا وهو جانب التركيز على اللغة والتراث العربيين في التوجه التعبوي الذي نلحظه في المناشير والقصائد والمقالات العائدة إلى من وردت اسماؤهم في «جمعية بيروت السرية» كاليازجي، وصروف ونمر... الخ. ويمكن أن نفترض هنا أن هذا التوجه كان نتاج نوع من ثقافة عربية تكونت عبر جهود المبشرين الانجيليين ومن تعاون معهم من الأدباء المحليين أمثال ناصيف اليازجي وبطرس البستاني هذا من جهة(٣٤)، ومن جهة أخرى كان صيغة ايديولوجية للبحث عن انتماء تاريخي اثني (Ethnique) ولتأكيد هذا الانتماء في وجه الهيمنة التركية(٣٥).

صحيح أن هذا التوجه «العروبي» المبكر الذي ميّز تحرك افراد ينتمون إلى أقليات غير اسلامية قد استمال بعض المسلمين في المدن، غير أن هؤلاء لم يعبأوا ضد الأتراك إلا في حدود مصالحهم في المشاركة والاصلاح ضمن لادارة واحدة. هذه الحدود هي ذاتها التي أبقت على المسافة القائمة بين هذا التوجه «النخبوي» المسيحي المعادي للأتراك والنازع نحو الاستقلال من جهة، والتحرك الاسلامي (النخبوي) المعارض للاستبداد الحميدي والمنافس للعنصر التركي في الادارة الواحدة من جهة ثانية.

ولعل تعليق مارسيل كولومب على هذه الحدود له دلالة موضوعية على فهم الظاهرة

---

(٣٢) شاهين مكاريوس، فضائل الماسونية (القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٨٩٩)، ص ٦٢-٦٣.

(٣٣) وهو أمر كان يخشاه مدحت باشا اثناء ولايته على سوريا وينبه إلى مغبة حدوثه. انظر ما سبق بحثه ص ١٣٠ - ١٣١.

(٣٤) انظر: انطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١١٢-١١٦.

(٣٥) وهذا واضح في نصوص المناشير، حيث نقرأ استشهاداً بأبيات قصيدة ابراهيم اليازجي البائية:
تنبهوا واستفيقوا أيها العرب فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب... انظر صوراً عن المناشير في: زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ١٦٤ - ١٦٥.

وحجمها ووقعها على المحيط الثقافي الاجتماعي في مدن سوريا. يقول: «إن المسلمين العرب ما كان بإمكانهم أن يسيروا على غير هدى وراء تعليمات مسيحيي سورية الذين يحرضونهم للثورة على الأتراك، اخوانهم في الدين. ذلك أنهم بقدر ما كانوا عرباً كانوا أيضاً مسلمين، بل ربما شعروا أنهم مسلمون أكثر من كونهم عرباً، فالفكرة القومية لم يكن لها أن تنتشر بينهم إلا بالقدر الذي يسمح به الاسلام ويعطيه شرعية وحقاً. وبتعبير آخر: إن العرب المسلمين ما كان بإمكانهم أن يكونوا قوميين إلا بشرط أن يبقوا مسلمين»(٣٦).

ثالثاً: فكرة الاستقلال السوري وصدى ذلك في تقارير القنصل الفرنسي في بيروت

الوثيقة التي تحدثنا عن هذه الحركة شهادة شفوية معاصرة لمنح الصلح نقلها ونشرها ولده عادل الصلح بعنوان «سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧»، ومن خلال هذه الشهادة نستنتج أن مجموعة أعيان بيروت وصيدا ودمشق (ملاك أراض وتجار)، قامت بالتعاون مع علماء من الطائفة الاسلامية ـ الشيعية في جبل عامل، بعدد من الاتصالات والاجتماعات للبحث في مصير البلاد الشامية. يقول صاحب الشهادة: «كان وضع الدولة المضطرب والوعي القومي النامي في سورية، حافزين أهابا بأهل البلاد ليتداولوا في ما يجب عمله لتجنيب وطنهم المصير السيىء ومن أفجع صوره وقوع احتلال اجنبي»(٣٧).

كانت بيروت مهد الفكرة، والمبادر لها الوجيه أحمد الصلح، وقد باشر هذا الأخير باجراء اتصالات سرية في بيروت، ثم في صيدا، وجبل عامل وتردد في اطار الاتصالات الاسماء التالية: الحاج ابراهيم آغا الجوهري (وجيه صيداوي)، السيد محمد الأمين والشيخ علي الحر (من علماء الطائفة الاسلامية الشيعية)، الاستاذ الشيخ أحمد عباس الأزهري صاحب المدرسة الخاصة التي كانت تحمل اسمه آنذاك في بيروت، والحاج حسين بيهم (من أعيان وتجار بيروت).

وأسفرت الاتصالات الأولى والنقاشات الأولية عن تشكيل وفد للتباحث مع زعماء دمشق وعلى رأسهم الأمير عبد القادر الجزائري، كذلك أرسلت رسل ووفود إلى حماه، وحمص وحلب واللاذقية وحوران، وتم الاتفاق على اجراء اجتماعات سرية في بيروت لوضع «الخطط اللازمة»، ثم انتقل المجتمعون إلى دمشق «لإكمال البحث والمداولة» في دار السيد حسن تقي الدين الحصني، وانتهت هذه الاجتماعات بعدد من المقررات:

ـ اختيار الأمير عبد القادر ليكون رأس هذه الحركة.

ـ الاعتراف بالخلافة العثمانية أي «أن يبقى السلطان العثماني خليفة للمسلمين».

ـ وبالنسبة إلى ماهية الاستقلال المنشود اتفق المؤتمرون على «اقرار مبدأ السعي لتحقيق

---

(٣٦) Colombe, «Islam et nationalisme arabe à la veille de la première guerre mondiale,» p. 85.

(٣٧) عادل الصلح، سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧ (بيروت: [د. ن.]، ١٩٦٦)، ص٩٢.

استقلال بلاد الشام وتأجيل البت في مدى هذا الاستقلال، إلى انتهاء الحرب الروسية ـ العثمانية، وانجلاء وضع الدولة ومصيرها»[٣٨].

ويطلق صاحب الشهادة على هذه اللقاءات صيغة «مؤتمر دمشق» ويتابع وصف أعماله: «وكان على رجال مؤتمر دمشق أن يراقبوا ما يجري في مؤتمر برلين ليتخذوا على ضوء ذلك موقفهم الأصوب، وكان يروج بين العاملين أنه إذا تبين أن احدى الدول الأجنبية تهدف إلى الاستيلاء على بلادنا، كما كانت نية النمسا في البوسنة والهرسك، وروسيا في بعض الولايات الشرقية من الأناضول، وكما هي نية بريطانيا في قبرص، فلا بد من طلب الاستقلال التام، أما إذا تبيّن أنه ليس ثمة من عزم على احتلال البلاد فتكون الغاية تحقيق الاستقلال الذاتي كما هي الحال في مصر وفي بعض بلدان البلقان»[٣٩].

لا بد ونحن نقرأ هذه الشهادة المنقولة شفوياً بعد الحرب العالمية الأولى عبر منح الصلح، والمسجلة خطياً من ولده عادل في سياق ظروف بدايات تبلور الوعي القومي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية من أن نسجل بعض الملاحظات:

١ ـ على الرغم من تسجيل الشهادة في مرحلة لاحقة، كان الوعي القومي العربي فيها قد تبلور في سياق انفجار التناقض مع الأتراك، ووضوح مخاطر الاحتلال الأجنبي، فلا نلمس في مضمون الشهادة التي تحكي فصول هذه الحركة أي اشارة لعداء يكنه القائمون بالحركة نحو الأتراك، بل على العكس، إن الاشارات جميعها تسجل العداء للأجنبي، وتشدد على الحذر من وقوع البلاد العثمانية في سياسة الاقتطاع التي تنهجها الدول الكبرى تجاه الدولة العثمانية.

٢ ـ إن الاستقلال «لم يكن يعني بالنسبة إلى القائمين بالحركة انفصالاً عن الأتراك كما عنى بالنسبة إلى «أعضاء بيروت السرية»، بل على العكس كان «الاستقلال» يعني الحيلولة دون وقوع البلاد تحت الاحتلال، والا فمضمون الاستقلال «امارة عربية» في اطار «الخلافة العثمانية».

٣ ـ إن ما حرّك هذه الأطروحات وأعطاها مبرر الطرح سواء على مستوى «الاستقلال التام» أم على مستوى «الاستقلال الذاتي»، هو نتائج الحرب الروسية ـ العثمانية، وما دار حولها في الأوساط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الأوروبية من لغط حول مصير الدولة العثمانية ومشاريع تقسيمها، لذلك بقيت أهداف القائمين بالحركة مجرد اصداء لهذا اللغط، ولذلك أيضاً لم تكن الحركة تملك أي مخرج بعد مؤتمر برلين (صيف ١٨٧٨)، ونجاح الدبلوماسية البريطانية في إطالة عمر الدولة العثمانية مقابل التخلي لها عن جزيرة قبرص، غير التلاشي أمام هجمة السلطان عبد الحميد على كل معارضة مهما صغرت، وعلى كل هامش استقلالي في الولايات مهما كان ضئيلاً.

وبالفعل هذا ما حصل، يقول صاحب الشهادة «قامت السلطات في سورية باتخاذ تدابير احترازية كثيرة، ففرضت الاقامة الجبرية على زعماء الحركة في مناطق نائية ونفت بعضاً منهم، وأخذت تحت الرقابة الشديدة الاشخاص الذين أيّدوا الحركة، ثم منعت هذه السلطات الاختلاط بين الأمير وأحمد الصلح [...] ونفت

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠٠.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٠١.

السيد محمد الامين أحد أركان الحركة إلى طرابلس»[٤٠].

هذا وإذا كنا لا نملك مصدراً آخر عن هذه الحركة لسكوت المصادر المحلية الأخرى عنها (المذكرات وتراجم الأعيان)[٤١]، فإننا نستنتج على قاعدة متابعة أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية المتضمن مراسلات قنصلي بيروت ودمشق، أن جيشاناً فكرياً وسياسياً قد عمّ الأوساط المدينية في سوريا بين ١٨٧٨ و ١٨٨١، حيث تقاطع عدد من العوامل منها: الحرب الروسية ـ العثمانية ونتائجها حتى احتلال مصر (عام ١٨٨٢)، وولاية مدحت باشا في سوريا (عام ١٨٧٨) التي اطلقت كما قلنا عدداً من المبادرات التنظيمية كالجمعيات والبلديات والمكتبات والمدارس ثم تجربة الدستور عبر اعلانه والغائه[٤٢].

هذا الجيشان الفكري ـ السياسي كان لا بد وأن ينتج في سياق تلاقي هذه العوامل آراء وحلقات واتجاهات وافكاراً تصب جميعها في عمل سياسي أولي، يستحيل أن تنقل في المذكرات والتراجم المعاصرة آنذاك بسبب تصاعد موجة الاستبداد الحميدي عبر جهاز الاستخبارات والجاسوسية[٤٣]، وإذا ما نقلتها تقارير القناصل الأجانب جاء النقل بسبب الاعتماد على مخبرين غير ثقة وعلى السماع المشتت وغير المباشر مشوشاً، وفي كثير من الأحيان حاملاً «ذاتية دبلوماسية»، تعكس رغبات الدبلوماسية الرسمية للدولة الأجنبية أكثر مما تعكس صورة الواقع بالفعل[٤٤].

ومما يلفت النظر في تقارير القنصل الفرنسي العام في بيروت، انه يدمج بين حركة

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٤١) انظر رأياً لعلي الزين المؤرخ الاخباري العاملي حول نفي وقوع هذه الحادثة المدعوة «بمؤتمر دمشق السري». يقول معلقاً: «إن قادة العرب المسلمين في تلك الأيام العصيبة لم يكن فيهم من يفكر باستقلال سوريا أو فصل أي قطر عربي عن جسم الدولة العثمانية وتجزئة البلاد إلى إمارات ودويلات صغيرة يسهل على الدول الاجنبية الطامعة في بلادهم أن يستولوا عليها قطراً بعد قطر». علي الزين، للبحث عن تاريخنا في لبنان (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٣)، ص ٢٨.

(٤٢) انظر حول هذه التحولات: محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط ٣ (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧)، ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩. ومن وجهة نظر القنصل الفرنسي العام في بيروت يتردد في سلسلة تقاريره هذا التأكيد على التحولات الفكرية والسياسية في المدن السورية بتأثير اصلاحات مدحت باشا والحرب الروسية العثمانية، قارن: Rapport de M. Sienkiewicz, Beyrouth, le 31 octobre 1880, dans: Adel Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIè siècle à nos jours*, 32 vols. (Beyrouth: Editions des œuvres politiques et historiques, 1975 - 1983), vol. 14, p. 236.

(٤٣) يذكر سليمان البستاني انه كان لهذا الجهاز «فروع متشعبة داخل البلاد وخارجها تشعب العروق في الجسم، إذ كان عمالها مبثوثين في كل دوائر الحكومة من الباب العالي إلى النظارات المنفصلة عنه إلى كل فرع من فروعها... وهنالك شعبة منها لقراءة الكتب والجرائد وترجمة ما كان منها باللغات الأجنبية...»، انظر: البستاني، عبرة وذكرى: أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، ص ١٤٥ ـ ١٥٠.

(٤٤) يبرز في تقارير القنصل العام الفرنسي في بيروت همّ البحث عن مظاهر استقلالية في سوريا في الأعوام ١٨٧٩، ١٨٨٠ و١٨٨١، وحذر الخوف من أن تكون بريطانيا هي التي تقف وراء هذه المظاهر. انظر: Ismail, Ibid., vol. 14, pp. 180, 193, 221 et 222.

الأعيان المسلمين وبين جمعية بيروت السرية التي كان قوامها نخبة من الأساتذة والطلاب المسيحيين في الكلية السورية، والتي كانت مسؤولة وفق شهادة فارس نمر (أحد اعضائها) عن المناشير المعادية للحكم التركي.

والواقع أن ثمة اسئلة تطرح نفسها على الباحث: هل كان هناك ثمة علاقة بين أعيان المسلمين القائمين بالحركة واعضاء جمعية بيروت؟ وما كان دور عبد القادر الجزائري في هذه الحركة؟ وهنا لا بد من اثارة أمر ملفت للنظر أيضاً: ان ثمة عدداً من الرسائل والتي تلقاها الأمير من يوسف كرم تحمل أفكاراً ومشاريع سياسية للمنطقة، ومن المعروف أن يوسف كرم كان يتنقل في ذلك الوقت بين الدوائر الأوروبية ساعياً لنفسه بحكم جبل لبنان(٤٥)، فما هي طبيعة العلاقات القائمة بين الرجلين والمشروعين؟

في شهادة فارس نمر تأكيد على أن أعضاء الجمعية اتصلوا ببعض وجهاء المسلمين (لا يسمي أحداً منهم) في اطار المحافل الماسونية، غير أن هؤلاء لم يوافقوا على الأهداف الانفصالية للجمعية(٤٦)، وتجدر الاشارة هنا إلى أن المناشير قد أثارت احتجاج بعض العائلات الاسلامية في بيروت، إذ نقرأ في تقرير القنصل الفرنسي العام في سوريا: «ان عائلة بيهم البيروتية أرسلت إلى الوالي رسالة موقعة من وجهائها، تدين ما جاء في المناشير من أفكار هدامة وتدعو لملاحقة صارمة لهذه الألاعيب المجرمة»(٤٧).

وما يستوقفنا حيال هذا الموضوع أيضاً ما ورد في تقرير القنصل الفرنسي عن الحالة السياسية في سورية خلال فترة (١٨٨٠ - ١٨٨١)، ذلك أن ثمة فكرة تتكرر في التقرير مفادها أن «الجمعية الخيرية الاسلامية» هي المسؤولة عن ظهور المناشير «الثورية» في عدد من المدن السورية، ولا نعرف كيف عرفت هذه الفكرة طريقها إلى دوائر القنصليات الأجنبية في بيروت(٤٨). فمن المعروف أن الجمعية الخيرية الاسلامية تأسست عام ١٨٧٨، وكان في طليعة أركانها الشيخ عبد القادر القباني(٤٩)، وقد انطلقت فكرة التأسيس من موقف الاستجابة

---

(٤٥) انظر تحركات يوسف كرم في أوروبا واتصالاته المختلفة هناك، في: أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب، ١٨٦١ - ١٩٢٠، محاضرات القاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨)، ص ١٨٣ ومابعدها.

(٤٦) زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ٦١.

(٤٧) France, Ministère des affaires étrangères [M.A.E.F.] «Archives diplomatiques: Turquie,» vol. 23, R. no. 48, M. Sienkiewicz, Consul général de France à Beyrouth au ministre de affaires étrangères, Beyrouth, le 30 décembre 1881, le 2 janvier 1881.

(٤٨) يذكر القائم بأعمال السفارة البريطانية في استامبول، أن رجلاً مسيحياً محلياً من صيدا اتصل بالوالي واتهم الجمعية الخيرية بالمناشير التي ظهرت. انظر: زين، المصدر نفسه، ص ٦٤. ولعل مصدر الخبر الذي جاء إلى القنصل الفرنسي هو نفسه، وقد يكون بث مثل هذا الخبر هو نوع من التمويه السياسي الذي لجأ اليه الشبان الذين يتحدث عنهم فارس نمر في شهادته.

(٤٩) Hisham Nashabi, «Shayk Abd Al -Kadir Al -Qabbani and Thamarat al - Funun,» in: Marwan Buheiry, ed., *Intellectual Life in the Arab East, 1890 - 1939* (Beirut: American University of Beirut, Center for Arab and Middle East Studies, 1981), p. 87.

الاسلامية لتحدي النشاط التعليمي الارسالي، وفي سياق تشجيع «رسمي» من الوالي العثماني مدحت باشا نفسه لإقامة اصلاحات داخلية وأهلية تقطع الطريق امام المداخلات الأجنبية بذريعة العلم أو الخدمات(٥٠). فلا نعرف بالتحديد ما الذي حدا بالقنصل الفرنسي أن ينسب «المناشير الثورية» إلى الجمعية الاسلامية؟ ولعل استنتاجه هذا قام على ترافق ظهور المناشير مع حادثة حصلت في صيدا، خلاصتها كما يرويها القنصل الفرنسي لوزير الخارجية، أن القائمقام التركي في قضاء صيدا رفض طلب ترشيح أحد أفراد عائلة المجذوب لعضوية محكمة القضاة العليا في القضاء، كذلك رفض طلبات ترشيح أخرى لحنا لطوف (روم كاثوليك)، والشيخ الحر (شيعي)(٥١)، وجبور نمور (ماروني)، فكان ذلك سبباً في شغب بدأت أول مظاهره في صيدا. يقول القنصل أن مجذوب المرشح السني الصيداوي، نظّم عريضة احتجاج ضد سلوك الحاكم التركي، وأخذ يزرع الشغب في البلاد بفضل مساعدة أقربائه من آل الجوهري(٥٢)، وهم أعضاء نافذون في الجمعية الخيرية الاسلامية في صيدا، ويتابع القنصل: «كان يمكن أن يبقى الحادث محلياً لولا ظهور مناشير تطالب بطرد الاتراك وتعيين قائمقام عربي، ولما كانت قد وصلت اخبار هذه المظاهر ذات الاتجاهات العربية إلى الباب العالي، أرسل هذا الأخير إلى والي بيروت يلومه بحدة على عجزه عن اكتشاف من هم وراء هذه المناشير، التي كانت منذ فترة تعلّق بصورة سرية على جدران مدن دمشق وبيروت وصيدا ومدن أخرى». وحصل أن أوقف الجوهري، وجبور نمور، ومجذوب، واقتيدوا إلى بيروت حيث اجري تحقيق معهم حضره الوالي بنفسه(٥٣).

ويستنتج القنصل من خلال هذه الحادثة رابطاً اياها بحادثة المناشير: «ما يستخرج من هذه الوقائع هو تدخل هذه الجمعية الخيرية الشهيرة التي تأسست في عهد مدحت باشا في الشؤون العامة [...] وبالنسبة لي، فإني مقتنع أن مؤسسي الجمعية الخيرية يضعون أمامهم هدفاً سياسياً بحتاً، انهم ذوو نزعة معادية للأتراك وللمسيحيين معاً، انهم يطمحون للاستيلاء على حكم البلاد، وتسلّم المراكز المهمة فيها»(٥٤).

ويذيّل القنصل تقريره بملاحظة كتبت في ٢ كانون الثاني/ يناير ١٨٨١ حيث يقول: «اتخذت قضية صيدا طابعاً أكثر خطورة. ذلك أن عائلة بيهم التي تحتل المركز الأول بين العائلات الاسلامية في بيروت توسطت لدى الوالي من أجل المجذوب [...] غير أن حمدي باشا رفض هذه الوساطة، وفي نهار ٣١ كانون الأول [ديسمبر] ظهرت في بيروت مناشير أكثر عنفاً من سابقتها تطالب بالاستقلال الاداري والعسكري لسورية شبيهة بإدارة لبنان... الخ، طلب الوالي من الباب العالي السماح له بإعلان حالة الطوارىء في سورية، مما دفع وجهاء مختلف الطوائف ومن بينهم زعماء عائلة بيهم أن يقدموا عريضة للوالي يرفضون فيها الأفكار

---

(٥٠) انظر تقرير مدحت باشا عن أحوال ولاية سورية عام ١٨٧٩، في: عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٣٥٢-٣٥٣.

(٥١) والأرجح أنه الشيخ علي الحر الذي تردد اسمه في شهادة الصلح حول مؤتمر دمشق السري، وعلى كل أن ثمة علاقة بين حادثة صيدا واللغط السياسي الذي تردد حول مشاريع سياسية مرتقبة لسوريا.

(٥٢) كما ورد أيضاً في شهادة الصلح اسم الحاج ابراهيم آغا الجوهري كمشارك في حركة الأعيان المسلمين. انظر: الصلح، سطور من الرسالة: **تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧**، ص ٩٢.

(٥٣) M.A.E.F., «Archives diplomatiques: Turquie,» vol. 23, R. no. 48, p. 199.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

الهدامة التي تتضمنها المناشير ويطالبونه بملاحقة صارمة لاصحاب هذه الالاعيب المجرمة»(٥٥).

أما رأي القنصل في الرواية التي نسبت يومذاك المناشير لمجموعة من الشبان المسيحيين، فلعل من المفيد عرضه كما ورد في نص التقرير: «الافتراضات الأكثر غرابة آخذة في الشيوع، فمثلاً جريدة فرنسية (Les Debats) نشرت ترجمة لأحد المناشير الأخيرة وجعلتنا في وضع يعتقد المرء معه أن لنا ثمة مصلحة في تلك المظاهر».

«يبحث اليوم عن تفسير آخر: يزعم أن المناشير صدرت عن مجموعة من الشبان المسيحيين الذين تخرجوا من الكليات السورية واستلهموا أفكارهم من روسو وجماعة الموسوعيين (Les Encyclopédistes). لذلك، فهم يطمحون للقيام بثورة اجتماعية وبذل الجهد لرفع مستوى مواطنيهم إلى المستوى الذي نحن فيه الآن خلال سنتين من الزمن».

«هذه التفسيرات المختلفة تجعلنا ـ إلى حد ما ـ مسؤولين مباشرة عن التحرك الذي يحرض عليه في هذه البلاد، غير أني أسارع لأضيف أن هذه التفسيرات غير مقبولة أبداً، فمن المحتمل أن يكون بعض المسيحيين قد لعبوا دوراً ما في المناشير الأولى التي ظهرت في دمشق، غير أن مجموع المسيحيين في سورية لا ينقصهم الوعي حتى يمهدوا طريق الحكم إلى مسلمي سورية ويعملوا براحة بال من اجل استعبادهم بالذات».

«لا، بل لعله من الجائز أن يكون بعض اعضاء الجمعية الخيرية الاسلامية قد لجأووا إلى وسيلة المناشير المغفلة باعتبارها أقل تعريضاً للخطر، ليثيروا مشاعر الحقد على الأتراك»(٥٦).

في رأينا أن تقرير القنصل الفرنسي لا يعكس كلياً وبالتمام الواقع السياسي السائد آنذاك في سوريا واتجاهاته المختلفة. انه ينقل مجمل الأخبار والشائعات التي وصلت إلى القنصلية عن طريق المخبرين المحليين، لذلك يتردد خبر مسؤولية «الجمعية الخيرية» عن صدور المناشير اما كـ «مظلة» إسلامية للتحرك المسيحي المعادي للأتراك، واما لأن الأمر التبس على المخبرين والقناصل(٥٧)، عندما ترافق ظهور المناشير مع حادثة صيدا التي ورد ذكر لتفاصيلها في تقرير القنصل الفرنسي. وعلى كل حال، إن شهادة فارس نمر بصدد ظهور المناشير تحسم نهائياً مسؤولية صدورها.

وفي رأينا أيضاً أن حادثة صيدا شأنها شأن الحوادث الجزئية التي كانت تنتج عن تضارب صلاحيات الموظفين الاداريين في ظل التنظيمات مع السلطة العائلية المحلية السائدة، لا تعبّر إلا عن تناقض جزئي بين الأعيان المحليين في نزعتهم لاحتواء التنظيمات وبين صلاحيات بعض الوظائف التي انحصرت بيد اتراك أو عرب موالين للادارة المركزية(٥٨).

وفي اطار هذه التناقض نفهم حادثة صيدا وغيرها من الأحداث المشابهة، كذلك نفهم

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) ورد خبر الجمعية الخيرية (جمعية المقاصد) بشأن مسؤوليتها عن المناشير في تقرير القنصل البريطاني أيضاً، كما أورده: زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ٦٢ ـ ٦٦.

(٥٨) انظر ليوسف الحكيم: سورية والعهد العثماني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ٧٦ ـ ٨٣، وبيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ٢ ج (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٤)، ص ٢٦.

طبيعة «حركة الاستقلال الذاتي» التي ورد ذكرها في المذكرات التي نقلها عادل الصلح، فهي (الحركة) وإن طرحت صيغة «الامارة العربية» في اجواء الحرب الروسية ـ العثمانية، واجواء المؤتمرات التي أسفرت عنها (معاهدة سان ستيفانو ومؤتمر برلين)، لم تخرج عن مفهوم «الأحكام السلطانية» أي (امارة عربية في اطار خلافة يتبوأ مركزها الأتراك العثمانيون).

أمّا عن دور الأمير عبد القادر الجزائري في الحركة، فليس لدينا بشأنه إلا ما ورد في مذكرات الصلح، وهو أن القائمين بالحركة اتصلوا به في دمشق ليكون زعيماً للحركة وأميراً مرتقباً على بلاد الشام.

والواقع أن غموضاً كبيراً يكتنف هذه النقطة، وهي تحتاج على كل حال إلى مزيد من التحقيق الوثائقي[٥٩]، غير أننا نعلم مع هذا، ان اسم الأمير تردد منذ عام ١٨٦٠ في التقارير الفرنسية بصفته صديقاً لفرنسا وكشخصية عربية ـ اسلامية مرموقة[٦٠]، كذلك يتردد اسمه كمتعاطف مع الماسونية في كتابات أحد الماسونيين المحليين الذين اشتركوا في جمعية بيروت السرية التي أصدرت المناشير وهو شاهين مكاريوس. يقول هذا الأخير في وصف علاقة الأمير الجزائري بالماسونية: «وكان قد سمع كثيراً عن الجمعية الماسونية وما لها من صحيح المبادىء وفعل الخير، فتاقت نفسه إلى الانضمام إليها، واغتنم فرصة مروره بالاسكندرية اثناء عودته من الحجاز سنة ١٨٦٤، فانتظم في سلكها في ١٨ يونيو [حزيران] بمحفل الأهرام التابع للشرق السامي الفرنساوي ووافقت مشاربه من كل الوجوه، فأحبها وأحب أهلها ومال إليها واليهم كثيراً وكان لا يخفي نفسه، وطالما جاهر أنه من أعضائها»[٦١].

وتشير بعض المصادر أن الأمير تلقى عدداً من الرسائل الموجهة من يوسف كرم أثناء اندلاع الحرب الروسية ـ العثمانية، وتكشف الرسائل عن مشروع استقلالي عربي ـ سوري يطرحه يوسف كرم على الأمير بعد فشل هذا الأخير في اقناع الحكومة الفرنسية بتبني تسميته

---

(٥٩) ورد اسم عبد القادر الجزائري في تقرير القنصل الفرنسي العام في سياق حديثه عن «المناشير الثورية» التي نسبها إلى الجمعية الخيرية الاسلامية، ويورد القنصل خبر العلاقة عبر هذا التأكيد: «ومن الطبيعي أن عائلة عبد القادر ليست غريبة عن هذه الحركة». انظر:
M.A.E.F., «Archives diplomatiques: Turquie,» vol. 23, R. no. 48, Beyrouth, le 2 janvier 1881.

(٦٠) Marcel Emerit, «La Crise syrienne et l'expansion économique française en 1860,» *Revue historique,* vol. 207 (1952), pp. 211 - 232.

وفي سياق متابعة القنصل الفرنسي العام في بيروت للتحركات السياسية في سوريا، واهتمامه بمسألة احتمال قيام تحرك ما مناوىء للأتراك عام ١٨٨١، يقول Sienkiewicz: «وإذا ما قدر لهذا التحرك أن يترجم نفسه على مستوى الوقائع، أي إذا ما انفجرت ثورة ما ـ وهو أمر غير محتمل حتى هذه اللحظة كما يبدو لي ـ فإن الجزائريين سيكون لهم بكل تأكيد دور فيها، إذ يمكن أن نقدر عدد الجزائريين بـ ٨٠٠٠ نفس منتشرين في دمشق، عدا الجاليات المنتشرة في عكا وحيفا...». وبعد أن يذكر أن مشاريع هجرية جديدة من الجزائر إلى سوريا قد تحصل، يستنتج القنصل: «ان الجزائريين الذين يزداد عددهم بصورة بطيئة ولكن ثابتة، يستطيعون بما أوتوا من شجاعة وحمية أن يستلموا في وقت ما قيادة الحركة، وعبد القادر يمارس عليهم سلطة كبيرة ونحن نعرف أنه مناصر كبير لتحرر العرب». انظر: Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIè siécle à nos jours,* vol. 14, p. 273.

(٦١) مكاريوس، فضائل الماسونية، ص ١٧٨.

حاكماً على جبل لبنان، فلقد كتب كرم في احدى الرسائل الموجهة إلى الأمير عبد القادر يعرض مشروعاً كونفدرالياً عربياً، ويشير فيه ضمناً إلى امارة جبل لبنان، يقول: «بينما حكومة روسيا منهمكة بالحرب الحاضرة، فإن حكومتي فرنسا وانكلترا لاعتقادهما بسقوط الحكومة العثمانية القريب قد هيأتا الوسائل الآيلة إلى تجزئة الديار العربية إلى أقاليم تلجأ إلى حمايتها» لذلك يقترح كرم «إذا رأت فخامتكم أن تعين على الأقاليم العربية امراء مستقلين يدفعون اليكم أموالاً مقررة ويوحدون صفوفهم تحت رايتكم ضد كل تعدٍ قبل أن تتداخل بأمورنا الدول الأجنبية، فذلك كما يتراءى لي هو أحسن سياسة»(٦٢).

وفي رسالة مغفلة موجهة إلى يوسف كرم ـ ويبدو أنها من صديق لهذا الأخير كان يقوم بدور ضابط الاتصال بين الرجلين ـ كشف للرهان الذي بنى عليه يوسف كرم طموحه وهدف اتصاله بالأمير عبد القادر، ويقوم الرهان على اعتبار «ان الانكليز أصبحوا أكثر اضطراراً لفض المسألة الشرقية من سائر الدول [. . .] على حد تعبير نص الرسالة [وان] أهم قطر لهم في المملكة العثمانية هو سورية لا مصر، لأنهم يعتبرونها كمقاطعة هندية نظراً لمركزها الجغرافي الممتد من خليج العجم إلى السويس»(٦٣).

وكما في رسالة أخرى من الصديق نفسه، ثمة اشارة إلى قبول الأمير عبد القادر بمشروع كرم وتأجيل التحرك بانتظار دخول اليونان الحرب. لقد ورد في الرسائل: «فخامة الأمير يهديكم تحياته وهو مباشر بالمقتضى من جهته كما نوهتم وباتفاق الرأي معه» فتقول: «إنه وان تكن الظروف الحاضرة أصبحت موافقة بداية العمل فمن الضرورة انتظار اليونان الذين بالاشتراك مع السفن الروسية التي أمرت بالدخول لبحرنا، لا بد أن يشغلوا قوة الأتراك البحرية ويقطعوا وصلوهم إلينا بحراً، فبعد دخولهم مع ما لا بد من ظهوره بذاك الوقت من سياسة أوروبا، نستنير نوعاً عن كيفية نهوضنا، وحينئذ كل تأخير من اتمام واجباتنا الوطنية يكون خطأ، وأما سفري، بكل تأكيد أكون ان شاء الله عندكم حالاً بعد دخول اليونان مصحوباً بالتحارير اللازمة من الأمير»(٦٤).

فمن خلال ما ورد في الرسائل وما نعرفه عن شخصية كرم المغامرة، نرجّح أن المشروع المطروح بالاتفاق مع الأمير عبد القادر ليس له أي صلة بما طرحه الوجهاء المسلمون على الأمير حول ضرورة انقاذ سورية من الاحتلال الأجنبي عن طريق اعلان «الاستقلال». إن مشروع كرم وإن وافق عليه الأمير عبد القادر على لسان الوسيط، يرتكز في الأساس على تحرك مناوىء لرستم باشا، متصرف جبل لبنان آنذاك، وكان قد قام بهذا التحرك بعض المطارنة والرهبان الموارنة في المتصرفية(٦٥)، وكان المشروع بمجمله مشروع معارضة تحكّمت فيه حدود التناقضات التي برزت بين الحاكم «المدني» العثماني (المتصرف) من جهة، وركائز السلطة الاكليركية المارونية من جهة ثانية(٦٦)، أما في بقية انحاء سوريا، فلم يكن لطموح كرم،

---

(٦٢) سمعان الخازن، يوسف بك كرم في المنفى: صفحة رائعة من تاريخ لبنان المجيد في القرن التاسع عشر (طرابلس: مطبعة الانشاء، ١٩٥٠)، ص ٣٤٦.

(٦٣) اسطفان البشعلاني، لبنان ويوسف كرم (بيروت: [د. ن.]، ١٩٢٤)، ص ٥٧٠ ـ ٥٧٢.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٦٥) انظر توسيعاً لهذا الصراع ومظاهره في: طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب، ١٨٦١ ـ ١٩٢٠، ص ٢٩٦ ـ ٣٣٤.

(٦٦) انظر تقرير القنصل الفرنسي العام في بيروت Patrimonio حول اشكالات هذا الصراع بين المتصرف والكنيسة المارونية:

ولا لطموح عبد القادر، إذا صحت موافقة هذا الأخير على أطروحات كرم، أي مخرج تاريخي سواء على المستوى الشعبي أم على مستوى السياسة الدولية.

وعلى كل حال، فإنه بعد مؤتمر برلين (عام ١٨٧٨) واستئثار بريطانيا بقبرص، ثم احتلالها لمصر (عام ١٨٨٢) وقيام فرنسا باحتلال تونس (١٨٨١ ـ ١٨٨٣)(٦٧)، أصبحت سوريا مسرح صراع بين الدول الكبرى، وبخاصة بعد دخول المانيا حلبة هذا الصراع، أما على صعيد مصير العلاقات العربية ـ التركية في سوريا، فلقد تأثرت هذه الأخيرة بالصراعات الدولية واتخذت مساراً سياسياً تجاذبه عاملان:

ـ اشتداد القبضة الحميدية.

ـ تصاعد ونمو حركة «ليبرالية» قوية في صفوف الأتراك، تطالب بالدستور وانصاف حقوق الولايات والأجناس والملل.

رابعاً: السياسة في النشاط الثقافي: حركة المجتهدين في دمشق

منذ عام ١٨٨١ وحتى عام ١٩٠٨، لا تشهد المرحلة أي عمل سياسي بارز في المدن السورية، ولعل السبب هو في سياسة السلطان عبد الحميد في مظهريها القمعي والاحتوائي في آن واحد. ولكن على الرغم من ذلك تحدثنا المصادر عن تأسيس ونشاط جمعيات ثقافية وأدبية مختلفة، تأطر في حلقاتها ومنتدياتها مثقفون وأدباء ووجهاء عائلات مدينية عديدة.

وعلى سبيل المثال نذكر «الجمعية العلمية السورية» التي كانت قد تأسست في بيروت عام ١٨٤٧، وتوقفت أثناء الحرب الأهلية ثم استأنفت نشاطها ابتداء من عام ١٨٦٨، لتعرف فيما بعد امتداداً واسعاً تجلّى بانضمام أكثر من ١٥٠ عضواً اليها، ومن انتماءات طائفية مختلفة لكن مع غلبة عددية مسيحية واضحة. وأهم الشخصيات اللامعة في الجمعية: حسين بيهم، حنين الخوري، سليم البستاني، عبد الرحيم بدران، سليم شحادة، سليم رمضان، موسى فريج، حبيب جلخ، رزق الله خضرة، ابراهيم اليازجي، حبيب بسترس ومحمد أرسلان. كما انضوى تحت لواء هذه الجمعية كثير من الوزراء والأعيان وحملة الأقلام في: بيروت والاستانة ودمشق وحمص وحماه ولبنان وطرابلس واللاذقية وبعلبك وصيدا وصور وعكا وحيفا ويافا والقدس وحلب والقاهرة(٦٨).

M. Patrimonio, consul général de France à Beyrouth au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, le 5 avril 1883, dans: Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIe siècle à nos jours,* vol. 15, pp. 26 - 29. =

(٦٧) انظر: اسماعيل وخوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، ج ٤، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٦٨) انظر ثبتاً بأسماء المنتسبين إليها في: نقولا زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني الحديث (القاهرة: جامعة =

أمّا غرض الجمعية فهو «تنشيط المعارف وتعزيز شأن الآداب وزيادة انتشار المدارس لتنوير اذهان الشعب وارتقاء الأمة في معارج الفلاح»(٦٩).

والواقع أن هذا الغرض يتجلى بموضوعات المجلة التي أصدرتها الجمعية بعنوان «مجموعة العلوم»، وبالمباحث والمحاضرات التي نظمتها والتي تدور موضوعاتها حول مفاهيم: التقدم والتأخر (محاضرة لفانديك)، تعليم النساء (محاضرة بطرس البستاني)، الشرائع الطبيعية (محاضرة لسليم نوفل)، تاريخ التمدن الأوروبي (محاضر لحنين الخوري). هذا إلى جانب موضوعات تتناول التجارة والصناعة والزراعة والمظاهر الحضارية المختلفة(٧٠). صحيح أن هذه النشاطات العلمية كانت بعيدة عن هموم «السياسية» بمضمونها المباشر، ولكنها كانت في منهجيتها تطرح تمثلاً لمفاهيم التطور التاريخي في أوروبا منذ عصر النهضة وحتى القرن التاسع عشر، وذلك من خلال «نخب» صعدت في المجتمعات المدينية ـ السورية، وتألفت من شرائح من التجار (أغلبهم من مسيحيي المدن) ومن الصحفيين وخريجي «العلوم الحديثة» (اطباء ومحامين)(٧١). وهذه النخب تبغي «تغيير» المجتمع بـ «العلم»، وعبر تمثّل أفكار ومنهجيات سبق أن شكّلت قوانين التجربة التاريخية في أوروبا. ان الجانب «السياسي» لا تقدمه وسائل العمل السياسي «القديم» (عصبية، أو طريقة، أو طائفة)، أو وسائل العمل السياسي «الحديث» (الحزب أو الجمعية السياسية أو المنشور) وإنما منهجية في التفكير تطل على رغبة أكيدة في التغيير السياسي وفق نموذج من «التقدم» يقدمه التاريخ الأوروبي الحديث.

اضافة إلى هذه الجمعية، تأسست جمعيات ثقافية وعلمية أخرى ذات أهداف إنسانية وخيرية وتعليمية في كل من طرابلس وصيدا وبيروت. من هذه الجمعيات زهرة الاحسان، شمس البر، زهرة الآداب(٧٢)، اضافة إلى «جمعية المقاصد الخيرية» التي كانت قد تأسست عام ١٨٧٨، بدافع تعليمي مناهض للنشاط التعليمي الارسالي، وهي الجمعية التي كان قد شجّع على تأسيسها مدحت باشا، وترأسها الشيخ عبد القادر القباني صاحب جريدة «ثمرات الفنون»، ونذكر أن الجمعية كانت قد أثارت أيضاً شكوك الدبلوماسية الغربية، فنسبت إليها ـ كما سبقت الاشارة ـ مسؤولية المناشير «الثورية»، اعتقاداً إن مدحت باشا كان يعمل من أجل الاستقلال بولاية سوريا اعتماداً على دعم بريطاني(٧٣).

= الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية، ١٩٧٢)، ص ٢١١ ـ ٢١٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٧١) استنتاج من خلال الأسماء التي يوردها زيادة في: المصدر نفسه، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٨.

(٧٢) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، ص ١٩.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

والواقع أن عرض البيان التأسيسي للجمعية (الفجر الصادق) وسلسلة المقالات التي ظهرت في «ثمرات الفنون»، يؤكدان على أهداف علمية واجتماعية لا علاقة لها بالعمل السياسي المباشر المعادي للهيمنة التركية. إن «الهم» الذي يعبّر عنه في أدبيات الجمعية هو كيفية الدخول - كمسلمين - في السباق التعليمي الذي اطلقته المدارس الأجنبية(٧٤)، وكيفية تلافي خطر التعليم الأجنبي الذي كان ينظر إليه كمصدر لتعبئة سياسية من أجل مصالح أوروبا(٧٥).

من هنا يمكن أن نعتبر أن النظرة الإسلامية إلى التعليم والثقافة، والتي تشكّلت ابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تحكّمت فيها «نظرة سياسية ضمنية إلى واقع الأمر، نظرة تحاول أن تجنّب التعليم أن يكون بوابة سياسية للغرب، وفي أن يكون في الوقت نفسه وسيلة ترقي وتقدم في سلم الاقتصاد والوظيفة في الداخل العثماني، وفي ظل ادارة تقوم على التنظيمات وما تستدعيه من علوم حديثة»(٧٦).

هذا على أن أبرز النشاطات الثقافية التي كانت تعبّر عن مواقع المثقفين المسلمين الفكرية والسياسية، تلك التي ظهرت في دمشق في السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتي شكّل محورها ومحركها الشيخ طاهر الجزائري. ومن المفيد أن نقتبس هنا، ما ورد عن نشاط الشيخ في كتاب **القومية العربية** للأمير مصطفى الشهابي:

«في تلك الفترة التي قضاها الشيخ طاهر الجزائري بالشام في السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر، والسنوات الخمس الأولى من القرن العشرين، كان يتحلق حوله في دمشق صفوة المتعلمين، والنبهاء والمفكرين العرب، فتألفت من جماعهم أكبر حلقة أدبية وثقافية كانت تدعو إلى تعليم العلوم العصرية ومدارسة تاريخ العرب وتراثهم العلمي وآداب اللغة العربية، والتمسك بمحاسن الأخلاق الدينية، والأخذ بالصالح من المدنية الغربية». و«كان من الرجال الأوائل في هذه الحلقة علماء ومصلحون ومؤلفون معروفون كالشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ عبد الرزاق البيطار، والشيخ سليم البخاري وغيرهم، ثم التحق بها عدد كبير ممن كانوا دونهم في السن: رفيق العظم، ومحمد كرد علي، وفارس الخوري، وعبد الحميد الزهراوي، وشكري العسلي، وعبد الوهاب المليحي، وعبد الرحمن الشهبندر، وسليم الجزائري»(٧٧).

---

(٧٤) M. Sienkiewicz, consul général de France à Beyrouth, à M. Frucinet, ministre des affaires étrangères, rapports du 7 et 14 août 1880, dans: Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIè siècle à nos jours,* vol. 14, pp. 208 - 214.

(٧٥) من نصوص ثمرات الفنون: «ان أهل البلاد ادركوا أن الذين يتثقفون في المدارس الأجنبية يحتلون مراكز اجتماعية مرموقة ومناصب حكومية رفيعة. ولما ظهر هذا الأمر للعيان وتأثر فيه كل انسان ثارت حمية في قلوب شعوب شتى من الأمة وأرادوا تلافي هذا الأمر». انظر: ثمرات الفنون، العدد ٢٣٦ (١٨٧٩)، ص ٤. وورد في أحد اعداد ثمرات الفنون: «ان أوروبا لم تتجسم هذه المشاق وتصرف تلك المبالغ رحمة بالشرق ولا رأفة بأهل الشام، وإنما رغبت في أن تجعل لمشربها السياسي حزباً يتغذى بصحبتها صغيراً، فإذا كبر وانتشر في البلاد كان لها عوناً على مساعيها». ثمرات الفنون، العدد ٣٧٢ (١٨٨١)، ص ٣. كما يشار أيضاً إلى أن تأسيس المدارس المسيحية الأهلية الخاصة كان بدوره ردة فعل على المدارس الارسالية الأجنبية.

(٧٦) ثمرات الفنون، العددان ٢٣٦ و ٣٧٢، كما أن القنصل العام الفرنسي يؤكد الصفة السياسية للتعليم في سوريا، فيقول: «ان المواطنين يجهدون في متابعة النماذج التي تردهم من الخارج... وان مسألة التعليم في سورية أصبحت بشكل من الاشكال مسألة سياسية».
M. Sienkiewicz, consul général de France à Beyrouth, à M. Barthelémy - St. Hilaine, ministre des affaires étrangères, Beyrouth, le 10 mars 1881, dans: Ismail, Ibid., vol. 14, pp. 298 - 302.

(٧٧) مصطفى الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، محاضرات ألقاها على طلبة المعهد، =

ويعلّق المؤلف على الجانب السياسي الذي تولّد عن طبيعة نشاط الحلقة فيقول: «ومن الطبيعي أن يتولّد في هذه الحلقة الأدبية وخارجها شعور قوي بالوضع السيىء الذي كانت عليه شعوب الدولة العثمانية عموماً، والشعب العربي فيها خصوصاً، وقد نتج عن هذا الشعور قيام حلقة أو جمعية علمية سرية سياسية في دمشق مؤلفة من أعضاء عرب وأتراك هدفها: السعي للقضاء على استبداد السلطان عبد الحميد وحكمه المطلق بجعل الحكم شورى في الدولة، أي بنشر الدستور المعلّق»(٧٨).

وإن كان لا بد من تعليق على الخلفية السياسية لهذا النشاط، فإننا نكتفي بالإشارة إلى أن اعجاب هذه المجموعات بـ «الصالح من المدنية الغربية» على حد تعبير الشهابي، لم يدفع إلى تمثّل كامل لصور هذه المدنية في موقف سياسي معاد للأتراك من زاوية «قومية»، كما نلمس في المناشير الثورية التي ظهرت في بعض المدن السورية. وأما الدعوة إلى إحياء التراث العربي ـ الاسلامي وممارسة هذا الاحياء في حلقة «الشيخ طاهر الجزائري» في دمشق، فإنما تأتي جواباً على وضع ثقافي يتصف بالجمود على مستوى علوم الدنيا والدين، وكانت معاناة بعض مثقفي دمشق المسلمين لهذا الوضع تصدر عن همّ توفيقي بين تجديد العلوم الوضعية المتقهقرة آنذاك، وبين احياء علوم الاسلام التي لم تعد إلا أشكالاً جامدة يفيد منها السلطان عبر فتاوى تكرّس الجهل، وتثبت علاقات السلطة في اجهزة ادارة الدولة(٧٩).

ويشير أحد الباحثين في موضوع «حلقة الشيخ طاهر الجزائري» إلى هذا الوضع بقوله: «وزاد الحال سوءاً فتوى اصدرها بعض كبار علماء الدين في الدولة العثمانية بدوافع عديدة منها، جر المنافع للأهل وذوي القربى في عصر طغى فيه الجهل واستبد فيه السلطان، ومآل الفتوى جواز خلافة ابن العالم أباه في وظائفه ولو كان طفلاً رضيعاً. وهكذا أصبحت الوظائف الدينية في الدولة تورث كما تورث الأموال والعقارات، مما أدّى إلى ضعف في طلب العلم فتصدى للتدريس والخطابة وامامة المسلمين الجهّال وانصاف المتعلمين بحكم الوظائف التي ورثوها عن آبائهم، ولم يقصر أبناء المسلمين بعدئذ في طلب مختلف العلوم التي تنفعهم في دنياهم فحسب، بل قصروا في طلب علم الفقه وما ينفعهم في آخرتهم، فإذا كان الناس في عصر الامام الغزالي مثلاً كما سجّل التاريخ، انصرفوا عن العناية بالعلوم الدنيوية ليأخذوا بنصيب كبير من علوم الفقه والدين يقرّبهم من السلطان، فإن الناس في هذا العصر الذي عنه نتكلم، انصرفوا حتى عن علوم الدنيا والدين معاً، وهم لا يعنون بتعلّم الفقه فضلاً عن الطب والعلوم الأخرى، لأن مثل هذه العلوم قد لا يتيسر الوصول بها إلى تقلّد القضاء أو أي منصب من مناصب الدولة»(٨٠).

وهذا الواقع هو الذي حدا بالشيخ طاهر الجزائري ـ العالم الديني ومفتش عام المعارف في ولاية سوريا آنذاك ـ أن يوجه اهتمامه لحل اشكال العلاقة بين العلوم الوضعية والعلوم الدينية في بعدهما السياسي تجاه الغرب من جهة، وتجاه الدولة العثمانية من جهة أخرى.

= ١٩٥٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩)، ص ٥١.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٥١، ورامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، مقدمة نقولا زيادة، ص١٩.

(٧٩) انظر رأياً لأحد تلامذة هذه الحلقة، في: محمد كرد علي، أقوالنا وأفعالنا (القاهرة: دار احياء الكتب العربية، ١٩٤٦)، ص ١٠٧.

(٨٠) عدنان الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٧١)، ص ١٧.

لقد شغل الشيخ ولفترة طويلة منصب مفتش عام للمعارف في ولاية سوريا ومن خلال هذا الموقع، وهو موقع ديني وعثماني رسمي، استطاع بموافقة الوالي أن يفتتح عدداً من المدارس الحكومية التي تدرس العلوم بالعربية، وتعنى بتدريس آداب هذه اللغة، وأن ينشىء جمعية شبه رسمية (الجمعية الخيرية) تموّل وتساعد من قبل الدولة، لها مدارسها ومطبعتها الخاصة. بل أكثر من ذلك استطاع الشيخ الجزائري أن يجمع آلاف الكتب والمخطوطات الموقوفة على المساجد في قبة الملك الظاهر في دمشق، فكان بذلك مؤسساً للمكتبة الظاهرية الشهيرة(٨١).

وإن اهتمام الشيخ طاهر بدراسة التراث وبجمع مصادره وإحياء اللغة العربية وآدابها، ينبع أولاً من موقفه المعارض للنشاط الارسالي الغربي، ومن حرصه على سلامة الدولة العثمانية وضرورة اصلاحها، وان حجته التي اقنع بها المسؤولين الأتراك بضرورة توسيع ميدان التعليم الرسمي وتدريس اللغة العربية وآدابها، تنبع من قناعة استخدام طرائق المدارس الغربية نفسها لتحقيق أهداف سياسية معاكسة لأهداف التعليم الأجنبي يقول: «إن مدارس الارساليات الأجنبية من بروتستانتية وكاثوليكية كلها تدرس العربية وآدابها خلافاً لمدارس الحكومة العثمانية، فإذا طالت هذه الحال نشأ في المدارس الأجنبية نشء له تفكير خاص ومذاهب سياسية لا تسرّ الدولة، ولذلك يجب مقاومة هذه النزعات بالطريقة التي يتبعها الأجانب»(٨٢).

هذا ويحدثنا مصطفى الشهابي اعتماداً على وثائق أخيه عارف الشهابي أحد تلامذة حلقة الشيخ طاهر، عن حلقة سياسية سرية تألفت في دمشق عام ١٩٠٣. ومن المفيد متابعة نشأة الحلقة ومسار تطورها مع المؤلف: «كان في الصفوف الأخيرة من مدرسة الحكومة الثانوية بدمشق وفي خارج تلك المدرسة، شبان نبهاء في ميعة الصبا يتردد بعضهم على حلقة الشيخ طاهر الجزائري، ويصغون في انتباه وتواضع إلى ما كان يدور فيها من أحاديث ومحاورات في اللغة العربية وقواعدها وآدابها وفي حضارة العرب والاسلام، وفي ذلك التراث العلمي العظيم من المخطوطات التي خلفها لنا الأجداد، وفي الجهل الضارب اطنابه بالبلاد العربية وفي الوسائل التي يجب التوسل بها لرفع مستوى التفكير والتعليم»(٨٣).

وما لبث هؤلاء الشبان أن ألفوا حلقة خاصة نعتت بـ «حلقة دمشق الصغيرة»، وكان لولب هذه الحلقة محب الدين الخطيب، ومن أعضائها البارزين عارف الشهابي وعثمان مردم، ولطفي الحفار، وصالح قباز، وصلاح الدين القاسمي. وان الأطروحات السرية لهذه الحلقة تسجل خطوة مهمة على طريق «تسييس» الاهتمامات الثقافية لحلقة الشيخ طاهر الجزائري، وذلك باتجاه الدفع سرياً نحو الدعوة لبرنامج سياسي يقضي بـ «مطالبة الدولة العثمانية باتخاذ نظام لا مركزي يضمن للعرب حقوقهم في الحكم، ويجعل لغتهم في الولايات العربية لغة رسمية في مدارس الحكومة ودواوينها ومحاكمها»(٨٤). وهذه الأطروحات شكّلت قاعدة توسيع الاتصالات بين شبّان دمشق وبيروت، وكان من بين الذين اتصل بهم في بيروت: عارف النكدي، عبد الغني العريسي، محمد

---

(٨١) الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، ص ٥٠، والخطيب، المصدر نفسه، ص ١٠٥-١٠٦.

(٨٢) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٥٢، ورامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، مقدمة نقولا زيادة، ص ١٩.

(٨٤) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٥٣.

المحمصاني، وعادل ارسلان(٨٥).

هذا وفي عام ١٩٠٥، انتقل بعض شبان دمشق للدراسة في مدارس استامبول العالية، فنقلوا معهم إليها اهتماماتهم الثقافية ـ السياسية، ففي عام ١٩٠٦، أسس محب الدين الخطيب وعارف الشهابي وعبد الكريم قاسم الخليل وشكري الجندي، «جمعية النهضة العربية»، واتفق على أن يكون مركزها الثالث في دمشق، وانتخب محب الدين الخطيب رئيساً لها في استامبول ثم في دمشق، وانتخب صلاح الدين القاسمي أول أمين لها(٨٦)، وهكذا أصبحت الجمعية اطاراً يضم العديد من الشبان المنتشرين في المدن المشرقية العربية والذين ستبرز اسماؤهم بعد عام ١٩٠٨، سواء في حزب اللامركزية أم جمعية «العربية الفتاة» أم جمعية «العهد»، وفي غير ذلك من النشاطات السياسية والمواقف.

إن نموذجاً من النشاطات الثقافية للجمعية يستوقفنا لدلالته على الخلفية الايديولوجية والسياسية لأصحابه. ففي حفل غداء أقيم في ١٧ آب/أغسطس ١٩٠٧ في أرض الوادي بدمشق ضم أغلب أعضاء الجمعية، ألقى رشدي الحكيم خطاباً في التقدم الذاتي، وزكي الخطيب خطاباً في «الانسان والتربية»، وصلاح الدين القاسمي خطاباً عنوانه «العلم والاجتماع»، ولطفي الحفار خطاباً في «اللغة العربية»، ومحب الدين الخطيب خطاباً عنوانه «الدين والاصلاح»(٨٧).

ومهما يكن من أمر الأهمية السياسية لهذه النشاطات، فمن المؤكد أن وجهة الموضوعات المطروحة والاهتمامات التي تدور حولها تعكس وعياً انسانياً واهتماماً ثقافياً يذكران بتعبيرات عصر «النهضة» الأوروبية وبهموم مفكريها وأدبائها، ولكنه في الحالة التي نذكر يأتي التعبير عن هموم «النهضة العربية» خليطاً من مفاهيم أوروبية عصرية، ومن قيم تلاراثية تشدّ إلى الجذور وتحذّر في الوقت نفسه من الخطر التوسعي للغرب.

وعلى كل حال، يبقى الجانب الأساسي في هذه النشاطات هو اشاعتها في دمشق جواً من «روح التكتل» الاجتماعي السياسي على حد تعبير جاك بيرك(٨٨).

ولكن مهما قيل عن أهمية هذه الجمعية في بلورة وعي قومي عند العرب، عبر اشاعة روح تنظيمية «عصبوية»، يبقى الاسلام اطار لقاء تاريخي مهم مع الأتراك، ويبقى بالتالي خط دفاع

---

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٥٤. وقد كان لهذا النشاط الثقافي نتائج سلبية على علاقة الشيخ طاهر بالحكم العثماني، فتعرض الشيخ إلى مضايقات الجاسوسية العثمانية، فاضطر أن يهاجر إلى القاهرة سراً عام ١٩٠٧. انظر أيضاً: الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته، ص ١١٢.

(٨٦) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٨٧) صلاح الدين القاسمي، صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين، قدّم له وحققه محب الدين الخطيب (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٥٩)، ص ٤ ـ ٦. وورد أيضاً في: رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، مقدمة نقولا زيادة، ص ٢١.

(٨٨) Jacques Berque, *Les Arabes d'hier à demain* (Paris: Seuil, 1960), p. 17.

أساسي وأولي ضد السياسات التوسعية الأوروبية. لقد كانت التطلعات القومية العربية الأولية التي ولدت في سياق هذا النشاط الثقافي، تعبّر عن نفسها لدى النخب الاسلامية في اطار الدولة العثمانية نفسها. إنها حركة معارضة ضد الفساد والاستبداد ومن أجل المشاركة العربية والاصلاح على قاعدة احياء التراث العربي، واعطاء قيمة للغة العربية في التعليم والادارة والقضاء.

وإلى جانب التشديد على المضمون الاثني - الثقافي الذي نلمسه في هذه البدايات، يعبّر الاصلاح السياسي عن نفسه في منهج البحث لدى بعض علماء وفقهاء الاسلام في بعض المدن السورية، عن تفسير مستقل عن وصاية السلطان وفقهائه للنصوص الدينية. انه منهج «الاجتهاد» في الاسلام الذي كانت قد اقفلته الدولة السلطانية منذ قرون، وجهدت سياسة عبد الحميد القائمة على الاستخبارات، وتشجيع طرق الصوفية أن تحاربه وتلاحق كل من اشتبهت به بتهمة ادعاء ممارسته.

ويحدثنا جمال الدين القاسمي أحد علماء دمشق عن «حادثة المجتهدين» عام ١٣١٣ هـ/ ١٨٩٥ م وخلاصتها أن جماعة من علماء دمشق(٨٩)، اتفقوا فيما بينهم على اجتماعات اسبوعية تعقد عند احدهم دورياً ويتمّ فيها التباحث في «محاضرة لطيفة أو مباحث علمية شريفة»، وقد اتفق أن اجتمعوا مرتين وانكشف أمرهم عبر قدوم اثنين من الوجهاء عليهم «ممن يفسدون في الأرض» على حد تعبير جمال الدين القاسمي. وكان المجتمعون قد بدأوا بمذاكرة كتاب **كشف الغمة عن الأمة**، للشيخ عبد الوهاب الشعراني(٩٠)، وكان الشيخ قاسمي قد باشر بكتابة حاشية على الكتاب يخرج فيها احاديثه ويشرح بعض معانيها(٩١).

وما لبث أن فشا أمر الاجتماع «وطار صيته في أقطار دمشق وانتشر ولقبوه جمعية المجتهدين»، ونسبوا مذهبهم إلى جمال الدين فقالوا المذهب الجمالي(٩٢).

وما لبث هؤلاء أن احيلوا إلى مجلس محكمة شرعية على رأسه القاضي واعضاؤه المفتي والمفتشون، وكانت التهمة الموجهة إلى جماعة العلماء هي تهمة الاجتهاد. ونص الاستجواب الذي ينقله القاسمي يحمل دلالات سياسية على المنحى الفكري الذي اتخذته ادارة السلطان عبد الحميد في مواجهة التيارات الفكرية الاسلامية المجددة. فالمفتي الذي قام بالتحقيق يسأل

---

(٨٩) هم: الشيخ عبد الرزاق البيطار، الشيخ سليم سمارة، الشيخ بدر الدين المغربي، الشيخ توفيق أفندي الايوبي، الشيخ أمين السفرجلاني، الشيخ سعيد الفرا، الشيخ مصطفى الحلاق، والشيخ جمال الدين نفسه.

(٩٠) عبد الوهاب الشعراني، فقيه وأصولي ومحدث صوفي مصري (١٤٩٣ - ١٥٦٥ م): انظر نبذة عنه في: عمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية**، ١٥ ج (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٥٧)، ج ٦، ص ٢١٨.

(٩١) ظافر القاسمي، **جمال الدين القاسمي وعصره** (دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٦٥)، ص ٥١ - ٥٢.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.

القاسمي: «بلغنا أنكم تطالعون كتاب كشف الغمة للشعراني وأنك وضعت عليه حاشية «يتبين فيها ما تجتهده من المعاني»، ويجيب القاسمي: «أما الكتاب فنطالعه لأنه من كتب الحديث ولا يزال يقرأه ائمة التحديث». ويقول المفتي: «ما لكم ولقراءة الحديث انه يلزم قراءة الكتب الفقهية والحجر على قراءة الكتب الحديثية والتفسيرية»(٩٣).

وواقع الأمر أن أجهزة السلطان كانت تخشى من مثل هذه المبادرات المستقلة في العمل الاسلامي، فتحاول أن تتجنبها عن طريق التهويل والتهديد وتلفيق التهم المؤدية إلى النفي والابعاد.

ويكشف جمال الدين القاسمي هدف اجهزة السلطان من افتعال هذه الحادثة فيقول: «.. كان بودهم أن يقرّ أحدنا بصريح الاجتهاد أو أن يزل واحد منا فيلحقه الحمق منهم والعناد، فيبلغوا مأربهم من نفيهم من الشام كما صمم عليه المفتي وقال: ما لهم في هذه البلدة من مقام»(٩٤).

والواقع أن ارهاصات الفكر الاسلامي المستقل عن وصاية اجهزة السلطان لم تستطع - رغم حرص اصحابها على الدولة العثمانية كدولة للمسلمين - ان تتعايش مع أشكال الرقابة الشديدة التي تندمج فيها مجموعة مصالح الادارة الجديدة (أعيان مجالس الادارة وموظفو الافتاء والقضاء)، وصيغ الفقه الرسمي المقنن بأحكام المجلة(٩٥)، واشكال طرق الصوفية التي ابتذلت على صعيد تمثلات العامة لها(٩٦)، فكانت استحالة هذا التعايش سبباً في لجوء العديد من العلماء والمفكرين المسلمين إلى الهجرة خارج سوريا، شأنهم شأن الكتاب الآخرين من

---

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٥٤ - ٥٥. ومن التهم التي وجّهت إلى الشيخ بدر الدين المغربي أنه «شنع على الحيل في الربا التي تجري في المحاكم» وأنه قال: «الخلافة صارت ملكاً عضوضاً». المصدر نفسه، ص٤٩.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٩٥) إن الجهد الذي بذل من أجل تجميع الأحكام الفقهية على المذهب الحنفي في مواد واضحة ومبسطة ينم من جهة عن «عمل اصلاحي» استمر العمل به لمدة سبع سنوات من عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦). انظر: عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ١٢٨ - ١٢٩. لكن هذا العمل نفسه يشكّل من جهة اخرى اجراءً سلطوياً يتعارض مع الضرورة الاسلامية التي تستدعي في أن يبقى باب الاجتهاد مفتوحاً كي يستطيع الفقه أن يواكب حركة التطور. وهذا الاجراء في منحاه السلطوي يستكمل خطوة اقفال باب الاجتهاد التي ابتدأت مع الخليفة العبّاسي القادر (٩٩١ - ١٠٣١ م)، والتي حاولت أن تحصر المذاهب بأربعة، فلم تستبعد بذلك مذهب الامامية فحسب، بل قطعت الطريق على حرية الفكر، أياً كان مذهبه، أن يجتهد بالتفسير حتى في اطار مذاهب أهل السنة. قارن عن هذه المسألة: محمد مهدي شمس الدين، «الاجتهاد في الشريعة الاسلامية،» العرفان، العدد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٤)، ومحمد حسين فضل الله، «حركة الاجتهاد امام قضية التطور،» العرفان، العدد ٣ (١٩٨٤). وفي هذا السياق يأتي تقنين المذهب الحنفي عملاً تبسيطياً على مستوى الصياغة القانونية، لكنه يأتي في ظل مركزية الدولة وسلطتها «الوحيدة» عملاً حصرياً معيقاً للتطور الذي يتطلب بدوره حرية في الرأي والاجتهاد.

(٩٦) يصف ظافر القاسمي في تقديم مذكرات والده جمال الدين بعض تعبيرات طرق الصوفية في مرحلة انحطاطها فيقول: «ادركت بنفسي في جامع بني أمية مدرّساً يبحث هذا الموضوع للعامة في رمضان، كما أدركت البحوث الطويلة التي قامت حول: هل تعليم الجغرافيا حلال أم حرام؟ وهل تعلّم اللغات الأجنبية والعلوم العصرية حلال أم حرام؟ وشهدت انشاء مدارس خاصة لبعض الحشوية والجامدين من رجال الدين حذفت من برامجها هذه العلوم». القاسمي، جمال الدين القاسمي وعصره، ص ١٧.

ذوي الاتجاهات الليبرالية والعلمانية أمثال فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين مكاريوس وآخرين(٩٧).

ويقدم ثلاثة علماء مسلمين أمثلة ذات دلالة على استحالة التعبير الاسلامي المستقل عن الهيمنة السلطانية وامتداداتها الاجتماعية والتنظيمية والفكرية. فرشيد رضا لم ير بدأ من الهجرة إلى مصر وهو المسلم الحريص على وحدة الدولة. فلقد جاءت هجرته كرد على التدابير البوليسية والاستبدادية التي لجأ اليها السلطان عبد الحميد، وعلى استحالة التعبير عن الآراء والأفكار التي بدأ رشيد رضا يتشبع بها من خلال اطروحات «العروة الوثقى» في فهم الاسلام وتمثّله. فلقد كانت طرق الصوفية من حلقات ذكر وطقوس دراويش قد أصبحت من ركائز الاستلاب الشعبي الواسع التي تدعمها قوى السلطان عبد الحميد، وكان أبو الهدى الصيادي الذي لعب دوراً مهماً في استدارج جمال الدين الأفغاني إلى الاستانة وفي تحجيمه هناك، ينتسب إلى هذه الطرق ويدافع عنها ويشجّع أشكال ممارستها الشعبية، ويستخدم رسوخها في الوعي الجماهيري كأداة للتعمية، وتشديد الارتباط بالسلطان والطاعة له عبر الوسطاء والشفعاء وأصحاب الكرامات(٩٨)، وكان رشيد رضا قد أخذ قبل سفره إلى مصر يتصدى لظواهر الصوفية الشعبية، فألف في ذلك كتاباً بعنوان: **الحكمة الشرعية في محاكمة القادرية والرفاعية**، غير أنه في هذه الحدود، حدود التصدي لمسائل اصلاحية اسلامية شرعية، لم يستطع رشيد رضا أن ينشر كتابه هذا في بلاد الشام، ولم يجرؤ على الكتابة بما يجول به صدره من أفكار(٩٩)، فكانت هجرته إلى مصر عام ١٨٩٨، وتأسيسه لمجلة المنار التي ستكون بحد ذاتها منبراً لاتجاه مهم في العمل السياسي العربي المقبل من سوريا.

وعبد الرحمن الكواكبي الذي تقلّد في حلب بعض الوظائف الرسمية، وحاول أن يبعث أجواء من حرية الفكر عبر جريدتيه: «الشهباء» و«الاعتدال»، لم يستطع امام ملاحقة جواسيس السلطان له وحيال تضييق أبي الهدى الصيادي عليه، أن يستمر في نشاطه الفكري في حلب،

---

(٩٧) انظر ترجمات عن هؤلاء في: طرازي، **تاريخ الصحافة العربية**، ج ٢، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ و١٣٨ ـ ١٣٩. انظر أيضاً ثبتاً بأسماء الكتّاب الذين هاجروا، ص٨.

(٩٨) ويعلق ظافر القاسمي على واقع الطرق كما عاصرها والده: «وقد كانت الطرق في ذلك العصر في أوج انتشارها، يعتنقها بعض رجال الدين ويجمعون العامة حولهم، ويشغلونهم عن العمل النافع لإقامة المجتمع الاسلامي الصالح، وقد تعددت هذه الطرق تعدد الاحزاب السياسية في هذه الايام، وقامت بين زعمائها خصومات واتهامات لا يكاد يصدقها العقل». القاسمي، المصدر نفسه، ص١٧.

(٩٩) يورد رشيد رضا في ترجمته حواراً دار بينه وبين عبد القادر القباني صاحب جريدة **ثمرات الفنون**، الذي عرض عليه بعد أن علم بعزمه على السفر بتولي رئاسة تحرير **ثمرات الفنون**. يجيب رشيد رضا على ما عرضه عبد القادر القباني: «ان الحرية التي في بيروت لا تسعني»، فقال عبد القادر: «أو تريد أن تنتقد جلالة السلطان عبد الحميد أو تخوض في سياسته؟»، ويجيب رضا: «إنما أريد اصلاح الاخلاق والاجتماع والتربية والتعليم»، قال: «ان لك أوسع الحرية في هذا»، ويستدرك رضا: «إذا اردت أن أكتب في فضيلة الصدق ومضار الكذب ومفاسده فأبين أن أكبر أسباب فشو الكذب في الأمم الحكم الاستبدادي أتنشر ذلك في جريدتكم؟» فقال له القباني: «لا، لا، عجّل بالذهاب إلى مصر ولا تخبر أحداً». ورد في: ارسلان، **السيد رشيد رضا أو اخاء ٤٠ سنة**، ص ١٢٩.

فهاجر إلى مصر عام ١٨٩٩، حيث أصدر هناك أهم كتاباته السياسية طبائع الاستبداد و أم القرى[١٠٠].

وطاهر الجزائري رغم خدمته في وظائف الدولة، لم يتمكن من الاستمرار بخطه الاصلاحي في دمشق، فقد ضيّق عليه رجال الاستخبارات، ودخلوا سكنه عنوة وعاثوا فيه فساداً، الأمر الذي اضطره للهجرة إلى مصر عام ١٩٠٧[١٠١].

خامساً: اشكال واتجاهات العمل السياسي في الخارج: أوروبا ـ مصر

لم يستهدف الاستبداد الحميدي الفئات الاصلاحية «الليبرالية» غير التركية وحدها، بل لعل الاصلاحيين والثوريين الأتراك كانوا أكثر من غيرهم عرضة للارهاب والملاحقة[١٠٢].

لقد بدأت موجة الملاحقة بنفي مدحت باشا، ثم اغتياله في ظروف غامضة بعد أن وجهت اليه تهمة اغتيال السلطان عبد العزيز، ولم تلبث أن تصاعدت حملات الملاحقة الشديدة والاعتقالات ضد كل مناد بالاصلاح وتطبيق الدستور، وانتشرت في أنحاء البلاد شبكة واسعة من الجواسيس والمخبرين، لا سيما في المدارس والكليات، مما اجبر عدداً كبيراً من احرار الأتراك أن يتركوا البلاد نحو أوروبا ويقيموا في عواصمها، لا سيما في باريس[١٠٣].

وهناك كان قد أقام أحد الليبراليين المسيحيين من بيروت خليل غانم، الذي كان نائباً في المجلس العثماني عن ولاية سوريا أيام تطبيق دستور عام ١٨٧٦، ونزح إثر تعليق هذا الدستور ليؤسس في باريس عام ١٨٧٨ جريدة «تركيا الفتاة». وفي عام ١٨٨٩، وصل باريس أحمد رضا وهو أحد الليبراليين الأتراك الذي انكشف نشاطه المعادي لعبد الحميد، فاضطر أن ينزح إلى باريس وينضم إلى مجموعة «تركيا الفتاة». وفي عام ١٨٩٥، وبالتعاون مع خليل غانم وعدد من المنفيين الآخرين، بدأ أحمد رضا بإصدار صحيفة «مشورت» التي كانت تصدر مرتين في الشهر

(١٠٠) للتوسع في سيرة الكواكبي، انظر: سامي الدهان، عبد الرحمن الكواكبي، ١٨٥٤ ـ ١٩٠٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)؛ الكواكبي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، المقدمة، وعائشة الدباغ، الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٢)، ص ٩٣-١٢٤.

(١٠١) الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته، ص ١١١-١١٢.

(١٠٢) كان أحمد رضا أحد قادة «تركيا الفتاة»، يرى أن لكل قومية في الامبراطورية العثمانية والواسعة الرقعة، حامياً ما عدا الترك انفسهم «فكان يتشكى بحرارة من ترك التركي البائس بلا محام يدافع عنه وهو الذي يعاني الألم من ظلم عبد الحميد، كما يعاني أي فريق آخر من سكان دولة عبد الحميد». انظر: رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٩١-٩٢.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥٢.

وباللغة التركية مع ملحق فرنسي، وهذه الصحيفة أصبحت فيما بعد الصحيفة الرسمية لجمعية الاتحاد والترقي(١٠٤).

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٩، هرب الداماد محمود باشا صهر السلطان من تركيا مع ولديه البرنس صباح الدين والبرنس لطف الله، حيث أقاموا في فرنسا ونشطوا في محاربة السلطان وفضحه والتعبئة ضده، وبعد وفاة الداماد محمود عام ١٩٠٣، أكمل البرنس صباح الدين مهمة التصدي للسلطان، محاولاً أن يبلور خطاً سياسياً مستقلاً عن خط جمعية الاتحاد والترقي، فأنشأ منظمة أطلق عليها اسم «عصبة الادارة اللامركزية والمبادرة الخاصة»، وأنشأ صحيفة اطلق عليها اسم «ترقي»(١٠٥).

وفي هذه الاثناء، كانت عناصر أرمنية وكردية والبانية وعربية تتوافد إلى أوروبا، وبالتحديد إلى جنيف وباريس ولندن وبروكسل، حيث تشكل هناك لجاناً وروابط وتصدر نشرات ومجلات(١٠٦).

وبالنسبة إلى النشاط العربي المتعلق بسوريا، يذكر ارنست رامزور أن «النشاط» الوحيد الجدير بالذكر هو الذي قامت به منظمة تدعى «لجنة الاصلاح التركية ـ السورية» بزعامة الأمير أمين أرسلان. لقد كانت هذه المنظمة قائمة منذ زمن. ولكن يبدو أنه لم يكن لأعضائها دافع قومي حقيقي، بل كان دافعهم الرغبة في الاصلاحات التي قد تجعل حياتهم في الامبراطورية أسهل، أما خليل غانم، فكان سورياً نصرانياً لا يرقى الشك إلى اخلاصه لأهداف «تركيا الفتاة»(١٠٧).

إذاً، كان العمل المحوري والأساسي الذي انشدّت إليه شتى العناصر الاثنية لا سيما العربية، حتى عام ١٩٠٨، هو الذي تمثّل بتركيا الفتاة و«عصبة الادارة اللامركزية». فالعناصر العربية لا سيما تلك التي مرت بتجربة (١٨٧٧ ـ ١٨٨٠)، بشقيها الاسلامي والمسيحي، والعناصر التي بدأت تتعرّف على أفكار أوروبا وتستنهض اوضاعها اما تقليداً أو تحدياً (الجمعية العلمية ـ السورية، حلقة طاهر الجزائري، جمعية النهضة العربية)(١٠٨)، وجدت في برامج تركيا الفتاة وكتابات مجلة «مشورت» ـ التي كانت تدخل سراً أراضي الدولة العثمانية ـ وأفكار صباح الدين، استجابات لتطلعاتها وتعبيرات عن جزء كبير من مطالبها.

---

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.
(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٨٣ و ١٠٨ ـ ١١٠.
(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩١.
(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٩١.
(١٠٨) ورد في محاضرات مصطفى الشهابي أن حكومة السلطان عبد الحميد اتهمت الشيخ طاهر الجزائري «بالاشتراك في اذاعة نشرات كانت جمعية «تركيا الفتاة» تذيعها للطعن باستبداد السلطان عبد الحميد فنزح الشيخ إلى مصر ملجأ الأحرار، كذلك ورد أن أفراد حلقة الشيخ طاهر كان لهم اتصال سرّي برجال تركيا الفتاة». الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، ص ٥٠ ـ ٥١.

فالبرنامج السياسي الذي نشرته «مشورت» في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٥، تضمن نقاطاً تلتقي عندها بعض تطلعات العرب ومطالبهم في ولاية سوريا وبقية الولايات العربية، وأهم هذه النقاط:

« - إننا نطالب بالاصلاحات ولا نقصرها على هذه الولاية أو تلك، بل نطلبها للامبراطورية كافة، لا لمصلحة قومية واحدة، بل لمصلحة العثمانيين كافة سواء كانوا يهوداً أو نصارى أو مسلمين.

- إننا نريد أن نتقدم في مضمار المدنية، ولكننا نعلن بعزم إننا لا نريد أن نتقدم إلا بالطريق الذي فيه تدعيم العنصر العثماني، واحترام ظروف وجوده الخاصة.

- إننا مصممون على رعاية اصالة حضارتنا الشرقية، ولهذا السبب لا نأخذ من الغرب إلا النتائج العامة لتطوره العلمي، والا الأشياء التي يمكن هضمها حقاً، وهي ضرورية لتوجيه الشعب في سيره نحو الحرية.

- إننا نعارض احلال التدخل المباشر للدول الغربية محل السلطة العثمانية، وهذا ليس ناجماً عن التعصب، لأن المسألة الدينية عندنا أمر خاص، ولكنه منبعث من العاطفة المشروعة للكرامة المدنية والقومية»(١٠٩).

ثم ان افكاراً وبرامج كانت إلى جانب هذه الوجهة أكثر جذباً وتعبيراً عن مصالح اثنيات السلطنة العثمانية. تلك كانت أفكار وبرامج البرنس صباح الدين، فقد ذهب هذا الأخير أبعد مما ذهبت إليه جمعية «الاتحاد والترقي» في التعبير عن خصوصيات المناطق والقوميات. ففي المؤتمر الأول للأحرار العثمانيين، الذي عقد في باريس من الرابع حتى التاسع من شهر شباط/فبراير عام ١٩٠٢، القى البرنس صباح الدين أمام سبعة وأربعين عضواً من الترك والعرب واليونانيين والأكراد والألبانيين والأرمن «خطاباً افتتاحياً جاء فيه: «ينبغي أن يكون مفهوماً جيداً أن الأتراك الذين يكونون الأكثرية في الأمبراطورية، لا يطلبون لأنفسهم إلا ما يطلبونه، وبنفس المقياس لاخوانهم المواطنين المسلمين وغير المسلمين كافة.

اننا نعيد القول: إن الاصلاحات التي نطلب تطبيقها في بلادنا والتي نعمل بكل قوانا لتطبيقها، لا نطلبها لشعب دون آخر أو ملة دون أخرى، كلا اننا نطلبها لجميع العثمانيين دون استثناء»(١١٠).

وتأتي مقررات المؤتمر تأكيداً لامكانية العمل المشترك، وأهمها ما يلي:

«١ - إننا نرفض الربط بين الشعوب العثمانية والنظام الذي عشنا فيه خمساً وعشرين سنة، فهو نظام ظالم وهو المصدر الوحيد للمساوىء المقترفة في الامبراطورية، والتي تستثير احتقار الانسانية جمعاء.

٢ - إننا نريد أن نؤسس بين مختلف شعوب الامبراطورية وأجناسها ائتلافاً يضمن للجميع ومن غير تمييز تمتعهم التام بحقوقهم التي أقرّتها إعلانات السلاطين وعززتها المعاهدات الدولية، وأن نوفر لهم الوسائل التي ترضي تماماً آمالهم الشرعية في الاسهام بالادارة المحلية، وتضعهم على قدم المساواة من ناحية الحقوق والواجبات المطلوبة من كافة المواطنين، وأن نستثير فيهم شعور الاخلاص والولاء للعرش ولآل عثمان اللذين وحدهما يستطيعان المحافظة على الوحدة.

٣ - سنوجه جهودنا في جميع الأحوال إلى تنسيق رغبات جميع الشعوب العثمانية وجهود جميع المواطنين من أجل هذا الهدف الثلاثي: أ - الحفاظ على وحدة الامبراطورية العثمانية وعدم تفككها. ب - اعادة تأسيس النظام والسلم في

---

(١٠٩) رامزور، المصدر نفسه، ص ٥٧.
(١١٠) المصدر نفسه، ص ١١٠.

الداخل وهما شرطان أساسيان للتقدم. ج ـ احترام القوانين الاساسية في الامبراطورية وخاصة الدستور الذي ادخل في سنة ١٨٧٦، والذي هو بلا جدال أهم ما فيها والذي يقدم أقوى وأثمن ضمان للاصلاحات العامة ولحقوق الشعوب العثمانية وحرياتها السياسية تجاه التعسف»[١١١].

وكان من الطبيعي أن تشكّل هذه البرامج والتوجهات محور عمل سياسي رئيسي قادر على استقطاب شتى الاتجاهات المعارضة في الولايات العربية، سواء أكانت هذه المعارضة اسلامية أم ليبرالية أم قومية ضمناً. ومع ذلك، تبقى تمايزات هذه الأفكار واضحة في التعابير الفكرية السياسية التي انتجت في تلك الفترة على مستوى النصوص السياسية. فإذا كان العمل السياسي بمضمونه العملي قد تمحور حول الصيغة التركية في معارضة عبد الحميد واعادة الدستور، فإن نماذج من النصوص السياسية عبرت بين ١٩٠٠ و١٩٠٨ عن اتجاهات فكرية سياسية مختلفة في مرجعياتها النظرية الثقافية وفي مدلولاتها السياسية. ففي نصوص نجيب عازوري مثلاً دعوة لـ «اقامة دولة عربية»، وفي نصوص عبد الرحمن الكواكبي دعوة لإقامة «خلافة عربية»، ومع ذلك ثمة فارق في المنطلق النظري وفي مآل المشروع السياسي، لم يقم الباحثون من ذوي النزعة «العروبية» اعتباراً له، فقدموا الكاتبين حلقة واحدة من حلقات الوعي القومي العربي في بلاد الشام الذي عبّر عنه في الخارج في مصر وباريس. ولعل وقفة عند هذين النموذجين تقدم معطى جديراً بالاعتبار في منهجية البحث.

الكواكبي (١٨٥٤ - ١٩٠٢)

يثار الجدل حول مكان وتاريخ كتابة مخطوطات كتابيه طبائع الاستبداد وأم القرى[١١٢]، والراجح أن الكواكبي قد حمل إلى مصر مخطوطات في هذين الموضوعين، ما لبث أن اضاف إليها ونقحها وبدأ لتوه بنشرها[١١٣]. وما يهمنا في سياق موضوعنا هو الفكر السياسي الذي عبّر عنه الكواكبي في مصر في مسألة «الدولة» ونظريتها، وهي المسألة التي بسطها في كتابة أم القرى، حيث يتصور عملاً سياسياً يتجسد في مؤتمر اسلامي يعقد في أم القرى (مكة). ان محاضر هذا المؤتمر تشكّل في الحقيقة مسرحاً سياسياً يمكن أن يرى من زوايا مختلفة. وانه لمن الأسلم علمياً أن يرى بشكل كلي وشمولي، كي لا نقع في انتقائية الاتجاه الواحد الذي يتم اسقاطه على فكر الكواكبي، تارة من زاوية القومية العربية العلمانية، وتارة من زاوية الدمج بين العروبة والاسلام.

إن قراءة شاملة لكتاب أم القرى، تسمح لنا بالاستنتاج أن معاناة سببها مصدران كانت وراء اطروحات الكواكبي:

---

(١١١) المصدر نفسه، ص ٩٢ـ٩٥.

(١١٢) انظر عرضاً لهذا الموضوع في: الكواكبي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، المقدمة، ص ٢٨.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٢٩.

ـ معاناة الاستبداد ومعايشته «استبداداً تركياً» عبر صيغة الادارة المركزية المشدودة كلياً إلى استامبول(١١٤).

ـ معاناة الاستبداد المحلي عبر «تسلط طبقة المعممين الجهلة الذين ينشرون الأوهام والأباطيل والخرافات»، الأمر الذي يراه الكواكبي «انحرافاً عن الاسلام»، وسبباً في انهيار المجتمعات الاسلامية(١١٥).

إن المرجعية النظرية تبقى عند الكواكبي نظرية الاسلام، وإطار العمل السياسي يبقى اطار المسلمين، لذلك يطرح الكواكبي مؤتمراً اسلامياً، يضم ممثلين عن الأقطار الاسلامية في مكة في موسم الحج، ويدعو إلى جمعية دائمة تتابع مقررات المؤتمر. وهنا يستوقفنا في هذا الطرح أمران لهما دلالتهما في العمل السياسي المنطلق من مثقف مسلم حلبي يطلق على نفسه لقب الفراتي:

ـ أهمية الحج كمؤسسة تاريخية وحدوية في الاسلام، كان الكواكبي قد حاول أن يواجه بها مؤسسة السلطنة في استامبول، ويلاحظ (Hans Khon) ذلك فيقول: ان الحج «عامل توحيدي يفوق اللغة أهمية، لذلك خطر لعبد الرحمن الكواكبي أحد دعاة الوحدة المحمدية أن يطور هذه التجمعات السنوية إلى مؤتمر اسلامي»(١١٦).

ـ التشديد على نقل مركز زعامة الرابطة الاسلامية من استامبول إلى مكة ومن الأتراك إلى العرب، وذلك في صيغة يستعاد فيها موقف فقهي قديم يقول: «الامامة في قريش»، ويسترجع فيه السجال حول الخلافة والملك والصراع بين عصبيات «الشعوب» على امارة الاستيلاء التي حلت في مهماتها محل الخلافة(١١٧)، فيصبح سلاطين آل عثمان وفق صيغة «الامامة في قريش» التي يستعيدها الكواكبي(١١٨)، مغتصبين لحق العرب في الخلافة. إذ يضع الكواكبي على لسان أمير عربي يحاور صاحبه الهندي في الموقف من السلطنة العثمانية: «إن إدارة الدين وإدارة الملك لم تتحدا في الاسلام تماماً إلا في عهد الخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز فقط رضي الله عنهم، واتحدتا نوعاً

---

(١١٤) في الاجتماع السابع للمؤتمر الذي يتحدث عنه الكواكبي، عرضت اسباب الفتور بين الأتراك والعرب، على لسان «السيد الفراتي» أي الكواكبي، ونقرأ في جملة الاسباب المتعلقة بالسياسة والادارة العثمانيتين: «توحيد قوانين الادارة والعقوبات مع اختلاف طبائع اطراف المملكة واختلاف الأهالي في الأجناس والعادات والتمسك بأصول الادارة المركزية مع بعد الأطراف عن العاصمة وعدم وقوف رؤساء الادارة في المركز على أحوال تلك الأطراف المتباعدة». المصدر نفسه، «أم القرى،» ص ٣٢٠.

(١١٥) المصدر نفسه، «طبائع الاستبداد،» ص ١٤٥، و«أم القرى،» ص ٢٦٣.

(١١٦) Hans Kohn, *A History of Nationalism in the East,* translated by Margaret M. Green (London: Routledge; New York: Harcourt, 1929), pp. 41 - 42.

انظر أيضاً في موضوع أهمية الحج في العمل السياسي:

Alphonse Gouilly, *L'Islam devant le monde moderne* (Paris: La Nouvelle édition, 1945), pp. 24 - 25.

(١١٧) انظر حول هذا الموقف الفقهي: محمد رشيد رضا، **الخلافة أو الامامة العظمى** (القاهرة: المنار، ١٩٢٣)، ص ٣٦ ـ ٣٨ (امامة الضرورة والتغلب بالقوة).

(١١٨) الكواكبي، **الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي،** «أم القرى،» ص ٣٦١.

في عهد الأمويين والعباسيين ثم افترقت الخلافة عن الملك»(١١٩).

وبعد أن بيّن عبر الأمثلة بعد السلاطين العثمانيين عن الشريعة، يقول الامير العربي: «وقد حملتني اشارات السيد الفراتي [المقصود الكواكبي] في كلامه عن الجامعة الدينية تحت لواء الخلافة، أن افتكر في القواعد الاساسية التي ينبغي أن يبني عليها ذلك» ومن القواعد الثماني عشرة التي يذكرها:

«- إقامة خليفة عربي قرشي مستجمع للشرائط في مكة.

- يكون حكم الخليفة مقصوراً على الخطة الحجازية ومربوطاً بشورى خاصة حجازية.

- تتشكل هيئة شورى عامة من نحو مائة عضو منتخبين مندوبين من قبل جميع السلطنات والامارات الاسلامية، وتكون وظائفياً محصورة في شؤون السياسة العامة الدينية فقط.

- انتخاب الخليفة يكون منوطاً بهيئة الشورى العامة.

- الخليفة يصدق على توليات السلاطين والأمراء التي تجري احتراماً للشرع على حسب اصولهم القديمة في وراثاتهم للولاية»(١٢٠).

ويجد الأميران أن مصلحة كل الشعوب الاسلامية ومصلحة حكامها وسلاطينها وأمرائها التسليم بأمر الخلافة للعرب(١٢١). والكواكبي يورد الأسباب التي حدت بالمؤتمر إلى هذا الاقتراح، فإذا هي ستة وعشرين سبباً، آخرها أن «العرب أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً في الدين وقدوة للمسلمين، حيث كان بقية الأقوام قد اتبعوا هديهم ابتداء فلا يأنفون عن اتباعهم اخيراً»، ويخلص إلى القول: «فهذه هي الأسباب التي جعلت جمعية أم القرى تعتبر أن العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية، بل الكلمة الشرقية».

غير أن هذا «الامتياز العربي» الذي يدفع به بعض المحللين ليروا فيه موقفاً قومياً عربياً عصرياً، وينزع لتكوين دولة ـ أمة عصرية متحررة من الاستعمار العثماني(١٢٢)، ليس إلا خاصة يراها الكواكبي عند العرب كما يرى بالتلازم معها خصائص ومزايا لغيرهم من الأقوام، فمن جملة قرارات الجمعية التي يسجلها ما يلي: «إن الجمعية بعد البحث والتدقيق والنظر العميق في أحوال وخصال جميع الأقوام المسلمين الموجودين وخصائص مواقعهم والظروف المحيطة بهم واستعداداتهم، وجدت أن لجزيرة العرب وأهلها بالنظر إلى السياسة الدينية، مجموعة خصائص وخصال لم تتوفر في غيرهم، بناء عليه رأت الجمعية أن حفظ الحياة الدينية متعينة عليهم لا يقوم فيها مقامهم غيرهم مطلقاً، وأن انتظار ذلك من غيرهم عبث محض».

وتوّزع الجمعية مهمات الأقوام بما يتلاءم مع «خصائصهم ومزاياهم» وفي وظائف الجامعة الاسلامية على الشكل التالي: «إن معاناة حفظ الحياة السياسية ولا سيما الخارجية متعينة على الترك

---

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٢-٣٦٤.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٦٤-٣٦٥.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٣٥٦-٣٥٨. انظر أيضاً حول ملاحظة باحث غربي لمسألة «امتياز» العرب في حملهم الدعوة، وتمثلهم لها وعلاقة ذلك بمسألة الصراع مع السلطة: Louis Gardet, *L'Islam: Religion et communauté*, 3ème ed. revue et corrigée (Paris: Desclée de Brouwer, 1978), pp. 303 -304.

(١٢٢) انظر رأياً مماثلاً لهذه الوجهة في: الكواكبي، المصدر نفسه، مقدمة محمد عمارة، ص ٣٥-٥٣.

العثمانيين [. . .] ومراقبة حفظ الحياة المدنية التنظيمية يليق أن تناط بالمصريين، والقيام بمهام الحياة الجندية يناسب أن يتكفل بها الأفغان وتركستان والخزر والقوقاس يميناً، ومراكش وامارات افريقيا شمالاً، وتدبير حفظ الحياة العلمية والاقتصادية خير من يتولاها ايران وأواسط آسيا والهند وما يليها»(١٢٣).

هذا التوزيع للوظائف في «الجامعة الاسلامية» الذي يقترحه الكواكبي، يحاول أن يتصالح مع الأمر الواقع الذي تكرّست فيه قوى سلطات (سلطنات وامارات وممالك وولايات في الأقطار والأقاليم الاسلامية)، وبرزت فيه نزعات قومية مختلفة.

هذه المصالحة تبرز على لسان الأمير العربي عندما يحاول أن يقنع صاحبه الهندي بضرورة فصل الخلافة عن السلطة العثمانية بقوله: «إني أحب العثمانيين للطف شمائلهم وتعظيمهم للشعائر الدينية، ولكن التضحية للدين تلزم قول الحق، وعندي أن حضرات آل عثمان العظام أنفسهم، إذا تدبروا لا يجدون وسيلة لتجديد حياتهم السياسية أفضل من اجتماعهم مع غيرهم على خليفة قرشي»(١٢٤).

هذه الأفكار التي نشرها الكواكبي في السنوات الأولى من القرن العشرين، تنطلق من فهم داخلي محلي لأزمة الدولة العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني، ولأشكال الاستبداد التي تمارس في ظل العلاقات السلطوية السائدة فيها.

وتجربة عبد الرحمن الكواكبي الاسلامية تلخّص علاقة مثقف مسلم يستخدم معطيات الفقه الاسلامي والتجربة التاريخية السياسية للإسلام لمحاربة الاستبداد الفردي. إنه يستخدم هذه المعطيات، ودون أن يقع في الرهان على السياسات الأوروبية، في سبيل البحث عن صيغة تتلاءم مع معطيات الواقع المحلي ومع قوانين التاريخ الاسلامي، صيغة ليست هي بصيغة «الدولة القومية» الأوروبية (Etat - Nation) التي تنطلق من «العرق» أو «الجغرافيا» أو «الثقافة» بدائرتها الضيقة فتقيم لهذه الخصائص «حدوداً» مقدسة وثابتة، بل هي صيغة واسعة تطمح أن تستوعب مجموعة من الأقوام في اطار من العلاقات المتوازنة التي تراعي مصالح الأقوام وخصائصها الذاتية وسلطاتها المحلية، دون أن تهمل القاسم المشترك الذي دخل في صلب ثقافتها وتمثلاتها القومية نفسها، والذي يدعو الكواكبي حركته الدينامية هذه بـ «الاسلامية»(١٢٥). فهل تتوافق اطروحات الكواكبي مع تلك التي طرحها نجيب عازوري حول صيغة الدولة العربية عام ١٩٠٥؟

نجيب عازوري: (؟ - ١٩١٦)

هو مسيحي من عازور (قرب جزين) التابعة يومذاك إلى متصرفية جبل لبنان. درس المرحلة الابتدائية والثانوية في مدرسة «الفرير» في بيروت وتابع دراسته الجامعية في باريس، شغل منصب نائب متصرف سنجق القدس بين ١٨٩٨ ـ ١٩٠٤، بعد أن ساعده الاخوان ملحمة،

---

(١٢٣) المصدر نفسه، «أم القرى،» ص ٣٥٥.
(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.
(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٧.

عضوا مجلس «المبعوثان»[١٢٦]، وصاحبا الحظوة المعروفة لدى السلطان عبد الحميد. وتتحدث بعض الروايات أنه عزل من منصبه فتوجه غاضباً إلى باريس[١٢٧]، حيث أسس عام ١٩٠٤ «عصبة الوطن العربي» التي اصدرت بعض البيانات والنشرات، وفي عام ١٩٠٥، اصدر كتاباً بالفرنسية عنوانه: **يقظة الأمة العربية في آسيا التركية**. (Le reveil de la nation arabe dans L'Asie turque).

يتوجه نجيب عازوري في دعوته إلى الدول الأوروبية محاولاً اقناعها بمبررات مشروعه: «دولة عربية» على قاعدة تقسيم شعوب الدولة العثمانية إلى أمم (Nations)، وبحيث تكون لكل «أمة» دولة.

يقول: «تهتم أوروبا باستقلال هذه الشعوب وإزالة جذوة الخلاف المسماة بالقضية الشرقية [. . .] لقد رغبت الدول الأوروبية حتى اليوم في النظر إلى القضية من جانب واحد: التقسيم. ومن المستحيل توزيع امبراطورية غنية وواسعة كامبراطورية السلطان بين دول متنافسة وحسودة، ولو عملت الدبلوماسية الأوروبية عدة قرون جديدة، فلن تتوصل إلى التوفيق بين مصالح الدول الكبرى المتناقضة في آسيا الصغرى فكيف في البلقان؟ ستضطر إلى تبني الحل نفسه للجميع: لكل أمة البلاد التي تقطنها، وبكلمة أخرى يجب اتباع المجرى الطبيعي للتاريخ وتقسيم تركيا الآسيوية، كما قسمت تركيا الأوروبية إلى عدد من الدول المستقلة يوازي عددها عدد العناصر المتميزة بلغتها، وتقاليدها، وأصولها التاريخية، وحدودها الطبيعية دون أن يؤخذ بعين الاعتبار الدين أو المذهب»[١٢٨].

وهذا التقسيم على أساس «القوميات» الذي يقترحه عازوري هو كما يقول لمصلحة السلام العالمي وخير الانسانية، لذلك يطلب «تعاطف الدول الأوروبية ودعمها الحركات الوطنية الانفصالية» وخصوصاً «الحركة العربية»[١٢٩]، ومشروع هذه الحركة هو «امبراطورية عربية تمتد من الفرات ودجلة إلى خليج السويس من المتوسط حتى بحر عمان».

وهذا القطع الجغرافي ـ القومي الذي لا نجد تبريره في رأينا إلا في التوازن الدولي الذي أسفر عن الصراع على مناطق النفوذ بين الدول الأوروبية، يقتضي «التخلي» عن فكرة الجمع بين مصر والامبراطورية العربية في ظل ملكية واحدة، لأن المصريين، كما يقول، «لا ينتمون إلى العرق العربي منهم من عائلة البرابرة الافريقيين، واللغة التي كانوا يتكلمونها قبل الاسلام لا تشبه العربية قط»[١٣٠]. والواقع الذي يدفع بعازوري إلى استثناء مصر، أن هذه الأخيرة كانت حينذاك قد وقعت تحت الاحتلال البريطاني، وكانت بريطانيا تركز نفوذها في الوقت نفسه في شواطىء الجزيرة، وتنشىء امتيازات ملاحة لها في دجلة والفرات. لذلك يستدرك عازوري فيحاول التوفيق بين التقسيم الأوروبي من زاوية مصالح هذا الأخير، والتقسيم القومي من زاوية اعتبارات

---

(١٢٦) نجيب عازوري، **يقظة الأمة العربية**، تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ١٧.

(١٢٧) محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، ٢ ج (بيروت: مطابع دار الكشاف، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠)، ج ١، ص ١٩ ـ ٢٠.

(١٢٨) عازوري، المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

القومية كما يتصورها من خلال (اللغة والتاريخ والتقاليد) يقول: «ستحترم (الدولة العربية) مصالح أوروبا وكافة الامتيازات والمزايا التي منحها اياها الأتراك حتى اليوم، ستحترم أيضاً الحكم الذاتي في لبنان واستقلال امارات اليمن ونجد والعراق»(١٣١).

كما أن عازوري يطمئن رجال الأعمال الأوروبيين في أن هذا المشروع العربي سيكون لمصلحتهم: «إن من مصلحة رجال المال الأوروبيين الذين يملكون رساميل في تركيا، ومن مصلحة التجار وأصحاب البنوك الذين تربطهم أعمال ببلادنا أن يشجعوا هذه المشاريع، عندما تسقط السيطرة التركية ستنفتح آسيا بكاملها على التجارة الدولية، أما توظيف رؤوس الأموال الذي يعطي اليوم فائدة ٤٪ فسيعطي يوم تحررنا ٥٠٪»(١٣٢).

وهكذا يذهب مشروع عازوري من معاناة الاستبداد الداخلي وسوء الادارة التي انخرط فيها فترة من الزمن (وهي المعاناة نفسها التي مرّ بها الكواكبي في حلب) نحو صياغة «مشروع قومي» يقطع قطعاً نهائياً مع الأتراك، ويدعو إلى طردهم من البلاد: «وفي الواقع لا يحتاج اثنا عشر مليون عربي إلى أكثر من اثنتي عشرة ساعة لطرد الف ومائتي تركي يستغلونهم بتجزئتهم»(١٣٣).

هذا في حين أن الكواكبي الذي ينطلق من المعاناة الداخلية نفسها يذهب إلى صياغة مشروع «الجامعة الاسلامية»، حيث يرشح العرب إلى لعب دور قيادي فيها من خلال انتقال الخلافة إلى قريش، ومن خلال تكامل ادوار الامارات والسلطنات والشعوب الاسلامية. وان هذا الرهان على تكاملية ادوار هذه الشعوب وسلطناتها من خلال تبني «ايديولوجية اسلامية تاريخية»، والاقناع والحوار (مؤتمر مكة) يقابله عند العازوري رهان على مساعدة الدول الغربية واقناع هذه الأخيرة أن توفق بين مصالحها ومنطق حتمية التشكّل القومي في التاريخ: (لكل أمة أو قومية دولة). وتصبح الخلافة في الحجاز وفق هذا المنطق صيغة «بابوية» اسلامية(١٣٤).

ولعل هذه الصياغة الاصطلاحية في نقل الخلافة إلى العرب والتي يشترك فيها الكواكبي وعازوري، وكل من موقع ثقافي وايديولوجي مختلف، هي التي حدت ببعض الباحثين عرباً وغربيين أن ينظروا إليهما نظرة «قومية» واحدة(١٣٥)، أو أن يروا في العازوري «نسخة فرنسية» عن الكواكبي في مسألة مشروع «الدولة القومية» المتوخى(١٣٦).

والسؤال ماذا كان صدى صوت عازوري الذي استعجل مسألة مهمة الانفصال عن الحكم

---

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٢١٨ - ٢١٩.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(١٣٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٠. وحول الاشكالات السياسية التي يثيرها موضوع الخلافة وهل هي نظام «ثيوقراطي» أم مجرد سلطة «روحية» غير زمنية، انظر:
Gardet, *L'Islam: Religion et communauté*, pp. 278 - 286.

(١٣٥) انظر رأياً لباحث عربي في: الكواكبي، الاعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، مقدمة محمد عمارة، ص ٣٦ - ٥٣.

(١٣٦) انظر رأياً مماثلاً لباحث فرنسي:
André Bruneau, *Traditions et politique de la France au Levant* (Paris: F. Alcan, 1931), pp.189- 190.

التركي عام ١٩٠٥ في المدن السورية وفي وسط الجالية السورية في مصر؟ وهل حدث ثمة تواصل بين هذا الطرح واتجاهات العمل السياسي الذي كان يأخذ طريقه بالتشكّل التنظيمي على قاعدة الدستور والاصلاح الاداري؟

لقد أثار كتاب عازوري بعض الاهتمام في الأوساط الدبلوماسية والاقتصادية الأوروبية. لكن على صعيد الداخل، وفي أوساط المثقفين المسلمين بالذات بقي هذا الصوت بلا صدى ولم يثر أي انتباه. وان من قدّر له أن يقرأه أو يسمع به، فإنه اما لم يثر عنده أي اهتمام أو اثار استياء عبّر عنه محمد جميل بيهم بقوله: «وبقي صوت العروبة يتصاعد حيناً بعد حين ومداره على الأكثر الخلافة وأنها للعرب دون آل عثمان. ومن المؤسف أن هذا الصوت لم يكن يصدر في أوروبا عن قوميين مخلصين استندوا إلى منظمات كما فعل الأرمن، بل كان مصدره اما موتورين أو وصوليين استغلوا هذه الحركة في سبيل بلوغ منافعهم الخاصة، أو مأجورين من الأجانب كانوا يرفعون عقيرتهم وفقا لوحي يوحى اليهم، فقد أصدر ابراهيم بك المويلحي جريدة «الخلافة» في نابولي (١٨٧٩) وهو يتوخى منها الانتقام للخديوي اسماعيل باشا بمناسبة خلعه عن عرش مصر، ونشر الدكتور لويس صابونجي في لندن جريدة أخرى تحمل اسم «الخلافة» (١٨٨١)، ومجلة «الاتحاد العربي» وكان يعتمد فيهما على أموال بريطانية، وأصدر الاستاذ خليل غانم في نفس العام بباريس جريدة «البصير»، وكانت تغذيها الأموال الفرنسية [...] وقد حاول الاستاذ نجيب عازوري اللبناني إثارة القضية العربية في باريس في مطلع القرن العشرين [...] ويسوءنا القول بأن الظنون كانت تحوم أيضاً حول نشاط المشار إليه: ذلك أنه هبط باريس غاضباً من جراء عزله من الوظيفة التي كان يشغلها في فلسطين، فأخذ بمنشوراته يواعد الترك بالعرب»(١٣٧).

هذا التعليق الذي يقدمه أحد المؤرخين المسلمين الذين حملوا في عهد الانتداب لواء «الوحدة السورية» في لبنان وشاركوا في الجمعيات العربية، يعكس في الواقع خلافاً في الموقف تجاه مصير الدولة العثمانية ومستقبل العلاقات العربية ـ التركية في بلاد الشام، قبل أن يتحدد مصير هذا المستقبل في سياق الحرب العالمية الأولى. ولنا في شهادة أحد المشاركين في الجمعيات العربية في كتاب عازوري دلالة على أن ثمة موقفاً كان يصر على تمايزه عن اطروحات عازوري على الرغم من «قومية» الاتجاه. يقول مصطفى الشهابي أحد المشاركين في النشاط السياسي العربي في سنوات ما قبل الحرب الأولى: «ومن الطبيعي القول بأن نشاطاً قومياً كهذا النشاط مقره باريس ولغته افرنسية، لا يمكن أن يبلغ صداه البلاد العربية في يسر، ولا أن يكون له تأثير يذكر في نفوس العاملين في الحركة القومية العربية، وانا على يقين من أن كتاب العازوري لم يكن عند أحد من شباب جمعية «النهضة العربية»، ولا أحد ممن الفوا عقب اعلان الدستور العثماني الجمعيات والمؤسسات القومية العربية المختلفة، وفي سنة ١٩١١ وجدته يباع في احدى مكتبات باريس فاشتريته ودللت بعض الرفاق من الطلاّب العرب عليه، فلم يهتموا به، لأنهم كانوا قد شبوا عن الطوق، وعرفوا من شؤون القومية العربية وواجباتهم فيها ما لم يعرفه غيرهم»(١٣٨).

ونخلص إلى القول: ان العمل المشترك التركي ـ العربي المناهض لأسلوب عبد الحميد في الحكم، كان العمل السياسي السائد خارج بلاد الشام والولايات الأخرى، وان ارتفعت بعض اصوات فردية تطالب بالانفصال عن الأتراك. وأما في الداخل فثمة نزعة عميقة كانت تحرك

(١٣٧) بيهم، **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، ج ١، ص ١٩ ـ ٢٠.
(١٣٨) الشهابي، **القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها**، ص ٥٩.

معظم النخب الثقافية مهما كانت انتماءاتها الملية نحو العودة إلى الدستور، واطلاق الحريات السياسية واصلاح الادارات المحلية في ظل التنظيمات[١٣٩]، وهذا ما كانت قد وعدت به الاتجاهات المعارضة التركية المتمحورة حول «تركيا الفتاة».

ولعل هذا اللقاء، وهذا الوعد يفسران لم استقبلت ثورة «تركيا الفتاة» في تموز/ يوليو ١٩٠٨ بحماس وفرح عظيمين من الجمع، وقوبلت عودة الدستور بابتهاج شديد غطّى جميع المناطق والمدن، وشمل جميع الطوائف والاتجاهات[١٤٠].

لكن «الثورة» كانت ـ على حد تعبير جورج سمنة ـ اضعف مما بدت عليه، فإذا كان الكل مسروراً للحالة الجديدة، فإنه ما من أحد كان مسروراً للأسباب ذاتها، وما من أحد كان ينتظر من المستقبل الانجازات نفسها[١٤١].

هذه الملاحظة التي كتبت من قبل أحد ممثلي الاتجاه السوري الموالي لفرنسا، والناشط في الصحافة الباريسية من خلال مجلة (Correspondance d'Orient) تصف جيداً احتمالات الواقع كما سيتطور بعد عام ١٩٠٨.

---

(١٣٩) انظر: البستاني، عبرة وذكرى: أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، ص ٩٣ - ١٢٦. حيث يقترح برنامجاً سياسياً ديمقراطياً وإصلاحاً ادارياً قائماً على الدستور.

(١٤٠) انظر مقتطفات من تعبيرات أدب الفرحة بالدستور في: المقدسي، الاتجاهات الادبية في العالم العربي الحديث: وهي دراسات تحليلية للعوامل الفعالة في النهضة العربية الحديثة ولظواهرها الأدبية الرئيسية، ص ٧٦ ـ ٨٣. انظر أيضاً حول رهان بعض المفكرين المسيحيين من ذوي «النزعة العثمانية» على انجازات الدستور المحتملة في نطاق انقاذ السلطنة العثمانية: البستاني، المصدر نفسه، ص ٩٣ ومابعدها.

(١٤١) Georges Samné, *La Syrie* (Paris: Bossard, 1920), p. 58.

الفصل الرابع

نزعة الإصلاح والإستقلال في العمل السياسي في العهد الدستوري : السياق المحلي والدولي ١٩٠٨-١٩١٤

أولاً: البدايات

كان للنداء الذي اطلق اثر اعلان اعارة الدستور لإجراء انتخابات نيابية في الولايات العثمانية وقع جميل في النفوس، وقد قابله طلاب الاصلاح في المدن السورية بحماس كبير(١). بيد ان اشتراط معرفة اللغة التركية التي اقتضتها احدى مواد الدستور، اثار لدى بعض المنخرطين في «العمل السياسي السوري» في باريس، من المثقفين المسيحيين، شيئاً من الاستياء والحذر. فلقد نصت المادة (٥٧) من الدستور ان «المفاوضات في الهيئتين [هيئة المبعوثين وهيئة الأعيان] تجري باللغة التركية»(٢)، فكتب جورج سمنة الذي كان يتابع ردود الفعل على اعلان الدستور في (Correspondance d'Orient): «خارج نطاق الموظفين لا نجد الا عدداً قليلاً من المرشحين يتوفر فيهم هذا الشرط [. . .]. ولقد كان هناك تيار قوي في الرأي العام قد طالب ـ لكن بدون احراز اي نجاح ـ ان يعترف باللغة العربية لغة رسمية. لذا بدا ثمة شعور بالمهانة حيال تحيز الأتراك. فلم يستمر ذاك الحماس الجميل، حماس البداية. ففي الوقت الذي كان فيه «الاتحاديون» يقودون حملتهم الانتخابية بحماس عظيم، كانت وجوه

---

(١) انظر وصفاً لهذا الاستقبال في: المنار، ج ٦ (١٩٠٨)، ص ٤١٩، ويوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ١٥٨. وباستثناء متصرفية جبل لبنان، حيث انقسم الرأي العام المحلي بين داعٍ للمشاركة في انتخاب مبعوثين الى استامبول، وبين ممتنع عن المشاركة فيه بحجة «امتيازات» المتصرفية التي تستدعي استثناءً لها عن الولايات العادية وتكراراً لأزمة ١٨٧٦، لم تلبث المسألة ان دخلت اطار السياسة الدولية وطويت صفحتها. انظر توسيعاً لهذه المسألة في: وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦)، ص ١٧٤ ـ ١٧٩.

(٢) المادة (٥٧) من دستور ١٩٠٨، منشور في: ساطع الحصري [أبو خلدون]، البلاد العربية والدولة العثمانية، محاضرات ألقاها على طلاب معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧)، ص ١٦٦.

الناخبين يرتسم عليها موقف لا مبال ومقلق، لقد بدأنا نحس بولادة الخلافات العميقة وبوطأة التناحرات المستعصية»[٣].

فماذا كانت طبيعة التناحرات؟ كيف عبّرت عن نفسها على المستوى السياسي والتنظيمي؟ وعلى مستوى الخصوصية الملية بين المطالبين بالدستور؟ الم يجمع الجميع على المطالبة بإعادة الدستور؟

في الواقع لم تنحصر عقدة الخلاف عند «لغة المبعوثين» وحدها، بل تشعبت في مناح عديدة وذلك اما بسبب انكشاف الاتجاهات السياسية المضمرة والمقموعة تحت القبضة الحميدية[٤]، واما بسبب بروز عوامل دولية استجدت معها مواقف جديدة[٥]، واما بسبب تبلور موقف مركزي ـ من جانب الاتحاديين ـ متشدد الى درجة «العثمنة» الكاملة أو التتريك[٦]. ان كل هذه العوامل بدأت بالانكشاف منذ البداية، وأخذت تفعل فعلها في اتجاهات العمل السياسي الذي اطلقه الدستور بصيغة جمعيات وأحزاب[٧].

ونلمس ذلك كمنطلق في «العصبة العثمانية» التي تأسست في باريس في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠٨ من بعض رجال الأعمال والمثقفين المسيحيين المهاجرين من «ولاية بيروت».

لقد ضم المكتب التنفيذي لهذه العصبة: شكري غانم، جورج سمنة، الفرد سرسق، نجيب طراد، وانطلقت «العصبة» من مبدأ «دعم ونشر الهدف السامي للعناصر الحرة في تركيا»، ومع ذلك لم يخف النداء الذي وجهته العصبة نزعة اقليمية سورية تسترت بالدعوة للارتباط بالعثمانية، وطموحاً «نخبوياً» للعب دور قيادي في الدولة والمجتمع المحليين في اطار ما يسميانه «سوريا» ودون تحديد جغرافي معين لهذا التعبير. فالبيان التأسيسي للعصبة يتضمن التوضيح التالي: «حتى ولو كان تأسيس هذه العصبة سورياً، فإنها ـ وكما يدل اسمها وهدفها ـ عثمانية في الأصل، مفتوحة بالتالي لجميع العثمانيين من ذوي الارادة الخيرة»[٨]، واما التبرير الذي يقدمه البيان فهو: «انه من الضروري، وذلك من أجل خير الامبراطورية ان يشعر السوريون المبعثرون بأعداد كبيرة على سطح الكرة الأرضية برابطة مشتركة تجمعهم، وأن يفيد رقيهم سواء في الخارج أو في الداخل الجماعة العثمانية»[٩]،

---

(٣) Georges Samné, *La Syrie* (Paris: Bossard, 1920), pp. 59 - 60.

(٤) انظر حول هذه الوجهة: المصدر نفسه، ص ٨٥ ومابعدها.

(٥) انظر تشديداً على العامل الدولي، في: عادل اسماعيل واميل خوري، **السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٥٨** (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤)، ج ٤، ص ١٢٩ ـ ١٣٩.

(٦) انظر ابرازاً لهذا الجانب، في: توفيق برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، ص ٧٥ ومابعدها.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٥ وما بعدها.

(٨) Samné, *La Syrie*, p. 62.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٢.

ويطالب البيان الحكومة العثمانية أن «تساعد في ذلك»، وأن تمهد للمبادرات الجريئة والمفيدة، وأن تفتح لها كل أبواب الانصهار الوطني، وأن تقول لكل شعب ولكل عرق: انتم في بيوتكم[١٠].

ونلاحظ في هذا التوجه، ذي النزعة الاستقلالية التي تتجه اتجاهاً وطنياً ـ اقليمياً بصيغة سورية، سمتين: اولاهما، ان أصحاب هذا الصوت هم من رجال الأعمال والمثقفين المسيحيين في ولاية بيروت التي فصلت عن ولاية سورية عام ١٨٨٨، وهم من أصدقاء فرنسا الذين يقيمون في باريس، والذين تواصلوا كما سنرى مع بعض الأوساط الاقتصادية والدبلوماسية الفرنسية[١١]. ثانيتهما، ارتفاعه في الخارج، وفي باريس بالذات حيث يتيح جوها الفكري وبعدهم عن ضغط الاتحاديين، الذين باشروا دعايتهم الانتخابية في انحاء المدن السورية نزوعاً نحو «الاستقلال الوطني» والجهر بالنزعات «المضمرة» منذ أيام السلطان عبد الحميد.

لكن موقف الاصلاحيين المسلمين في سوريا أو في خارجها لم يكن ليذهب في هذا الاتجاه، لا سيما في العام الأول من اعلان الدستور. فالتنسيق الفعلي مع الأتراك ظل يعتبر العمل «الأمثل» الأكثر فائدة. أما فيما يخص الزام النواب معرفة اللغة التركية وهو الموضوع الذي شدد عليه جورج سمنة، فإنه أثار من دون شك استياء لدى الاصلاحيين المسلمين[١٢]، لكن هذا الأمر لم يمنع على الأقل في السنة الأولى من العهد الدستوري امكانية استمرار الرهان على البرامج التركية ـ العربية المشتركة[١٣].

هذا وفي الوقت الذي تصيغ «العصبة العثمانية» (Ligue Ottomane) بيانها باتجاه النزعة السورية على أساس مفهوم «العـرق» (Race) و«الشعب» (Peuple)، تصيغ جمعيـة الشورى العثمانية التي أسسها رشيد رضا بالتعاون مع محمد رفيق العظم في القاهرة مقالتها السياسية، انطلاقاً من مفهوم «الأمة العثمانية» التي هي الجنسية الجامعة، على اختلاف انتساب العثمانيين ولغاتهم وتباين مذاهبهم ودياناتهم[١٤].

وتشير المقالة التي كتبت بقلم رشيد رضا والتي تلخّص وجهةً في العمل الاسلامي السياسي في العام الأول من الدستور، الى تبرير الانقلاب الدستوري على قاعدة الاسلام: «في هذا اليوم تقر في البلاد العثمانية عين الاسلام، بما يسر به جميع أهل الأديان، من الحرية التي تظهر فيها الحجة

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١١) هذه الشخصيات هي التي ستؤسس بعد سنوات «اللجنة المركزية السورية» (Comité central syrien) بالتعاون والتنسيق مع وزارة الخارجية الفرنسية.

(١٢) برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، ص ٢٥١ ـ ٢٥٥.

(١٣) انظر مقالة كتبها الشيخ أحمد طبارة بعنوان: «واجباتنا بعد اعلان الدستور،» الاتحاد العثماني (٢٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٠٨).

(١٤) المنار، مج ١١، ج ٦ (٢٨ تموز/ يوليو ١٩٠٨)، ص ٤١٧.

وتدحض الشبهة، ويتميز بها صاحب السنة من صاحب البدعة»(١٥).

وتبلغ ثقته بالاتحاديين الاتراك في حركتهم الدستورية الانقاذية حد الثقة الكاملة التي تسمح له بالرد على «المشككين» في اخلاص هؤلاء. يقول: «يتساءل بعض الناس هل الدستور العثماني في هذه الكرّة مكفول مضمون؟ هل السلطان مقتنع بأن تنفيذه خير من تعطيله؟ هل طالب اولئك الضباط به لمحض المصلحة العامة أم لاغراض شخصية يسعون اليها، فتبرد نيران حميتهم اذا هم نالوها، الا يخشى أن يتفرق شملهم بعد أن يسكن الاضطراب، ثم يحال بينهم وبين امكان التألب مرة أخرى، فتأمن السلطة العليا من المعارضة بالقوة إذا هي ألغت الدستور مرة أخرى؟»(١٦).

ويجيب: «نسمع هذا الكلام وأمثاله من بعض العثمانيين الناطقين بالعربية، بل نسمع من بعضهم ما هو أدل على سوء الظن باستعدادنا الحاضر ومستقبلنا الآتي [...] ولكننا لا نسمع مثل هذه الأقوال من الناطقين بالتركية وان لم يكونوا تركاً، ذلك بأن هؤلاء اعلم بحال مجموع الأمة والدولة وبما وصلت اليه من الاستعداد الذي هو في الترك أقوى منه في سائر الشعوب العثمانية»(١٧).

وفي جولة رشيد رضا الذي قام بها في سوريا (في طرابلس ودمشق) إثر اعلان الدستور وقبيل انتخاب «هيئة المبعوثان» كان يدعو إلى الاتحاد بالترك ونبذ التفرقة بين العنصرين. يقول: «وكنت ابيّن لهم ولغيرهم أن تنفير العرب من الترك مفسدة من اضر المفاسد، وإننا في أشد الحاجة إلى الاتحاد بالترك والاخلاص لهم لأن مصلحتنا ومصلحتهم في ذلك، على أننا احوج اليهم منهم الينا، فمن يسعى الى التفرقة بيننا وبينهم فهو عدو لنا ولهم [...]، ويجب أن يكون الأساس الذي نبني عليه في حاضرنا ومستقبلنا الاخلاص لدولتنا والاتحاد بالترك وسائر العناصر العثمانية ما دامت هذه العناصر متحدة بالدولة مخلصة لها، وأن نكون الآن من أشد الأعوان لجمعية الاتحاد والترقي على بث روح الدستور في جميع الطبقات ورقباء على الحكومة في سيرها وأعمالها، حتى ترسخ فيها الديمقراطية وتسير بعد اجتماع «المبعوثان» على الأصول الدستورية»(١٨).

هذا ويمكن أن نمد حلقات نماذج العمل الاسلامي المشابه والصادر عن مدن في ولايات بيروت ودمشق، إلى رموز عديدة من الشخصيات العاملة في الحقل الفكري والصحافي: احمد طبارة(١٩) شكيب ارسلان(٢٠)، عبد الحميد الزهراوي(٢١)، عبد الغني العريسي(٢٢) وغيرهم.

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤١٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٢١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

(١٨) المنار، مج ١١، ج ١٢ (٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٠٩)، ص ٩٣٧ ـ ٩٣٨.

(١٩) انظر: طبارة، «واجباتنا بعد اعلان الدستور».

(٢٠) انظر: شكيب ارسلان، السيد رشيد رضا أو اخاء ٤٠ سنة (دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧)، ص ١٩٦.

(٢١) كان الزهراوي يعمل في الصحافة في مصر وعاد إلى سوريا اثر انقلاب عام ١٩٠٨ وانتخب مبعوثاً عن حماه. انظر: فهمي جدعان، اسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٥٦٤.

(٢٢) وحتى عبد الغني العريسي الذي كان أقرب المثقفين المسلمين الى الفكر القومي «الحديث» كتب تحت عنوان: «لا عرب ولا ترك»: «حدا بنا لتفصيل هذه الكلمة من يومنا هذا، ما جاء على ألسنة البعض من أن العرب والترك في نزاع لا يستقر له قرار، فدفعاً لما قد يخالج الأفكار من الريبة نقول: ان استمساك هذين العنصرين لا يقدر أن يحله مقتدر، فروابط عديدة تجمع بين هذين الركنين، أولاهما رابطة الدين وثانيتهما رابطة الوطنية». =

والسؤال الذي يطرح بعد: متى بدأ المثقفون المسلمون في سوريا يمارسون عملاً سياسياً وتنظيمياً مستقلاً عن وصاية الأتراك؟

في رأينا أن التطور الداخلي في بنية حزب الاتحاد والترقي وتوجهه بعد الانقلاب الثاني عام ١٩٠٩، هو الذي حدّد بداية مفترق الطريق، فما هي طبيعة هذا التطور؟

ان تجربتي الثورة في عامي ١٩٠٨ و١٩٠٩، اظهرتا جيداً أهمية وزن العسكريين في حسم الخلافات السياسية عبر التصدّي لقوى السلطان القائمة على بيروقراطية الأعيان وشعبيته العامة الملتفة حول مشايخ طرق الصوفية(٢٣). ذلك أن حزب الاتحاد والترقي ضمّ في صفوفه منذ البدء عدداً كبيراً من الضباط الشباب. وهؤلاء كانوا من ذوي «الجذور الشعبية المتواضعة والنشأة الأوروبية، والرواتب المحدودة جداً، وكانوا ينظرون بمرارة الى الرتب العالية، وكيف يستحصل عليها بأحقر الاساليب البوليسية، هؤلاء هم الذين شكّلوا اداة التحرك الثوري»(٢٤)، وفي عام ١٩٠٩ هم الذين افشلوا الردة الحميدية... وكل هذا في ظل ظروف دولية تهدد باقتسام الولايات العثمانية وفي ظل هاجس الحكم الجديد في تشديد مركزيته منعاً لاحتمال قيام أي خطر «اقليمي» في الولايات. وقبيل صعود الثلاثي العسكري (طلعت، أنور، جمال)(٢٥) إلى واجهة الحكم كتب أحد المراقبين الفرنسيين مسجلاً تخوفه «من ان يستفيد الجيش من تنظيمه ومن دوره، وذلك في غمرة نشوته بقوته ليمارس بواسطة قواده ديكتاتورية عسكرية حقيقية»(٢٦).

هذا التخوف ما لبث أن برهنت الأحداث القريبة أنه في محله، فمنذ أن تسلّم طلعت باشا وزارة الداخلية في آب/ أغسطس عام ١٩١٠ بدأ نفوذ الضباط الاتحاديين يزداد أكثر فأكثر من كل ميادين الادارة(٢٧). وهذا الصعود العسكري التركي ترافق مع سياسة ابعاد الموظفين غير الأتراك. فالعرب مثلاً حرموا من حقهم التقليدي في وزارة الأوقاف وانتزعت منهم وظائف ادارية عديدة(٢٨).

وكل هذا أيضاً ترافق مع السياسة الالحاقية العنيفة التي اتبعها طلعت باشا تجاه اليمن وحوران(٢٩). فحملة الفاروقي على جبل الدروز عام ١٩١١، والتي استهدفت الحاق الجبل

=المفيد، العدد ٦٨٦ (٨ أيار/ مايو ١٩١١)، وردت في: عبد الغني محمد العريسي، مختارات المفيد، تقديم ناجي علوش (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٤٧.

(٢٣) يصف ساطع الحصري تظاهرات الارتداد على الدستور في شوارع استامبول عام ١٩٠٩ فيقول: «كانت افواج الجيش (التي قامت بردة ١٩٠٩) تطوف الشوارع، وفي مقدمة كل جيش جماعة من الدراويش حاملين اعلامهم المختلفة الالوان ويحمسون الجنود على ترديد لازمة ثورتهم العتيدة: باشا سون شريعة محمدية» (لتعش الشريعة المحمدية). انظر: الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ١١٠ - ١١١.

(٢٤) Y.M.Goblet, *La Vie politique orientale en 1909* (Paris: [s.n.], 1910), p. 98.

(٢٥) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey,* 2nd ed., Oxford Paperbacks, no. 135 (London: Oxford University Press, 1968), p. 225.

(٢٦) Goblet, Ibid., p. 101.

(٢٧) برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ١٤٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٥٠ - ١٥٦.

بالقوة في ادارة دمشق واستتباعاً في وزارة الداخلية في استامبول، كان لها وقع سيىء في أوساط المثقفين العرب آنذاك[٣٠]. وعلى صعيد الصحافة التركية أيضاً تشهد فترة صعود العسكريين حملة عنيفة معادية للعرب، تنظمها جرائد جمعية الاتحاد والترقي: (طنين، تركيا الفتاة، اقدام) بهدف استثارة المشاعر القومية «التركية» أو الطورانية عند الاتراك، واستعداء بقية الشعوب الأخرى ذات الانتماءات الاثنية والقومية وعلى رأسها العرب[٣١].

ونخلص من هذا القول: «إن التحول في خط «الاتحاديين» وهم في موقع الحكم والسلطة نحو الايديولوجية القومية ذات المنحى «العنصري» ونحو سياسة المركزية الحصرية ذات المنحى الديكتاتوري كان من شأنه أن يجعل من العمل المشترك على الصعيد التنظيمي بين المثقفين المسلمين العرب في سورية وغيرها من الولايات العربية، وبين الأتراك أمراً صعباً ومحفوفاً بالمساجلات السياسية التي كانت تأخذ طرق التبريرات القومية في الدفاع والهجوم. وكان ذلك يدفع تدريجياً إلى اقتراب اطروحات الاصلاحيين المسلمين من موقف المثقفين المسيحيين، ولكن دون أن يعني ذلك تطابقاً في الرأي حيال الدعوة التي يحملها الأخيرون لطلب مساعدة الدول الغربية في دعم الموقف المحلي، سواء كان هذا الموقف اصلاحياً أو «لامركزياً» أو «استقلالياً»».

ويشير «ندرة مطران»، وهو من المسيحيين المنادين بـ «الاستقلال السوري» وبالتدخل الفرنسي لدعم هذا الاستقلال، إلى موقف المسلمين كما استقر بعد اعلان الدستور واختلافه عن موقف المسيحيين بهذه العبارات: «إن المسيحيين والمسلمين اشتركوا سوياً في تحقيق الهدف

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٣١) هذه الحملة كانت نتاج التحول في الخط الايديولوجي والسياسي لجمعية «الاتحاد والترقي» نحو الافكار العنصرية و«الشوفينية»، واننا اذ نطرح التساؤل حول اسباب هذا التحول نقول: هل هو مجرد تماثل ايديولوجي مع النزعة الاستعمارية الغربية حمله عسكريون اتراك درسوا في الكليات العسكرية الاوروبية، وشكّل بالتالي ايديولوجية طبقة عسكرية حاكمة غير مؤهلة لتوحيد البلاد العثمانية وغير قادرة على فهم تعددية الاثنيات والمجتمعات التي احتضنها الاسلام وتعايشت معها السلطنة العثمانية بمؤسساتها التقليدية عدة قرون؟ أم أن وراء هذه الايديولوجية التي عبّر عنها يومذاك العديد من الصحف السياسية التركية، أسباباً اقتصادية تتعلق بتطور المجتمع التركي نحو تكّون نخب تركية بيروقراطية صاعدة وذات مصالح توسعية وإلحاقية في البلاد العثمانية؟ انظر: Kemal H. Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East, v. 7 (Leiden: E. J. Brill, 1973), pp. 70 - 71 and 89 - 90.

وإننا اذ نرجح فرضية التماثل الايديولوجي للنخبة العسكرية نشير إلى أن نتائج السلوك السياسي كانت واحدة: فسياسة حكم الاتحاديين العسكريين وكذلك الحملة الاعلامية التركية اتصفتا بأشكال التوجه الاستعماري الغربي السائد آنذاك ولغته التبريرية. فموقف صحف الاتحاديين مثلاً، يرفض مطلب المشاركة العربية واعتماد اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية واستخدامها في البرلمان العثماني ويتماثل مع السياسة الأوروبية، فتستشهد الصحف التركية لتأكيد موقفها الرافض بمثل فرنسا حيال الجزائر وتونس، وبمثل بريطانيا حيال الهند، فترى أن الهند لا تتمثل في البرلمان البريطاني، كذلك فإن البرلمان الفرنسي يخلو من جزائريين وتونسيين.

وفي وجه هذه الأمثلة ذات الدلالة على النزعة الاستعمارية التركية «كانت الصحف العربية تستشهد بمثل الاتحاد السويسري، حيث يعتمد ثلاث لغات رسمية، وبمثل بلجيكا حيث تعتمد لغتين رسميتين، وتعتبر أن علاقة العرب بالأتراك لا ينطبق عليها مثل فرنسا ـ الجزائر، ومثل بريطانيا ـ الهند، فهم (أي العرب) «عثمانيون» لهم حق المشاركة مع الأتراك في بناء الدولة العثمانية». انظر مقاطع من هذا السجال الصحفي، في: برو، المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ١٧٦، واسعد داغر، **ثورة العرب: مقدماتها، أسبابها، نتائجها**، بقلم أحد أعضاء الجمعيات العربية (القاهرة: مطبعة المقطم، ١٩١٦)، ص ١٥٩ وما بعدها.

المرتجى (يقصد النضال من أجل الحكم الدستوري)، لكن وجهاً من أوجه الخلاف كان لا بد وأن يبرز في غضون هذه السنوات الأخيرة أي بعد أن منح «الاتحاديون» تركيا نظاماً دستورياً: فبينما كان المسيحيون وهم يشعرون بخيبة الأمل وغموض الصورة يبحثون عن الخلاص عن طريق التدخل الاوروبي، كان المسلمون يستمرون في تعليق الآمال على رجال «تركيا الفتاة»، في أن يتمكن هؤلاء من تدعيم قوة الامبراطورية التي تجسد عظمة الاسلام الخالدة وأن يمنحوا العرب في نفس الوقت حقوقهم العادلة»(٣٢).

غير أن باب الرهان على رجال «تركيا الفتاة» من قبل الاصلاحيين المسلمين، كان يفسد تدريجياً مع التحول في خط الاتحاديين السياسي نحو مزيد من المركزية والحصر، ونحو مزيد من الاستئثار التركي بمواقع السلطة الفعلية، وكان أن ادى ذلك إلى ازمة ثقة في العمل السياسي المشترك بين العرب والأتراك، وخلق حيزاً من الاستقلالية عن العمل التركي النازع نحو الهيمنة والمركزية(٣٣)، ودفع نحو قيام مبادرات تنظيمية عربية مستقلة في بلاد الشام، تقدم برامج ومطالب تنادي بحقوق العرب «كأمة» في المشاركة في بناء الدولة الدستورية وتتمسك بـ «العثمانية» كرابطة عامة في وجه «التتريك» القومي(٣٤). وابرز مبادرة من هذا النوع قامت في باريس في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩١١، عندما بادر عدد من الطلاب المسلمين الذين كانوا يدرسون في باريس إلى تأسيس جمعية سرية أسموها «العربية الفتاة» وكان على رأس المبادرين: محمد رستم حيدر (بعلبك)، عوني عبد الهادي (نابلس)، جميل مردم (دمشق)، محمد المحمصاني (بيروت)، رفيق التميمي (نابلس)، توفيق سويدي (بغداد)(٣٥)، وكان ان أمّ باريس من بيروت عبد الغني العريسي للدراسة العالمية، فانتسب الى الجمعية وكان من العناصر الناشطة فيها(٣٦).

ويذكر مصطفى الشهابي أنه دخل لجمعية قبل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها كان يوجد ستين عضواً، وكان مبدأ الجمعية القومي الذي يقسم (العضو) اليمين عليه: «بذل كل جهد لايصال الأمة العربية إلى مصاف الأمم الراقية الحرة المستقلة الكبرى. ومن القسم أيضاً التضحية في سبيل هذا المبدأ بالنفس والمال وكتمان اسرار الجمعية واطاعة القرارات التي تصدرها هيئتها المركزية»(٣٧).

---

(٣٢) Nadra Moutran, *La Syrie de demain*, 4ème ed. (Paris: Plon, 1916), p. 31.

(٣٣) انظر: مصطفى الشهابي، **القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها**، محاضرات القاها على طلبة المعهد، ١٩٥٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩)، ص ٦٣ - ٦٧.

(٣٤) قامت عدة مبادرات في هذا السياق واتخذت طابع تأسيس الجمعيات السرية عام ١٩٠٩ (الجمعية القحطانية، جمعية العهد)، وتذكر الادبيات العربية والمذكرات تفاصيل عن تأسيس هذه الجمعيات بشأن الاسماء والتواريخ... غير أن البرامج السياسية يكتنفها الغموض، وتقتصر أدبيات البيانات المنشورة على استنهاض وجداني للعرب يتواصل مع الثقافة والحضارة واللغة والتاريخ.

(٣٥) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٦ ج (صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠ - ١٩٥١)، ج ١، ص ٣٠ - ٣١.

(٣٦) يشير مصطفى الشهابي الى ان قدوم العريسي الى باريس كان في عام ١٩١٠ - ١٩١١، انظر: الشهابي، **القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها**، ص ٧٢. بينما تشير المفيد الى وصوله في عددها رقم ٨٩٣ (٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩١٢)، في: العريسي، **مختارات المفيد**، ص ١١.

(٣٧) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٧٣.

ومهما يكن من أمر هذا القسم الذي يشير صراحة الى استقلال «الأمة العربية» ولكن دون تحديد جغرافي واثني لهذا المفهوم، فإن النشاط العلني لهذه الجمعية ولغيرها من الجمعيات التي نعتتها الأدبيات القومية العربية ـ لاحقاً ـ بالجمعيات السرية، لم يخرج عن نطاق المطالب الاصلاحية بشأن نيل حقوق العرب وتطوير البلاد على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، وعلى قاعدة وحدة الدولة العثمانية(٣٨). وكان أن جذبت هذه الجمعية اليها العديد من مثقفي المدن الشامية لا سيما في بيروت وصيدا وطرابلس ودمشق، بيد أن النشاط السياسي لهؤلاء (كعمل وبرامج واطروحات) لم يظهر إلا في اطار الشرعية التي نالها حزب علني، كان قد تأسس في القاهرة هو «حزب اللامركزية الادارية العثماني»، وفي اطار الحملة السياسية التي تولتها مجلة «المنار» ضد المركزية والتريك.

كان هذا الحزب قد تأسس في كانون الثاني / يناير عام ١٩١٢، بمبادرة عدد من المثقفين المسلمين والميسحيين المقيمين في القاهرة، وتشكلت نواة الحزب من : شبلي الشميل، اسكندر عمون، سمير جريديني، رشيد رضا، حقي العظم ومحب الدين الخطيب(٣٩).

وما يلفت النظر في برنامج حزب اللامركزية كونه يشكل نقطة تلاق بين مختلف الاتجاهات الليبرالية والإصلاحية في المشرق العربي. فاللامركزية الادارية(٤٠) التي دعا إليها البرنامج شكّلت القاسم المشترك بين المثقفين والمفكرين المسيحيين «الليبراليين» النازعين نحو الاستقلال عن الدولة العثمانية بصيغة الاستقلال «السوري» من جهة، والاصلاحيين المسلمين الذين يعارضون التريك وينزع بعضهم لتبني مفهوم «أمة عربية» في اطار السلطنة العثمانية من جهة أخرى. وشكّلت أيضاً مطالب الاصلاح العامل الموحّد بين الطرفين، لكن دون أن تلغي عند الاتجاه الليبرالي المسيحي موقف النزوع نحو طلب مساعدة الغرب، ودون أن تلغي عند الاتجاه العروبي ـ الاسلامي حذر الخوف من تفكك الاسلام السياسي المتمثل بالسلطنة العثمانية، وحذر الوقوع في قبضة السيطرة الغربية(٤١) التي بدأت معالمها تبرز من خلال التحركات الأوروبية المختلفة على الساحة المشرقية كما سنرى.

ابتدأ الحزب نشاطه بحملة اعلامية واسعة تولتها مجلة «المنار»، ولعبت فيها سجالات

---

(٣٨) امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ٣ ج (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤)، ج ١، ص ٩.

(٣٩) انظر لائحة المؤسسين والمنتسبين الرئيسيين للحزب، في: دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ص ٣١.

(٤٠) تنص المادة الأولى من برنامج الحزب: «الدولة العلية العثمانية دولة دستورية نيابية، وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءاً من السلطنة لا ينفك عنها بحال من الأحوال وانما تبنى ادارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الادارية والسلطان الاعظم هو الذي يعين الوالي وقاضي القضاة.. ويوسع البرنامج في مواده الأخرى، صلاحيات مجالس الادارة، بحيث تطال حقولاً واسعة من السلطات الاقتصادية والادارية، الى جانب مجالس معارف وأوقاف».

(٤١) يعبّر رشيد رضا عن هذا الموقف في العديد من مقالاته، ويعود فيذكر بذلك في مقالة بعنوان: «محافظة مصلحي العرب على الدولة،» المنار، مج ٢٠، ج ١، ص ٤٤.

رشيد رضا مع أنصار التتريك دوراً مهماً في بلورة موقف اسلامي في سوريا، مناهض للمركزية وسياسة الاتحاديين. وكان أن خلقت هذه الحملة التي شاركت فيها صحف أخرى كـ «الأهرام» و«المقطم» و«المشير» اجواء سياسية معارضة للسياسة المركزية وحركة التتريك، ما لبثت أن أدت إلى حركات مطلبية منظمة في المدن كان أبرزها حركة بيروت الاصلاحية و«المؤتمر العربي الأول» الذي عقد في باريس. وكان ان جاء صعود حزب «الائتلاف والحرية» العثماني المعارض للاتحاديين في أواخر عام ١٩١٢ الى السلطة، مناسبة في الوقت نفسه لإشاعة مناخ سياسي ملائم للدعوة إلى اللامركزية.

ثانياً: حركة الاصلاح في ولاية بيروت

في أواخر عام ١٩١٢ بعث والي بيروت أدهم بك الى الصدر الأعظم كامل باشا في حكومة «الائتلافيين»، تقريراً عن الحالة السياسية في الولاية جاء فيه: «تتجاذب البلاد عوامل مختلفة، ولقد ولّى قسم كبير من الأهالي وجههم نحو انكلترا أو فرنسا لاصلاح الحالة التعسة التي هم فيها. فإذا نحن لم نأخذ بالاصلاح الحقيقي تخرج البلاد من يدنا لا محالة»[٤٢].

وفي جواب الصدر الأعظم طلب مستعجل في أن يبادر الوالي لدعوة مجلس الولاية للاجتماع لدراسة الموقف وتقديم برنامج اصلاحي للحكومة[٤٣].

ولم تكن هذه المبادرة من قبل حكومة الائتلافيين إلا أن تطلق وتشجع مبادرات جميع الأطراف الليبرالية والاصلاحية في بيروت من مسلمين ومسيحيين. فعلى اثر اجتماع مجلس الولاية، انعقدت جمعية عامة في مقر بلدية بيروت ضمت ٨٤ شخصاً (رجال اعمال، محامون وصحفيون)[٤٤]، وفي نهاية الاجتماع تشكّلت «لجنة عاملة» من ٢٥ عضواً تحددت مهمتها

---

(٤٢) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ - ١٩٧٢)، ج ٣، ص ١٢٩. وتجدر الاشارة الى ان موقف كامل باشا كان يندرج في تبني سياسة اللامركزية، فقد سئل في حديث صحفي: «اية سياسة في الداخل ستتبنون حيال مختلف اعراق الامبراطورية؟» واجاب: «ان قوانيننا لا تقيم اي فرق بين المسيحيين والمسلمين.. اننا سنحترم التقاليد واللغات ايضاً، وسنزيد من حقوق ومبادرات الولايات». ورد الحديث في: *Correspondance d'Orient*, 16/12/1912, pp. 519 - 520.

(٤٣) في مذكرات سليم علي سلام تفاصيل مفيدة حول ظروف قيام هذه الحركة والشخصيات التي شاركت فيها والمطالب التي رفعت. انظر: سليم علي سلام، مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨) مع دراسة للعلاقات العثمانية ـ العربية والعلاقات الفرنسية ـ اللبنانية، قدّم لها وحققها وعلّق على هوامشها حسان علي حلاق (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٢)، ص ١٢٨ - ١٦٦. وفي مكتبتنا الخاصة صورة عن المذكرات مأخوذة عن ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت.

(٤٤) عقد الاجتماع الاول بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣، وضم ممثلين عن مختلف الطوائف الدينية التي تتشكّل منها ولاية بيروت (٤٢ من المسلمين، و٤٢ من بقية الطوائف غير الاسلامية: ١٦ روم ارثوذكس، ١٠ موارنة، ٦ روم كاثوليك، ٢ سريان، ٢ عن الارمن الكاثوليك، ٢ عن الطائفة اللاتينية، ٢ عن الأرمن الارثوذكس، و٢ عن الطائفة اليهودية)... ويورد سليم علي سلام في مذكراته عرضاً كاملاً بأسماء هؤلاء =

بصياغة لائحة المطالب الضرورية لإصلاح أوضاع الولاية ومتابعتها. ونكتفي هنا بالاشارة الى أهم المطالب التي وضعتها اللجنة:

- اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية داخل الولاية، أما اللغة التركية فتبقى اللغة الرسمية فيما يخص المراسلات مع استامبول.

- استخدام اللغة العربية في مجلسي الأعيان والمبعوثين.

- استشارة السلطات المحلية بشأن تعيين الموظفين المدنيين والقضاة وضباط الجندرمة.

- تخفيض الخدمة العسكرية الى سنتين، وتقضى الخدمة أيام السلم في الولاية.

- تقسيم واردات الخزينة الى نوعين:

أ - حاصلات الجمارك والبريد والبرق وضريبة الخدمة العسكرية تعود إلى الحكومة المركزية.

ب - ما عدا ذلك من واردات تعود كلها الى مالية الولاية (الرسوم البلدية ضريبة العقارات، العشور).

- تشكيل مجلس عمومي للولاية يتألف من ٣٠ عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين لمدة أربع سنوات، يجري انتخابهم على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخابات، تكون صلاحياته بصورة أساسية ادارية والى حد ما تشريعية، شرط الا تمس شؤون السلطنة الاساسية (عقد قروض في حدود نصف واردات الولاية، اعطاء رخص لتأليف شركات مساهمة للمشاريع العمومية النافعة شرط الا تتضمن امتيازاً، حق استجواب الوالي وطلب عزله). الأمور السياسية العامة (الدفاع، الخارجية، الامتيازات) تبقى من صلاحية الحكومة المركزية، كذلك تعيين الموظفين الرئيسيين (الوالي، حاكم الشرع، مدير المالية الدفتر دار، قائد الدرك وضباط الدرك)، شرط معرفتهم اللغة العربية (ما عدا الوالي). أما بقية الموظفين فيعينون من أهل البلاد بعد امتحان وبإشراف لجنة المجلس العمومي.

- تعيين الحكومة المركزية مستشارين في الولاية لتنظيم ادارة الدرك والمالية والبريد والجمرك، ومفتشين في سناجق الولاية، يختار المستشارون والمفتشون من الاختصاصيين الأوروبيين شرط معرفتهم احدى اللغات الثلاث: العربية أو التركية أو الفرنسية، وتكون مدة خدمتهم ١٥ سنة(٤٥).

= المندوبين. انظر: سلام، المصدر نفسه، ص ١٣٣ - ١٣٧، ومن بين اعضاء اللجنة العاملة: سليم علي سلام، احمد مختار بيهم، خليل زينية، ايوب ثابت، أحمد حسن طبارة، ألبرت سرسق، اسكندر عازار، رزق الله ارقش، سليم طيارة، كامل الصلح، محمد ابراهيم طبارة، جان بطرس، يوسف هاني، محمد فاخوري، بترو طراد، جميل الحسامي، حسن ناطور، وحبيب فرعون. انظر: المصدر نفسه، ص١٣٧.

(٤٥) ملخص للائحة كما وردت في مذكرات سليم علي سلام، المصدر نفسه، ص ١٣٨ - ١٥٠، وثمة ترجمة لها الى الفرنسية في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية: =

كان قد اشترك في وضع هذا البرنامج المطلبي أوساط ثقافية واقتصادية وسياسية تمثّل مجمل فعاليات مدينة بيروت، هذه المدينة التي كانت قد اتسعت ديمغرافياً وازدهرت اقتصادياً، وأضحت بعد توسيع المرفأ ومد خط سكة حديد بيروت ـ دمشق الواجهة المتوسطية للساحل السوري وداخله، فهي مرفأ سوريا الأول، وهي عاصمة الولاية التي تضم ألوية كانت قبل عام ١٨٨٨ جزءاً من ولاية سوريا القديمة(٤٦)، وهي التي يتمركز فيها بشكل كثيف إلى جانب النشاط الاقتصادي العالمي النشاط الدبلوماسي، قرب متصرفية الجبل ذات «الامتياز الدولي». من هنا يكتسب البرنامج الذي صدر عن الجمعية والذي نشرته صحف بيروت وصحف ومجلات القاهرة، أهمية في كونه يقدم نموذجاً تفصيلياً وعملياً لإدارة «ولاية» من ولايات بلاد الشام على قاعدة «اللامركزية الادارية»، فهو من جهة تطبيق تفصيلي لبرنامج «حزب اللامركزية الادارية العثماني»، وهو من جهة اخرى يقدم نموذجاً لعمل سياسي في بقية الولايات، سنرى أثره في مناقشات ومقررات المؤتمر العربي الأول الذي سيعقد بعد شهور في باريس، والذي سيضم ممثلين عن ولايات أخرى في سوريا والعراق.

وعلى الرغم من هذا اللقاء الواسع والكثيف بين الفعاليات المسيحية والاسلامية البيروتية، فإن الخلاف الضمني بين الموقفين الايديولوجيين السياسيين حيال الغرب من جهة، وحيال السلطنة من جهة ثانية، ظل يبرز بين الحين والآخر ويعبّر عن نفسه بأشكال من التعليقات أو البنود أو السلوك. فمحمد جميل بيهم وهو من القادرين على وصف الحدث بفضل اطلاعه على ما جرى في داخل الجمعية من نقاشات يحدثنا عن هذا الواقع بما يلي: «على أن وجهات نظر البيروتيين كانت مختلفة خصوصاً لوجود فئة ذات وزن كانت حريصة على التخلص من الحكم العثماني وللسعي لاستقلاله تحت حماية فرنسا، وكان المسلمون من جهة أخرى مع حرصهم على اللامركزية وتأمين حقوق العرب في السلطنة، يضنون بالدولة العثمانية ولا يرضون عنها بديلاً من الدول الاجنبية، ولما كان لا بد من تقارب وجهات النظر بين طلاب الاصلاح من أنصار فرنسا وأنصار اللامركزية، فقد جاءت اللائحة الاصلاحية التي وضعها تسعون مندوباً منهم في دار بلدية بيروت يوم ٣١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٣، تجمع بين شروط اللامركزية وبين وجود مستشارين أجانب في جهاز حكومة الولاية بالاضافة إلى مفتش اجنبي لكل لواء»(٤٧).

كما أن سليم علي سلام الذي رافق تشكّل الجمعية الاصلاحية منذ بدايتها، يعبّر في مذكراته عما يسميه اضطراب أفكار الأهالي، وانقسامهم في اجواء الظروف السياسية التي طرحت فيها الاصلاحات (انحدار الجيش العثماني في ليبيا سقوط الاتحاديين)فيقول: «حتى ان صديقي المرحوم نخلة بك التويني قال لي: انه راجع قنصل فرنسا وانه وعده بالمساعدة وأن حكومته مستعدة أن تمدنا بعشرين ألف جندي عند الاقتضاء إذا اعلنّا الثورة». غير أنه يعلق: «ولكننا بالرغم من هذا وبالرغم من

Projet de réformes dans le Vilayet de Beyrouth, dans: France, Ministère des affaires étrangères = [M.A.E.F.], *Archives diplomatiques: Turquie,* vol. 119, p. 116.

(٤٦) وجيه كوثراني، «الحياة الاقتصادية في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى: من خلال كتاب ولاية بيروت،» الباحث، السنة ٦، العددان ٣٣ ـ ٣٤ (ايار/ مايو ـ آب/ أغسطس ١٩٨٤)، ص ٦٩ ـ ٨٤.

(٤٧) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ٢ ج (بيروت: مطابع دار الكشاف، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠)، ج ١، ص ٢٢ ـ ٢٣.

ضعف الدولة واضطهاد الاتحاديين لنا ولعنصرنا، كنا نحرص قلباً وقالباً على البقاء في حظيرة الدولة»[٤٨].

بينما يعبّر الموقف المسيحي المشارك في الحركة الاصلاحية عن موقفه الضمني من الاصلاحات بوجهة نظر يقدمها «سراً» إلى القنصلية الفرنسية في بيروت، يبادر عدد من الأعضاء المسيحيين المشاركين في اللجنة التنفيذية للجمعية الاصلاحية: بيار طراد، نخلة التويني، رزق الله أرقش، يوسف هاني، أيوب ثابت، إلى تقديم عريضة إلى القنصل الفرنسي تتناول موضوعات ثلاثة: وضع المسيحيين العثمانيين؛ مشروع الاصلاحات الذي صاغته اللجنة التنفيذية؛ أماني مسيحيي سوريا[٤٩]. وفي نظر مقدمي العريضة: «إن وضع المسيحيين في الامبراطورية العثمانية كان دائما بائساً ويرثى له. وسيتفاقم هذا الوضع بشكل هائل على أثر الحرب البلقانية والهزائم التركية التي ستكون عواقبها المباشرة: ١ ـ زيادة الضرائب. ٢ ـ تشجيع هجرة المسيحيين السوريين. ٣ ـ تزايد التعصب الاسلامي». وبعد أن توسّع العريضة هذه البنود ترى أن «مشروع الاصلاحات لم يكن ليستخدم فيما لو استخدم، إلا لشل التدخل الأوروبي عندما تطالب الدول الأوروبية تركيا بإدخال بعض الاصلاحات الحساسة والمحددة، وسيكون لتركيا عندئذ أن تجد في مشاريع الاصلاحات هذه والتي يزعم أنها من اعداد السكان أنفسهم، بينما هي من وحي الحكومة نفسها، حجة ومخرجاً لرفض الاصلاحات التي تقترحها الدول الأوروبية، متعللة بأن هذه الاصلاحات لا ترد في المشروع الذي أعده أصحاب العلاقة أنفسهم»[٥٠] و «مع ذلك، فإن وافق مسيحيو بيروت على التعاون مع المسلمين في صياغة مشروع الاصلاحات، فإنما للسببين التاليين: ١ ـ احباط مناورة الحكومة التركية وذلك بالحؤول دون صياغة المشروع بالاتجاه الذي تأمل الحكومة التركية أن يتخذه. ٢ ـ العمل على تضمين هذا المشروع مبدأ الرقابة الأوروبية في فروع الادارة»[٥١]

ويستكمل مقدمو العريضة موقفهم بعد أن يصرّحوا بدورهم في ادخال مطلب المستشارين الاجانب كصيغة لإحداث «الرقابة الأوروبية» في فروع الادارة في الولاية، عبر تقديم «أماني المسيحيين» الحقيقية في سوريا. هذه الاماني تتجاوز ـ في رأي مقدمي العريضة ـ الاصلاحات

---

(٤٨) سلام، مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ ـ ١٩٣٨) مع دراسة للعلاقات العثمانية ـ العربية والعلاقات الفرنسية ـ اللبنانية، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٤٩) يكتب القنصل الفرنسي العام في بيروت في ١٨ آذار/ مارس ١٩١٣ السيد (Couget) الى وزير الشؤون الخارجية في باريس (M. Jonnart): «لقد قدم اليّ السيد زينية مدير الجريدة العربية «الثبات» بياناً باسم موقعيه أرى، نظراً لأهميته السياسية، أن ارفعه الى معاليكم مرفقاً بهذه الرسالة، هذا البيان المحرر بموافقة الاعضاء المسيحيين في لجنة المبادرة للاصلاحات في سورية التي كان لي شرف التباحث معها مراراً، موقّع من قبل أهم الاعضاء وأكثرهم شهرة. ان السيد بيار طراد وهو محام، والسيد تويني، الترجمان في هذه القنصلية كلاهما روم ارثوذكس، والسيدين زينية وأرقش (وهذا الأخير هو ملاّك) روم كاثوليك، أما السيد هاني (وهو ملاّك) فماروني، والدكتور ثابت بروتستانت، ولقد حرص هؤلاء السادة في الخطاب الذي بعثوا به اليّ باسم ابناء طوائفهم على أن يوضحوا بدقة أماني مسيحيي سورية، وعلى تأكيد ارتباطهم بفرنسا. وتشكّل هذه الوثيقة شهادة أخرى على التعاطف العميق الذي يشد الينا مسيحيي هذه المنطقة، كما أنها تدل على مبلغ التأثير الذي احدثته في نفوسهم الوعود الصادرة عن فرنسا، وعلى مدى عظيم الآمال التي ولدتها لديهم».
M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie,* vol. 120, p. 59.

(٥٠) المصدر نفسه، ج ١٢٠، ص ٦٠.

(٥١) المصدر نفسه، ج ١٢٠، ص ٦٠.

المقدمة حتى في حال تطبيقها: «حتى في حال الافتراض بأن الاصلاحات ممكنة التطبيق مع أو بدون مؤازرة أوروبا، فإن هذا الحل لا يمكن أبداً أن يستجيب لأماني مسيحيي سورية الحقيقية، فهؤلاء مرتبطون بفرنسا ارتباطاً نهائياً، وهم لا يمكنهم إلى الابد أن ينسوا ما يدينون به من اكبار لعظمتها وحضارتها، ومن اعتراف بالشكر لعطفها عليهم أيام الشدائد. ان الأمنية الكبرى لمسيحيي سورية هي بسط الحماية الفرنسية على سورية»(٥٢).

ويضع موقعو العريضة السياسة الفرنسية أمام أحد ثلاثة حلول «تناسب الوضع السياسي في سوريا»، وهي «مرتبةلا حسب الأفضلية»:

١ ـ اما بسط الحماية الفرنسية على سوريا.

٢ ـ واما الحكم الذاتي لولاية بيروت تحت حماية فرنسا ورقابتها الفعليتين.

٣ ـ واما ضم ولاية بيروت إلى لبنان على أن يوضعا معاً تحت الرقابة الحقيقية الفرنسية(٥٣).

ومهما يكن من أمر، فإن الحركة الاصلاحية البيروتية اصطدمت سريعاً بالانقلاب الحكومي الذي قاده الاتحاديون في الشهر نفسه الذي قدمت فيه اللائحة الاصلاحية(٥٤).

لقد اعتبرت حكومة الاتحاديين الجديدة أن الحركة التي شهدتها بيروت مؤخراً ليست الا خيانة للدولة الثعمانية، فبادرت الى عزل أدهم بك الوالي السابق المتعاطف مع حركة الاصلاح، وعينت بدلاً منه حازم بك الذي أمر بحل «اللجنة الاصلاحية» في ٨ نيسان/ ابريل عام ١٩١٣، واحتجاجاً على هذا الاجراء، ظهرت الصحف البيروتية في اليوم التالي أوراقاً بيضاء مكللة بالسواد وحاملةً نص قرار الحل في الصفحة الأولى دون تعليق(٥٥).

وبعد ثلاثة أيام من اتخاذ هذا الاجراء عقدت الجمعية العامة اجتماعاً في القاعة الكبرى في «الكلية السورية»، وقررت الدعوة للاضراب العام في ١٢ نيسان/ ابريل والاحتجاج على حل اللجنة(٥٦).

وبالفعل استجاب تجار بيروت في اليوم المحدد، فأقفلوا مخازنهم وصدر في الوقت نفسه بيان صحفي يحمل تواقيع عدد من وجهاء ومثقفي بيروت(٥٧). ولقد أكّد البيان، بعد عرضه

---

(٥٢) المصدر نفسه، ج ١٢٠، ص ٦١.

(٥٣) المصدر نفسه، ج ١٢٠، ص ٦١.

(٥٤) استمر حكم الائتلافيين من ١٩١٢/٧/١٠ حتى ١٩١٣/١/٢٣.

(٥٥) انظر ايضاً صورة عن الصفحة الأولى من جريدة لسان الحال، في: زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، ص ٢١١، و Samné, *La Syrie*, p. 85.

(٥٦) *Correspondance d'Orient* (1 mai 1913), pp. 418 - 419.

(٥٧) الموقعون هم: كامل الصلح، اسكندر عازار، محمد ابراهيم طيارة، ايوب ثابت، جان بسترس، سليم علي سلام، رزق الله أرقش، أحمد مختار بيهم، أحمد حسن طبارة، ابراهيم حكيم، جوزف هاني، محمداً=

لظروف نشأة الجمعية الاصلاحية وموقف الوزارة السابق منها، مبدأ «حرية الاجتماع» و«الحرية الفردية» و«حرية الرأي»، واعتبر أن اجراء الوالي لا يتعارض فحسب مع مضمون الدستور العثماني، وإنما أيضاً مع نظرة «العالم المتمدن»: ويخلص البيان الى «الاحتجاج بشدة» على عمل «الوالي» الذي عبث بمصلحة الوطن(٥٨).

وفي الوقت نفسه ارسلت برقية الى الصدارة العظمى ووزارة الداخلية موقعة من ٥٠٠ بيروتي، يتألفون من «ملاكين وتجار وصيارفة وأطباء ومحامين وصحفيين وادباء». وتفنّد البرقية الحجج التي استند اليها الوالي لحل الجمعية الاصلاحية وتجيب عنها: «ان الحقيقة هي أن الجمعية المشار اليها ليس في القانون ما يمنع تشكيلها وهي تألفت برضى الحكومة ونالت منها الاجازة الرسمية، وقد كان انتخابها من قبل المجالس الملية، والرؤساء الروحيين لجميع الطوائف في بيروت. وليست مطالبنا إلا مجرد حاجيات وضعتها اللجنة اظهاراً لرغائب الأهالي وعرضها على حكومتكم، فبناء على ما تقدم يتضح لفخامتكم أن الأمر الذي استصدرته الولاية لحل الجمعية بني على افتراضات وأوهام لا أساس لها، ولذلك، فنحن نحتج على هذا العمل بكل قوانا ونلتمس اصدار امركم العاجل إلى مقام الولاية لالغاء أمرها، بمنع الجمعية عن الاجتماع صوناً لحرمة القانون الاساسي الذي باسمه اجريت هذه المغايرة القانونية، ومحافظة على اسم الحكومة الدستورية وكرامة الأمة التي يؤسفها هذا العمل»(٥٩).

ورداً على الاضراب الذي اعلنته المدينة ونفذته في ١٢ نيسان/ أبريل عام ١٩١٣، لم يكن من الوالي الا أن اتخذ مزيداً من اجراءات القمع والتهديد، فقد أمر بفتح المحلات، وهدد من يذعن للاضراب بالسجن والتغريم. وألقي القبض بالفعل على خمسة أعضاء من اللجنة الاصلاحية، هم: زكريا طبارة، اسكندر عازار، رزق الله ارقش، سليم الطيارة، مختار ناصر(٦٠).

وكان جواب الصدر الاعظم على برقية اصلاحيي بيروت قد جاء حاملاً موقفاً مشجعاً على التصلّب برفضه شكل العمل الذي لجأت اليه الجمعية. فلقد ارتكز الوالي على برقية الصدر الأعظم التي جاء فيها: «ان تشكيل الأهالي جمعيات لهذه الغاية وتصديهم لمثل هذه المطالب مغاير للقانون ومن الضروري عدم اصغاء الحكومة لذلك قطعياً [...] إذا كان للأهالي أفكار ومطالبات بحق الاصلاحات فيقتضي طبعاً أن يطلب ذلك المبعوثون في مجلس المبعوثان [...] فبكمال الأهمية نوصيكم بأن تفهموا الكيفية لمن يلزم، وأن تودعوا لديوان الحرب العرفي حالاً من يتجرأون على القيام بحركات مغايرة للقانون»(٦١).

= فاخوري، جورج رزق الله، بترو طراد، عبد الحميد غندور، ألبرت سرسق، حبيب فرعون، جان نقاش، فؤاد خنس، سليم بواب، عبد الباسط فتح الله، جميل الحسامي، وحسن الناطور. المصدر نفسه، ص ٤١٩.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤١٩. انظر أيضاً: سلام، مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨) مع دراسة للعلاقات العثمانية - العربية والعلاقات الفرنسية - اللبنانية، ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٥٩) سلام، المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٦١) الصدر الاعظم وناظر الحربية، محمود شوكت، في: المصدر نفسه، ص ١٦٣.

حيال هذه المواقف الصارمة من قبل الحكومة المركزية ووالي بيروت كانت الحركة الاصلاحية البيروتية تتراجع وتنسحب. ففي ٢٠ نيسان/ ابريل زار الوالي وفد من وجهاء بيروت للتوسط في أمر اطلاق سراح المعتقلين، وبعد ابراق الوالي الى استامبول، جاء الجواب، في المساء، بقبول اطلاق سراحهم، ولكن بعد أن توجه هؤلاء الى الرأي العام البيروتي بنداء يطلبون فيه من التجار فتح محلاتهم وعودة الحياة الطبيعية الى المدينة(٦٢).

وهكذا كان. وكانت هذه النهاية نهاية الحركة الاصلاحية في بيروت في العهد العثماني، ونذكر أن عواصم الولايات العربية الأخرى كانت قد شهدت في عهد الائتلافيين المظاهر الاصلاحية البيروتية نفسها، وان لم تثر الحركية السياسية ذاتها التي اثارتها بيروت، فلقد اقتصرت تلك المظاهر على تقديم لوائح اصلاحية على قاعدة اللامركزية الادارية (دون ادخال مطلب المستشارين الاجانب)، ومع ذلك قوبلت من حكومة الاتحاديين العائدين بالرفض والتصلّب(٦٣)، وجاء قانون الولايات الجديد على عكس ما طالب به حزب اللامركزية الادارية، وعلى عكس النموذج المطلبي الذي قدمته بيروت ودمشق، جاء يقوي صلاحيات الوالي ويقلّص من صلاحيات مجالس الادارة(٦٤).

ثالثاً: المؤتمر العربي الأول (١٩١٣)

في الوقت الذي كانت فيه الحركة المطلبية البيروتية تتراجع مع بقية الحركات المطلبية في المدن الأخرى، بسبب اصرار الاتحاديين على رفض كل مطلب «لا مركزي»، وتحت ضغط التهديد والاجراءات البوليسية الرادعة، كانت باريس تشهد إعداداً لتحرك مطلبي عربي بديل.

فقد استطاع بعض دعاة الاصلاح من المسلمين: عبد الغني العريسي، محمد طبارة، توفيق فايد (بيروت)، جميل مردم (دمشق)، عوني عبد الهادي (نابلس)، ان ينقلوا، مسرح الحركة المطلبية الى هناك، حيث يمكن أن تشهد اصداء أبعد وتأثيراً أشد.

وكانت باريس منذ زمن مركز اقامة عدد من المثقفين المسيحيين الذين تركوا بيروت وجبل لبنان وبعض المناطق المجاورة، ليتعاطوا بعض النشاطات الثقافية والسياسية في الصحف والاندية الباريسية، وكان من بين هؤلاء شكري غانم الذي طرح عام ١٩٠٢ «القضية العربية» من خلال مسرحية شعرية اسماها عنتر، قدمت على مسرح الاوديون في باريس، كذلك كان قد اختير رئيساً للجنة اللبنانية عام ١٩١٢، ورئيساً للجنة المركزية السورية عام ١٩١٦(٦٥)، كما

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٦٣) انظر عرضاً لهذه المظاهر في دمشق، في: برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤**، وبالنسبة إلى العراق (بغداد والبصرة)، ص ٤٨٨ - ٥٠٢.

(٦٤) انظر نصوص هذا القانون في: المصدر نفسه، ص ٤٨٠ - ٤٨٧.

(٦٥) André Bruneau, *Traditions et politique de la France au Levant* (Paris: F. Alcan, 1931), pp. 190 - 191.

كان من بينهم ايضاً خير الله خير الله الذي انتقل بعد إقالته من وظيفته في ادارة جبل لبنان عام ١٩١١، الى باريس حيث عمل محرراً لشؤون المشرق في جريدة (Le Temps)، وفي عام ١٩١٢ اشترك مع شكري غانم في تأسيس اللجنة اللبنانية واختير اميناً لها(٦٦)، وكان هناك أيضاً ندرة مطران، وجورج سمنة الذي كان يدير مجلة (Correspondance d'Orient)(٦٧).

في هذا الجو السياسي السائد في باريس، انطلقت فكرة الدعوة الى مؤتمر عربي يمثل شتى الاتجاهات المعارضة للمركزية التركية على اختلاف جذورها الثقافية وانتماءاتها الايديولوجية السياسية، وعلى هذا الاساس تشكّلت «لجنة تحضيرية» تألفت من: عبد الغني العريسي، محمد طبارة، جميل مردم، عوني عبد الهادي، شكري غانم، ندرة مطران، شارل دبّاس، جميل معلوف(٦٨).

ارتأت اللجنة أن يكون حزب اللامركزية الادارية العثماني هو الحزب المشرف على المؤتمر، وفي ٤ نيسان / ابريل عام ١٩١٣، بعثت لجنة المؤتمر الى اللجنة العليا لحزب «اللامركزية» رسالة تطلب فيها أن يختار الحزب من بين زعمائه ممثلاً يرئس جلسات المؤتمر، كذلك ارتأت ان تدور الابحاث في المؤتمر حول المسائل التالية:

- حقوق العرب في المملكة العثمانية.
- ضرورة الاصلاح على قاعدة اللامركزية.
- الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.

وبعد أخذ موافقة الحزب، توجهت اللجنة التحضيرية إلى «الأمة العربية» ببيان تدعو فيه إلى المشاركة في المؤتمر ودعمه وتأييده بشتى الوسائل(٦٩).

وانعقد المؤتمر بين ١٧ و٢٣ حزيران/ يونيو في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية في باريس، ومثّل اللجنة العليا لحزب اللامركزية عبد الحميد الزهراوي الذي ترأس المؤتمر بهذه الصفة. وتمثّلت ولاية بيروت بعدد من الشخصيات التي شاركت في الحركة الاصلاحية (سليم علي سلام، أحمد مختار بيهم، خليل زينية، أحمد طبارة، ايوب ثابت، ألبير سرسق)، كذلك تمثّل العراق بوجيهين هما: توفيق سويدي وسليمان عنبر. وتمثلت ولاية دمشق بجميل بك

---

(٦٦) Toufic Touma, *Paysans et institutions féodales chez les druses et les maronites du liban du XVIIè siècle à 1914*, 2 vols., publications de l'Université libanaise, section des études historiques, 20 - 21 (Beyrouth: Librairie orientale, 1971 - 1972), vol. 2, p. 673.

(٦٧) كان هذان الكاتبان من ذوي النزعة السورية الفرنسية: استصدر مطران كتابه سورية الغد في باريس عام ١٩١٦، واستصدر جورج سمنة كتابه سورية عام ١٩٢٠.

(٦٨) محب الدين الخطيب، **المؤتمر العربي الاول** (مصر: اللجنة العليا لحزب اللامركزية، ١٩١٣)، ص ٥. ولقد أعيد نشر هذا الكتاب مع مقدمة لنا وملحق بالمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة بالمؤتمر، بيروت ١٩٨٠.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٠.

مردم، وحضرت المؤتمر أيضاً وفود أخرى مثلت لجاناً وروابط عديدة منها : اللجنة اللبنانية في باريس (شكري غانم)، والاتحاد اللبناني في القاهرة (اسكندر عمون)، وممثلون لجاليات لبنانية ـ سورية في الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك، وعن الجالية العربية في استامبول: عبد الكريم الخليل(٧٠).

إن الكلمات التي ألقيت في المؤتمر تعكس بوضوح مضامين الاتجاهات الموجودة على الساحة، إذ يكفي أن نورد بعض فقرات نموذجية لاستخلاص المواقف التي عبّر عنها في المؤتمر وتعيين خلفياتها الثقافية والسياسية.

افتتح المؤتمر بكلمة ألقاها عبد الحميد الزهراوي، رئيس المؤتمر ومندوب اللجنة العليا لحزب اللامركزية، وأهم ما جاء فيها: «التأكيد على «الاخاء العربي ـ التركي، في اطار الرابطة العثمانية»، وان المشاركة في الحكم على اساس اللامركزية هي القاعدة التي تثبت هذا الاخاء». أما بالنسبة الى الموقف من الغرب، فيتجنب الزهراوي طرح المسألة السياسية في جانب العلاقة معه، ويكتفي بإبراز المسألة الحضارية. يقول: «ان اوروبا ليست هي الغول، وإنما الغول هو سوء الادارة وفساد السياسة [. . .] ان اردنا أن نحتل مكاناً تحت الشمس علينا أن نستوعب بادىء الحضارة الغربية، إذ لا شيء أخطر من أن نبقى جامدين». أما عقدة التفوق الاوروبي فيواجهها الزهراوي بحق المبادلة: «عندما نتبنى اليوم أفكار أوروبا، فإنما نفعل ذلك على أساس حق المبادلة، اننا نعترف بفضل أوروبا في ما نأخذه عنها، كما هي اعترفت بفضل أجدادنا بشأن كل ما تدين به لهم»(٧١).

أما عبد الغني العريسي وهو من عائلة بيروتية اسلامية ورئيس تحرير جريدة «المفيد» في بيروت، وكان قد حاز اثناءها على دبلوم في الصحافة من جامعة باريس(٧٢)، فقد مثل اتجاهاً «قومياً» استخدم في التعبير عنه المفاهيم الاوروبية السائدة آنذاك عن «الناسيون» (الامة)، ولكن دون أن يستتبع مفهومه للامة العربية على أساس هذا المنهج، الدعوة للانفصال عن الاتراك، فالعرب رغم كونهم «أمة» ذات شخصية خاصة، هم «عثمانيون» أيضاً، لهم حقوقهم كعرب ولهم حقوقهم أيضاً كعثمانيين. ولقد ورد في خطابه: «إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق الا اذا جمعت على رأي علماء الالمان وحدة اللغة ووحدة العنصر، وعلى رأي علماء الطليان: وحدة التاريخ ووحدة العادات، وعلى مذهب سياسة الفرنسيين: وحدة المطمح السياسي. فإذا نظرنا الى العرب من هذه الوجوه الثلاثة، علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة، ووحدة عنصر ووحدة تاريخ، ووحدة عادات، ووحدة مطمح سياسي، فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم ـ على رأي كل علماء السياسة دون استثناء ـ حق جماعة، حق شعب وحق امة [. . .] وان العرب يطلبون حقهم كشركاء في هذه الدولة، شركاء في القوة الاجرائية، شركاء في القوة التشريعية شركاء في الادارات العامة، أما في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم.»(٧٣).

لكن ندرة مطران وهو مسيحي من بعلبك، فقد عبّر عن طموحات استقلالية حدّدها في

---

(٧٠) المصدر نفسه، وفود المؤتمر، ص ١٤ ـ١٦.
(٧١) عبد الحميد الزهراوي، «تربيتنا السياسية،» ورقة قدّمت الى: المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ٣٩.
(٧٢) العريسي، مختارات المفيد، ص ١١.
(٧٣) عبد الغني محمد العريسي، «حقوق العرب في المملكة العثمانية،» ورقة قدّمت الى: الخطيب، المؤتمر العربي الأول، ص ٤٢ ـ٤٣.

اطار «سوريا» دون أن يدعو صراحة للانفصال عن الأتراك، ففي الوقت الذي اعتبر فيه عبد الغني العريسي العرب «امة»، نرى مطران يعتبر السوريين «امة» كانت مستقلة في التاريخ العربي والاسلامي، ولم تخضع لسيطرة الاتراك الا بعد احداث عام ١٨٦٠، وفي كلامه هذا تشديد على رفض المركزية العثمانية التي ابتدأت مع التنظيمات، ومحاولة لاسترجاع الصيغة الاستقلالية لسوريا في المراحل السابقة مع بنائها في المرحلة الراهنة على صيغة ادارية جديدة، ولعل في استرجاع خطابه دلالات على تصوره لخصائص مراحل التاريخ العثماني ولطموحه الاستقلالي في كيان خاص لسوريا(٧٤). يقول: «هذه سورية كانت منقسمة مقاطعات، وكانت كل مقاطعة تحت سيطرة بيت عربي يحكم في شؤونها ويدبر أمورها في السلم والحرب، ولا تزال أخبارهم في هذا الخصوص متداولة بيننا، أما دمشق، فإنها كانت مجمع الاشراف الذين دخلوها في يوم الفتح، وأقاموا فيها منذ عهد الامويين متوارثين اللسان والأخلاق والعادات والتقاليد العربية على ما كانت في حضارة الدولة العربية، وكانت لهم السيادة في المدينة والكلمة النافذة في الدولة الحاكمة وعلى عموم السوريين». وهذا التشديد على نموذج السلطة القديم القائم على العصبيات المحلية، يقدمه ندرة مطران نوعاً من الاستقلال عن الحكم التركي حيث استمر حتى عام ١٨٦٠، ويقف عند هذه المرحلة ليقدم احداث عام ١٨٦٠، في دمشق: وسيلة سياسية تركية للقضاء على هذا الاستقلال عبر ازالة «الاشراف الدمشقيين» من السلطة المحلية والقضاء على الاستقلال السوري: «وقفت حكومة الآستانة... فذبحت من أهل الشام وشنقت وكسحت سلطة الاشراف والمتنفذين وغرّمتهم بأكثر من مليون ليرة، وزادت في إذلالهم بأن جعلت المسيحيين رؤساء ادارة في حكومة دمشق مدة بضع سنين، تحقق لها في خلالها أنه لم يبق للاشراف الدمشقيين كلمة نافذة في سورية، فعادت الى المسيحيين فأزاحتهم من مراكزهم شيئاً فشيئاً واضطرتهم سنة بعد سنة إلى ترك المأموريات ليتربع فيها الأتراك» ويخلص إلى «ان الاستبداد الذي عهدناه نحن لم يتكوّن الا منذ خمسين سنة، بعد ما ذكرناه من المذابح السورية»(٧٥). وواضح ما لهذا الخطاب من وظيفة سياسية في استشارة اعيان سوريا الموجودين في المؤتمر ضد المركزية العثمانية التي بدأت مع التنظيمات، والتي تصاعدت مع استلام الاتحاديين بعد عام ١٩٠٨.

أما الشيخ أحمد طبارة ممثل جمعية الاصلاح البيروتية ومدير تحرير جريدة «الاتحاد العثماني»، فقد اكتفى بطرح موضوع الهجرة من سوريا. فبعد أن اشار الى ان حوالى ٦٠٠ الف سوري قد تركوا البلاد في غضون ربع قرن، تساءل لماذا تعجز سوريا اليوم عن تموين ٣ ملايين من السكان، بينما كانت في أيام الرومان تمون حوالى ١٦ مليوناً؟ وهو اذ يعتبر الهجرة سبباً لهذا الافقار لأن «مناخ البلاد وطبيعة الأرض وميزات الشعب بقيت كما هي ولم تتغير»، يرى في الوقت نفسه أن سبب الهجرة كان في «النظام السياسي المركزي». لذلك يكفي في رأيه «ادخال الاصلاحات السياسية الادارية على قاعدة اللامركزية الى البلاد حتى يوضع حد لتيار الهجرة، وحتى يحمل المهاجرون الى العودة الى ديارهم»(٧٦).

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٤٢ـ٤٣.

(٧٥) ندرة مطران، «حفظ الحياة الوطنية في البلاد العربية العثمانية،» ورقة قدِّمت الى: المصدر نفسه، ص ٥٦ـ٥٨.

(٧٦) احمد طبارة، «الهجرة من سورية والى سورية،» ورقة قدِّمت الى: المصدر نفسه، ص ٨٣-٩٣.

وأخيراً تجدر الاشارة إلى كلمة اسكندر عمون، ماروني من جبل لبنان وممثل «الاتحاد اللبناني في القاهرة»، فقد تحدث عن حسنات «اللامركزية» في نطاق التركيب التعددي للامبراطورية العثمانية، فاللامركزية يفرضها واقع تعدد الاديان، الاعراق، واللغات، والاصرار على الوحدة الادارية لا يؤدي إلا إلى الفشل(٧٧). والحقيقة أن اسكندر عمون مثّل في ذلك وجهة نظر «حزب اللامركزية الادارية» الذي كان عضواً رئيسياً فيه، أكثر مما مثّل وجهة نظر «الاتحاد اللبناني»، الذي كان، في أغلبية أعضائه، يمثل اتجاهاً لبنانياً ينحصر في الدفاع عن «امتيازات» الجبل والعمل على توسيعها(٧٨).

وبعد مداخلات عديدة، وضع في الجلسة الأخيرة محضر للمؤتمر خلص الى تثبيت القرارات التالية:

١ ـ ان الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية.

٢ ـ من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية. وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً.

٣ ـ يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية ادارة لا مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

٤ ـ كانت ولاية بيروت قد قدمت مطالبها في لائحة خاصة صودق عليها في ١٩١٣/١/٣١ بإجماع الآراء، وهي قائمة على مبدأين اساسيين هما: توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين اجانب، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين الطلبين.

٥ ـ اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ورسمية في الولايات العربية.

٦ ـ تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية الا في الظروف والاحيان التي تدعو للاستثناء الأقصى.

٧ ـ يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية ان تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها.

٨ ـ يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الارمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.

٩ ـ سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية.

١٠ ـ وتبلغ ايضاً هذه القرارات الحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية.

---

(٧٧) اسكندر عمّون، «الاصلاح على قاعدة اللامركزية،» ورقة قدِّمت الى: المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ١٠٣.

(٧٨) كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٢.

١١ ـ ويشكر المؤتمر الحكومة الفرنسوية شكراً جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها.

وأضيف الى هذه القرارات ملحق يعتبر أن هذه المطالب هي بمثابة برنامج سياسي للعرب العثمانيين، ينبغي الالتزام به والامتناع عن قبول أي منصب اذا لم يصر الى تنفيذه[٧٩].

إن أول ما يستوقف في مداولات المؤتمر ومداخلات المشتركين هو تعددية وجهات النظر في مفاهيم العمل السياسي في سوريا، واختلاف تحديدات «الامة» من الناحية الجغرافية والسكانية. فإذا كان عبد الغني العريسي قد استخدم مفهوم الأمة العربية[٨٠] في اطار الرابطة العثمانية، فإن ندرة مطران قد استخدم مفهوم «سوريا للسوريين»[٨١]، وإذا كان عبد الحميد الزهراوي رئيس المؤتمر قد شدّد على جانب الاقتباس الحضاري والعلمي من الغرب من دون أن يشير الى المطامع السياسية الغربية[٨٢]، فإن ندرة مطران حاول أن يطمئن المؤتمرين إلى أن أوروبا تتحاشى بكل قوتها فتح «المسألة الشرقية»، وإن كل ما يتمناه ساسة أوروبا ـ فيما تظن ـ هو أن يتمكن العثمانيون من تدبير شؤون دولتهم[٨٣]. ومع أن بنداً من بنود جدول أعمال المؤتمر الذي ورد في الدعوة كان مخصصاً لمبحث «مناهضة الاحتلال» ـ والمقصود بذلك الاحتلال الاجنبي ـ فإن المؤتمرين تجنّبوا على أثر خطبة ندرة مطران الخوض في هذا الموضوع، اذ يسأل احد المؤتمرين بعد أن سمع تطمين ندرة مطران: «تناول الخطيب موضوع الاحتلال الاجنبي وحاول أن يطمئن نفوسنا على عدم توقعه فهل هو ينكر أن لبعض الدول مطامع في سورية؟». وهنا يتدخل الرئيس ليقول: «إنه لاصلاحية لنا هنا أن نخرج عن موضوع شؤوننا الادارية وسياستنا الداخلية»[٨٤]، ويتدخل خليل زينية مدير جريدة «الثبات» ومخبر القنصلية الفرنسية في بيروت[٨٥] ليقترح: «منع الكلام في كل جلسات المؤتمر عن سياسة الدول الخارجية»، وتأتي الموافقة من الجميع[٨٦].

وما يستوقف في سياق المداولات أيضاً، توقف المؤتمرين عند مطلب الاستعانة بـ «مفتشين أجانب في الولايات، غير أنه خوفاً من أن يثير هذا المطلب اية معارضة خارج ولاية بيروت، فقد حصر ذكره بناء على اقتراح سليم علي سلام بالولاية التي تطلبه على قاعدة الصلاحيات اللامركزية»[٨٧].

---

(٧٩) الخطيب، **المؤتمر العربي الأول**، ص ١١٣ ـ ١١٧.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٨٥) يوصي القنصل الفرنسي العام في بيروت (M. Couget) في رسالته الى وزير الخارجية (M. Pichon) في ١٦ أيار/ مايو ١٩١٣، بأن «يستقبل (خليل زينية) بشكل خاص استقبالاً حسناً»، لقد برهن دائماً كما يقول القنصل «عن كونه مخبراً متفانياً ومنبهاً خالصاً لهذه القنصلية العامة. فلنا أن نعتبره حقاً موالياً لفرنسا بصدق».
M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 121, p. 62.

(٨٦) الخطيب، المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

وكما الحال في الحركة الاصلاحية البيروتية، بادر عدد من المؤتمرين (شكري غانم، شارل دباس، جورج سمنة، ندرة مطران، خليل زينية) الى تقديم مذكرة مستقلة الى وزراء خارجية الدول الكبرى، استهلت بمقدمة تاريخية وسياسية عن «وحدة سوريا» وآلامها التي عانتها وتعانيها تحت الحكم التركي، وتنتهي بتقرير عدد من المطالب «الشبيهة ـ على حد قول جورج سمنة ـ بمطالب المؤتمر من حيث الجوهر، لكنها أعنف لهجة»(٨٨).

أمر آخر يميز هذه المذكرة هو اصرار موقعيها على تسمية المؤتمر العربي بـ «المؤتمر السوري»، وحصر المطالب بسوريا بالذات دون ذكر للولايات العربية، كما أن المذكرة تعطي المطالب مضموناً أكثر نزوعاً نحو الاستقلال الاداري والثقافي والاقتصادي والعسكري، وتتوجه الى الدول الاوروبية وتطلب تدخلها الصريح في دعم المطالب، اذ تخاطب المذكرة الحكومات الاوروبية بهذه الصيغة: «ان السوريين استنفذوا كل الوسائل الشرعية الممكنة، وهم الآن مصممون كل التصميم على نيل ما يطالبون به حتى انه يخشى في حال نفاد صبرهم أن يلجأوا إلى ما يؤسف له، انهم على ثقة في طاقتهم ولا يطلبون أكثر من ان يشاركوا في رقي الامبراطورية، لكن الدعم ينقصهم، وبما أنهم لاحظوا مراراً أن الدول الكبرى كانت تستخدم نفوذها حين يتعلق الأمر بنيل مطالب مشروعة لشعب مضطهد، فانهم يتوجهون الى حكومتكم وكلهم أمل وثقة في تجردكم وانسانيتكم»(٨٩).

ويعلّق جورج سمنة على طبيعة المطالب بعد نشوب الحرب العالمية الأولى: «مما لا شك فيه أن الآمال الانفصالية لم تكن بعد صيغت بسبب استحالة التعبير عنها علناً ورسمياً»، ويتابع: «للأسف وبسبب الانقسامات الاوروبية، بقي تدخل الدول الكبرى الذي طالما تمنيناه خيالاً، فضلاً عن أن مبادرة حكومة واحدة [يشير الى فرنسا] كان يمكن أن تؤدي الى كوارث. اذن كان يجب انتظار الحرب حتى يسمع صوت السوريين»(٩٠).

غير ان شكري غانم ـ لم ينتظر الحرب ـ اذ انفرد الى توجيه كتاب إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، يقدّم فيه «تحليلاً» للاتجاهات السياسية التي يمكن أن يتجه نحوها الوضع السياسي في سوريا بعد احتمال فشل مساعي المؤتمرين من الحصول على الاصلاحات المطلوبة. يقول: «أما الهدف الذي ينشده المؤتمر، فإن المشتركين به انفسهم يشكون في بلوغه، وهم يتوقعون المقاومة التركية ولا يرجون شيئاً من حسن نية القسطنطينية، ومع ذلك، فإن الاعضاء المسلمين يبذلون هذا الجهد ارضاء لضميرهم وايفاء بمسؤولياتهم، وبعد فشل هذه المحاولة، فإنه من المحتمل جداً أنهم سينتهون الى الانفصال اداريا عن تركيا، والى مشاركة مواطنيهم المسيحيين رأيهم في الانضمام الى لبنان».

ويقترح شكري غانم حلاً قائماً على الامر الواقع، مستعيداً موقف مذكرة مسيحيي بيروت يقول «وهكذا تتألف بين ليلة وضحاها سلطة قانونية، اذ يشارك ممثلون من ولاية بيروت في المجلس الاداري اللبناني الذي يطلب من أوروبا وتركيا تعيين سلطة أوروبية. ان هذا المشروع ليس حلماً، وعلى فرنسا المتمثلة بقنصليتها ببيروت الا تضع امامه العراقيل» ويستحث فرنسا على دعم المشروع فيقول: «الا يعني لبنان

---

(٨٨) Samné, *La Syrie*, p. 91.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٩٤.

الأكبر أن تضع فرنسا يدها على الشواطىء السورية دونما حاجة الى احتلال فعلي وحصول مساومات ومضاعفات خطيرة؟»(٩١).

هذا وفي حين يكشف شكري غـانم في باريس وجهـة سياسيـة تدفـع باتجـاه توظيف «المؤتمر» بموقف سياسي على أرض الواقع، بصيغة تعميم نموذج متصرفية جبل لبنان على ولاية بيروت وبدعم فرنسي، تنبري شخصيات عربية من سوريا تعارض انعقاد المؤتمر، وتنظم برقيات الى استامبول مستنكرة عملاً كهذا.

وكان ابرز الشخصيات الفكرية والسياسية التي قامت بهذه الحملة: الامير شكيب ارسلان(٩٢). ويذكر السفير الفرنسي في استامبول في مراسلاته الى الخارجية الفرنسية اخباراً متنوعة عن هذه البرقيات، فقد جاء في رسالته المؤرخة في ٢٧ ايار/ مايو عام ١٩١٣: «إن جرائد الحكومة تعلق منذ يومين وبارتياح كبير على برقية أرسلتها بعض الشخصيات الاسلامية في دمشق الى الصدر الاعظم للاحتجاج على المؤتمر العربي الذي دعا اليه في باريس ستة اشخاص، منهم اثنان معروفان [كما تقول البرقية] بتبنيهم سياسة معارضة تجاه الحكومة الحالية التي لم تشجع طموحهم الشخصي، والأربعة الآخرون هم شبان صغار لا يملكون اية سلطة في سورية وليس لديهم اية صفة تسمح لهم بالقيام بالدور الذي يحاولون أن يلعبوه» ويتابع السفير: «ويصرح هؤلاء انهم راضون جداً عن الادارة العثمانية الحالية، وبأنهم ينتظرون من الحكومة العثمانية وحدها الحماية وتطبيق القوانين والاصلاحات التي يعتقد بضرورة تطبيقها في سبيل فائدة وتقدم سورية»(٩٣).

هذه البرقية التي تحمل خمسين توقيعاً من أعيان دمشق على رأسهم المفتي ونقيب الاشراف، تعبّر في الواقع عن ضعف الحماس في ولاية دمشق للمؤتمر العربي(٩٤) مقارنة مع ولاية بيروت، ولعل سبب ذلك استمرارية قوة الأعيان في ادارة دمشق والتفافهم على جمعية الاتحاد والترقي، ودخول بعضهم فيها.

غير أن اللافت للنظر في الموقف الاسلامي هو موقف رشيد رضا صاحب «المنار»، فبعد ان كان هذا الاخير متحمساً للاتحاديين ومدافعاً عنهم، بدأ بمعارضتهم بدءاً من عام ١٩١٠/١٩١١، على قاعدة الدعوة الى اللامركزية ومناهضة حملات التتريك والدعوة

---

(٩١) M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 122, pp. 79 - 81, lettre adressée par Cheki Ganem, Paris, le 17 juin 1913.

(٩٢) يكتب شكيب أرسلان في مذكراته: «كنت ساخطاً على عقد هذا المؤتمر، وكانت وجهة نظري ان مؤتمراً كهذا لا ينبغي أن يعقد في عاصمة كباريز لها ما لها من المطامع في سورية، ولا يجوز أن يعقد بينما الدولة مشغولة بالحرب البلقانية وقد فقدت قسماً عظيماً من السلطنة وسقطت أهميتها العسكرية والسياسية، وان سقوط أهمية الدولة لا ينحصر ضرورة في الترك وحدهم، بل يتناول جميع المسلمين». شكيب أرسلان، سيرة ذاتية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ١٠٩.

(٩٣) M.A.E.F., Ibid., vol. 121, p. 134.

ويلحق السفير قصاصات مقتطعة من جريدة تركيا، تحمل تاريخ ٢٧ أيار/ مايو ١٩١٣، وتحتوي على نماذج من هذه البرقيات ومن بينها برقية تحمل خمسين توقيعاً على رأسهم مفتي دمشق ونقيب اشرافها. المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٩٤) الملاحظ في وفود المؤتمر، اذا استثنينا جميل مردم، غياب التمثيل الدمشقي فيه.

للطورانية. ولقد كتب في المؤتمر كلمة جاء فيها: «عقد المؤتمر، فكان حجة على أن في العرب عقلاء يعرفون مصلحة امتهم ودولتهم، وكان مذكراً للامة العربية في جميع الأقطار بأن لها وجوداً قومياً، وأن لها حقوقاً سياسية وأدبية واقتصادية، وانها مهضومة هذه الحقوق عند دولتها، وكان حافزاً للهمم ومحيياً للآمال، ولكنه لم يترتب عليه ضرر ما للدولة ولا للامة ولله الحمد»(٩٥).

والسؤال ماذا كان مصير المطالب وما كان موقف حكومة الاتحاديين منها؟ لقد كلف المؤتمر عبد الكريم الخليل، الذي كان يدير في حينه «المنتدى الأدبي العربي» في استامبول، بمباحثة الاتحاديين بشأن المطالب، وبعد لقاءات مع طلعت باشا وجمال باشا تم اقرار بعض المبادىء الاساسية المطلبية، ونشرت في صحف استامبول وهي:

«ـ اعطاء بعض الصلاحيات الادارية للسلطات المحلية.
ـ ادخال تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية.
ـ الدعاوى والاحكام القضائية تكتب بالعربية والتركية.
ـ المطالب المقدمة للسلطات الرسمية يمكن أن تكتب بالعربية.
ـ تعيين بعض الزعماء العرب في مجلس الأعيان وفي القضاء الاعلى»(٩٦).

وبناء على هذا الاتفاق الاوّلي، وصل وفد يمثل المؤتمر العربي ويضم عدداً من وجهاء بيروت (سليم علي سلام، احمد طبارة، مختار بيهم) الى استامبول في ١٥ آب/أغسطس عام ١٩١٣ ليشكر الحكومة ويتابع تنفيذ الاصلاحات ويحدد مواعيد تحقيقها(٩٧). وكان ان استقبل الوفد رسمياً وبحفاوة كبيرة، وأغدقت عليه من قبل المسؤولين وعود شتى جعلت الوفد يطمئن فيكتب في تقريره الى مندوبي الجمعيات العربية: «جئنا الاستانة لتحقيق مواعيد الاصلاح وطلب تنفيذها في اقرب آن، وقد سمعنا من جلالة السلطان وسمو ولي العهد وفخامة الصدر الاعظم وحضرة ناظر الداخلية وسائر رجال الحكومة وجمعية الاتحاد والترقي، وعوداً صريحة قاطعة لا نستطيع أن نظهر ارتياباً فيها»(٩٨).

بعد عودة الوفد طال الانتظار واستمرت الاصوات الداعية للاصلاح ترتفع في الصحف، حتى لجأت الحكومة العثمانية أخيراً الى استصدار «ارادة سنية» بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٤، تقضي بتعيين ستة من زعماء العرب أعضاء في مجلس الاعيان، كان من بينهم في الولايات السورية محمد بيهم، عبد الحميد الزهراوي ويوسف سرسق(٩٩).

واختلفت ردود الفعل العربية على هذه الخطوة: بعضهم اعتبرها «أكبر ضربة على

---

(٩٥) الكلمة بعنوان: «وائتمروا بينكم بمعروف» كان قد كتبها رشيد رضا بعد انعقاد المؤتمر وأثناء طباعة محاضره. فثمة نسخ من المحاضر خالية من هذه الكلمة، وقد ألحقت في بعض النسخ الأخرى في كتاب المؤتمر، مرقمة بالاحرف الابجدية. انظر: الخطيب، المؤتمر العربي الأول، ص أ.

(٩٦) أحمد جمال باشا، مذكرات جمال باشا (بغداد: [د. ن.]، ١٩٦٣)، ص ٧١.

(٩٧) داغر، ثورة العرب: مقدماتها، اسبابها، نتائجها، ص ٨٠-٨١.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٨٢. ونجد في هذا المصدر المطبوع عام ١٩١٦ بقلم أحد اعضاء الجمعيات السرية (والمرجح أنه اسعد داغر) وصفاً دقيقاً لزيارة الوفد واستقباله في استامبول، ومباحثاته التي أجراها مع المسؤولين، ونص التقرير الذي وضعه الوفد عن زيارته، ص ٨٢-٩٢.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٩٩.

الاصلاح»[١٠٠]، والبعض الآخر اعتبر أن قبول المناصب من شأنه مساعدة الحكومة على تنفيذ الاصلاح، وان القبول خير من عدمه، وأن عصفوراً في اليد ولا عشرة على الشجرة[١٠١].

غير أن الامر بالنسبة الى الاتحاديين كان ينطلق من واقع العجز عن اجراء أي اصلاح جذري بسبب غرقهم، كحكام لامبراطورية واسعة ومفككة، في دوامة من الازمات الداخلية والخارجية (الازمة الاقتصادية الخانقة، العجز المالي المتعاظم، التدخل الاوروبي الدائم، تهديدات روسيا المستمرة)، فضلاً عن وطأة الاتجاه القومي التركي المتنامي والاتجاه الطوراني اللذين بدآ يؤثران تأثيراً فاعلاً في توجيه السلطة المركزية.

لذلك، لم يكن امام الاتحاديين حيال مأزقهم الا اللجوء في مواجهة الحركة المطلبية العربية المتنامية في سوريا الى سياسة تراوح بين محاولة احتواء قيادات الحركة وبذل الوعود الكلامية، وبين استخدام صيغة «الوحدة الاسلامية» في التوجه البياني، وبين التهديد. وهذا ما يفسّر عدداً من الاجراءات المتعاقبة والمتناقضة: من تعيين بعض زعماء العرب، الى اعتقال عزيز علي المصري، ضابط عربي في الجيش التركي (٩ شباط/ فبراير عام ١٩١٤)، الى العودة الى التشديد على «الوحدة الاسلامية» لإحراج العرب المسلمين المطالبين باللامركزية.

وعلى وجه الاجمال، لم تكن الفرصة مؤاتية بعد لتوجيه ضربة حاسمة للمعارضة العربية بشقيها: المسيحي الذي يفضّل ضمناً وبصورة عامة الانفصال، والاسلامي الداعي للاصلاح واللامركزية. فكما أن «الانفصاليين السوريين» الذين تحدث باسمهم جورج سمنة كانوا يراهنون على تدخل اوروبي وينتظرون الحرب ـ على حد تعبير سمنة ـ لرفع صوتهم، كذلك بالنسبة إلى «الاتحاديين»، فانهم أيضاً كانوا ينتظرون الفرصة للانقضاض على المعارضة بشقيها على قاعدة تقارير «الاستخبارات العثمانية» التي كانت تفد اليهم[١٠٢].

---

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٠١) كان ذلك رأي عبد الحميد الزهراوي وعبد الكريم الخليل، في: المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٠٢) ان القلق على مصير سوريا الذي كان يشغل بال الاتحادين العسكريين الاتراك قبيل نشوب الحرب، يبرز الى حد ما في: جمال باشا، **مذكرات جمال باشا**، ص ٦٩ ـ ٧٨. انظر ايضاً كتاب: **الاستخبارات والجاسوسية في الدولة العثمانية** ([د.م.: د. ن.، د. ت.])، ولقد ورد في الكتاب تقرير سري لسفير تركيا في باريس رفعه الى نظارة الخارجية العثمانية، ونصه كما يرد: «ان الحكومة الافرنسية بعثت بتعليمات سرية إلى سفيرها في الآستانة والى قناصلها في بيروت ودمشق والقدس تتعلق بخطة العمل الواجب ان تسير عليها. هذه الخطة تتلخص بضرورة الاعتماد على العنصرين الكاثوليكي والماروني في اثارة شغب في سورية ولبنان يدفع الافرنسيين لأن يتدخلوا فعلياً في شؤون المنطقة، ويدير هذه الحركة مباشرة السفير الفرنسي في الآستانة»، ص ١١. انظر ايضاً تقرير القنصل العام المكلّف بالقنصلية في دمشق الى وزير الخارجية، دمشق، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٣، في: M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 123, p. 154.

ينقل القنصل الفرنسي رأياً لأحد الاصلاحيين خلاصته: «ان جنون السلطة هو ما يحملهم [الاتحاديين] الى هذا السلوك، فموضوع الاصلاحات لم يعد يهمهم وليس من اجل هذا يقومون بأكبر الاستدانات، بل من اجل أن يصبحوا اقوياء من اجل فرض انفسهم في لعبة الدول الكبرى، من أجل القيام بالعملية العظيمة الاولى بإعادة تنظيم =

رابعاً: السياسات الدولية تجاه العمل السياسي المحلي (سوريا والموقف الفرنسي)

تميزت المرحلة التاريخية التي ابتدأت بانقلاب تركيا الفتاة، وبأجواء الامل والحماس اللذين رافقا الحدث، بظهور عوامل جديدة وحاسمة ومؤثرة في اتجاهات العمل السياسي في المشرق عامة، وفي سوريا على وجه التحديد، ولم يكن اعلان الدستور وما نتج عنه من تأسيس وتشكيل جمعيات سياسية محلية وأشكال مطلبية اصلاحية هو الحدث الحاسم. فالسياسات الدولية بتناقضاتها وبما تمخضت عنه من مشاريع الحاقية وتقسيمية قبيل انفجار هذه التناقضات (في الحرب) كانت في الواقع العنصر الغالب في مجموعة العوامل الحاسمة.

فعلى الصعيد الدولي انطلقت موجة جديدة من الاحتلال والالحاق لاراضي الدولة العثمانية والتحضير لتقسيم ما تبقى منها. فعشية الحرب العالمية الأولى كانت ايطاليا قد احتلت ليبيا (١٩١١ ـ ١٩١٢) وكان حكم الاتحاديين يواجه صعوبات قاتلة من جهة أوروبا الشرقية: استقلال بلغاريا، ضم البوسنة والهرسك للنمسا ـ هنغاريا، اضطرابات في البانيا، موقف متفجر في صربيا(١٠٣).

وكان المشرق العربي وبالتحديد ما اطلق عليه يومذاك تعبير سوريا الطبيعية، هو الحلقة الرئيسية من الامبراطورية العثمانية التي توجهت اليها مطامع الدول الكبرى. ففي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٢، القى الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه (Raymond Poincaré) خطاباً في البرلمان جاء فيه: «اني لسعيد أيضاً بأن أتمكن من أن أضيف بأنه ليس هناك أي مبرر لتصور وجود أي من الخلافات بيننا وبين الحكومة الانكليزية حول هذه النقطة. ان الحكومة الانكليزية اعلنت لنا بكل ودّ ان ليس لديها في هذه المناطق اية نية للتحرك، وليس لها أهداف أو مطامع سياسية من أي نوع كان»(١٠٤).

أما مصالح فرنسا التقليدية فيعددها تقرير رسمي صادر عن لجنة الموازنة الفرنسية كما يلي: «انها شركة فرنسية رأسمالها ١٤ مليون فرنك فرنسي تلك التي بنت مرفأ بيروت، ان ادارات استثمار الماء والغاز والكهرباء مشاريع فرنسية، ان خطوط السكك الحديدية: يافا ـ القدس (١٨٨٩)، دمشق ـ بيروت (١٨٩١)، حلب ـ رياق (١٨٩٣)، دمشق ـ حمص (١٩٠٩)، التي اندمجت في شركة دمشق ـ بيروت برأسمال ١٢٥ مليوناً، كلها مشاريع فرنسية. وفي مجال التجارة خرجت مرافىء الاسكندرون وبيروت وحدها ما يعادل ١٣

= الجيش والبحرية. انهم لا يحلمون الا بالفِرَق العظيمة المنظمة على الطريقة الالمانية وبالفِرَق المدرعة الحديثة جداً». المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(١٠٣) Nicolae Iorga, *Histoire des états balcaniques à l'époque moderne* (Bucarest: Librairie C. Sfetea, 1914), pp. 446 - 453.

(١٠٤) نقلاً عن: Roger De Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie, 1918 - 1919* (Paris: Plon - Nourrit, 1923), p. 4.

مليوناً، ثم ان معظم المبادلات التجارية تتركز في مجال صناعة الحرير»(١٠٥).

وعلى صعيد التغلغل الثقافي والانساني، احتلت فرنسا قبل الحرب العالمية الاولى مركزاً مهيمناً في سوريا، فقد كان لديها أكثر من ١٠٠ مؤسسة للخدمات الاجتماعية (مستشفيات، مصحات، دور لليتامى والعجزة... الخ، وأكثر من ٢٢٠ مؤسسة تعليمية عام ١٩١٣ ضمت حوالى ٥٢ الف طالب(١٠٦).

ومنذ عام ١٩١٢ بدأت فرنسا تهيىء الوضع الداخلي في سوريا لاحتمال تدخل مباشر. واحتل التركيز الثقافي والتعليمي موقعاً مهماً في هذه السياسة(١٠٧)، لدرجة انه اخضع التسابق على فتح المدارس والكليات لهدف توسيع شبكة الاتباع محلياً، واعداد كوادر وقيادات للادارة والبرلمان العثمانيين أو للدولة الجديدة في حال تقسيم مناطق الدولة العثمانية(١٠٨).

وفي كانون الأول /ديسمبر عام ١٩١٤، تقدّم وزير الخارجية الفرنسي غاستون دوميرغ (Gaston Doumergue) الى لجنة الشؤون الخارجية في المجلس، بتقرير يتحدث فيه عن هذه السياسة فيؤكد على أهميتها ونجاحها ويستعيد بعض جوانبها: «في مجرى هذه الازمة الخطيرة التي غيّرت كلياً اشكال المسألة الشرقية، والتي يبدو أن من نتائجها توتير العلاقات بين الدول الكبرى، تقوم حكومة الجمهورية ببذل كل جهودها لانقاذ المصالح الفرنسية الموجودة في الشرق»(١٠٩).

ويضيف الوزير: «ومن أجل تدعيم نمو الثقافة الفرنسية وتركيز نفوذها كانت قد اتخذت عدة اجراءات، وكانت مؤازرتي لها أكيدة، ان مدرسة للقانون ومدرسة للفنون والمهن تأسستا في بيروت تحت اشراف جامعة ليون. هذه المؤسسات المفتوحة للجميع تتوجه للمسلمين كما لسائر الطوائف المسيحية في سورية، واني ارتأي أيضاً وبقدر ما تسمح به الموازنة التي اتصرف بها خلق مدرسة مهنية في دمشق.

وحيال الهجمات الموجهة في أكثر الأحيان ضد فرنسا في الصحافة العربية كان سلفي قد ارتأى خلق جهاز صحفي خاص بسورية، واني باذل جهدي في تزويد قناصلنا في البلاد العربية بوسيلة تمكنهم من التصدي لدسائس اخصامنا في هذا الميدان، ومن جهة اخرى ارتأي أن يقام في حمص - وهي مركز مهم لوادي العاصي - نيابة قنصلية (١١٠).

---

(١٠٥) Rapport sur le budget ordinaire des services civils (affaires étrangères), cité par: *Correspondance d'Orient* (15 juillet 1913), pp. 28 - 29.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٠٧) Dominique Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919: Les Bases d'une intervention,» *Revue historique*, vol. 224 (1960), p. 304.

(١٠٨) يعكس تقرير (Huvelin) عن التعليم في سوريا للعام ١٩١٢، بشكل واضح هذا التزاحم بين بريطانيا وفرنسا والمانيا ودول أجنبية أخرى. ويرى هذا الخبير الفرنسي ضرورة أن تتوجه المدارس نحو اعداد كوادر وقيادات محلية قادرة على أن تصالح المثل الأعلى الفرنسي مع الامكانات الاسلامية، من هنا اقتراحه أن تفتح مدرسة حقوق فرنسية في بيروت وتفضيله اياها على مدرسة الطب. انظر:

Rapport de M. Huvelin, professeur à la faculté de droit de Lyon, adressé à M. le ministre de l'instruction publique, Lyon, le 20 juin 1912, dans: M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 116, pp. 196 - 197.

(١٠٩) المصدر نفسه، السلسلة ٤، ج ١٣٠، كانون الثاني/يناير ١٩١٤، ص ١٦١.

(١١٠) المصدر نفسه، ج ١٣٠، ص ١٦٢ - ١٦٣.

واعتقد ايضاً أنه من الواجب أن أشير انه بمناسبة تعيين حاكم جديد للبنان، استطاعت الدبلوماسية الفرنسية أن تحصل للبنانيين وهم أقدم اتباع لنا في الشرق على بعض اصلاحات ادارية، وعلى اصلاح مالي جدي وضع تحت الدراسة، واخيراً على فتح مرفأ جونية الواقع شمالي بيروت[. . .](١١١).

إن مهمتنا القاضية في المساعدة على ابراز قيمة هذا الجزء من الامبراطورية العثمانية، ستسهلها بصورة فريدة التطمينات التي أعطيت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٢، لسفير الجمهورية في لندن من قبل الحكومة البريطانية، وهي أن هذه الأخيرة ليس لديها في هذه المناطق اية نية للتحرك، ولا أية أهداف ولا أية مطامع سياسية»(١١٢).

هذا، وان الدبلوماسيات الأوروبية لم تكن قد استقرت بعد على قاعدة تقسيم ثابتة لمناطق النفوذ، فالدول الكبرى جميعاً كانت تتسابق حتى ذلك الحين على استثمار ولايات الامبراطورية(١١٣).

فما ان نشر خطاب الرئيس (Poincaré) حتى تحركت العواصم الاوروبية مستفسرة عن مدى صحة التأكيدات البريطانية. فسفيرا ايطاليا والمانيا يطلبان من مكتب وزراء الخارجية البريطانية في لندن «تحديدات» بهذا الشأن، وسفير المانيا يعلم الحكومة البريطانية أن المانيا لن تقف مكتوفة الايدي في حال أي تدخل فرنسي في سوريا، مما دفع بريطانيا الى ان تقدم توضيحاً لتصريحها خلاصته، أن عدم اهتمامها بسوريا (Désinteressement)، لا يعني التزاماً من قبلها بالاعتراف بلبنان وسوريا «مناطق نفوذ فرنسية»(١١٤)، ويستدعي وزير خارجية بريطانيا ادوارد غراي (Edward Grey) السفير الفرنسي في لندن ليؤكد له ان الموقف البريطاني من سوريا « لا يعني اطلاق يدكم فيها وتركِكم احراراً تعملون فيها ما يحلو لكم. ليس هذا موقفنا تماماً»، ويعلّق السفير الفرنسي في رسالته الى الرئيس (Poincaré) ناقلاً الموقف البريطاني الرسمي «إذا صح أن بريطانيا ليس لها أي مطمع في سورية، فانها مع ذلك لم تطلق يدنا في هذا الجزء من الامبراطورية العثمانية»(١١٥).

وبالفعل كانت هذه المناطق من الامبراطورية، لا تزال رغم الوجود الفرنسي المادي والمعنوي الكثيف فيها، مراكز تزاحم اقتصادي بين الدول الكبرى، ففي عامي ١٩١٣ - ١٩١٤، قدرت الاستثمارات الاوروبية في الشرق الادنى بـ (٢٤) مليون ليرة لبريطانيا، بـ (٣٣) مليار فرنك لفرنسا، و ١,٨ مليار مارك لألمانيا(١١٦).

وفي وجه تلك السياسات الاوروبية التوسعية، كانت قيادة الاتحاديين تحاول النفاذ من

---

(١١١) المصدر نفسه، ج ١٣٠، ص ١٦٣.
(١١٢) المصدر نفسه، ج ١٣٠، ص ١٦٤.
(١١٣) Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie, 1918 - 1919*, p. 4.
(١١٤) Documents britaniques, vol. 10, p. 1224, cité par: Nagib Sadaka, *La Question syrienne pendant la guerre de 1914* (Paris: Larose, 1941), pp. 19 - 20.
(١١٥) Lettre de l'ambassade française à Londres au ministère des affaires étrangères, Londres, 7 janvier 1913, dans: M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 119, p. 31.
(١١٦) Jean Ducruet, *Les Capitaux européens au Proche - Orient*, préface de Gaston Leduc (Paris: Presses universitaires de France, 1964), p. 6.

خلال تناقضاتها، فإذا كانت مطامع بعض الدول الاوروبية (فرنسا وبريطانيا) تتجسد وتظهر امام الحكام الاتراك بين الحين والآخر، بشكل مشاريع احتلال او مناطق نفوذ، فإن مطامع الدولة الجديدة، التي هي المانيا، كانت تأخذ شكل التوسّع الاقتصادي في «سوق اسلامي» موحد، وتحت قيادة تركية حليفة وقوية(١١٧). وهذا الفرق في «التوجه الاستعماري»، جعل الاتحاديين شأنهم في ذلك شأن عبد الحميد، يعتمدون على «المستعمرين الجدد» في مواجهة «المستعمرين القدامى»، كتب (M. Pompard) سفير فرنسا في استامبول في ٢٠ آذار/ مارس عام ١٩١٢، الى (Poincaré)، وكان هذا الاخير قد سأله «إذا كان صحيحاً أن المصارف الالمانية، وبصورة رئيسية (دوتش ـ بنك) قد وضعت في تصرف حزب الاتحاد والترقي مبلغ ٥٠٠ الف فرنك لانفاقها على الانتخابات القادمة» وكتب الى الرئيس يقول انه «لا يملك براهين على صدق أو كذب مثل هذا الخبر»، الا انه يضيف: «مما لاشك فيه ان الالمان انضموا في الصراع الحالي الدائر بين الاحزاب في تركيا الى جانب حزب الاتحاد والترقي»، وأما عن مكان المصالح الفرنسية في سياسة الاتحاديين فيقول: «إني مقتنع ان اعجابهم وتقديرهم يذهبان باتجاه فرنسا، فهم يقتبسون عنا طبائعنا ويستحسنون بلادنا ومجتمعنا، ولكنهم في الوقت نفسه وعلى صعيد المشاريع والأعمال، لا يرتكزون بشكل أساسي علينا، انهم يهبون للفرنسيين العاطفة وللألمان المكاسب»(١١٨).

ويكتب مارتن هارتمن (Martin Hartman) المستشرق الالماني في يوميات رحلة في سورية عام ١٩١٣، بالمقابل: «برأيي أن أكثر فقرات رسائلي اهمية هي تلك التي اتحدث فيها عن نيات وخطط الحكومات والشعوب الاجنبية للاصطياد بالمياه العكرة، في المقاطعات العربية من تركيا [. . .] وحدها المانيا ليس لها، في سورية، سوى مصالح اقتصادية وحضارية [. . .] وعلى الشعب الالماني [. . .] ان يسهم بأكبر قدر في عمل المانيا المحضّر»(١١٩).

---

(١١٧) يقول (Paul Huvelin) في تقريره المعد لمؤتمر رجال الأعمال الفرنسيين المنعقد في مرسيليا عام ١٩١٩: «بدأت المانيا تهتم بإنشاء شرايين مواصلات طولية تؤمن الوحدة السياسية والاقتصادية للدولة العثمانية، وتوجه عملية سير التبادل نحو اوروبا الوسطى، وبمساعدتها ابتدأت تركيا ببناء خط الحجاز الذي ينقل من دمشق الحجاج المسلمين الى مكة. هذا الخط الذي يبدو فيه الاهتمام الديني، يحمل أيضاً مطامع سياسية وعسكرية واقتصادية، فهو يحيي من جديد طريق التجارة الفينيقية القديمة نحو خليج العقبة والجزيرة العربية، وكانت المانيا قد احتفظت لنفسها بالمشروع الاساسي الكبير: بناء خط سكة حديد بغداد الذي كان يفترض به ان يوصل عبر ثلاثة آلاف كيلومتر كل اجزاء الامبراطورية العثمانية من استامبول إلى «الخليج الفارسي» وأن يفتح حلقة وصل قصيرة في البر بين أوروبا والشرق الاقصى». انظر:
Paul Huvelin, *Que vaut la Syrie?* L'Asie française, documents économiques, politiques et scientifiques, no. 1 (Paris: L'Asie française, 1921), p. 30.

(١١٨) France, Commission de publication des documents relatifs aux origines de la guerre de 1914, *Documents diplomatiques français, 1871 - 1914* (Paris: Imprimerie nationale, 1936), vol. 2, pp. 237 - 238.

(١١٩) ملخص يوميات استاذ الماني في سوريا عام ١٩١٣، تُرجم الى الفرنسية بصيغة تقرير دبلوماسي قدّم الى وزارة الخارجية الفرنسية، وقد ترجم الدبلوماسي الفرنسي مع تعليقات عليه، وقد عثرنا على النص الفرنسي في أرشيف الخارجية الفرنسية: M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie,* vol. 124, pp. 174 - 184. وقد قمنا بترجمة النص الفرنسي الى العربية ونشرناه في كتابنا: وجيه كوثراني، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٣٢٥ـ٣٤٠.

والواقع أن السياسة الاتحادية الموالية للالمان على قاعدة الوجهة التي يتحدث عنها هارتمن (الاقتصاد، الثقافة) دون الدخول في مشاريع مناطق نفوذ أو تقسيم استكملت على الصعيد الداخلي بسياسة «التتريك»، فالدعوة إلى «الوحدة الاسلامية» التي تبناها عبد الحميد كوسيلة انقاذ وتوحيد للسلطنة، حلّت محلها العناصر غير التركية من خلال اللغة وتواصلت مع الشرق الأقصى عبر ايديولوجية الطورانية حيث مصدر قبائل المغول.

في هذا السياق الدولي الاوروبي والداخلي العثماني، كان العمل السياسي المحلي يسير في دروب واتجاهات شائكة ومعقدة، فهو لا يملك حيزاً من الاستقلال يسمح له ببلورة برامج عمل ومشاريع بمعزل عن العاملين الاساسيين المتحكمين في الحدث التاريخي وفي المشروع السياسي. من هنا، فإن عرضنا لاشكال العمل السياسي وتعبيراته من خلال الوصف للاشكال التنظيمية التي برزت (الجمعيات، حركات الاصلاح) ومن خلال ايراد نماذج من الخطاب السياسي الذي عبّر عنه هذا العمل، لا يعبّر بدقة عن الصورة الكاملة لمسار العمل السياسي المحلي ومشاريعه. فالسياسات الدولية عبر برامجها ودبلوماسيتها وخطابها السياسي كانت حاضرة دائماً في هذا المسار، تراقبه، تتدخل فيه، تشجعه أو تعيقه وفقاً للمخططات والآراء.

في هذا الوقت كانت الدولة العثمانية تشهد انقلابات اساسية في مؤسساتها الحكومية - كما لاحظنا - وكانت مجتمعاتها تشهد أيضاً مظاهر مختلفة من التعبيرات الفكرية - السياسية (اسلامية، قومية، اقليمية، طائفية)، فكان من الطبيعي أن تتقاطع تصورات الدبلوماسيات الغربية بشأن مصير المنطقة واشكال فهمها التركيب الاجتماعي والمؤسسات التاريخية العربية - الاسلامية، مع اشكال ما تنتجه قوى الداخل من مواقف وبرامج وآراء سواء من موقع الالتحاق بالمشروع الغربي أم من موقع المقاومة له. فعلى مستوى ما انتجه الفكر التجديدي الاسلامي آنذاك حول مسائل كالوحدة الاسلامية، واحياء صيغة الامة بمفهومها الفقهي التوحيدي (جمال الدين الافغاني)، أو حول مسألة الاحياء العربي لتسلّم قيادة «الامة الاسلامية» (الكواكبي)، كان الغرب يتعامل مع هذه الظواهر محاولاً استيعابها (شأن الرؤية البريطانية أو الالمانية)، أو محاولاً تفكيكها وتبيان ضعف تلك المؤسسات التاريخية وعدم قدرتها على التوحيد والمقاومة (شأن الرؤية الفرنسية)، وكذلك الامر بالنسبة إلى الفكر القومي الذي بدأ يعبّر عن نفسه آنذاك وبصورة أولية تارة بصيغة «الأمة العربية»، وتارة بصيغة «الامة السورية» أو «الاستقلال السوري»، وذلك تبعاً لمواقع الاقاليم والمناطق أو الطوائف الدينية والاثنيات. ومن هنا خضعت تلك التمثّلات الفكرية والسياسية لعملية فرز من قبل خبراء وزارات الخارجية ومستشاريها وقناصلتها، وذلك للإفادة مما هو ملحق أو تابع وحليف، ولضبط ما هو مناقض ورافض.

فكانت صيغة وحدة الدولة العثمانية مثلاً، ودفع هذه الاخيرة لكي تكون «دولة اسلامية» موحّدة للمسلمين في وجه السيطرة الغربية وضمن الصيغة التي كان قد طرحها جمال الدين الافغاني(١٢٠)، يواجهان مأزقاً يجعل منهما في ظروف سياسة الاستبداد التركي في الداخل

(١٢٠) يقول جمال الدين الافغاني: «اما والله لو علم العثمانيون بما لهم من السلطة المعنوية على رعايا =

والخضوع لاوروبا والارتهان لمجلس الدين العثماني ولسياسة التوازن الدولي، مشروعاً قابلاً لاحتمال الرهان البريطاني الذي ينتظم في خط توحيد مناطق السيطرة الانكليزية بين مصر والهند، أو للرهان الالماني الذي كان يطمح لتوحيد آسيا الصغرى والمشرق في شبكة سوق اقتصادي تخترقه سكة حديد بغداد والحجاز.

في اطار هذه التحركات يرتسم حيز الموقف الانكليزي من وحدة «الدولة العثمانية» على قاعدة التربص والانتظار وطرح «البديل» في حال سقوطها. يقول رونالد ستورز (Ronald Stors) سكرتير المعتمدية البريطانية في مصر (أيار/ مايو عام ١٩١٢): «نحرص على ألا نرى تجزئة مفاجئة للممتلكات العثمانية، بل نتمنى في اللحظة الراهنة أن نرى الباب العالي من القوة بحيث يستطيع أن يحتفظ بسورية وآسيا الصغرى والاناضول، أما إذا وقع ما يعاكس امانينا فزالت تركيا، فإن آفاقاً زاهرة ستفتح أمام مصر [...] ان مصر تستطيع ان تحل مكانها، فلا سبب يمنع من ان يحل الخديوي محل السلطان كزعيم للاسلام، ان سورية وفلسطين يمكن أن ترتبطا بالقاهرة كما كانتا في الماضي، ثم ان الجزيرة العربية يمكن أن تضم اليهما بسهولة اذا خضعت للانكليز قبائل اليمن التي تثور حالياً على الاتراك، وهذه القبائل مستعدة لذلك»(١٢١).

ويعلق احد المستشارين الفرنسيين في وزارة الخارجية الفرنسية اندريه دوبوسك (André Dubosq)، وكانت الوزارة قد كلفته بمهمة استطلاعية في سوريا عام ١٩١٣، على هذا الموضوع، بقوله: «ان اصدار رأي جدّي حول أهداف انكلترا فيما يتعلق بسورية والخلافة لأمر عويص، إذا ما اقتصرنا على الملاحظات التي نكونها خلال اقامة وجيزة في سورية ومصر. لذلك فقد استخلصت الرأي التالي من مجمل محادثاتي العديدة مع الاشخاص المؤهلين تماماً لابداء الرأي في مثل هذا الموضوع: ان مصلحة انكلترا في الاستيلاء على أراض واسعة شرقي السويس وغربيها لأمر بديهي لا يحتاج إلى الوقوف عنده [...] أما فيما يتعلق بالخلافة، فإن انكلترا تتمنى ظهور قوة روحية جديدة في شبه الجزيرة العربية تتفق معها على تقويض سلطة السلطان الدينية وحقوق السيادة التي ينبغي أن يحسب حسابها في مصر، هذا السلطان الذي بدأ يتملص شيئاً فشيئاً من سلطة الانكليز ليدخل في دائرة عمل السياسة الالمانية»(١٢٢). ويضيف: «وإن الوصاية على الخلافة الجديدة لجاذب يختلف عن الاستيلاء على مصر، فهي تقدم للانكليز امتيازات جمة تغنيهم عن تمني وضع آخر: مسؤولية ومصاريف أقل، وذريعة بعدم اعتبارهم قد حصلوا على حصة ما في حال حصول تقسيم محتمل. غير أنه إذا أمكننا القول أن انكلترا تهتم بالخلافة، فإنه من غير المؤكد ولأسباب لا تصعب معرفتها، أن ترتكز الخلافة العربية في وقت ما على رأس الخديوي»(١٢٣).

والواقع أن ما كان يجتذب المراقبين الانكليز هو «التحرك العربي» خارج مصر. هذا

= الانكليز واستعملوا تلك السلطة استعمال العقلاء لما تجرعوا مرارة الصبر على تحكمات الانكليز وحيفهم في اعمالهم وتقديمهم على حقوق السلطان في مثل المسألة المصرية التي هي في الحقيقة اهم مسألة عثمانية أو اسلامية». انظر: جمال الدين الافغاني، جمال الدين الأفغاني: الاعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩ -)، «العروة الوثقى،» ج ١، ص ١٦٧.

(١٢١) من مقالة سكرتير المعتمدية الدبلوماسية البريطانية في القاهرة (R. Stors) نشرت في مجلة *Fortnightly Review* بعنوان: «لورد كتشنر في مصر»، وقد أرسل السفير الفرنسي في لندن مقتطفات منها الى وزارة الخارجية الفرنسية في ٣ أيار/ مايو ١٩١٢. انظر:
M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie,* vol. 116, p. 90.

(١٢٢) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٥٠.

(١٢٣) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٥١.

التحرك لم يكن يقتصر على حركات المدن الشامية، التي توقفت عندها الدبلوماسية الفرنسية، بل كان «التحرك العربي» يتجلى بشكل أساسي بأشكال التذمر من السيطرة التركية في البنى القبلية السائدة في الجزيرة العربية. صحيح أن تحركات الاعيان في المدن السورية وبعض المظاهر المطلبية التي حملتهاصحافة مصر ومؤتمر باريس (عام ١٩١٣) والجمعية الاصلاحية في بيروت، لفتت انظار الدبلوماسيتين الفرنسية والبريطانية، غير أن رهان اللورد هربرت كتشنر، المخطط الاساسي للسياسة الانكليزية العربية والاسلامية لم يتوجه بشكل أساسي إلى هذه المظاهر. فعندما مسح كتشنر القوى التي تقف إلى جانب بريطانيا ضد تركيا في أي حرب محتملة كان يجول في ذهنه «ما هو اكبر من القوى السياسية التي تطورت أساساً في المدن والبلدان السورية في السنين الخمس الأخيرة [. . .] لقد شكّلت حركات المناطق والقبائل في المناطق العربية القوى الأكثر أهمية من بين القوى المختلفة المناوئة للحكومة المركزية. هذه القوى تركّزت حول قادة عرب أمثال ابن سعود في نجد والسيد الادريس في عسير وابن رشيد في جبل شمر والامام يحيى في اليمن، والشريف حسين في الحجاز»(١٢٤).

والواقع أن هذه المظاهر الاستقلالية العربية والتي تعود بجذورها الى أسباب .اهلية محلية، ترتبط بالبنى الاجتماعية ـ القبلية في الجزيرة العربية واشكال ممانعتها عن الالتحاق بالسلطة المركزية، وهي التي دخلت في حسابات الدبلوماسية الانكليزية، فضلاً عن تنبهها لأهمية الاسلام السياسي في ربطه بين حلقتي نفوذها في مصر والهند(١٢٥).

لقد لفتت هذه الظواهر نظر الدبلوماسيين الانكليز في مصر أولاً وعلى رأسهم كتشنر، فكانت مقابلته لعبد الله في عام ١٩١٢ تمهيداً لطرح الفكرة انطلاقاً من استيعاب حقل التقاطع بين النزعة الوحدوية الاسلامية التي كان يرصدها الانكليز عن كثب في مستعمراتهم لا سيما في الهند ومصر، وبين النزعات الاستقلالية في الجزيرة وبلاد الشام، والتي نشأت بشكل أساسي بفعل تطبيق مشروع الدولة المركزية الذي تطمح له «النخبة التركية». لذلك كانت النقطة التي ركّز عليها كتشنر في مقابلته الاولى لعبد الله هي تذكيره بأنهم (الانكليز) احيطوا علماً في نية تركيا من القيام بتغييرات أساسية في بلاد العرب، وسؤاله: «انه اذا كان من جملة هذه الاجراءات اي تغيير في مركز الامير فهل سيرضى سموه بذلك؟»(١٢٦).

وعندما انفجرت «ازمة الحجاز» بالفعل على أثر تغيير الوالي القديم وارسال وال جديد لتطبيق «قانون ادارة الولايات في الحجاز»، ومد سكة الحديد بين مكة والمدينة، بدا لكتشنر بوضوح اي وجهة يمكن أن تتخذها الاحداث، لا سيما وان العشائر بين مكة والمدينة قد بدأت بالتحرك ضد القوات العثمانية. والسبب المباشر، ان مد سكة الحديد هذه كان يهدد القبائل

---

(١٢٤) C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973), pp. 61 - 63.

(١٢٥) Rashid Ismail Khalidi, *British Policy towards Syria and Palestine, 1906 - 1914: A Study of the Antecedents of the Hussein - MacMahon Correspondance, the Sykes - Picot Agreement and the Balfour Declaration,* St. Antony's Middle East Monographs, no. 11 (London; New York: Ithaca Press, 1980), p. 347.

(١٢٦) مذكرات الملك عبد الله: الآثار الكاملة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ص ٩٠ ـ ٩١.

التي كانت تعيش على «ممارسة صناعة النقل على الجمل، وتعليم الحجاج الطواف، وكيفية زيارة المصطفى»(١٢٧).

هذه الوجهة التي كان يرصدها كتشنر عبّر عنها في المقابلة الثانية لعبد الله: «إن الحكومة البريطانية التي ليس لها حق في التدخل في شؤون داخلية لدولة صديقة، لا ترضى ابداً بدوام أي حركات تسببها تركيا ضد السلام الحاضر في بلاد الحج»(١٢٨). وكان ذلك مقدمة انضجتها ظروف الحرب (اثر دخول تركيا فيها إلى جانب المانيا)، فمهدت لمراسلات «حسين ـ مكماهون» التي تركّزت حول مشروع «المملكة العربية».

أما بالنسبة إلى فرنسا، فقد حاولت هذه الاخيرة ان تواجه هذا المشروع عبر اهتمام رجال اعمالها وغرف تجارتها ودبلوماسييها بـ «سوريا الطبيعية»، التي حددت جغرافياً كما سنرى عبر الامتداد الاقتصادي والمعنوي للمصالح الفرنسية. وإذ اعتبرت نفسها هي أيضاً «قوة اسلامية» انطلاقاً من وجودها في شمال افريقيا، حاولت أن تنافس «المشروع البريطاني» عبر رهانها على «الحركة العربية الاستقلالية» التي بدأت تنمو في المدن السورية، والتي كانت الحركة الاصلاحية البيروتية ومؤتمر باريس احد مظاهرها. ويمكن أن نعيّن منطلق التعامل السياسي مع بدايات هذه الظواهر في سياق الحرب الايطالية ـ التركية(١٢٩)، وما اسفرت عنه من نتائج، ذلك أن هذه الحرب شكّلت حدثاً سياسياً مهماً في بلاد الشام. اذ أثار الحدث موجة من النقاشات السياسية في الأوساط المدينية السورية حول مصير البلاد، وصيغ المشاريع التي تنتظرها. والواقع أن اللغط السياسي آنذاك، عكس بالفعل الوجهة التقسيمية العامة التي كانت تسير نحوها الدول الاوروبية، فالهجوم الايطالي على ليبيا تحت مظلة رضى اوروبي، كان بمثابة مؤشر لحلقات ستتابع في الولايات العربية الأخرى. وكانت ردود الفعل على الحدث كما نقلتها القنصليات الفرنسية في المدن السورية، تتجاذبها مواقع واتجاهات مختلفة لدى سكان البلاد، مواقع تتقاطع في مجالات عديدة: الانتماء الطائفي المحلي والانتماء الثقافي والارتباط الاقتصادي.

وكان القناصل الفرنسيون برصدهم لردود الفعل هذه في المدن السورية وفي القاهرة،

---

(١٢٧) من مقابلة بين عبد الله وطلعت في استامبول كما يرويها الاول في مذكراته جواباً عن سؤال طلعت: «لماذا يمانع والده في بناء الخط الحديدي». المصدر نفسه، ص ٩٩.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(١٢٩) اشار (Coulondre) القائم باعمال قنصلية فرنسا العامة في بيروت الى نتائج توقيع معاهدة السلام الايطالية ـ التركية ونتائج حرب البلقان والهزائم التي منيت بها تركيا، على الجو السياسي في سوريا فقال: «ان هذه الاحداث قد طرحت المسألة السورية بما فيه الكفاية من الحدة والوضوح، حتى اننا نستطيع منذ الآن تصور الحلول المحتملة واعتبار ان ازمة قد فتحت وستقود ربما في مستقبل قد يكون قريباً الى فصل سورية عن الامبراطورية العثمانية». M. Coulondre gérant du consulat général de la France à Beyrouth à son excellence M. Poincaré, président du conseil et ministre des affaires étrangères, Paris, le 12 novembre 1912, dans: M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 117, p. 65.

يصفون التعبيرات السياسية في علاقتها بتوجه الطوائف في المدن بشكل عام، وبالقوى والشخصيات التي تعمل في الميدان السياسي أو الصحفي وبالاوساط الاقتصادية المحلية.

ففي ٢٩ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٢، يشير القنصل الفرنسي العام في بيروت (F. Couget) في تقريره لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية (Poincaré) الى جو الافكار السياسية الذي يسود في بيروت فيقول: «منذ ابتدأت الحرب التركية ـ الايطالية نلاحظ أن الأفكار اضطربت وان شائعات مختلفة أخذت تنشر حول مصير البلاد والآثار التي يمكن أن تنشأ من تلك الحرب. فكثير من الناس، ليس فقط في وسط المسيحيين وانما بين العرب المسلمين، يعتقد أن هذه الحرب ستؤدي الى التجزئة النهائية للامبراطورية العثمانية، ويتمنى ان تكون سورية من نصيب فرنسا، وقد سرت شائعة مفادها: ان فرنسا ستتولى ادارة سورية ولا سيما ادارة الجمارك كضمان لقرض فرنسي كان قد قدّم لتركيا، وآخر ما أشيع ان فرنسا لكثرة مشاغلها في الخارج، لن تبالي بهذه البلاد التي ستقع بيد بريطانيا، وقد تخيل أيضاً ضمها إلى مصر»(١٣٠).

وفي الواقع لم يكن هذا اللغط السياسي مجرد تخيّلات من قبل السكان، فثمة حملة اعلامية انكليزية كانت وراء نشر هذه الافكار ومصدرها الأوساط الدبلوماسية والصحافية في مصر، وهذا ما يؤكده تقرير سفير فرنسا في القسطنطينية (Pompard) المرسل الى وزير الخارجية بتاريخ ٣٠ نيسان/ ابريل عام ١٩١٢، والذي يحمل تحليلاً للسياسة الانكليزية، واخباراً صحفية وردته من مصر. فيقول: «ان سيطرة انكلترا على وادي النيل وعلى قناة السويس في عام ١٨٨١، وبعد ان كانت قد نالت حق التواجد في قبرص منذ عام ١٨٧٨، قد عدّلت لمصلحتها التوازن المتوسطي في الحوض الشرقي. هذا الوضع ثبت أيضاً بالمعاهدات الانكليزية ـ الفرنسية لعام ١٨٩٩، والتي كانت تتوافق يومذاك مع تطور سياستنا المغربية. ومنذ ذلك لم تكن أعين السوريين مشدودة الى فرنسا وحدها، فقد أخذت تتحول تدريجياً نحو انكلترا التي استقرت قوتها أمامهم في حين أن قوتنا بدأت تبرز في الطرف الآخر من افريقيا الشمالية»(١٣١).

وينتقل السفير إلى الحديث عن اشكال الحملة الاعلامية (Propagande) الانكليزية السائدة في مصر فيشير الى مقالة في جريدة «المفيد» (عدد ٥ نيسان/ ابريل)، تبرز خبر وجود «لجنة مصرية» هدفها متابعة العمل لضم سوريا الى مصر، مما يقدم لبريطانيا ـ كما تقول الصحيفة ـ (وسيلة لائقة لمد سيطرتها العسكرية الى هذه الولاية)، ومن بينها التعليقات المؤيدة التي قامت بها «المقطم» المعروفة بارتباطاتها بالادارة المصرية ـ الانكليزية(١٣٢).

ويحاول السفير تفسير توجه السوريين نحو بريطانيا وتفضيلهم لها انطلاقاً من تحديد أهمية الموقع الاقتصادي الذي يحتله بعض السوريين في مصر، والاعجاب الذي يكنّه هؤلاء للانجازات التي حققتها بريطانيا في البلاد خلال ثلاثين عاماً. يقول: «ان السوري يكن اعجاباً كبيراً للصفات التي تنقصه: العزم والمثابرة، والانكليز يقدمون له في مصر الامثولة، فكثير من السوريين كانوا شهوداً على الجهود التي بذلوها والتي أعطت نتائج مثيرة للاعجاب فقدّروها. ذلك أن صلات حميمة وواسعة تقوم بين بيروت والاسكندرية. فمنذ ابتدأ التطور الاقتصادي في مصر، ومنذ أن ألغى النظام التركي الجديد العوائق التي كانت تشل حركة الانتقال والسفر في عهد عبد الحميد، ويفتح كل يوم مجال واسع لمزيد من نشاط وبراعة السوريين. فالعديد

---

(١٣٠) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص٧، بيروت، ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩١٢.

(١٣١) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٢٨٤.

(١٣٢) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٢٨٥.

من عائلات الوجهاء في بيروت: سرسق، ثابت، كرم، تويني له في الاسكندرية والقاهرة مصالح مهمة، وان اعمال هؤلاء وراحتهم تدعوانهم إلى مصر في الشتاء، بينما يعود في فصل الصيف إلى لبنان عدد كبير من العائلات المصرية وكذلك السورية المقيمة في مصر ومن بينهم محامون وصحافيون. كذلك، فإن عدداً من الانكليز يرافقونهم، والذي يحصل ان هذه الاتصالات التي تساهم في تقريب البلدين بالاضافة الى قربهما في الماضي، تحدث تيارات من الافكار مفيدة جداً للنفوذ البريطاني، وتجدر الملاحظة أن رجال الأعمال السوريين يعودون من مصر مأخوذين بالطرائق الانكليزية. وهكذا تحت وطأة شهادتهم للتطورات الاكيدة التي تحققت في مصر منذ ثلاثين عاماً، يتولد لديهم ميل غير عادل للمقارنة بين المشاريع الانكليزية في مصر وبين وضعية المشاريع الفرنسية الاقل ازدهاراً في سورية»[١٣٣].

ويبدو أن مخاوف السفارة الفرنسية في استامبول التي التقطت اصداء «مشاريع بريطانية» في سوريا ومصر، كانت تؤكدها مراقبة السفارة الفرنسية في لندن لرحلة كتشنر لمصر. وهذا ما تشير اليه رسالة السفير الفرنسي في لندن الى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في باريس في ٣ ايار/ مايو عام ١٩١٢. ويشير السفير الى عدة مؤشرات «لا تسمح ابداً بالشك بأن الفكرة قد بذرت في اذهان بعض الانكليز والسوريين، وبأن اتجاهات متوافقة تظهر في كلا البلدين من أجل اتحادهما تحت سلطة واحدة». ويلاحظ السفير مبادرات بعض رجال الاعمال الذين ينتمون الى الجالية السورية في مصر، من اجل تمتين العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتشجيع اقامة خط حديدي، كما يلاحظ «ان السوريين الذين لا يجدون في فرنسا الدعم المالي [. . .] يلجأوون للبحث عنه في بريطانيا، والحالة نفسها ـ يقول ـ عندما يتعلق الأمر بدعم سياسي ضروري لاحترام حقوقهم وامتيازاتهم»[١٣٤].

وتتوالى التقارير من مراكز القنصليات الفرنسية المعنية بمتابعة هذا الموضوع في مصر وسوريا، حاملة آراء مختلفة حول حجم هذا الخطر الانكليزي ومنتقلة الى اقتراح أشكال محلية للحد منه ومحاربته.

من ذلك مثلاً تقرير الوكالة (المعتمدية) الدبلوماسية الفرنسية في مصر الى الرئيس (Poincaré) (القاهرة ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٢).

يخفف التقرير من أهمية النشاط الانكليزي في سوريا، ويعتبر أن الوضع فيها مؤات جداً لفرنسا اكثر مما هو مؤات لاي بلد أوروبي آخر. ويستشهد مدير الوكالة بآراء احد الوجهاء السوريين المقيمين في القاهرة «شكور باشا» يقول: «هذا الوجيه السوري قام بزيارتي، وقد نقل لي نتائج المناظرات والمناقشات السرية التي حصلت حديثاً بين أعضاء الجالية السورية في القاهرة»[١٣٥]، ووفق شهادة شكور باشا «إن السوريين لا يرغبون أبداً بالالمان، وصحيح أنهم في مصر يقدرون الانكليز، ولكنهم يخشونهم كأسياد في بلادهم، فثمة تقليد قديم هو الدين وبعض الاستعدادات الثقافية يحملانهم نحو فرنسا، حيث يجذبهم إليها أيضاً شكل الحكم»[١٣٦]. . ووفقاً لذلك وحسب شكور باشا «لا أسهل من أن نهيىء في الولايات الثلاث السورية حركة رأي عام تتظاهر من أجلنا في أول فرصة، وتضع الدول الاخرى في وضع أقلّ ما فيه أنه غير

(١٣٣) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٧.
(١٣٤) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٩٠، لندن، ٣ ايار/ مايو ١٩١٢.
(١٣٥) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٨٤، القاهرة، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٢.
(١٣٦) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٨٥.

ملائم»[١٣٧] ويعلق صاحب التقرير اهمية على الوجود المسيحي السوري في تكوين هذا التيار المؤيد لفرنسا في وجه السياسة الانكليزية «الاسلامية»، ففي سورية على ما يرد في التقرير «٣ مليون ونصف من السكان من بينهم ٧٠٠ الى ٨٠٠ الف مسيحي، يضاف إلى هذا العدد حوالى ٥٠٠ الف سوري مسيحي أيضاً مبعثرين في الامريكيتين، لكنهم يعيشون كتجمعات في الارجنتين والبرازيل والمكسيك والولايات المتحدة. وهؤلاء المهاجرون لم ينقطعوا عن بلدهم الام، حيث يستمرون في ممارسة تأثير قوي في داخله. وهؤلاء هم السوريون الأكثر نشاطاً وفعالية والأكثر ذكاء، ولربما لهم أكثر من غيرهم الكلمة المسموعة. إذن نصل إلى الرقم ١,٢٠٠,٠٠٠ مسيحي هذا بينما نلاحظ أن كتلة جماهير المسلمين (غير متبلورة في شكل مستقل) ويمكن أن تنقاد طوعاً لزعامة موجهة». هذا ويقترح صاحب التقرير اعتماد وسيلتين للقيام بهذه الحملة الاعلامية الفرنسية (Propagande) أولاهما الصحافة، وثانيتهما الاكليروس الكاثوليكي. فهذا الأخير «بشكل رافعة مهمة لعملنا نظراً لما يملكه الرهبان من سلطة معنوية لا شك فيها، تقوم مقام السلطة الغائبة للدولة العثمانية»[١٣٨].

ويلاحظ في هذه الفترة أن العديد من التقارير الفرنسية الرسمية ومراسلات القناصل، أخذ يركّز على التوجهات السياسية للمسيحيين والمسلمين في بلاد الشام عبر اختلاف التوجهات أو تقاربها، وعبر المواقف المحلية من تركيا ومن الدول الاوروبية ومن مشاريعها. وتتأرجح هذه التقارير بين الرهان على الوجود المسيحي كعنصر كسب لفرنسا في سوريا، وبين الرهان على عداء المسلمين العرب للاتراك، وضرورة عدم التخلي عنهم كي لا يتوجهوا نحو بريطانيا في طلب مساعدة «حركتهم الاستقلالية» في حال قيامها. ويحمل تقرير (M. Coulondre) وكيل «قنصلية فرنسا العامة» في بيروت هذه الوجهة في تحليل المواقف، مع مبالغة واضحة في التأكيد على موقف المسلمين المعادي للاتراك، وفي ابرازه هذا الموقف كـ «حركة عربية انفصالية». يقول: «عنصران يتوزعان سكان البلاد، العنصر المسيحي والعنصر المسلم العربي. انهما يتعارضان ديناً ونزعات، ولكن شعوراً مشتركاً ينزع لتوحيدهما هو العداء المتزايد للهيمنة التركية»[١٣٩]. وبعد ان يميّز بين عامة الشعب من المسلمين «المعارضين لأي فكرة تطور»، وبين الطبقات «المستنيرة والموسرة» منهم، يلاحظ تحولاً في موقف الفئات الأخيرة من الدولة من جهة، ومن أوروبا من جهة اخرى. وأساس هذا التحول كما يراه (Coulondre) اقتصادي، يقول: «ان مثل تونس والجزائر ومصر يدعو المسلمين الموسرين وخصوصاً ملاّكي الأراضي الى التفكير. لقد اصبحوا يدركون ان ادارة اجنبية وحدها بإمكانها أن تنقذ بلادهم من الخمول الذي رمتها فيه الادارة التركية، وأن ترد لها ازدهارها وقيمتها [. . .] لقد بدأ يطغى شعورهم بمصلحتهم الحقيقية تدريجياً على وساوسهم الدينية، واذا تظاهروا أمام مواطنيهم بالولاء والتصلّب، فإن عدداً كبيراً منهم دون أن يتمنى جهراً الاحتلال الاجنبي كما يتمناه المسيحيون، يعتبره مصدر غنى وفير ويؤيده أو على الأقل يسلّم به»[١٤٠].

غير ان هذا التحليل يصطدم بمشكلة طريقة استمالة الأعيان المسلمين الى فرنسا، يقول: «ان قرب مصر والعلاقات الوثيقة الموجودة بين البلدين لم تغير حسب رأيي وبشكل ملموس ميول اخواننا في

(١٣٧) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٤٧.
(١٣٨) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٤٨.
(١٣٩) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٦٥، بيروت، ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٢.
(١٤٠) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٦٦ - ٦٧.

الدين، والعائلات الكبرى الارثوذكسية المذهب في بيروت باستثناء عائلة ثابت، هي مقلّدة للانكليز أكثر من كونها محازبة لهم. أما الامر فمختلف تماماً بالنسبة الى العنصر الاسلامي، فالمسلمون العرب الذين تعبوا من الحكم التركي، ولكن ما زالوا يعارضون حكم الامة المسيحية المباشر، لا بد وأن يتجهوا بكل بساطة نحو مصر أرض الاسلام التي يحكمها أمير من عرقهم (Race) ودينهم ولكن بإدارة اوروبية»(١٤١).

وانطلاقاً من تأكيد أهمية هذه الحركة الانفصالية، وبغض النظر عن الدولة الاجنبية التي تتوجه نحوها قوى هذه الحركة يؤكد (Coulondre) ان سوريا هي ثمرة ناضجة بمتناول الذي يرغب في قطفها، واذا لم ننتبه فإنها سوف تنفصل عن الاصل العثماني في مستقبل قد يكون قريباً لتسقط على أرض الجيران(١٤٢).

والواقع أن الحملة الاعلامية الانكليزية كانت تضخّم اخبار هذا المشروع في محاولة لاستمالة المسلمين الى فكرة «الخلافة العربية». ومن هنا، فإن الرهان الذي يضعه (Coulondre)على «التسابق»من أجل «قطف الثمرة» يصطدم بمأزق انقسام «الحركة الانفصالية» (على حد تعبيره) بين اتجاهيها المسيحي والاسلامي، فقد خلقت هذه الدعاية الانكليزية في الأوساط المسيحية السورية المقيمة في مصر، وبالتحديد في الاوساط المناصرة لفرنسا، توتراً سياسياً يكشفه وزير فرنسا في القاهرة (A. Defrance). ففي رسالة بعثها في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٢ الى الخارجية الفرنسية يصف حالة «انصار فرنسا» في القاهرة، بعد أن أثير هؤلاء بأخبار مشروع ربط سوريا بمصر واخبار «الخلافة العربية» واحتمال رحلة كتشنر الى سوريا، يقول: «ترامى إلي من جهات ثلاث [لا يسميها] أنه طرحت فكرة تدبير اغتيال أحد العملاء الفرنسيين في سورية لاجبار فرنسا على التدخل». كما يشير أيضاً إلى « أن لبنانيي القاهرة اجتمعوا مساء أمس وتقدموا في صباح هذا اليوم يستفسرون إذا كان بإمكانهم الاعتماد المطلق علينا، وإلا فإنهم سيقررون اللجوء إلى الانقلاب وإلى اعلان انفصالهم النهائي عن تركيا، ووضع انفسهم تحت الحماية الجماعية لأوروبا»(١٤٣).

ويتنبه بعض الدبلوماسيين الفرنسيين للنتائج التي تترتب على سياسة فرنسا في حمايتها للمسيحيين على موقف المسلمين. ونقرأ ذلك في رسالة القنصل الفرنسي العام (Couget) في بيروت بتاريخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٢، يقول: «ان المسلمين يخشون في حال سيطرة فرنسا على البلاد أن تؤدي تقاليد هذه الاخيرة في حمايتها للمسيحيين الى اضعاف المسلمين وجعلهم في وضع دون وضع محمييها، فإن عداوتهم للاتراك كعرب لا تنقص من كونهم مسلمين. فلذلك يطلبون من بريطانيا أن يكون على رأسهم كما هو الحال في مصر أمير من دينهم، وكذلك يطلبون منا أن نكن للاسلام ولعاداته مزيداً من الاحترام»(١٤٤). ويعرض القنصل الى اهم مراكز هذه الحركة الاسلامية السياسية في سوريا وبعض اسماء من يمثلها. يقول: ليس لهذه الحركة اهمية كبرى في بيروت، في حين انه يمكن

---

(١٤١) ويذكر القنصل خبراً ترامى اليه بوجود لجنة تشكّلت سراً في مصر للقيام بالدعاية لهذا المشروع وبوجود شخصيات في سوريا تقود هذه الحركة، منهم: سليم علي سلام، محمد وأحمد كرد علي، عزت الجندي، عبد الغني العريسي. المصدر نفسه، قنصلية بيروت.

(١٤٢) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٦٨.

(١٤٣) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٧٤، القاهرة، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٢.

(١٤٤) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ٩-١١.

أن تكون أكثر انتشاراً في دمشق، حيث ذكر لي بعض اسماء من يدعو لها بحماس، ومن هؤلاء: شفيق بك المؤيد، عضو سابق في «مجلس الدين العثماني» ثم نائب في البرلمان، شكري العسلي، نائب سابق، محمد كرد علي، مدير تحرير جريدة «المقتبس»، عبد الوهاب الانكليزي (قائمقام سابق)(١٤٥).

ويدعو (Couget) الى رؤية ابعاد «المسألة السورية» تبعاً للخصوصيات المحلية من جهة، وعلى قاعدة «ماذا تريد فرنسا» من هذه المسألة بالذات؟ يقول: «من الملح أن نحدد مدى حجم المسألة وان نرسم خطاً واضحاً لسياستنا. فإذا كنا نرغب فقط بالحدود الواقعة بين طرابلس وصيدا بين البحر والسلسلة المواجهة للبنان [Anti Liban]، يمكننا وبحق أن نبادر بالمطالبة بذلك باسم حمايتنا للمسيحيين الذين يشكلون اكثرية في هذه المنطقة، وبالتالي، أن نحصل على تظاهرة في مصلحتنا مبررة ومفيدة، تبدأ من العريضة حتى العصيان. أما إذا كانت الحدود التي نرغب بها ينبغي أن تضم مناطق أوسع فكل شيء يتغير، وينبغي في هذه الحالة أن نتقرّب من الرأي العام المسلم الذي تشكّل دمشق مركزاً له، وذلك دون أن ننسى انه في اطار هذه الفرضية نفسها يبقى تقدير (Coulondre) صحيحاً: «من يصل أولاً يستقبل بصورة افضل»»(١٤٦).

ويذهب نائب قنصل فرنسا في طرابلس (الشام) إلى أبعد من هـذا فيقترح على وزارة الخارجية في (١١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٢) ان تتبنى «سياسة اسلامية» واضحة لدرجة مساعدة المسلمين في اختيار «خليفة لهم»(١٤٧) فهو، اذ ينطلق من وصف موقف مسلمي طرابلس من الحرب الايطالية ـ التركية يرى ان الانتماء الديني يبقى غالباً لدى العربي المسلم، وأن الموقف من الدولة العثمانية (ارتباطاً او انفصالاً)، يتوقف على صمود هذه الاخيرة وقدرتها على الرد على مشاريع احتلالها وتفكيكها، لكن دون أن يعدّل ذلك من الانتماء الديني. يقول: «ان الانهيار السريع لتركيا في أوروبا، احدث لدى السكان المسلمين في طرابلس كما لدى السكان في بقية الولايات في تركية الاسيوية تغيراً كان ينبغي أن ننتظره، فكانت المقاومة البطولية التي أبدتها فرقة تركية صغيرة في ليبيا فأفشلت خلال عام كامل تقدم القوات الايطالية، قد خلقت عند العربي المسلم شعوراً عميقاً بالتعصب يشبه شيئاً من الوطنية، فكان فخوراً بعثمانيته، بيد أن هزيمة الجيش العثماني أتت اخيراً فعدّلت كلياً هذه الوطنية، فالعرب يتذكرون الآن أنهم قبل أن يكونوا عثمانيين هم عرب، وان المهزوم اليوم، كان هازمهم في الماضي» ويستنتج: «ان فرنسا يمكن أن تكون أكيدة من حسن استقبال المسلمين لها إذا ما وعدت باحترام عقائدهم ويمساعدتهم، وفي الحالة التي ذكرناها في اختيار خليفة لهم»(١٤٨).

فهل ستنجح فرنسا في «سياستها الاسلامية» هذه؟ أو بالاحرى هل ستستطيع أن تمارسها فعلاً وهي حبيسة واقعين تاريخيين؟ أولهما، واقع ان بريطانيا هي التي مثّلت تاريخياً ومنذ بدأت تطرح مشاريع التدخل في شؤون السلطنة العثمانية ومشاريع تقسيمها «السياسة الاسلامية»، انطلاقاً من موقعها في الهند ولاحقاً من مصر وشواطىء الجزيرة العربية. انه لمنذ أمد بعيد وبريطانيا تمارس سياسة الدفاع عن «وحدة الدولة العثمانية» في وجه مطامع روسيا وفرنسا،

---

(١٤٥) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ١١-١٢.

(١٤٦) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ٢٠.

(١٤٧) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ٧٠-٧٢، طرابلس، ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٢.

(١٤٨) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ٧٢.

وتسعى لتحقيق سوق اسلامي عالمي واسع يمتد تحت سيطرتها من الهند حتى مصر. وفي المرحلة اللاحقة كانت ألمانيا قد تبنّت مع انطلاقتها الاقتصادية الكثيفة الواسعة هذا «المشروع الاسلامي» الذي توافق أيضاً مع سياسة عبد الحميد.

ثانيهما، واقع ان فرنسا هي التي مثّلت تاريخياً ومنذ الحروب الصليبية سياسة الحماية للكاثوليك في الشرق، وان تدخلها في عام ١٨٦٠ تمّ على اساس هذه الحجة، وانها استمرت حتى حينه تمارس عبر تدخل حكومتها وسفرائها وقناصلتها اشكالاً مختلفة من الحماية للمسيحيين الكاثوليك والموارنة.

كيف سيتم إذاً اقناع المسلمين بـ «السياسة الاسلامية» الفرنسية؟ كان هذا بالذات مأزق فرنسا من منافستها لـ «المشروع الانكليزي»: ربط سوريا بمصر كاحتمال يجيب عن نزوع الاعيان المسلمين والملّاكين الكبار لممارسة سلطة تكون امتداداً لسلطتهم في العهد العثماني، هذه السلطة التي ضعفت فعادوا فاسترجعوها من خلال التنظيمات نفسها، وفي العهد الدستوري يحاولون تأكيدها من خلال «اللامركزية» هذا في حين كانت فرنسا عبر كل أجهزتها وقنصلياتها تدعم مطالب الكاثوليك والموارنة في اطار نظام الملل العثماني والامتيازات الاجنبية. وكان هؤلاء بشكل عام وعلى صعيد التحرك السياسي والفعالية الاجتماعية، اما تجار مدن استعملوا شبكة التبادل التجاري بين السوق المشرقي وأوروبا (شرائح من الروم الكاثوليك والارثوذكس خاصة)(١٤٩)، واما فلاحين ريفيين انفكت علاقتهم الانتاجية بالمقاطعجيين المشايخ، وانخرطوا في عملية انتاجية تلبي حاجات السوق الصناعي الاوروبي (صناعة ليون في حالة الموارنة)، ثم اندمجوا «كتلة سياسية» تحت زعامة الكنيسة المارونية(١٥٠).

هذا الواقع يعني أن توجهات سياسية مختلفة برزت لدى هذه الفئات، وتكونت بالتالي لديهم استعدادات وتمثّلات مختلفة للمشروع السياسي المرتقب، والذي سيكون بديلاً للدولة العثمانية(١٥١).

ليس هذا فحسب، بل ان صراعات اجتماعية أيضاً كانت تتولد في المناطق المختلفة التي توجد فيها طوائف مختلفة ومواقع في الانتاج متضاربة ومتقاطعة مع الانتماء الطائفي، مما كان

---

(١٤٩) يمكن استعراض اسماء هذه العائلات في اللوائح التي نشرها (Ducousso) بأسماء عائلات التجار في بيروت: Gaston Ducousso, *L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban* (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1913), pp. 233 -235.

قارن أيضا: محمد رفيق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت (بيروت: مطبعة الاقبال، ١٩١٦)، ج ٢، ص ٤٦٩ ـ ٤٧٠، والحكيم، سورية والعهد العثماني، ص ٩٤ـ٩٥.

(١٥٠) شكّلت هذه المسألة من الموضوع حقل البحث الرئيسي الذي قمنا به في كتاب: كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**، بخاصة ص ٥٩ ـ ٨٩.

(١٥١) قارن فيما يخص جبل لبنان: المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١١٦.

يلزم فرنسا المتمثلة في «الوعي الجماعي» صديقة ومحامية(١٥٢) ان تتدخل في كل هذه الامور لمصلحة قوى سياسية محددة ومواقع في الانتاج معينة ، كدعم قوى متصرفية الجبل في مطالبها: فتح مرفأ جونية، التدخل لتحسين النظام الاساسي والحد من صلاحيات المتصرف، العمل على ضم سهل البقاع. . . الخ(١٥٣).

وهكذا يعبّر المأزق الفرنسي عن نفسه في الحيرة بين منافسة «المشروع الانكليزي» ومتطلباته السياسية نحو المسلمين، وبين سياسة الحماية ومتطلباتها تجاه المسيحيين. ففي حين يتحدث تقرير دبلوماسي فرنسي عن «مساعدة المسلمين في اختيار خليفة لهم» (١١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٢)، يتحدث تقرير آخر مرسل من نيابة قنصلية طرابلس بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٢، عن اوضاع المسيحيين في عكار واضطهاد المسلمين البكوات لهم يقول (Ducousso) وكيل نيابة القنصلية: «ان التعصب الاسلامي الذي يرافقه دائماً في هذه المنطقة روح السلب، قد غدا أخطر من أي وقت مضى بعد أن هيجته اخبار الحرب، وأن أعمال القتل ونهب الممتلكات تضاعفت وهي ترتكب ضد المسيحيين المروعين الذين لم يتجرأ احد منهم على الشكوى للسلطات خوفاً من أعمال الانتقام»، ويضيف (Ducousso) مستعيداً دور «الحماية» بصيغتها التاريخية: «ان هذا الشعب الذي كبت شكواه مدة طويلة من الزمن قد تجرأ على رفع صوته، يشجعه في ذلك وجود ممثل أمة يعتبرها حاميته الوحيدة ويرجو سيطرتها من كل قلبه»(١٥٤).

ان السياسة الفرنسية بقيت رغم تنبيه بعض الدبلوماسيين الفرنسيين الى نتائجها على تأزيم العلاقة بين المشروع الفرنسي في سوريا من جهة، والمسلمين من جهة ثانية، بقيت تسير في خطها العام في وجه الحماية الطائفية، وحتى عندما قامت حركة المعارضة العربية في بعض المدن السورية ولا سيما في بيروت تطالب بإدخال اصلاحات ادارية ومالية الى ولاياتها على قاعدة اللامركزية (حركة بيروت الاصلاحية)، وتضم في صفوفها عناصر مسلمة ومسيحية في آن واحد، بقيت العلاقة بين فرنسا والاطراف المسيحية في المعارضة علاقة ذات طابع «خاص». فمسيحيو الحركة انفردوا في التوجه نحو فرنسا وصاغوا ـ كما لاحظنا ـ مطالب خاصة، وكتب القنصل الفرنسي تعليقاً على مذكرة الوفد: «وتشكّل الوثيقة شهادة اخرى على التعاطف العميق الذي يشد الينا مسيحيي هذه المنطقة، كما أنها تدل على مبلغ التأثير الذي احدثته في نفوسهم الوعود الصادرة عن فرنسا وعلى

---

(١٥٢) هذا التعبير هو عنوان كتاب الأب: بيار غالب، فرنسة صديقة ومحامية (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٤).

(١٥٣) انظر مذكرة الطائفة المارونية الى الرئيس الفرنسي (Poincaré) في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣، حيث تطالب الطائفة بمزيد من الحقوق والامتيازات للجبل، فيقول: «سيكون ملحاً ارجاع سهل البقاع الصغير الواقع الى جنوب هذا الجبل، وكذلك المعيصرة الواقعة الى الشمال. . . ومن الملحّ ايضاً تعديل حدوده الطبيعية بإعادة بعض القرى الواقعة على سفحه، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أرضه والتي ألحقت اعتباطاً بولاية دمشق. . . ان اللبنانيين يطالبون بإصلاحات جدية ومفيدة للبلد، وإذ يتوجهون إلى فرنسا الحامية الكريمة للبنان من أجل حماية مصالحهم الحيوية السياسية والاقتصادية، يعبّرون عن رغباتهم المنطقية والمحقة».

M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie,* vol. 119, p. 25.

(١٥٤) M. Ducousso, gérant du vice consulat français à Tripoli à M. Couget, consul général de France à Beyrouth, Tripoli (Syrie), le 25 novembre 1912, dans: Ibid., vol. 118, p. 29 - 31.

مدى عظيم الآمال التي ولدتها لديهم»(١٥٥).

وعلى موازاة هذه السياسة، يبدو أن الدبلوماسية الفرنسية لاسيما المتمثلة بمكتب القاهرة (Defrance)ظلّت مشدودة الى مظاهر الحركة العربية «الانفصالية» في سوريا، وتراهن على احتمال فشل الاصلاح الذي يطالب به المسلمون وعلى احتمال ارتداد هؤلاء الى الموقف المسيحي، ومن هذه الزاوية بالذات نظر الوزير (Defrance) الى مشاركة عضوي حزب اللامركزية الادارية (اسكندر عمون وعبد الحميد الزهراوي) في اعمال مؤتمر باريس. فهو يأمل أن يؤدي فشل المطالبة بالاصلاح الى المطالبة بـ«نظام النفوذ الفرنسي» Régime de) (L'influence française يقول: «ان عضوي لجنة اللامركزية القاهرية المكلفين بالذهاب إلى مؤتمر باريس هما اسكندر بك عمون وعبد الحميد الزهراوي، وكلا الاثنين معروف في وزارتكم، الاول هو مسيحي ماروني، رئيس لجنة اللبنانيين في القاهرة وقد صرّح في العديد من المرّات اوضح التصريحات لصالح فرنسا، انه اخو داوود بك عمون الذي استقبل في العام الماضي من قبل السيد (Poincaré) في باريس، والثاني هو نائب حمص(١٥٦) السابق، الذي كلمت سعادتكم عنه في رسالتي المؤرخة في ١٥ نيسان [ابريل] ١٩١٣ رقم ١٦٥ والذي أعلنت عن ذهابه إلى سورية منذ عدة أسابيع، ولكنه بقي في القاهرة من أجل ذهابه المحتمل إلى المؤتمر العربي تحديداً، ان الانطباع الذي تركه النقاش معه والذي أرسلت لك تقريراً عنه في الرسالة التي سبق ذكرها يؤكد كل المعلومات التي جمعتها عنه، ان رأي الجميع بعبد الحميد الزهراوي هو أنه رجل شريف وصادق(١٥٧)، وأنه يريد خير بلده بكل اخلاص: لقد اقتنع أن النظام التركي قد أصبح وسيصير شؤماً على سورية إلا إذا حصلت اصلاحات لا يمكن التأمل بنيلها على كل حال من الباب العالي، أنه يأمل إذن لسورية في المستقبل بنظام يبرهن له على أنه الأكثر صلاحية لارجاع الازدهار إلى بلده. واعتقد أن عبد الحميد الزهراوي، حتى ولو كان قراره النهائي لم يؤخذ بعد يميل إلى التفكير أن هذا النظام هو نظام النفوذ الفرنسي. ان اختيار هذين المندوبين هو مرض إذن، وغداً يسافران من الاسكندرية إلى باريس»(١٥٨).

هذا، بيد ان دبلوماسيين فرنسيين آخرين يتنبهون إلى خطورة هذا المأزق الذي تتجه نحوه قنصلية بيروت، ووكالة (معتمدية) القاهرة في تركيزها على دعم المسيحيين أو على تضخيم أهمية «الحركة العربية» وأفقها الانفصالي عن الدولة العثمانية، ونقرأ في ذلك تقريراً مستقلاً مطولاً لاحد مستشاري وزارة الخارجية الفرنسية اندريه دوبوسك (André Dubosq)(١٥٩)

---

(١٥٥) M. Couget, consul général de France à Beyrouth, le 18 mars 1913, dans: Ibid., vol. 120, p. 59.
أنظر معالجة هذه النقطة في السياق السابق من هذا الفصل.

(١٥٦) هكذا وردت والمعروف انه نائب حماه.

(١٥٧) الواقع ان عبد الحميد الزهراوي كان يطرح مسألة العلاقة بالغرب في جانبها الحضاري والثقافي البحت، ويدعو للأخذ عن اوروبا وطلب مساعدتها ويغفل الجانب السياسي في هذه العلاقة، فكان يقول: «ان اوروبا ليست هي الغول وانما الغول سوء الادارة وفساد السياسة، ولو كانت أوروبا هي الغول لما ساعدت دولتنا بشيء». انظر خطبته في المؤتمر العربي الأول بعنوان: «تربيتنا السياسية،» ص٣٨.

(١٥٨) M.Defrance ministre de France en Egypte à M. son excellence le ministre des affaires étrangères, le Caire, 23 mai 1913, dans: M.A.E.F., *Archives diplomatiques : Turquie*, vol. 121, pp. 99 - 100.

(١٥٩) كلف من وزارة الخارجية بمهمة استطلاعية في سوريا ومصر، وقد جاء في مقدمة التقرير: «لقد شرفتموني بأن عهدتم الي بمهمة غايتها المراقبة المحلية لمدى النفوذ الذي اكتسبته بعض الدول في سورية =

وقد جاء سوريا في مهمة استطلاعية، فكتب تقريراً مفصلاً في عدة موضوعات. وحول موضوع الحركة العربية يقول: «أصل إلى دراسة مسألة ألقت عليها الاضواء حوادث قريبة العهد حصلت في بيروت، وأعني التظاهرات المعادية للاتراك التي قامت في شهر نيسان [ابريل] المنصرم والحركة العربية في سورية، أولاً يجب أن نتجنب تعظيم الوقائع لأننا بتنا نعرف الآن ما تقتصر عليه، ان بعض الافراد السوريين أو اللبنانيين الذين يهمهم تعظيم أهمية هذه الحادثة لم يتورعوا عن تنفيذ مراميهم اما في الصحف المحلية أو في الصحف الاجنبية، اذ رأوا انهم لمحوا فيها ما ينذر بثورة عارمة في سورية، وكذلك بنهاية النظام التركي الاكيدة، وواجب اوروبا أن تتخذ موقفاً من الصراع الذي سوف يبدأ بين المجالس(١٦٠) والسلطة»(١٦١).

ويحاول المراقب الفرنسي أن يعيد الأحداث إلى «حجمها الطبيعي». ولعل ايراد مقتطفات من نصوص التقرير تفيد في أمرين: أولهما، في استرجاع سياق ما حدث بعد خفوت الوهج الذي أوحاه للدبلوماسية الفرنسية المحلية. ثانيهما، في تقديم «خطاب دبلوماسي» فرنسي جديد سيكون له فاعليته في المنهجية السياسية الفرنسية تجاه سوريا في سياق الحرب الأولى ومرحلة ما بعدها. يقول (Dubosq): «بالتأكيد لا شيء يسمح بإنكار امكانية حصول حركة عربية في المستقبل، أما الحجة التي يرتكز عليها الذين يظنون أنها وشيكة الحصول فهي وجود المسلمين والمسيحيين في اللجان العربية بالقاهرة وبيروت وسواهما، إلا أنه من المؤكد أن هذا الواقع الأكيد لا يشكل معياراً لقيام الحركة المذكورة، ان الوهم المؤقت الذي أوحت به عقب اعلان الدستور وحدة المسلمين والمسيحيين الظاهرية قد تلاشى أمام مذابح أضنة(١٦٢). والسؤال هل أن هذا الوهم سيعود إلى الظهور مع الحركة العربية التي قامت في الوقت الحاضر؟ لقد تسنى لي في القاهرة وبيروت ودمشق أن اطلع على الآراء الحميمة التي باح لي بها بعض المسلمين الذين يحتلون مراكز مرموقة، فلقد صرح لي هؤلاء ببساطة أن الوفاق مع المسيحيين يبدو في نظرهم ضرورياً، لأن المسيحيين هم أذكى منهم وخصوصاً أكثر ثقافة منهم، وبالتالي فهم أجدر في اظهار مطالبتهم الخاصة. ومن جهة أخرى، صرّح لي مسيحيون اعضاء في المجالس بأنهم لا يرجون من حركتهم نفعاً عملياً، وأنهم لا يهيئون عن طريق انضمامهم إلى صفوف المسلمين إلا إلى تدخل فرنسا، وفضلاً عن ذلك، فإنهم ـ أي المسيحيين ـ خلافاً لما يعتقده المسلمون، يرون أنه ليس بإمكان سورية أن تحكم نفسها بنفسها إلا أنهم يتجنبون مواجهة المسلمين بذلك»(١٦٣). ويضيف: «لقد اعترف لي بعض المسيحيين بأنهم لا يهتمون بالإصلاحات التي تحصل في سورية كما قال لي المسلمون الشيء نفسه عن المطالب اللبنانية، لقد حدثوني عن الضم والحماية والاستقلال الذاتي والمملكة المستقلة، حتى أنهم حدثوني عن الجمهورية، ويبدو أن الفكرة الانفصالية لا تخيف أحداً، وإذا بدا أن النخبة الاسلامية الموجودة في اللجان تريد أن تظهر بمظهر الرافض لمثل هذا الانفصال، فلأنها ترى الحكمة في هذا الموقف أمام ولاء الشعب المسلم، وربما أمام الرأي العام الخارجي». ويضيف: «لن اعزو إلى كل هذه الأمور أكثر مما تستحقه من أهمية، إلا أنه يكفي أن تكون قد جرت على الالسنة حتى يصبح من الجائز لمن طرقت سمعه أن يلقي شكاً حول مدى الاتفاق، وأن بعض اعضاء المجالس من المسيحيين يعتمدون على سخائنا

= وفلسطين، ومن ثم البحث عن الوسائل العملية لمكافحته، كما نصحتموني في الوقت نفسه بأن أحلل بقدر الامكان اهمية الحركة العربية، ثم انكم اجزتم لي اخيراً ابداء الرأي حول المستقبل الذي ينتظر عدداً من مشاريعنا القائمة أو المنوي اقامتها في المناطق التي علي زيارتها».
M.A.E.F., Ibid., vol. 122, pp. 137 - 170, Paris, 30 juin 1913.

(١٦٠) يقصد مجالس الادارة التي شاركت في وضع المطالب الاصلاحية في الولايات.

(١٦١) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٦٠.

(١٦٢) قامت هذه المذابح ضد الارمن، وقد جرت في الفترة ١٨٩٤ ـ ١٨٩٦. انظر:
Hrant Pasdermadjian, *Histoire de L'Arménie depuis les origines jusqu'au traité de Lausanne*,2ème ed. (Paris: H. Samuelian, 1964), pp. 346 - 348.

(١٦٣) M.A.E.F., Ibid., vol. 122, p. 161.

للحصول على مراكز تدر عليهم ربحاً مادياً وذلك لقاء دعايتهم وحسن خدماتهم»(١٦٤). «بالاضافة إلى ذلك، فإن الجمهور لم يقتنع بتاتاً بآراء المجالس وكثير من المسلمين يتمنون استمرار الوضع الراهن مخافة أن يعلو شأن المسيحيين عليهم في ظل نظام ليبرالي كما نشرت ذلك بعض الجرائد»، ويستبعد (Dubosq) أن تنشأ في القريب العاجل، حركة عربية متجانسة وقوية فـ «اختلاف الطوائف ليس الأمر الوحيد الذي يشق في الواقع صفوف العرب [. . .]، فإن البلاد التي يسكنها العرب مثل سورية والحجاز واليمن ونجد وبلاد ما بين النهرين تكشف عن مظاهر شديدة التباين، كما أنه لا يمكن اجتيازها اجمالاً إلا بصعوبة، ولا يعيش فيها السكان الا جماعات صغيرة منفصلة الواحدة عن الأخرى ولا تشكّل مجموعة وطنية، ان الاشخاص الذين اتحدوا لانشاء هذه الحركة يشكّلون فيما بينهم صورة مختصرة لهذه التجزئة، ولا نعتقد أن الأمر قد يكون عكس ما تقدم»(١٦٥). ويضيف: «ان العرب لم يصلوا بعد إلى تلك الدرجة من الترقي، حيث العواطف والطموحات تذوب في طموح واحد مشترك هو خلاص البلد، ان ثمة كبرياء هائلة جداً هي الخط المميز للاخلاق العربية، تدفع كل واحد منهم لاعتبار نفسه متفوقاً على اقرانه، وتجعل كل تحرك مشترك أمراً مستحيلاً. وإلى جانب الكبرياء الفردية هناك عند العرب كبرياء جماعية وكبرياء العائلة والقبيلة وما يمكن تسميته بـ «الديانة الصغيرة». ذلك أن المسلمين والمسيحيين ينقسمون إلى اتباع طقوس مختلفة، ويبدو في هذه الظروف أن حركة جماعية ليست وشيكة الوقوع، وإذا ما نظرنا عن قرب إلى الحركات التي حصلت حتى الآن في البلاد العربية للاحظنا أنها لا تتطابق في أي نقطة، فالاسباب التي أدت إلى نشوئها متنوعة جداً ونجهد بدون جدوى لاعطائها طابعاً وحدوياً ليس فيها. ولكن هذا لا يثبت مجدداً، أن ما سمي قبل الأوان بـ «الحركة العربية» أمر يستحيل حدوثه أبداً»(١٦٦).

هذا الوصف الذي يقدمه التقرير وبغض النظر عن مدى الصحة أو الخطأ على صعيد الاستنتاج السياسي وطريقة فهم الانقسامات العربية داخل سوريا وخارجها، يمثل معطى من معطيات السياسة الفرنسية في طريقة فهمها التركيب الاجتماعي والسكاني للبلاد، واشكال التعاطي مع عناصر هذا التركيب في المراحل اللاحقة. فهو إذ يقلل من أهمية ما سماه بعض القناصل بـ «الحركة العربية» في المرحلة الراهنة، يستعيض عن غيابها في اقتراح سياسة عملية تجاه الطوائف أو ما يسميه «الديانات الصغيرة» المختلفة من مسيحية واسلامية.

لهذا، فهو يقترح حلولاً عملية لا تذهب باتجاه الحديث عن «الخلافة العربية»، ومزاحمة المشروع البريطاني (اتحاد مصر وسوريا) على أرضيته، بل باتجاه كسب «ود المسلمين» عملياً، والتركيز في هذا النهج على مدينة دمشق والبدء بكسب الصحافة الاسلامية أولاً. ويقترح في هذا المجال تقديم اعانة مالية لجريدة «المقتبس» الدمشقية التي يرئسها محمد كرد علي، يقول: «إن هذه الجريدة الاسلامية هي احدى اشهر جرائد سورية في مدينة كدمشق وستقدم لنا مساعدة فائقة في هذه الفترة التي استطعنا فيها توجيه جهودنا نحو المسلمين، فبفضل هذه الجريدة وحدها سنخلق ونتعهد في صفوف العائلات الاسلامية الكبرى التي يتقولب رأي الآخرين برأيها شعوراً ودياً حيال فرنسا، وهنا لا أتحدث فقط عن عائلات الامراء التي يجب ألا نبالغ في تقدير نفوذها، وهو لا يفوق ما لاكثرية العائلات العربية الغنية من نفوذ، بل إني سأتناول كل هذه العائلات الغنية الكثيرة العدد»(١٦٧).

ويقترح أيضاً أن تكون الاعانة الموجهة الى جريدة «المقتبس» الاسلامية أكبر من تلك

---

(١٦٤) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٦١. (أ. دوبوسك).
(١٦٥) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٦٢.
(١٦٦) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٦٣.
(١٦٧) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٥٣ و١٦٣.

التي تقدم لجريدة (Réveil) المسيحية، و«بالنظر الى هوية صاحب «المقتبس»، يجب أن يترك هذا الامر بتصرف ممثلنا في دمشق الذي بفضل كثير من الحنكة والمعرفة العميقة بالانسان وبالامور الشرقية، قد تمكّن سابقاً، كما امكنني الملاحظة، من كسب ود المسلمين حيالنا»(١٦٨).

وتستقر دبلوماسية القنصلية الفرنسية في دمشق على هذا الخط في تعاملها مع مسلمي سوريا: محاولة للاتصال بمحمد كرد علي، محاولة التقرّب من العائلات الدمشقية النافذة، استمالة بعض الصحف الاسلامية، وتخصيص بعض المنح للطلاب المسلمين للدراسة في جامعات فرنسا(١٦٩).

ويبدو من خلال متابعة مراسلات قنصلية دمشق، ان دبلوماسية قنصلية دمشق سارت على هذا الخط في تعاملها مع الوضع السوري، فهي تتعامل معه على أساس تركيبه «الطوائفي»، وعلى أساس استمالة كل طائفة على حدة. ويعبر قنصل فرنسا في دمشق عن هذه الوجهة التي استساغها في عمله الدبلوماسي كطريقة في التعامل مع العمل السياسي المحلي وفهم اشكال تعبيراته واتجاهاته، يقول: «يتزايد اعتقادي بأن الدين في الشرق هو حقاً أساس كل شيء، وبرأيي لا ينبغي ابداً أن يغيب الدين عن بالنا عندما نحكم على الاحداث والمشاعر والتيارات، وبالطبع لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار هنا كما في كل مكان آخر المصالح المادية، لكننا مضطرون في آخر التحليل الى الاعتراف بأن الدين يتدخل دائماً، ويبدو ان المحافظ الاكثر تخلفاً والثوري الاكثر تقدماً والموظف المدني أو العسكري، والذي درس في باريس كما الذي تثقف في برلين، يتصرفون جميعهم سواء كانوا مؤمنين أو أحرار التفكير (Libres penseurs)، كما لم يعرفوا قط أي شيء آخر غير الكتب المنزلة»(١٧٠). ويضيف: «ومهما تكن ضرورة مراعاة الدين الاسلامي الذي تنتمي إليه الأغلبية الساحقة من السكان، فليس من رأيي التقليل من أهمية الدور الذي تلعبه بقية الاديان أو الطوائف سواء كل على حدة، أم بعضها ضد البعض الآخر، أم جميعها في مواجهة الحركة الاسلامية»(١٧١).

هذا النهج الذي تختطه قنصلية دمشق في عملها الدبلوماسي حيال تعبيرات العمل السياسي المحلي المحكوم دائماً وفق هذه الرؤية بالموقع الديني والطائفي، سيشكل دليل العمل تجاه المجتمع السوري باعتباره مجموعة طوائف أو ديانات صغيرة ـ على حد تعبير (Dubosq) ـ وسنلاحظ تأثير ذلك على عمل البعثات العلمية وأعمال الخبراء الذين كانت توفدهم فرنسا إلى سوريا، وعلى توجهات الاحتلال الفرنسي ثم الانتداب.

---

(١٦٨) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٥٣.

(١٦٩) يذكر القنصل الفرنسي في دمشق انه قام بمقابلة محمد كرد علي، وأنه يبحث عن طريقة مناسبة لتقديم الاعانة، ويختم رسالته: «ارجو معاليكم في الوقت نفسه أن يمنحني كما يفعل في بيروت مبلغاً من المال يقتطعه من الاعتمادات الخاصة لأتمكن من الاستعلام تماماً عما يجري في ولاية دمشق الواسعة، حيث تتحرك في هذه الفترة من الفوضى التي نجتازها، أنواع شتى من العناصر المشاغبة من دروز مقيمين وبدو رحّل، وحيث كل انواع الدسائس يحيكها عملاء انكليز وألمان ونمساويون وايطاليون، وحيث يتواعد مئة مبعوث انكليزي أو مصري أو مؤيد لحركة الجامعة العربية (Pan Arabism)».
Consul général de France à Damas, le 7 avril 1913, dans: Ibid., vol. 120, p. 149.

(١٧٠) Consul général de France à Damas, le 19 février 1914, dans: Ibid., vol. 124, pp. 1 - 23.

(١٧١) المصدر نفسه، ج ١٢٤، ص ٢٣.

صحيح ان التطمين الانكليزي كان قد هدّأ نسبياً من المخاوف الفرنسية التي كانت تثيرها علاقات الدبلوماسية البريطانية مع المقيمين السوريين في القاهرة والاسكندرية من جهة، لكنه دفع من جهة ثانية رجال الاعمال الفرنسيين الى تكثيف نشاطهم في سوريا في سنتي ما قبل الحرب، وذلك باتجاهين: توسيع النشاط التعليمي وزيادة التوظيف المالي. وضمن هذه المشاريع ربطت جامعة القديس يوسف بجامعة ليون، وقام بول هوفلان (Paul Huvelin) الاستاذ بكلية الحقوق في ليون (Rigollot) مدير «الكلية المركزية الليونية» بمهمة تنظيم بعثة إلى سوريا ودراسة امكانية تأسيس «كلية حقوق» ومدرسة مهنية في بيروت. ولدعم هذه المبادرة اسس في عام ١٩١٣ «الرابطة الليونية لاتحاد التعليم العالي والتقني في الخارج»، وقد ضمت هذه الرابطة الى جانب الاساتذة الجامعيين عدداً من رجال الأعمال ولا سيما كبار تجار الحرير (Ennemond . Morel et Louis Guérin)

وكان أن افتتحت كلية الحقوق في بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩١٣، وأنيطت مهمة الادارة والتدريس إلى اليسوعيين بينما كانت جامعة ليون تشرف على التعليم وتقدم الشهادات(١٧٢).

ووفق النموذج نفسه، افتتحت المدرسة المهنية التي كان ينبغي أن تسبق تنظيم «كلية هندسة» على صورة «الكلية المركزية الليونية». وحدد موعدها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٤ (وطلب رئيس جامعة ليون من غرفة تجارة ليون، المساهمة في تمويل هذه المدرسة المهنية التي ستخرّج مهندسين ومساعدين محليين يعملون تحت اشراف مهندسي ومديري الاشغال الفرنسية، ويذكر رئيس الغرفة بأن الليونيين «يملكون مؤسسات مهمة في هذه المنطقة: مصانع لحل الشرانق، سكك حديد مناجم، وتقرر الغرفة مبلغ ٦٠٠٠ فرنك يتوزع بين «الموازنة العامة» و«موازنة الحرير» حيث إن المدرسة تلبي مصلحة عامة»(١٧٣).

هذا التحرك لرجال الاعمال الفرنسيين مدعوماً بغطاء «جامعي»، شكّل ركيزة المطالبة الفرنسية «الحكومية» بسوريا، وعلى موازاته تشكّلت لجنة رسمية «لجنة الشؤون السورية» مهمتها ان ترسم حدود سوريا. وتضع هذه اللجنة تقريراً يتضمن التحديد التالي: «ان الاراضي غير الواضحة لسورية ينبغي أن تحدد. ويبدو أن منطقة النفوذ الفرنسي التي نطلق عليها هذا الاسم (سورية) يجب أن تشمل ولايات: بيروت، ودمشق وقسماً من ولاية حلب ومتصرفية فلسطين. ان حدود هذه المنطقة يمكن أن ترسم بخط ينطلق من رأس الستخان (Alastchan) جنوبي خليج الاسكندرون(١٧٤)، ويصل الى حلب شاملاً هذه الاخيرة. ومن هذه المدينة يمتد على طول الضفة اليمنى من الفرات، حتى النقطة التي ينعطف فيها هذا النهر فجأة نحو

---

(١٧٢) Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919: Les Bases d'une interventions,» p. 304.

(١٧٣) هذه المعلومات مستقاة من: المصدر نفسه، ص ٣٠٤-٣٠٥.

(١٧٤) نلاحظ أن لجنة الشؤون السورية تضع عام ١٩١٣ الاسكندرون خارج حدود سوريا المطالب بها، بينما ستؤكد غرف تجارة ليون ومرسيليا خلال الحرب، كما سنرى، على الاسكندرون وكيليكية كجزء من سوريا الكاملة (Syrie intégrale). انظر:
Note de la comission des affaires syriennes, le 9 mars 1913, dans: M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie,* vol. 119, p. 201.

الجنوب، شاملاً بذلك المنطقة الساحلية وكل الداخل الممتد حتى المنطقة الصحراوية التي تقطنها القبائل البدوية المتمردة على كل سلطة. ومن ناحية الجنوب ترتسم الحدود بخط يذهب من معان الى غزة الى المرتكزات الرئيسية الاربعة للمنطقة المحددة على هذه الصورة، حيث يشكل لبنان الماروني قلبها هي: حلب، بيروت، دمشق، القدس»(١٧٥).

أما بشأن السياسة التي ينبغي على الحكومة الفرنسية أن تسير عليها في سوريا فتنصح - بعد أن كانت الاخبار عن التحركات «الاستقلالية» أو الانفصالية، قد هدأت في سوريا - بالموقف التالي: «ان الحكومة الفرنسية ليس لديها في الظروف الحالية اية مصلحة لاستعجال انهيار تركيا الاسيوية، فموقفها من سورية يجب أن ينبع بصدق من مبدأ تمامية (Intégrité) الدولة العثمانية، وأن لا يستهدف أي كسب توسعي في الأراضي»(١٧٦) الا أن اللجنة تستدرك: «لكن إذا لم تكن لسياستنا السورية طموحات، فينبغى أن تكون سياسة حذر، لذلك يجب أن نبذل الجهد ليس فقط لضمان انقاذ (تركتنا) المعنوية والمادية التي كسبناها في هذه المناطق عبر جهود طويلة، ولكن لتمتين وانماء انجازنا كي نكون في مستوى التحرك حين اللزوم»(١٧٧).

ولم يقدر لسياسة الحذر التي تدعو اليها «لجنة الشؤون السورية» في وزارة الخارجية الفرنسية أن تستمر طويلاً، فانفجرت الحرب العالمية الأولى لتعطي للسياسات الدولية ومن بينها السياسة الفرنسية، ابعاداً جديدة للتحرك الموعود، سواء في اطار المنطلقات التي بدأها كتشنر في القاهرة مع الامير عبد الله، أم في اطار الارشادات التي يقدمها (Dubosq) للسياسة الفرنسية حول: التركيب الطوائفي والقبلي لسوريا وضعف الرهان على «حركة عربية» مستقلة موحدة.

خامساً: استنتاجات: من نظام الولايات في مرحلة التنظيمات ١٨٦٤ إلى نظام الولايات الجديد في العهد الدستوري ١٩١٣

كان الاتحاديون، وبعد عودتهم إلى السلطة أثناء انهماك الاصلاحيين العرب في سوريا بإعداد اللوائح الاصلاحية في بيروت ودمشق وملاحقة المطالب على أثر مؤتمر باريس، قد وعدوا بإصدار قانون جديد للولايات. وكان أن صدر هذا القانون في حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، ولم يكن ليحمل أي أمل بالنسبة إلى مطالب الاصلاحيين. بل على العكس جاء القانون، وعلى نقيض آمالهم في توسيع صلاحيات مجالس الادارة المحلية في الولايات، فهو يوسع صلاحيات الوالي التركي الى حدود سلطات شبه مطلقة في شؤون علاقته بمجلس الادارة(١٧٨). إذاً كان الاتحاديون مصممين على المضي في سياسة تشديد مركزية الحكم على

---

(١٧٥) المصدر نفسه، ج ١١٩، ص ٢٠٢.
(١٧٦) المصدر نفسه، ج ١١٩، ص ٢٠٢.
(١٧٧) المصدر نفسه، ج ١١٩، ص ٢٠٠.
(١٧٨) انظر المواد المتعلقة بصلاحيات الوالي، في: برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٤٨٢ - ٤٨٨.

الولايات، ولم تأت ملاحظة الملحق التي تقول بـ «جواز استعمال اللسان العربي في الاستنطاق والمحاكمة وتنظيم الاعلامات»(١٧٩)، الا تأكيداً على اغفال مطلب «اعتبار اللغة العربية رسمية في الولايات العربية»، وامعاناً في المضي في سياسة «العثمنة» على مستوى السلطة المركزية وفي سياسة «التتريك» على مستوى «المشروع القومي» الذي تحلم به النخبة العسكرية.

في هذا السياق التاريخي، ومنذ مرحلة التنظيمات الأولى التي استهدفت الانقاذ، وحتى آخر «اجراء تنظيمي» في عمر الدولة العثمانية، كانت السلطنة العثمانية تسير نحو حتفها من خلال منطق التشبث بنقل نموذج «الدولة القومية المركزية» الذي انتجته الحركات القومية في أوروبا (فرنسا، ايطاليا، المانيا)، دون الانتباه الى أن ما امّن عناصر الاجتماع السياسي في استمراريتها التاريخية الطويلة هو ذاك الاستقلال النسبي الذي قام في القديم بين «الهيئة الحاكمة» ومختلف السلطات المحلية الموجودة في مجتمعات الاطراف، فضلاً عن الدور الذي لعبته المؤسسات التاريخية الاسلامية، واستقلالية الملل غير الاسلامية في احداث هذا الاستقلال(١٨٠) القائم على السلطات الوسيطة.

وعندما حاولت الدولة العثمانية أن تلغي نظام الالتزام الذي ادى الى تقهقر الريف، وساهم في تفكيك المجتمعات العثمانية، وتفجير الصراعات ما بين ولاتها وامرائها (وذلك عبر حركة التنظيمات التي ابتدأت بخط كلخانة عام ١٨٣٩)، وأن تمركز الدولة عبر اجهزة ادارية ومجالس تمثيلية للملل والطوائف، كانت بذلك تطرح صراعاً مع طرفين: مع الفئات التي استفادت من عملية التفكك ووظيفة الالتزام (تجار واعيان المدن)، ومع الفئات والعصبيات الريفية التي كانت تمارس سلطات محلية شبه مستقلة عن المركز. اضافة الى ذلك، كانت الملل غير الاسلامية التي دخلت في مشاريع حماية الدول الكبرى تستفيد من جهة من الجانب «المساواتي» في التنظيمات فتقوّي مواقعها، ومن جهة ثانية وبسبب ضغط هذه الدول وحرصها على أن تستمر مبررات التدخل في شؤون الدولة العثمانية، كانت تقاوم علمية الاندماج ومركزة الدولة. ففي هذا السياق يندرج على سبيل المثال موقف الموارنة من مسألة المشاركة في مجلس

---

(١٧٩) المصدر نفسه، ص٤٨٨.

(١٨٠) يشير جب وبوون الى «علاقة الاستقلال» هذه فيقولان: «ولقد قسّم الاستقلال الذاتي الذي كانت تتمتع به الشعوب الخاضعة للحكم العثماني، وهو الاستقلال الذي كانت تدعمه الحقيقة الخاصة بأن كلاً من المدن والقرى كانت تميل في معظم الأماكن الى الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية، قسّم هذه الشعوب إلى وحدات كثيرة ذات وضع شبه مستقل لا يتأثر استقرارها إلّا تأثراً قليلاً بالتقلبات السياسية التي كانت تتعرض لها الامبراطورية ككل. وكان أي ولاء اوسع مما يتسنى للأفراد المنتسبين الى هذه الوحدات ان يقروه ولاءً دينياً أكثر منه سياسياً، واذا كان بإمكان اكثر المسلمين استمساكاً بالاسلام الحق أن يخضعوا للسلطان بوصفه اماماً، فإن هذا الخضوع كان اضعف من مشاعرهم ازاء الوحدة التي كانوا هم من أعضائها». انظر: هاملتون جب وهارولد بوون، **المجتمع الاسلامي والغرب**، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، ٢ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ج ١، ص ٢٢٥.

«المبعوثان» في عامي ١٨٧٦ و١٩٠٨[١٨١]، وبالنسبة إلى العصبيات والسلطات المحلية شبه المستقلة يندرج موقف دروز حوران وعلويي الجبل في سوريا والزيدية في اليمن، وقبائل الحجاز، وهو الموقف المقاوم لمركزة الدولة ولاختراق هذه الاخيرة للسلطات المحلية ولمحاولتها دمج المجتمعات المتعددة القوميات في «دولة قومية واحدة».

كل هذا فتح على صراعات أهلية حادة مع محاولة بناء «الدولة القومية» العثمانية الجديدة، وادّى الى انقطاع واضح في طبيعة العلاقات بين السلطات المحلية الاهلية من جهة، والسلطة المركزية في استامبول من جهة ثانية، انقطاع نقرأ آثاره في بعض التعليقات الصحفية في القاهرة بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٤. فقد علّقت «الاهرام» عام ١٩١١ على الثورات المتعاقبة عام ١٩١٠ (ثورة اليمن وثورة دروز حوران) ـ وكانت ثورات موجهة ضد الحاق هذه المناطق بالادارة العثمانية المباشرة ـ علقت بما يلي: «ان الحكام ارادوا أن يقلبوا البلاد التي كانت تتمتع سابقاً ببعض الامتيازات في مدى ثلاث سنين قلباً سحرياً، فيحولونها من حال ربيت عليه منذ مئات السنين إلى حال لم تألفها ولم تتعلمها، فكانت النتيجة ان الذين لم يألفوا دفع الأموال الاميرية تذمروا من دفعها، والذين لم يعتادوا الخدمة العسكرية صعبت عليهم الخدمة، والذين لم يخضعوا لنظام المحاكم واحكام القوانين عدّوها بدعة، والذين كانوا في بلادهم سادة مستبدين عدوا مساواتهم بالفلاحين اذاة، والحكومة نفسها ارادت أن تسرع وليس في يدها مال ولا دخل فلا ترى الا البنوكة تطرق أبوابها، واراد الاتراك نشر لغتهم التي لم تتعلمها الطوائف والامم التي حكموها سبعمائة سنة، فتسرّعوا بإكراه الناس على تعلمها، فأيقظوا الذين لا لغة لهم مدونة بالكتب الى خلق لغة وآداب، والذين لهم لغة على الصياح في وجه الحكومة خوفاً عليها، فالتسرّع جاء من كل جانب، فأفضى الى الشكوى من كل جانب»[١٨٢].

وهذا التمييز بين المرحلتين يلمح اليه ندرة مطران نفسه عضو المؤتمر العربي الأول وأحد منظميه، فيجعل من مرحلة ما قبل التنظيمات مبرراً تاريخياً للمطالبة باللامركزية للولايات العربية[١٨٣].

وكانت آخر صيحة تصاعدت من داخل تركيا نفسها، بل من داخل الاسرة العثمانية الحاكمة نفسها تحذّر من مغبة «المركزية»، هي صيحة ابن اخت السلطان البرنس صباح الدين، اذ وجه الى السلطان كتاباً جاء فيه: «يترتب علينا يا صاحب الجلالة ان نعترف بهذه الحقيقة مهما كانت مرّة، وأن نعلم أن لا عدو الا انفسنا، فلا ايطاليا ولا دول اوروبا تقتلنا، بل نحن الذين نقتل انفسنا، لأن جرثومة الضرر والشرر في خمولنا وفي ضعف حركتنا الذاتية السياسية التي منعتنا من التقدم والارتقاء، فخمولنا هو سبب قعودنا وسياستنا المركزية هي سبب خراب بلادنا. لا يحق لنا أن نقول ان الممالك المتحدة تقتل بلادنا الآن، بل يجب علينا أن نقول أن الدولة العثمانية تنتحر»[١٨٤].

---

(١٨١) قارن عن ذلك: كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي، ص ١٦٧، ١٧٩ و٢٢٥ ـ٢٣٦.

(١٨٢) الاهرام، ١٩١١/٨/١، نقلاً عن: برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢١٩.

(١٨٣) انظر ما سبق حول الحديث عن خطبة ندرة مطران في المؤتمر.

(١٨٤) وردت في: برو، المصدر نفسه، ص ٤١٨ ـ٤١٩.

وفي المرحلة التي وصل فيها مشروع المركزة الى حده النهائي في قانون الولايات الجديد، وفي الجهود الفكرية والثقافية التي بذلت من أجل مشروع القومية العثمانية عن طريق التتريك، كانت السلطات المحلية العائدة للملل او للنخب والتجار في المدن السورية، أو للعصبيات المذهبية والقبلية الممتنعة في الاطراف والجبال عن الاندماج بالدولة القومية العثمانية تبحث عن «مشاريعها البديلة». وهذا البحث الذي جاء في سياق استحالة أن تتحول السلطنة إلى «دولة قومية حديثة»، كان يتشكّل في خطاب سياسي يراوح بين صيغة الاصلاح واللامركزية الادارية، وصيغة «الاستقلال القومي» ضمن حدود جغرافية تتحدد من موقع الجماعة أو النخبة، اي من موقع التمثل الايديولوجي للتاريخ والثقافة والمصالح الفئوية. وهذا البحث الذي يجيء في مسار التفكك الداخلي للمجتمعات العثمانية وانفكاك هذه الاخيرة عن الدولة، يأتي أيضاً في سياق تاريخي يتسم باستكمال مراحل تقسيم ولايات السلطنة ما بين الدول الكبرى، والسيطرة على مناطق النفوذ التي تشكّلت على قاعدة تكثيف التوظيف المالي، والحصول على امتيازات سكك الحديد والمرافىء، وتشجيع الجهود التعليمية والثقافية.

وهكذا بين البحث المحلي عن البديل، وبين مقارنة الاندماج بمشروع الدولة المركزية العثمانية من مواقع مختلفة، وبين الصراع الدولي للسيطرة على مناطق النفوذ، ترتسم صورة معقدة لمرحلة الانتقال من العثمانية الى «الدولة الجديدة». صورة ينفجر فيها الوضع الدولي في حرب كبرى، وتختلط فيها البرامج المطلبية المحلية وترتبك المقاومة الشعبية ويتموّه مشروع السيطرة الغربية بصيغ وشعارات. فالبرنامج المحلي ليس واحداً، والمقاومة الشعبية ترتكز على معطيات اهلية واجتماعية صلبة، ولكن يمكن اختراقها من خلال الاحساس بالفرق ما بين المعاناة حيال القمع التركي المركزي الاخير وبين الأمل بتأسيس دولة جديدة تغذيه وعود الدول الكبرى في مناطق نفوذها. ولعله في هذا الاطار، تحددت اشكالية البدائل الفكرية والسياسية في العمل السياسي المحلي اثناء انهيار الدولة العثمانية واستقبال المشاريع الغربية.

خاتمة: من مأزق المشروع العثماني إلى تعددية السلطات ومشاريع الدول

إن ما طمح اليه البحث الراهن هو متابعة المسار التاريخي لتحولات السلطة وأنماطها في مجتمع كان قد خضع لتجربة الحكم العثماني قروناً عديدة، وحمل في داخل تركيبه ومؤسساته الأهلية والسلطانية خصائص «الملك القائم على العصبية» (وفقاً لتعبير ابن خلدون)، وتراث صيغة «الولاية» (وفقاً لتجربة الدولة السلطانية التي أرسيت في سياق التاريخ الاسلامي)، ومرجعية النص الشرعي المتمثل بفتاوى هيئات الفقهاء المعينة من قبل السلطان، إلى جانب جملة من معطيات التاريخ الاجتماعي وظواهره القائمة على الأعراف والتقاليد في المدنية والأرياف: كمعطى الامارة والعصبية العائلية، وانكفاء بعض الطوائف ذات الخصائص المذهبية في الارياف والجبال، وظاهرة التنظيم الطوائفي الحرفي والعائلي في المدن.

هذه الظواهر، حاولنا أن ندرسها من خلال ابراز بعض التفاصيل أحياناً، ولكن مع الحرص في أن تأتي المعالجة تركيبية ومنتظمة في ابراز ما سميناه «السلطات الأهلية» أو «الوسائط السلطوية» للهيئة الحاكمة التي تمثل السلطة العثمانية.

ولقد كان الهدف من استعادة سمات السلطنة العثمانية وخصائص مجتمعها التقليدي، ومن خلال دراسة معطيات محددة من تاريخ بلاد الشام، هو اعطاء صورة عما كانت عليه نماذج السلطة والمجتمع والعمل السياسي قبل مرحلة التنظيمات، كما كان الهدف أيضاً هو التمكن من فهم اشكال احتواء هذه النماذج واستقبالها للتنظيمات العثمانية الجديدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعلى الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لقد كان من أهم مظاهر هذا «الاستقبال الاحتوائي» الذي درسناه في مرحلة التنظيمات:

- التقاطع بين حكم الأعيان وصيغة الالتزام في النظام العثماني القديم من جهة، وبين الادارة العثمانية الجديدة ونظام الأرض الجديد (الطابو) من جهة ثانية.

ـ التداخل والتمايز بين نظام القضاء القديم في المحاكم الشرعية ونظام الملل من جهة، وبين مؤسسات وقوانين المحاكم النظامية من جهة ثانية.

ـ التشابك بين التنظيم التجاري والحرفي المديني التقليدي من جهة، وغرف التجارة والبلديات والضابطية من جهة أخرى.

وكل هذا كان يترجَمُ حالةً مأزقية في تحوّلات المجتمع والسلطة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. لكن هذه الحالة لا تتزامن مع وضعية اجتماعية داخلية في تلك التحوّلات فحسب، بل إنها تتزامن أيضاً مع الصراع الدولي الذي زاد احتدامه منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ويبرز بصيغ من المشاريع السياسية والاقتصادية في الولايات العثمانية. كما أن تجربة التنظيمات ولاحقاً تجربة الدستور تزامنتا بدورهما وتداخلتا مع تجربة العمل السياسي المحلي الذي بدأ يقدم حلولاً متضاربة وأفكاراً متعددة لمواجهة المسائل التي طرحت في سياق الاصلاح العثماني والسياسات الدولية الأجنبية. فقد تعددت الاطروحات السياسية في العمل السياسي العربي (المشرقي)، فحمل بعضها نزعة عثمانية تمحورت حول الاصلاح واللامركزية، وحمل بعضها الآخر نزعة استقلالية عبّرت عن نفسها في محاولة ابراز خطاب قومي.

وهكذا أضيف الى تعددية السلطات الأهلية في المجتمع المحلي والى تقاطع المواقع وتشابكها وتداخلها بين النظام العثماني القديم والتنظيمات الجديدة، تعددية في الولاءات السياسية لدى النخب المستجدة والمجموعات الاجتماعية الباحثة عن صيغة «وطن» و«أمة» و«دولة». وكان يغذي هذه التعددية الأخيرة تأزم الصراع الدولي في سنوات ما قبل الحرب الأولى وانفجار هذا الصراع في حرب وضعت حداً للمشروع العثماني على اختلاف أشكاله.

لقد اكتفينا بابراز الجانب الثقافي ـ الاجتماعي في الاطروحات والبرامج السياسية التي برزت حينذاك. وإذا كانت تلك الاطروحات تتصدى من مواقع أصحابها، من زاوية انتمائهم الثقافي ـ الاجتماعي، لمقولات الدولة والأمة والوطن والقومية، فإن هذه المقولات لم تشكل في حدود دراستنا موضوعاً لبحث خاص في النظرية السياسية، بل مجرد شواهد على خطاب سياسي أنتج في مرحلة حاسمة من تاريخ تحول السلطة والمجتمع، هي مرحلة انفكاك وتفكيك السلطنة العثمانية وانفتاح ولاياتها على احتمالات تاريخية عديدة.

وإذا كنا قد شدّدنا في هذا الجانب أيضاً على المرحلة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، فليس لأن المرحلة اللاحقة التي تشكّلت فيها الدولة الاقليمية الحديثة في المشرق العربي في ظل الوصايات والانتدابات الاجنبية غير أساسية في الكشف عن جذور الدولة المحدثة وأصول العمل السياسي العربي الراهن، بل لأن مرحلة الانتدابات والسيطرة (وهي المرحلة التي تكرّست فيها التجزئة السياسية المعاصرة)، حملت معها الكثير من معطيات التوظيف السياسي لمأزق الاصلاح العثماني ولوضعيات القوى الاجتماعية التي نشأت في مرحلة التحول من النظام العثماني القديم الى مرحلة التنظيمات الجديدة.

لقد تمثّل هذا المأزق بشكل أساسي في عجز الدولة أن توحّد مجتمعاً متنوعاً ومتعدداً، وأن تضبطه في أطر تنظيمية واحدة وادارة مركزية قوية، في وقت تعددت فيه مشاريع السلطات المحلية في الولايات، كما تعدّدت فيه سياسات مناطق النفوذ من قبل الدول الغربية..

لقد كان الوجه البارز في التنظيمات العثمانية هو وجه المركزية السياسية والادارية الصارمة ـ الوجه الذي برز مع سياسة السلطان عبد الحميد مركزية استبدادية سلطانية، ومع حزب الاتحاد والترقي دكتاتورية «عسكرية» ذات طابع عنصري تركي. وفي المقابل كانت القوى الاجتماعية التي نزعت نحو بناء سلطاتها المحلية سواء من خلال المجالس الادارية للولايات والأقضية، أم من خلال ممانعتها عن الالتحاق بالمركزية العثمانية، تبحث عن مرتكزات ثابتة لسلطاتها. وكانت السياسات الأوروبية في هذا الوقت ترصد اتجاهات هذه القوى لتوظف ما يتلاءم منها في مشاريعها السياسية الخاصة. والنتيجة المترتبة على هذا التقاطع بين النزعات المحلية والسياسات الغربية هي شيوع حالة من الفوضى السياسية في الولايات، كان قد شكا منها مدحت باشا من موقعه كوالٍ عثماني؛ كما أن تقارير القناصل في عواصم الولايات كانت قد رصدتها ودرست مظاهرها الاجتماعية واتجاهاتها المستقبلية.

ولعلَّ ما كتبه المستشار الفرنسي في وزارة الخارجية الفرنسية في ٣٠ أيار/ مايو عام ١٩٢٠، يعكس وظيفة هذه الحالة من الفوضى السياسية كما يفهمها العقل الاستراتيجي الغربي. يقول هذا المستشار: «وفي البلاد التي كانت سابقاً جزءاً من الامبراطورية العثمانية، أدّى التعارض التاريخي المزمن بين مفهومي الدولة والأمة الى نمو العقلية الفوضوية، وكتب على السكان ان يشكلوا تجمعات صغيرة أقوامية (Ethniques) أو اقليمية. وهذا الواقع مناسب لنا لأنه يجعل من تصميم المعارضة أمراً صعباً في البلاد. ولكن من جهة أخرى ان تفتيتاً أكبر يمكن أن يضعنا في وضع يتساوى في الارباك.» ويستنتج المستشار ما يلي: «لذلك من المناسب اذن ان ندفع بجدية لدراسة التجمعات الاثنية (Groupementséthniques) المهيأة لتشكيل الاستقلالات الاقليمية الأولى (Autonomies régionales)»[1].

والواقع أن هذا الفهم الغربي لظاهرة ما يدعوه المستشار الفرنسي «التعارض التاريخي بين مفهومي الدولة والأمة»، يصدر عن رصد الحالة المأزقية التي عانتها التنظيمات العثمانية في محاولتها مركزة الدولة، أي في محاولتها التوحيد الاداري والمؤسساتي والقانوني لمجتمعات متنوعة من حيث اللغة والدين والقوميات والمذاهب والأعراف والتقاليد. الأمر الذي أدّى الى قيام عددٍ من الحركات السياسية الممتنعة عن الالتحاق بالمركزية الادارية في اطراف الولايات العربية، وبشكل خاص في المناطق الريفية الجبلية.

وإذا كانت هذه التنظيمات قد فشلت ـ ولأسباب كثيرة ـ فإن الفشل نفسه وبمعزلٍ عن دراسة أسبابه، يدعو العقل السياسي الغربي الى الاستنتاج بأن «عقلية فوضوية» تسيطر على السكان، وبأن التجزئة على مستوى التجمعات الاثنية والدينية والمذهبية هي حل حتمي تاريخي لذلك «التعارض بين مفهومي الأمة والدولة».

(١) France, Ministère des affaires étrangèreş, *Levant: Syrie - Liban,* vol. 29, rapport 30, mai 1920, pp. 27 - 28.

ومن المعروف أن هذه الوجهة في التحليل هي التي وجدت استحساناً لدى أصحاب القرار في فرنسا، وهي التي ستنفذ خلال الشهور اللاحقة عبر «جيوش الشرق» التي قادها الجنرال غورو، وكانت ابرز محطاتها العسكرية عملية ميسلون في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠.

لقد وضعت ميسلون حداً لامكانية ولادة «دولة عربية سورية مستقلة» من أحشاء الولايات العثمانية، وفتحت مرحلةً جديدة هي مرحلة البحث عن البدائل في الاطار الجغرافي الذي تقرر للانتداب الفرنسي من سوريا.

وكما يوصي المستشار الفرنسي كان هذا الاطار قد أخضع لدراسات سكانية وانثروبولوجية وتاريخية واقتصادية واجتماعية، الهدف منها تبرير الصيغ السياسية «المناسبة» لسياسة التجزئة المتلائمة بدورها مع سياسة مناطق النفوذ الغربية في المشرق العربي.

وكان القرار الفرنسي المتمثل بانشاء الدويلات السورية المعروفة آنذاك هو التطبيق العملي لنظرة انثروبولوجية، تحاول أن «تؤبد» الحالة المأزقية العثمانية للتنظيمات في «ثوابت» اجتماعية وثقافية لا تغيير فيها ولا تبديل.

والواقع أن ما يراه العقل الاستراتيجي الغربي «ثوابت شرقية» أو خصائص دائمة للاجتماع العربي ـ الاسلامي، لا يعدو حالةً من حالات التفكيك التي آل اليها الاجتماع الاسلامي ـ العثماني في مرحلة انحطاطه ومرحلة اختراقه الغربي.

فكما أن معطى التجمعات الاثنية والملية الذي برز بشكل حاد في مرحلة التنظيمات العثمانية، قدّم للاستراتيجيا الغربية تبريراً لحل ما سمي بـ «العقلية الفوضوية» عبر تأطير هذه التجمعات في «دول»، فإن سياسة الأعيان التي استثمرت بدورها قوانين التنظيمات لصالحها في المحاكم والبلديات والقضاء ومختلف الوظائف، قدّمت هي الأخرى معطى عظيم الفائدة للسياسة الفرنسية لتشكيل «واجهات سياسية محلية». بل ان التجمعات الاثنية وسياسات الاعيان كانت تتقاطع لتولّد مواقع سلطوية تبحث عن تأكيد شرعيتها «الجغرافية ـ السياسية» في استعارة مفهوم «الدولة الوطنية».

يقول المستشار الفرنسي: «ينبغي أن يكون هناك واجهة محلية متماسكة نستطيع أن نتحرك خلفها دون مسؤولية». ويستشهد بفعالية النظام العثماني الذي ترك هامشاً واسعاً للسلطات الأهلية والمحلية فيقول: «وقد سئل مؤخراً المطران خوري رئيس الوفد اللبناني في باريس عن الطرق التي سمحت للأتراك أن يثبتوا النظام بوسائل محدودة جداً، فأجاب المطران بما سبق أن قاله للجنرال غورو، بأن السلطات التركية اكتفت بتحقيق التوازن بين عناصر السكان وبأقل ما يمكن من التدخل في مصالحهم الخاصة»(٢).

غير أن المرجعية العثمانية للصيغة الأوروبية المحلية لا تعدو ـ كما قلنا ـ تبريراً لحالة تقسيم اجتماعي ـ سياسي جديد، ومحاولة احتوائية لوضع عناصر هذا التقسيم في «واجهات محلية». وهذه الواجهات تتماثل في ذهن المخطط الفرنسي مع السلطات الأهلية المحلية

---

(٢) المصدر نفسه، ج ٢٩، ص ٢٧ ـ٢٨.

العثمانية، لأن هذه الأخيرة كانت قد حققت «توازناً ما» بين عناصر السكان. الا ان الفارق بين السلطات الأهلية العثمانية، وبين السلطات المرشحة من قبل المخطط الغربي لتكون «واجهات محلية» هو فارق بين تاريخين:

ـ تاريخ الاجتماع السياسي العثماني المديد، والذي برزت فيه وسائط السلطة كإحدى أهم ركائز التوازن السياسي للسلطنة العثمانية، على الرغم مما رافق هذا التوازن من صراعات محلية لاحتلال مواقع معينة في سلم الولاية السلطانية.

ـ وتاريخ الاجتماع السياسي الملحق بالمركز الأوروبي والذي برزت فيه العناصر العائلية المحلية في ادارة التنظيمات العثمانية كـ «أعيان جدد» يبحثون عن مجالٍ لتأكيد سلطات محلية تؤهلهم لها العوامل التي ارتكزوا عليها في صعودهم، ألا وهي: السلطة الادارية، وامتلاك الأرض، ورأس المال التابع للاستثمار الأجنبي.

ان تقاطع هذه العوامل الثلاثة في مواقع الأعيان الجدد، كان يشير على السياسة الأوروبية أن تتلقى اتجاهات هذه المواقع في ذهاب هذه الأخيرة نحو القبول بلعب دور «الواجهات المحلية» لصيغة الانتداب. كان ذلك صفحة من تاريخ، وتلتها صفحات من تاريخ آخر مقاوم.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

١ ـ المصادر المنشورة

أ ـ العربية

الباشا، قسطنطين (الاب المخلصي). **مذكرات تاريخية تتضمن بيان ثورة دمشق والحريق الكبير فيها وقدوم ابراهيم باشا إلى الشام وحروبه فيها مع الدولة العثمانية وثورات فلسطين والدروز واحوال حكومته فيها الى ان خرج منها ورجع الى مصر وعادت اليها تركيا.** حريصا، لبنان: مطبعة القديس بولس، [١٩٤٣].

البديري، أحمد الحلاق. **حوادث دمشق اليومية**. نقحها محمد سعيد القاسمي؛ وقف على تحقيقها ونشرها أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٩.

البستاني، سليمان. **عبرة وذكرى: أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**. تحقيق ودراسة خالد زيادة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

بيرزاده، حاجي. **سفرنامه**. ترجمة طوني الحاج. بيروت: جامعة القديس يوسف، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٣.

التميمي، محمد رفيق ومحمد بهجت. **ولاية بيروت**. بيروت: مطبعة الاقبال، ١٩١٦.

جمال باشا، أحمد. **مذكرات جمال باشا**. بغداد: [د. ن.]، ١٩٦٣.

الحسني، علي. **تاريخ سوريا الاقتصادي: الاقتصاد روح الحرية والاستقلال**. دمشق: مطبعة بدائع الفنون، ١٩٢٣.

الحصري، ساطع [أبو خلدون]. **يوم ميسلون**. بيروت: دار الاتحاد، [د. ت.].

الحصني، محمد أديب آل تقي الدين. **منتخبات التواريخ لدمشق**. تحقيق وتقديم كمال

الصليبي. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩.
الحكيم، حسن. **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتداب الفرنسي**. بيروت: دار صادر، ١٩٧٤.
الحكيم، يوسف. **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٤. ٢ ج.
ــــ. **سورية والعهد العثماني**. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦.
ــــ. **سورية والعهد الفيصلي**. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦.
الخطيب، محب الدين. **المؤتمر العربي الاول**. مصر: اللجنة العليا لحزب اللامركزية، ١٩١٣.
الخوري، بشارة خليل. **حقائق لبنانية من ١٠ آب سنة ١٨٩٠ الى ١٨ أيلول ١٩٥٢**. بيروت: اوراق لبنانية، ١٩٦١. ٣ ج.
داغر، اسعد. **ثورة العرب: مقدماتها، اسبابها، نتائجها**. بقلم أحد اعضاء الجمعيات العربية. القاهرة: مطبعة المقطم، ١٩١٦.
دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**. صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠ - ١٩٥١. ٦ ج.
الدستور. ترجمة نوفل افندي نعمة الله نوفل. بيروت: المطبعة الادبية، ١٣٠١ هـ.
الدليل السوري: مجموعة سنوية عن سوريا ولبنان. بيروت: [د. ن.]، ١٩٢٣.
رستم، اسد (محقّق). **المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير**. بيروت: المطبعة الاميركانية، ١٩٤٠ - ١٩٤٣. ٤ مج.
رضا، محمد رشيد. **الخلافة أو الامامة العظمى**. القاهرة: المنار، ١٩٢٣.
ــــ. **مختارات سياسية من مجلة المنار**. تقديم ودراسة وجيه كوثراني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.
الريس، منير. **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩ - ١٩٧٧. ٣ ج.
زادة، طاشكبري. **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥.
الزركلي، خير الدين. **الاعلام**. ط ٥. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠.
زيدان، جرجي. **تاريخ الماسونية العام**. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٢.
سالنامة ولاية سورية. أعداد (١٢٨٣ - ١٣١٦ هـ/ ١٨٦٦ - ١٨٩٨ م).
سعيد، أمين. **الثورة العربية الكبرى**. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤. ٣ ج.
ــــ. **أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين**. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٥.
سلام، سليم علي. **مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨) مع دراسة للعلاقات العثمانية -**

العربية والعلاقات الفرنسية ـ اللبنانية. قدّم لها وحققها وعلّق على هوامشها حسان علي حلاق. بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٢.
الشدياق، طنوس. اخبار الاعيان في جبل لبنان. نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠. ٢ ج.
الشطي، محمد جميل. تراجم أعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري، ١٣٠١ ـ ١٣٥٠ هـ. دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٤٨.
الشهابي، حيدرأحمد. لبنان في عهد الامراء الشهابيين. تحقيق فؤاد افرام البستاني. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩.
الشهبندر، عبد الرحمن. ثورة سورية الكبرى: أسرارها وعواملها ونتائجها. مذكرات زعيمها الشهيد شهبندر. عمان: دار الجزيرة، ١٩٣٥.
الصلح، عادل. سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧. بيروت: [د. ن.]، ١٩٦٦.
طرازي، فيليب دي. تاريخ الصحافة العربية. بيروت: المطبعة الأدبية، ١٩١٣ ـ ١٩٣٣. ٤ ج.
عازوري، نجيب. يقظة الأمة العربية. تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.
عبد الله (الملك). مذكرات الملك عبد الله: الآثار الكاملة. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.
عبد الحميد الثاني. السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، ١٨٩١ ـ ١٩٠٨. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧.
عبد الرازق، علي. الاسلام وأصول الحكم. دراسة ووثائق محمد عمارة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.
العريسي، عبد الغني. مختارات المفيد. تقديم ناجي علوش. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
العقيقي، انطون ضاهر. ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ ـ ١٨٧٣. نشرها وشرحها وعلّق حواشيها يوسف ابراهيم يزبك. بيروت: مطبعة الاتحاد، ١٩٣٩.
العلاّف، احمد حلمي. دمشق في مطلع القرن العشرين. اعده للطبع وعلّق عليه ووضع فهارسه وقدّم له علي جميل نعيسة. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٦.
غالب، بيار. فرنسة صديقة ومحامية. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٤.
الغزي، نجم الدين. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. حقّقه وضبط نصّه جبرائيل جبور. بيروت: [د. ن.]، ١٩٤٥. ٣ ج.
ـــ. لطف السمر وقطف الثمر: من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر. حققه محمود الشيخ. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨١. ٢ ج.

فريد، محمد. تاريخ الدولة العلية العثمانية. ط ٣. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧.
القاسمي، صلاح الدين. صفحات من تاريخ النهضة العربية في اوائل القرن العشرين. قدّم له وحققه محب الدين الخطيب. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٥٩.
القاسمي، ظافر. جمال الدين القاسمي وعصره. دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٦٥.
القاسمي، محمد سعيد. قاموس الصناعات الشامية. حقّقه وقدّم له ظافر القاسمي. باريس: موتون، ١٩٦٠.
القاياتي، الشيخ محمد عبد الجواد. نفحة الشام في رحلة الشام. مخطوط نسخه طه الولي من احدى مكتبات الاحياء القديمة قرب الأزهر في القاهرة.
قدسي، اليـاس. «نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية.» في:
International Congress of Orientalists: 6th Actes. Leiden, 1883.
كرد علي، محمد. خطط الشام. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ - ١٩٧٢. ٦ ج.
ـــ . المذكرات. دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٨ - ١٩٤٩. ٣ ج.
الكواكبي، عبد الرحمن. الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي. دراسة وتحقيق محمد عمارة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.
ماركس، كارل. المسألة الشرقية. ترجمة جوزيف عبد الله. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.
الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب. الأحكام السلطانية والولايات الدينية. ط ٣. القاهرة: البابي الحلبي، ١٩٧٣.
المرادي النقشبندي، ابو الفضل محمد خليل بن أحمد. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر. القاهرة: [د. ن.]، ١٨٧٤ - ١٨٨٣. ٤ ج.
المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بإقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها. القاهرة: دار الطباعة المصرية، ١٢٧٠ هـ. ٢ ج.
مكاريوس، شاهين. فضائل الماسونية. القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٨٩٩.
المنجد، صلاح الدين. ولاة دمشق في العصر العثماني. لإبن جمعة ولإبن القاري. دمشق: [د. ن.]، ١٩٤٩.
النجار، عبد الله. بنو معروف في جبل الدروز. دمشق: المطبعة الحديثة، ١٩٢٤.

ب - الاجنبية

Archives diplomatiques. *Recueil mensuel de diplomatie, d'histoire et de droit international*. 3e et 4e série, 1908 - 1920.
Catroux, Georges. *Deux missions en Moyen - Orient, 1919 - 1922*. Paris: Plon, 1958.
Contenson, Ludovic de. *Chrétiens et musulmans: Voyages et études*. Paris: Plon, 1901.
Cuinet, Vital. *Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée*. Paris: [s. n.], 1896.
Documents diplomatiques secrets russes, 1914 - 1917. D'après les archives du ministère des affaires étrangères à Petrograd. Traduit de Russe. Paris: [s. n.], 1928.

Ducousso, Gaston. *L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban.* Beyrouth: Imprimerie catholique, 1913.

Engelhardt, Edouard Philippe. *La Turquie et le Tanzimat: ou Histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours.* Paris:Cotillon, 1882 - 1884. 2 vols.

Goblet, Y.M. *La Vie politique orientale en 1909.* Paris: [s. n.],1910.

Gontaut - Biron, Roger De. *Comment la France s'est installée en Syrie, 1918 - 1919.* Paris: Plon - Nourrit, 1923.

Gouilly, Alphonse. *L'Islam devant le monde moderne.* Paris: La Nouvelle édition, 1945.

Guys, Henri. *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie.* Paris: [s.n.],1862.

——. *Relation d'un séjour de plusieurs annéesà Beyrouth et dans le Liban.*Paris:[s. n.], 1847. 2 vols.

Hokaïm, A. et M. Cl. Bittar. *L'Empire ottoman: Les Arabes et les grandes puissances, 1914 -1920.* Beyrouth: [s.n.], 1981.

Huvelin, Paul. *Compte rendu du congrès français de la Syrie.* Fascicule I, section économique. Marseille: Chambre de commerce de Marseille, 1919.

——. *Que vaut la Syrie?* Paris: L'Asie française, 1921. (L'Asie française, documents économiques, politiques et scientifiques, no. 1)

Isaac, Auguste et Ennemond Morel. *Les Droits de la France dans leLevant.*Paris:[s. n.], 1915.

Ismail, Adel. *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIe siècle à nos jours.* Beyrouth: Editions des œuvres politiques et historiques, 1975 - 1983. 32 vols.

Jehay, le comte F. Van den Steen de.*De la situation légale des sujets ottomans non - musulmans.* Bruxelles: Soc. Belge, 1906.

Lammens, Henri. *La Syrie: Précis historique.* Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921.

Landemont, Ambroise (comte de). *L'Europe et la politique orientale, 1878 - 1912.* Paris: Plon - Nourrit, 1912.

Lyautey. *Gouraud.* Paris: [s. n.], 1949.

Mandelstam, André. *Le Sort de l'Empire ottoman.* Lausanne: Payot, 1917.

Massignon, Louis. *Opera minora.* Textes recueillis, classés et présentés avec une bibliographie par Y. Moubarac, sous le patronage du Centre d'études Dar El - Salam. Beyrouth: Dar Al - Maaref, 1963. 3 vols.

Masson, P. *Eléments d'une bibliographie française de la Syrie: Géographie, histoire, archéologie, langue, littératures, religions.*Paris;Marseille: Congrès Français de la Syrie 1919.

Montesquieu, Charles Louis De Secondat. *De l'esprit des lois.* Texte établi et présenté par Jean Brèthe de la Gressaye. Paris: Les Belles lettres, 1950 - 1961. 4 vols.

Moutran, Nadra. *La Syrie de demain.* 4ème ed. Paris: Plon, 1916.

Noradounghian. *Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman, 1300 - 1902.* 1ère ed. 1897 - 1902. 4 vols. Nouvelle ed. Nedeln, 1978.

O'zoux, Raymond. *Les Etats du Levant sous le mandat français.* Paris: Larose, 1931.

Pinon, René. *L'Europe et l'Empire ottoman: les Aspects actuels de la question d'orient.* Paris: Perin, 1908.

Rabbath, Edmond. *Les Etats- Uniesde Syrie.* Alep: Imprimerie la Renaissance, 1925.

Rey, Francis. *De la protection diplomatique et consulaire dans les échelles du Levant et de Barbarie*. Paris: Larose, 1889.

Riza, Ahmed. *La Faillite morale de la politique occidentale en Orient*. Paris: Picart, 1922.

Samné, Georges. *La Syrie*. Paris: Bossard, 1920.

٢ ـ المصادر غير المنشورة

أ ـ محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية ـ باريس

Ministère des affaires étrangères français (Archives). Paris, Quai d'Orsay (M.A.E.F.):

- *Série Turquie, 1908 - 1914.*
- *Série Turquie - Guerre, 1914 - 1918.*
- *Série Levant: Syrie - Liban, 1918 - 1929.*

ب ـ مؤسسة المحفوظات الوطنية ـ بيروت. (اوراق المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان):

Haut Commissariat. *Série correspondance*. 22 boites.

ج ـ جامعة القديس يوسف ـ المكتبة الشرقية ـ بيروت. (مذكرات وأوراق وعرائض محفوظة في الملفات):

Le Bequaa aux Libanais. Mémoire présenté aux gouvernements des grandes puissances protectrices du Liban, par les conseils municipaux de la ville de Zahlé et du Mont-Liban. Zahlé, mars 1913.

Chambre de commerce de Marseille. *Lettre sur la question de la Syrie: Note sur la valeur économique de ce pays*. Paris, 1915.

Comité central syrien. *L'Opinion syrienne à l'étranger pendant la guerre: Documents*. Paris, 1918.

Le Grand - Liban de Syrie à la conférence de la paix: Mémoire. Paris, 1919.

Recueil des actes administratifs du haut commissariat de la république française en Syrie et au Liban. vol. 1. Beyrouth, 1919 - 1920.

٣ ـ دوريات

أ ـ العربية

ابو عز الدين، سليمان. «توطن الدروز في حوران ووقائعهم مع الجيش المصري.» **الكلية**: ج ١٢، ١٩٢٦.

البخيت، محمد عدنان. «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥ ـ ١٠٨٨ هـ/ ١٤٨٠ ـ ١٩٧٧ م.» **الابحاث** (الجامعة الاميركية في بيروت): السنة ٢٨، ١٩٨٠.

التريكي، فتحي. «مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر.» **الفكر العربي المعاصر**: العدد ٢٤، شباط/ فبراير ١٩٨٣.

حوراني، ألبرت. «الاصلاح العثماني والمشرق العربي.» **الواقع**: السنة ١، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٨٢.
رافق، عبد الكريم. «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر.» **دراسات تاريخية** (جامعة دمشق): العدد ١، آذار/ مارس ١٩٨٠.
السيد، رضوان. «قضايا المركزية والوحدة وعلاقة المركز بالاطراف في المنظومة السياسية العربية ـ الاسلامية.» **الفكر العربي**: السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢، آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩.
شمس الدين، محمد مهدي. «الاجتهاد في الشريعة الاسلامية.» **العرفان**: العدد ١٣، آذار/ مارس ١٩٨٤.
الشهبندر، عبد الرحمن. «أصلح أشكال الحكم في العالم العربي: حاجتنا الى التجانس.» **المقتطف**: مج ٨٤، آذار/ مارس ١٩٣٤.
الصفصافي، أحمد المرسي. «الدولة العثمانية والولايات العربية.» بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية. **المجلة التاريخية المغربية**: السنة ١٠، العددان ٢٩ ـ ٣٠، تموز/ يوليو ١٩٨٣.
طبارة، أحمد. «واجباتنا بعد اعلان الدستور.» **الاتحاد العثماني**: ٢٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٠٨.
فضل الله، محمد حسين. «حركة الاجتهاد امام قضية التطور.» **العرفان**: العدد ٣، ١٩٨٤.
فون شوفنكن، كارل فريدريك. «المضمون الخالد لكتاب نظام الملك في السياسة «سياستنامه».» ترجمة محمد علي حشيشو (عن الالمانية). **فكر وفن**: العدد ٢٠.
قساطلي، نعمان. «جبل الدروز.» **الهلال**: كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٠.
كوثراني، وجيه. «الحياة الاقتصادية في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى: من خلال كتاب ولاية بيروت.» **الباحث**: السنة ٦، العددان ٣٣ ـ ٣٤، ايار/ مايو ـ آب/ أغسطس ١٩٨٤.
ـــــ. «من الدولة العصبية الى الدولة ـ الأمة: قراءة في مشكلية التاريخ للدولة القومية.» **الفكر العربي**: السنة ٤، العدد ٢٨، تموز/ يوليو ـ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٢.
«لمحات من تاريخ دمشق في عهد التنظيمات: كنّاش محمد ابو السعود الحسيبي.» تحقيق كمال سليمان الصليبي بمساعدة عبد الله أبو حبيب. **الابحاث**: السنة ٢١، العدد ١، آذار/ مارس ١٩٦٨.
يوسف، عبد الودود محمد. «طوائف الحرف والصناعات أو طوائف الاصناف في حماه في القرن السادس عشر.» **مجلة الحوليات الاثرية**: مج ١٩، [د. ت.].

ب ـ الاجنبية

Achard, Ed. C. «Notes sur l'élevage des moutons.» *L'Asie française:* juin 1922. (supplément).

Albertini, Mario. «L'Idée de nation.» *Annales de philosophie politique* (Paris): no. 8, 1969.
Cheddadi, A. «Le Système du pouvoir en islam d'après Ibn Khaldoun.» *Annales* (Paris): mai - août 1980.
Chevallier, Dominique. «Aux Origines des troubles agraires libanais en 1958.» *Annales:* no. 14, 1959.
——. «Lyon et la Syrie en 1919: Les Bases d'une intervention.» *Revue historique:* vol. 224, 1960.
Colombe, Marcel. «Islam et nationalisme arabe à la veille de la première guerre mondiale.» *Revue historique:* vol. 223, janvier - mars 1960.
Emerit, Marcel. «La Crise syrienne et l'expansion économique française en 1860.» *Revue historique:* vol. 207, 1952.
Lewis, Bernard. «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria.» *Studia Islamica:* vol. 50.
Massignon, Louis. «Les «Noséiris» de Syrie: Leurs origines, répartition actuelle de leurs clans.» *Revue du monde musulman:* no. 38, 1920.
Nieger (colonel). «Choix de documents sur le territoire des alaouites.» *Revue du monde musulman:* no. 49, 1922.
——. «Note sur la pacification du territoire des alaouites.» *Revue du monde musulman:* no. 49, 1922.
Polin, R. «L'Existence des nations.» *Annales de philosophie politique:* no. 8, 1969.
Rondot, Pierre. «les Partis dans le monde musulman.» *Pouvoirs* (Paris): no. 12, 1980.
Sunar, Ilkay. «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation.» *Annales:* mai - août 1980.

ثانياً: المراجع

أ - العربية والمترجمة إلى العربية

آرون، ريمون. صراع الطبقات. ترجمة عبد الحميد الكاتب. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٠.
آل صفا، محمد جابر. تاريخ جبل عامل. بيروت: دار معجم متن اللغة، [د. ت.].
أباظة، فاروق عثمان. الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢ - ١٩١٨. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.
ابراهيم، زكريا. مشكلة البنية أو أضواء على (البنيوية). الفجالة: مكتبة مصر، [د. ت.]. (مشكلات فلسفية، ٨)
أبي راشد، حنا. جبل الدروز. القاهرة: مكتبة زيدان، ١٩٢٥.
—. حوران الدامية. ط ٢. بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦١.
أرسلان، شكيب. السيد رشيد رضا أو اخاء ٤٠ سنة. دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧.

ـــــ . **سيرة ذاتية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
اسماعيل، عادل واميل خوري. **السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٥٨**. بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩ - ١٩٦٤. ج ٤.
الاطرش، فؤاد. **الدروز: مؤامرات وتاريخ وحقائق**. [د. م.: د. ن.]، ١٩٥٥.
الافغاني، جمال الدين. **جمال الدين الافغاني: الاعمال الكاملة**. دراسة وتحقيق محمد عمارة. بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.
الامين، محسن. **خطط جبل عامل**. تحقيق حسن الامين. بيروت: الدار العالمية، ١٩٨٣.
اندرسون، بيري. **دولة الشرق الاستبدادية**. ترجمة بديع عمر نظمي. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٣.
انطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس؛ تقديم نبيه امين فارس. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢.
انيس، محمد. **الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ - ١٩١٤**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١.
بدوي، عبد الرحمن. **الاصول اليونانية للنظريات السياسية في الاسلام**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤.
البربير، رجا. «مصادر حادثة دمشق، ١٨٦٠.» (رسالة كفاءة في التاريخ، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، ١٩٧٨).
بركات، سليم. **الفكر القومي وأسسه الفلسفية عند زكي الارسوزي**. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٧٩.
برو، توفيق. **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربيةالعالية، ١٩٦٠.
بروكلمان، كارل. **تاريخ الشعوب الاسلامية**. ترجمة نبيه امين فارس ومنير بعلبكي. ط ٨. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩.
البشعلاني، اسطفان. **لبنان ويوسف كرم**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٢٤.
البعيني، حسن امين. «التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل الدروز في الربع الاول من القرن العشرين.» (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ، ١٩٨٢).
بنسعيد، سعيد. **الفقه والسياسة: دراسة في التفكير السياسي عند الماوردي**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢.
بولس، جواد. **لبنان والبلدان المجاورة**. ط ٣. بيروت: مؤسسة بدران وشركاه، ١٩٧٣.
بيضون، ابراهيم. **الحجاز والدولة الاسلامية: دراسة في اشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
البيطار، عبد الرزاق بن الحسن بن ابراهيم. **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ١٢٥٣ - ١٣٣٥ هـ**. حقّقه ونسّقه وعلّق عليه حفيده محمد بهجة البيطار. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٦١. ٣ ج.

بيهم، محمد جميل. **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**. بيروت: مطابع دار الكشاف، ١٩٤٨ - ١٩٥٠. ٢ ج.
جب، هاملتون وهارولد بوون. **المجتمع الاسلامي والغرب**. ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠. ٢ ج.
جدعان، فهمي. **اسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.
حتي، فيليب خوري. **لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر**. ترجمة أنيس فريحة؛ مراجعة نقولا زيادة. بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٩.
الحصري، ساطع [أبو خلدون]. **ابحاث مختارة في القومية العربية**. التي كتبها ونشرها المؤلف في تواريخ مختلفة ١٩٢٣ - ١٩٦٣. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.
ـــ. **البلاد العربية والدولة العثمانية**. محاضرات ألقاها على طلاب معهد الدراسات العربية العالية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠.
ـــ. **دراسات عن مقدمة ابن خلدون**. ط ٣. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧.
ـــ. **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**. ط ٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩.
حلاق، حسان علي. **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ - ١٩٠٩**. بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨.
الحمود، نوفان رجا. **العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١.
حنا، عبد الله. **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠ - ١٩٤٥**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨. ٢ ج.
حنفي، حسن. **التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم**. بيروت: دار التنوير، ١٩٨١.
حوراني، ألبرت. **الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث**. محاضرة عربية لشركة كاريراس، جامعة اسكس، ١٩٦٩. هارو: لونغمانز، ١٩٧٠.
الخازن، سمعان. **يوسف بك كرم في المنفى: صفحة رائعة من تاريخ لبنان المجيد في القرن التاسع عشر**. طرابلس: مطبعة الانشاء، ١٩٥٠.
الخازن، فيليب وفريد الخازن. **مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من ١٨٤٠ الى ١٩١٠**. جونية، لبنان: مطبعة الصبر، ١٩١٠ - ١٩١١. ٣ ج.
الخطيب، انور. **الدولة والنظم السياسية**. بيروت: دار الكاتب، ١٩٧٩.
الخطيب، عدنان. **الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٧١.
خلف الله، محمد. **مفاهيم قرآنية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤. (سلسلة عالم المعرفة، ٧٩)

الدباغ، عائشة. **الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين**. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٢.
الدهان، سامي. **عبد الرحمن الكواكبي، ١٨٥٤ - ١٩٠٢**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.
الدوري، عبد العزيز. **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
ديفرجيه، موريس. **الاحزاب السياسية**. ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد. ط ٣. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٠.
رافق، عبد الكريم. **بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون بونابرت، ١٥١٦ - ١٧٩٨**. دمشق: [د. ن.]، ١٩٦٧.
ـــ. **العرب والعثمانيون، ١٥١٦ - ١٩١٦**. دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٧٤.
رامزور، ارنست ادمونسون. **تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨**. ترجمة صالح أحمد العلي؛ قدّم له وراجعه نقولا زيادة. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠.
رستم، اسد. **آراء وابحاث**. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٧. (الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٢)
الرهيمي، عبد الحليم. «الحركة الاسلامية في العراق خلال الربع الأول من القرن العشرين: الجذور التاريخية والواقع التاريخي.» (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ، ١٩٨٤).
رينتز، جورج [وآخرون]. **دراسات اسلامية**. ترجمة أنيس فريحة [وآخرون]؛ بإشراف نقولا زيادة. بيروت: دار الأندلس، ١٩٦٠.
زيادة، خالد. **اكتشاف التقدم الاوروبي: دراسة في المؤثرات الاوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
ـــ. **الصورة التقليدية للمجتمع المديني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر**. طرابلس: الجامعة اللبنانية، ١٩٨٣.
زيادة، نقولا. **ابعاد التاريخ اللبناني الحديث**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية، ١٩٧٢.
ـــ. **الحسبة والمحتسب في الاسلام**. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٢.
زين، زين نور الدين. **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠.
ـــ. **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨.
الزين، علي. **للبحث عن تاريخنا في لبنان**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٣.
ـــ. **فصول من تاريخ الشيعة في لبنان**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٩.
ست دراسات في نمط الانتاج الآسيوي. ترجمة وتحرير احمد صادق سعد. بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٦.

السفرجلاني، محيي الدين. **تاريخ الثورة السورية**. دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٦١.
سويد، ياسين. **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الامارتين**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠. ٢ ج.
السيد، رضوان. **الامة والجماعة والسلطة**. بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٤.
الشرباصي، أحمد. **رشيد رضا، صاحب المنار: عصره وحياته ومصادر ثقافته**. القاهرة: الشؤون العربية، ١٩٧٠.
شرف الدين، عبد الحسين. **النص والاجتهاد**. قدّم له محمد صادق الصدر. ط ٤. بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٩٦٦.
الشهابي، مصطفى. **القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها**. محاضرات ألقاها على طلبة المعهد، ١٩٥٨. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩.
صايغ، أنيس. **الهاشميون والثورة العربية الكبرى**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.
صباغ، ليلى. **المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني**. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٣.
الصغير، سعيد. **بنو معروف (الدروز) في التاريخ**. بيروت: [د. ن.، د. ت.].
ضاهر، مسعود. **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٦٩٧ - ١٨٦١**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١.
طربين، احمد. **التأريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث**. دمشق: مطبعة الانشاء، ١٩٧٠.
ـــ. **لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب، ١٨٦١ - ١٩٢٠**. محاضرات القاها على طلبة قسم الدراسات التاريخة. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.
طرخان، ابراهيم علي. **النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في القرون الوسطى**. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨.
الطويل، محمد أمين غالب. **تاريخ العلويين**. بيروت: دار الأندلس، ١٩٧٩.
عانوتي، اسامة. **الحركة الادبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر**. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠.
عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. **الدولة السعودية الأولى، ١٧٤٥ م - ١٨١٨ م/ ١١٥٨ هـ - ١٢٣٣ هـ**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩.
عبد السلام، أحمد. **دراسات في مصطلح السياسة عند العرب**. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٨.
العروي، عبد الله. **مفهوم الدولة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١.
العطار، نادر. **تاريخ سورية في العصور الحديثة**. دمشق: مطبعة الانشاء، ١٩٦٢.

عمارة، محمد. **الاسلام والعروبة والعلمانية**. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.
العودات، هيثم. **انتفاضة العامية الفلاحية في جبل العربية**. دمشق: مطبعة الحجاز، ١٩٧٦.
عوض، عبد العزيز محمد. **الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م**. تقديم أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩.
العيسمي، شبلي [وآخرون]. **التعريف بمحافظة جبل العرب**. مراجعة عارف النكدي. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٦٢. (سلسلة بلادنا، ٢)
غرايبة، عبد الكريم. **سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ - ١٨٧٦**. ط٢. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢.
ـــ. **العرب والاتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الامتين خلال ألف سنة**. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٦١.
الفياض، عبد الله. **الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠**. بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٦٣.
قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.
قرم، جورج. **تعدد الاديان وانظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩.
كحالة، عمر رضا. **معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية**. دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٥٧. ١٥ ج.
كرد علي، محمد. **أقوالنا وأفعالنا**. القاهرة: دار احياء الكتب العربية، ١٩٤٦.
كلاستر، بيار. **مجتمع اللادولة**. ترجمة محمد حسين دكروب. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٨٠.
كليفلاند، وليام. **ساطع الحصري من الفكرة العثمانية الى العروبة**. ترجمة فكتور سحاب. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣.
كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦. (سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١)
ـــ. **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠.
ـــ. **المسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ**. بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٤.
كوهن، هانز. **عصر القومية**. ترجمة عبد الرحمن صدقي؛ مراجعة مصطفى حبيب. القاهرة: سجل العرب، ١٩٦٤.
لكلرك، جيرار. **الانتروبولوجيا والاستعمار**. ترجمة جورج كتورة. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢.

لوتسكي، فلاديمير. **تاريخ الاقطار العربية الحديث**. ترجمة عفيف البستاني. موسكو: دار التقدم، ١٩٧١.

لومبار، موريس. **الاسلام في عظمته الأولى: من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر**. ترجمة ياسين الحافظ. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧.

لويس، برنادرد. **تراث الاسلام**. ترجمة زهير السمهوري وشاكر مصطفى؛ تصنيف شاخت وبوزورن. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (سلسلة عالم المعرفة، ٨)

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب. **قوانين الوزارة وسياسة الملك**. تحقيق ودراسة رضوان السيد. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

محافظة، علي. **العلاقات الالمانية ـ الفلسطينية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

مرقص، الياس. **نقد الفكر القومي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.

مصطفى، احمد عبد الرحيم. **في أصول التاريخ العثماني**. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢.

مغنية، محمد جواد. **الشيعة والحاكمون**. ط ٥. بيروت: مكتبة الهلال؛ دار الجواد، ١٩٨١.

المقدسي، انيس الخوري. **الاتجاهات الادبية في العالم العربي الحديث: وهي دراسات تحليلية للعوامل الفعالة في النهضة العربية الحديثة ولظواهرها الأدبية الرئيسية**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٣.

المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠.

موسى، سليمان. **الحركة العربية، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧.

نصار، ناصيف. **مفهوم الامة بين الدين والتاريخ: دراسة في مدلول الامة في التراث العربي الاسلامي**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

هرسكوفيتز، ميلفيل ج. **أسس الانتروبولوجيا الثقافية**. تعريب رباح النفاخ. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣.

هرشلاغ، زي. **مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**. ترجمة مصطفى الحسيني. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣.

وات، مونتغمري. **الفكر السياسي الاسلامي: المفاهيم الاساسية**. ترجمة صبحي حديدي. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.

اليونس، عبد اللطيف. **ثورة الشيخ صالح العلي**. ط ٢. دمشق: دار اليقظة العربية، [١٩٦١]. (سلسلة رواد التحرير العربي، ١)

يونس، مسعود. **الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان ابان الحكم العثماني: بحث قانوني تاريخي اجتماعي**. بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٨٢.

ب - الاجنبية

Abel, Armand. *Psychologie et comportements du monde musulman contemporain.* Bruxelles: Meddens, 1962.

Althusser, Louis. *Montesquieu: La Politique et l'histoire.* Paris: Presses universitaires de France, 1964.

Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State.* London: New Left Books, 1977.

Andréa, Charles Joseph. *La Révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925 - 1926.* Paris: Payot, 1937.

Arnold, Thomas Walker. *The Caliphate.* London: [n.pb.], 1965.

Azoury, N. *Le Réveil de la nation arabe.* Paris: Plon, 1905.

Bakhit, Muhammad Adnan. *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century.* London: [n. pb.], 1972.

Berque, Jacques. *Les Arabes d'hier à demain.* Paris: Seuil, 1960.

——. *L'Egypte: Impérialisme et révolution.* Paris: Gallimard, 1967.

Bordeaux, Henry. *Dans la montagne des druzes.* Paris: Plon, 1926.

Braudel, Fernand. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II.* 2ème ed. revue et augmentée. Paris: Armand Colin, 1966. 2 vols.

Bruneau, André. *Traditions et politique de la France au Levant.* Paris: F. Alcan, 1931.

Buheiry, Marwan (ed.). *Intellectual Life in the Arab East, 1890 - 1939.* Beirut: American University of Beirut, Center for Arab and Middle East Studies, 1981.

Cardon, Louis. *Le Régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban.* Préface de m. Edmond Philippar. Paris: Librairie du Recueil Sirey, 1932.

Chevallier, Dominique. *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe.* Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1971. (Institut français d'archéologie de Beyrouth, bibliothèque archéologique et historique, t. 91)

——. *Villes et travail en Syrie.* Paris: Maisonneuve; Larose, 1982.

Clastres, Pierre. *La Société contre l'état.* Paris: [s. n.], 1972.

Dawn, C. Ernest. *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism.* Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973.

Djalili, Mohammad - Reza. *L'Islam et l'état: Religion et révolution.* Paris: [s. n.]. 1981.

Ducruet, Jean. *Les Capitaux européens au Proche - Orient.* Préface de Gaston Leduc. Paris: Presses universitaires de France, 1964.

Faire de l'histoire. Paris: Gallimard sous la direction de J. Le Goffe et P. Nora, 1974.

Fattal, Antoine. *Le statut légal des non - musulmans en pays d'islam.* Beyrouth: Librairie orientale; Dar el - Machreq, 1958.

Foucault, Michel. *L'Archéologie du savoir.* Paris: Gallimard, 1969.

Gardet, Louis. *La Cité musulmane: Vie sociale et politique.* 4ème ed. Paris: J. Vrin, 1976.

——. *L'Islam: Religion et communauté.* 3ème ed. revue et corrigeé . Paris: Desclée de Brouwer, 1978.

Haddad, William W. and William W. Ochsenwald (eds.). *Nationalism in a Non - National State: The Dissolution of the Ottoman Empire.* Columbus: Ohio State University Press, 1977.

Haim, Sylvia (ed.). *Arab Nationalism: An Anthology.* Berkeley, Calif.: University of

California Press, 1974.
Hajjar, Joseph. *Le Christianisme en orient: Etudes d'histoire contemporaine, 1684 - 1968*. Beyrouth: Librairie du Liban, 1971.
——. *L'Europe et les destinées du Proche - Orient, 1815 - 1848*. Tournai Belgique: Bloud and Gay, 1970.
——. *Le Vatican, la France et le catholicisme oriental, 1878 - 1914*. Paris: Editions Beauchesnes, 1979.
Homsy, Basile. *Les Capitulations et la protection des chrétiens au Proche - Orient au XVIe, XVIIe et XVIIIe siècles*. Harissa [Liban]: Imprimerie Saint - Paul, 1956.
Hourani, Albert Habib. *Minorities in the Arab World*. London: Oxford University Press, 1947.
L'Islam d'hier à aujourd'hui. Sous la direction de Bernard Lewis. Paris: Bordas, 1981.
Ismail, Adel. *Histoire du Liban du XVIIe siècle nos jours*. Paris: Maisonneuve, 1955 - 1959.
Issawi, Charles Philip (ed.). *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966.
Jalabert, Henri. *Le Souvenir de nos morts, 1831 - 1983: Province de Proche - Orient de la companie de Jésus*. Beyrouth, 1983. (Ronéotypé)
Janot, E. *Notes sur le peuple alaouite*. Lyon: [s.n.], 1934.
Karpat, Kemal H. *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*. Leiden: E. J. Brill, 1973. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East, v. 7)
Khalidi, Rashid Ismail. *British Policy towards Syria and Palestine, 1906 - 1914: A Study of the Antecedents of the Hussein - MacMahon Correspondance, the Sykes - Picot Agreement and the Balfour Declaration*. London; New York: Ithaca Press, 1980. (St. Antony's Middle East Monographs, no. 11)
Kohn, Hans. *A History of Nationalism in the East*. Translated by Margaret M. Green. London: Routledge; New York: Harcourt, 1929.
Laoust, Henri. *Les Schismes dans l'islam: Introduction à une étude de la religion musulmane*. Paris: Payot, 1977.
Latron, A. *La Vie rurale en syrie et au liban*. Mémoires de l'Institut Français de Damas. Beyrouth: [L'Institut], 1936.
Leclerc, Gérard. *Anthropologie et colonialisme: Essai sur l'histoire de l'africanisme*. Paris: Fayard, 1972.
Leclercq, Jean - Michel. *La Nation et son idéologie*. Paris: Anthropos, 1979.
Levi - Strauss, Claude. *Anthropologie structurale deux*. Paris: Plon, 1973.
Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. 2nd ed. London: Oxford University Press, 1968. (Oxford Paperbacks, no. 135)
Longrigg, Stephen Hemsley. *Syria and Lebanon under French Mandate*. London: Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs; Oxford University Press, 1958.
Mantran, Robert. *Histoire de la Turquie*. Paris: Press universitaires de France, 1975.
Maugué, Pierre. *Contre l'état - nation*. Paris: Denoël, 1979.
Molnár, Miklós. *Marx, Engels et la politique internationale*. Paris: Gallimard, 1975.
Palmer, Robert et Calmann Lévy. *Les Révolutions de la liberté et de l'égalité*. Paris: C.

Lévy, 1968.
Pascual, J.P. «Une Traduction arabe d'un Qânunâmé relatif au bilâd as-sâm.» Papier présenté à A.C.O.S., Tunis, 1984. (Ronéotypé)
——. *Damas à la fin du XVIe siècle d'après trois actes de Waqf Ottoman.* Damas: Institut français de Damas,1983. vol. 1.
Pasdermadjian, Hrant. *Histoire de l'Arménie depuis les origines jusqu'au traité de Lausanne.* 2ème ed. revue. Paris: H. Samuelian, 1964.
Planhol, Xavier de. *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam.* Paris: Flammarion, 1968.
Rafiq, Abd- al- Karim. *The Pròvince of Damascus, 1723 - 1783.* 2nd ed. Beirut: Khayats, 1970.
Renan, Ernest. *Qu'est ce qu'une nation?* Conférence faite en Sorbonne le 11 mars 1882. 10ème ed. Paris: C. Lévy, 1882.
Rodinson, Maxime. *Islam et capitalisme.* Paris: Seuil, 1966.
——. *Marxisme et monde musulman.* Paris: Seuil, 1972.
Rondot, Pierre. *Les Chrétiens d'orient.* Paris: Peyronnet, 1955.
Saba, Jean S. *L'Islam et la nationalité.* Paris: Librairie de jurisprudence ancienne et moderne, 1931.
Sadaka, Nagib. *La Question syrienne pendant la guerre de 1914.* Paris: Larose, 1941.
Salam, Nawaf. «L'Histoire et le rôle de la pénétration et de l'influence française et anglo - américaine dans l'enseignement au Liban, 1840 - 1914.» (Mémoire de D.E.A., Paris, 1975).
Tibawi, Abdul - Latif. *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine.* London: Macmillan, 1969.
Tibi, Bassam. *Arab Nationalism: A Critical Enquiry.* Edited and translated by Mariam Farouk Sluglett and Peter Sluglett.London: Macmillan, 1981.
Thoumin,Richard Lodoïs. *Histoire de la Syrie.* Lille: Desclée, 1929.
Touma, Toufic. *Paysans et institutions féodales chez les druses et les maronites du Liban du XVIIe siècle à 1914.* Beyrouth: Librairie orientale, 1971 - 1972.2 vols. (Publications de L'Université libanaise, section des études historiques, 20 - 21)
Vachet, André. *L'Idéologie libérale: L'Individu et sa propriété.* Préface d'Henri Lefebre. Paris: Anthropos, 1970.
Weber, Max. *Economie et société.* Paris: [s. n.], 1971. vol. 1.
——. *Le Savant et le politique.* Traduction de Julien Freund; intròduction de Raymond Aron. Paris: Plon, 1959. (Recherches en sciences humaines, 12)
Weulersse, Jacques. *Le Pays des alaouites.* Tours: Arrault, maîtres imprimeurs, 1940.
——. *Paysans de Syrie et du Proche - Orient.* Paris: Gallimard, 1946.
Wittfogel, Karl August. *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1975.
Ziadeh, Nicola. *Syria and Lebanon.* Beirut: Librairie du Liban, 1968.
——. *Urban Life in Syria under the Early Mamluks.* Beirut: American Press, 1953. (American University of Beirut, Publication of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental Series, no. 24)

فهرس

(أ)

(ب)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

■ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص – ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
■ السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي ١٩٦٧ – ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٢٤٤ ص – ٧ $) .... د. هالة أبو بكر سعودي
■ الهجرة الى النفط.. طبعة ثالثة (٢٤٠ ص – ٥ $) .... د. نادر فرجاني
■ العرب وافريقيا... طبعة ثانية (٨٢٤ ص – ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص – ٣ $) .... د. عدنان مصطفى
■ الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)) (٢٥٢ ص – ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
■ الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ – ١٩٣٩ (٢٣٦ ص – ٤,٥٠ $) .... اعداد مروان بحيري
■ التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣)) (٣٩٦ ص – ٨ $) .... د. محمد السيد سليم
■ العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ ص – ١٤ $) .... ندوة فكرية
■ انتقال العمالة العربية: المشاكل – الآثار – السياسات (٣١٢ ص – ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين
ود. محمود عبد الفضيل
■ جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص – ٢٠ $) .... ندوة فكرية
■ الصراع العربي – الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ ص – ٥ $) ... طبعة ثانية .... امين حامد هويدي
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ – ١٩٨٠ – المجلد الأول: المؤلفون – القسم الأول: بالعربية
(١٠٦٠ ص – ٢١ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية،
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ – ١٩٨٠ – المجلد الأول: المؤلفون –
القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (١٠٩٦ ص – ٢٢ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ – ١٩٨٠ – المجلد الثاني: العناوين
– القسم الأول: بالعربية (٤٠٠ ص – ٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ – ١٩٨٠ – المجلد الثاني: العناوين
– القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (٣٦٨ ص – ٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ – ١٩٨٠ – المجلد الثالث:
الموضوعات (ثلاثة اقسام) (٣٢٧٢ ص – ٦٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ النظام الاقليمي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٣٢٤ ص – ٦,٥٠ $) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال
■ التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية... طبعة ثالثة (٤٧٢ ص – ٩,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
■ مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)) (٤٠٠ ص – ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
■ الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية (٢٤٨ ص – ٥ $) .... د. محمود عبد الفضيل
■ المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٠٤ ص – ٨ $) .... ندوة فكرية
■ السياسة الامريكية والعرب... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
(٣٦٨ ص – ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
■ دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) (٤٧٦ ص – ٩,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
■ التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٢٨ ص – ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ المراة ودورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٥٦ ص – ١١ $) .... ندوة فكرية
■ الامكانات العربية... طبعة ثانية (١٣٦ ص – ٣ $) .... د. علي نصار
■ صور المستقبل العربي... طبعة ثانية (٢١٢ ص – ٤ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
■ النظام الاجتماعي العربي الجديد... طبعة ثالثة (٣٠٤ ص – ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم
■ تجربة دولة الامارات العربية المتحدة... طبعة ثالثة (٨١٦ ص – ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠... طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢)) (٤١٦ ص – ٨,٥٠ $) .... د. مارلين نصر
■ البعد التكنولوجي للوحدة العربية... طبعة ثالثة (١١٦ ص – ٢,٥٠ $) .... د. انطوان زحلان
■ القومية العربية والاسلام... طبعة ثالثة (٧٨٠ ص – ١٥,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ التكامل النقدي العربي: المبررات – المشاكل – الوسائل... طبعة ثالثة (٧٤٠ ص – ١٥ $) .... ندوة فكرية

■ سلسلة التراث القومي: الأعمال القومية لساطع الحصري /٣ مجلدات
(٣١٢٤ ص – ٦٢,٥٠ $) ....
■ مجلة المستقبل العربي: المجلدات السنوية ٩ سنوات (ثمن مجلات السنة الواحدة ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٢ $) ...... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $) ...... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $) ...... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $) ...... أحمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٣ $) ...... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $) ...... د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $) ...... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨)) (٣٦٨ ص ـ ٣,٥٠ $) ...... د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
  (٢٤٤ ص ـ ٢,٥٠ $) ...... د. أسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص ـ دولار واحد) ...... د. غسان سلامة
- السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥
  (١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $) ...... د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص ـ ٢ $) ...... د. وليد عبد الحي
- رحّل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص ـ ١,٥٠ $) ...... د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٣٢٤ ص ـ ٤ $) ...... د. أحمد طربين
- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) ...... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ...... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)،
  (١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) ...... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) ...... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة،
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) ...... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) ...... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٢,٥٠ $) ...... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية ...... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٢٩٢ ص ـ ٨ $) ...... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية ...... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) ...... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ... طبعة ثانية ...... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) ...... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٢,٥٠ $) ...... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))
  (٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) ...... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية ...... ندوة فكرية
- التنمية العربية. الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية،
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ...... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للأمة العربية. دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ...... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٢٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) ...... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) ...... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين،
  طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٢٦٠ ص ـ ٧ $) ...... د. عبد الله عبد المحسن السلطان
- التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي:
  المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١٠ $) ...... د. فؤاد حمدي بسيسو
- المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثالثة (٥١٦ ص ـ ١٠,٥٠ $) ...... د. حليم بركات
- مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة ...... د. حسن نافعة
  ... طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ٥ $)
- اللغة العربية والوعي القومي... طبعة ثانية (٤٨٤ ص ـ ٩,٥٠ $) ...... ندوة فكرية

الدكتور وجيه كوثراني

■ ولد في بيروت عام ١٩٤١

■ حصل على إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية عام ١٩٦٤، وعلى دبلوم الدراسات العليا من جامعة بروكسل في بلجيكا عام ١٩٧١، وعلى دكتوراه في التاريخ من جامعة باريس الأولى عام ١٩٧٤ وعلى دكتوراه الدولة من جامعة القديس يوسف عام ١٩٨٥

■ يعمل الآن أستاذاً للتاريخ في الجامعة اللبنانية

■ له مؤلفات عدة من بينها: **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠** (١٩٧٦)؛ **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين** (١٩٨١)؛ **وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به** (١٩٨٠)؛ **المسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ** (١٩٨٤)، إلى جانب دراسات وأبحاث نشرت في مجلات عربية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣